الصــراع الدولي

مفاهيم وقضايا

الكتاب: الصراع الدولي
مفاهيم وقضايا

المؤلف: د. جهاد عودة

الناشر: دار الهدى للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى: 2005
رقـــم الإيداع: 7724- 2005
الترقيم الدولى: 7 - 77 - 5822 - 977



المنيا ـ 5 ميدان الساعة

ت 0127899112 - 086/2377034

فاكس 086/2377034

الصراع الدولي

مفاهيم وقضايا

د. جهاد عودة

دار الهدى للنشر والتوزيع

المحتويات

■ مقدمة 7

■ الفصل الأول: مفهوم الصراع الدولى 17

■ الفصل الثانى: البيئة الدولية الجديدة 57

■ الفصل الثالث: المحلي والعالمي في بيئة الأمن القومي 99

■ الفصل الرابع: أقباط المهجر والسياسة الخارجية المصرية 127

■ الفصل الخامس: التخطيط الإستراتيجي لمشروعات التنمية العملاقة"حالة شمال خليج السويس" .. 165

■ الفصل السادس: المناورات العسكرية المصرية"نموذج للأدوات الإستراتيجية" 183

■ الفصل السابع: لوكيربي وسياسة مصر الخارجية 209



مقدمة

يهدف هذا الكتاب – وهو الجزء الثاني من "مصر والعلاقـات الدوليـة"، والخاص بنظرية الصراع الدولي – إلى توضـيح مجموعـة القضـايا النظريـة والتطبيقية التي يمكن أن تثار حول طبيعة الصراع الدولي، ومنطقه الاسـتراتيجي الحاكم الذي يرتبط بمدى قدرة الدولة على التفاعل مـع بيئـة الصـراع الـدولي بشكل يسمح لها بتأكيد قيمها، وتحقيق مصالحها، وتلبية احتياجاتها. وسنتناول فـي تلك المقدمة – بشيء من الاختصار – خمس من القضـايا الكبـرى كتمهيـد دال، يوضح الأسلوب الذي سوف نتبعه في تعاطي مفاهيم التقدير الاسـتراتيجي لبيئـة الصراع الدولي:

1- معضلة الأمن الجديدة فى الشرق الأوسط

تمثل معضلة الأمن واحدة من أكثر المفاهيم إثـارةً وتعقيـداً داخـل بيئـة العلاقات الدولية والتخطيط الإستراتيجي، إذ أن البيئة الدولية منقسمة إلى مجموعـة متمايزة من الدول التي لا يمكنها أن تحقق أمنها – بشكل مطلق – إلا من خـلال القضاء على جميع خصومها، وكل من يمتلـك القـدرة علـى تهديـد وجودهـا ومكتسباتها. ولأن الاستحواذ على قدر وافٍ من شتى أوجه القدرة، طمـوح مقيـد بحقيقة تشتت منابع القدرات بين مختلف وحدات النظام الدولي، فإن التناقض الواقع بين هذين الحدين يخلق ما نطلق عليه "معضلة الأمن"، حيث تكافح الـدول حقيقـة

محدودية قدراتها، مدفوعة بطموح السيطرة على أقاليمهـا الجيوبلوتيكيـة، ولعـل الصراع العربي – الإسرائيلي خير مثال على ذلك، حيث يعمل كل من الطرفين – الدول العربية من ناحية، وإسرائيل مدعومة بالقوى الصهيونية من ناحية أخرى – للقضاء على الطرف الآخر.

وقد استمد الصراع العربي – الإسرائيلي الكثير من زخمه وقوته الدافعة – فيما مضى – من تحلق دول النظام الدولي حول قطبين أعظمين، همـا: الاتحـاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية، غير أنه مع نشوء النظام الدولي الجديـد، وتبدل نمط توزيع القوة بين دول المنطقة، صار السؤال الهام بالنسـبة لإسـرائيل والعالم العربي، وفي مقدمته مصر، هو: كيف سيؤثر هذا التبـدل علـى طبيعـة معضلة الأمن؟

وللإجابة على ذلك السؤال، لابد أولاً من الوقوف على المعـالم الرئيسـية للنظام الدولي الجديد الذي تميز ببروز الولايات المتحدة الأمريكية كقـوة أعظـم، وقطب وحيد، كما تميز بتعاظم دور التوافق الاستراتيجي الأوربي – الأمريكي في تسوية الصراعات الدولية، وكذا إدخال مفهومي: القـيم، والاحتياجـات الأمنيـة، كعناصر أولية لمفهوم معضلة الأمن، إلى جانب: القوة العسـكرية، والاحتياجـات الاقتصادية. وفي ضوء تلك المتغيرات، يمكننا القول بأنه أصبح لدينا وجـه جديـد لمعضلة الأمن، تتحدد قسماته من خلال الاعتبارات التالية:

- اعتبار القوة المسلحة أداة هامة من أدوات الصراع الدولي، غير أنها لم تعد الوحيدة، أو الحاسمة في كثير من الحالات.
- اعتبار التنسيق الدولي آلية هامة من آليات القوة الدولية.
- اعتبار الائتلاف الدولي أحد أشكال تعبئة القوة الدولية.
- اعتبار الحالة الرمزية أحد أوجه التوسع الإقليمي، فلا يتوقف التوسع عنـد الحالة المادية المباشرة، بل يمكن أن يتعدى ذلك إلى التمنطق بمفاهيم قيمية،

كتلك المتعلقة بقيم الحرية، وتوازن الشرعية السياسية داخل البلدان.

- اعتبار أن الاحتياج للحماية يمكن أن يكون أكثر ثقلاً في ميــزان القــرار السياسي الاستراتيجي من الرغبة فى التوسع الإقليمي.
- اعتبار أن الدينامية الأساسية لمعضلة الأمن لا تتمثل في القيود الدولية، بقدر ما تتمثل في القدرة على التكيف مع اعتبارات التنسيق الدولي الحاكم إقليمياً ودولياً.

وبالنسبة لمصر، يتحول السؤال الهام هنا إلى: كيــف يمكــن أن تصــاغ المعادلات الأمنية والاستراتجية الخاصة بها بشكل قادر على تحقيق درجة أعلى من الأمن، دون أن ينتج عن ذلك ثمة خصم من قدراتها؟

2- القواعد الجديدة للمساومة الدولية

تعتبر المساومة جوهر النظام الدولي، إذ أن النظام الدولي - فــي حقيقــة تكوينه - منقسم إلى وحدات جغرافية (دول) متباينة في الحجم والقــدرات. ولــيس هناك سلطة عليا أو قانون ملزم يحدد لتلك الدول - بشكل قاطع أو مبدئي- أسلوب حماية أمنها، وتعزيز مصالحها، ونشر قيمها، أو حتى تحديد ســقف احتياجاتهــا، فالمساومة إذن هي الآلية الرئيسية المعتمدة لدى الدول في تعاملهــا مــع بعضــها البعض. وتتأثر قواعد المساومة بمنظومة توزيع القوى بين الدول، حيث تمــارس الدول الأكثر قوة ضغوطاً أكبر على سلوك الدول الأقل قوة.

وإن كان نظام القطبية الثنائية الذي ساد في النصف الثــاني مــن القــرن الماضي، وانقسام دول العالم بين القطبين الأعظمين قد منح بعض الدول الأقل قوة مساحة من المناورة، وقدرة على المساومة، مما أدى إلى ظهور زعامات بارزة في محيط دول العالم الثالث، استطاعت أن تساوم الدول الكبرى من موقع قوة، كتيتــو ونهرو وعبد الناصر، فإن القوة التي تمتعوا بها لم تكن ترتكن إلــى نمــو حقيقــي لقدرات دولهم الذاتية، وإنما كانت ناجمة عن انقسام عرضي في توزيع القوة بــين معسكرين يسعيان إلى استقطاب الأنصار، وتظهر في سياقاتهما الفجوات التي يمكن

استغلالها والاستفادة منها. فالنفوذ المستفحل للدول الصغرى والمتوسطة – حينئذ – لم يكن في واقع الأمر انعكاساً لقوة حقيقية، بقدر ما كان تعبيراً عـن خلـل فـي حسابات القوة والقدرة على التأثير. وربما كان عدم إدراك هذه الحقيقـة – بشـكل كامل – السبب وراء العديد من الهزائم والانكسارات التي منيت بها زعامات العالم الثالث في ستينيات القرن العشرين.

وقد شهدت أعوام السبعينيات والثمانينيات من القـرن الماضـي تقـارب المعسكرين، بما قلص من مساحة المناورة، والمراهنة على الاختلافـات بينهمـا. وشيئاً فشيئاً انقضى نظام الثنائية، مفسحاً المجال لسيادة القطب الأوحـد. وتغيـرت قواعد المساومة الدولية التي كانت تجري في إطار: هل أنت معي، أم معه؟ وإلـى أي مدى يمكنني أن أحقق مصالحك بدرجة أكبر من تلك التي يمكن أن يحققها لـك اعتناق أيديولوجية الآخر؟ الأمر الذي كان يسمح بوقوع الكثير من المنازعات داخل المعسكر الواحد، ويؤسس لعدم التجانس بين أعضاءه، حيث تقود المصالح منظومة القيم والاحتياجات الدولية.

ومع سيادة نظام القطب الأوحد، أضحت القاعدة الأولى في بيئة المساومة، تقضي بأن منظومة القيم والاحتياجات الدولية هي التي تحدد الإطار العام للمصالح، فالاحتياج للاستثمار الدولي، وتوافق ذلك مع خلق بيئة من القيم المؤيدة للحريات، أصبح مدخلاً أساسياً لتحقيق المصالح الإقليمية والدولية، إذ انتهى عهد انقسام العالم إلى فسطاطين، وأمسى الكل في خندق واحد، وتركز الصراع الإقليمي والدولي في فلك قيم واحتياجات مشتركة، بعدما فشلت محاولات البعض لخلق بيئة قيم مختلفـة عن قيم الحريات السائدة، بل تم تشذيب أشكال الصراع في قواعد تحتـرم أولويـة التنسيق الدولي، ليس في القضايا المشتركة فقـط، ولكـن فـي القضـايا العامـة والاستراتجية، وهو الأمر الذي وضح جلياً في تدشين التوافق الأمريكي – الأوربي في بروكسل أخيراً.

وهكذا، صار على صانع القرار الاستراتيجي في العالم الثالث أن يعيد التفكير من جديد باتجاه خلق مناهج ووسائل وأساليب مبتكرة يمكن أن تحقق له مصالحه الإقليمية والدولية، بالرغم من انتهاجه مبادئ العيش المشترك في ظل منظومة القيم والاحتياجات الدولية.

3- عندما لا يكون رد الفعل الآن

يعد تحديد متى يجب الشروع فى الفعل المضاد لمواجهة خطر راهن من العمليات التقديرية الدقيقة للتفكير الاستراتيجي في سياق الأمن القومي. وقد يرى البعض أن لحظة حدوث الفعل هي التوقيت الأنسب للقيام برد الفعل، غير أن ذلك لا يمكن له أن يكون صحيحاً على إطلاقه، حيث أن هناك دائماً احتمال لأن يؤدي التسرع إلى التورط في سلسلة من ردود الفعل الغير مدروسة من جانب صناع القرار. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من تأكد المخطط الإستراتيجي الإسرائيلي من خطورة الصواريخ الإيرانية طويلة المدى، والمزودة برءوس تقليدية وكيميائية وبيولوجية، وتهديدها الراهن لأمن إسرائيل القومي، فإنه – إلى الآن – يعمد إلى التروي وعدم التعجل في اتخاذ رد الفعل. وكذلك فإن عدم اندفاع الرئيس الأمريكي "جورج بوش" صوب بغداد في أعقاب تحرير الكويت عام 1991م، بالرغم مما كان مؤكداً – حينئذ – من أن تأجيل الإجهاز على نظام "صدام حسين" قد يؤدي إلى تحويل ذلك النظام إلى نمر جريح شديد الخطورة، كان ناتجاً عن رغبة في التريث، وعدم الاندفاع.

ففي الحالة الإيرانية – الإسرائيلية، تجنبت إسرائيل القيام بأي رد فعل، في ظل شبكة شديدة التعقيد من المصالح الرسمية، وغير الرسمية. بينما رأت الولايات المتحدة في الحالة العراقية – الأمريكية أن دخول بغداد في ذلك التوقيت يمكن أن يؤدي بها إلى الصدام مع الحلفاء العرب، وخلق نوع من أنواع المقاومة العربية للتحركات الأمريكية في المنطقة. وقد سمح الانتظار للولايات المتحدة – في تلك

الحالة – بتتبع تعقيدات شبكة المصالح العراقية، مما مهد لها الانقضـــاض الفعـــال فيما بعد. ومن المعلوم في استراتيجية الحرب النوويـــة أنـــه فـــي حالـــة توجيـــه الضربة الأولى، قد ينتهي الحال بالطرف البـــادئ إلـــى اســـتنفاد أســـلحته، ممـــا يمكن الطرف الآخر من فرض إرادته السياسية، بالرغم من تأثره بدرجة مـــا مـــن درجات التدمير.

وقد يرى البعض في لحظة توافر الموارد والإمكانـــات التوقيـــت الأكثـــر ملائمة للقيام برد الفعل، إلا أن هذه الرؤية – على وجاهتها – يمكنها أن تؤدي إلى تورط الأمة في انتظار قد لا ينتهي، حيث أنه من المتصور قيام صاحب الفعـــل – طالما كان قادراً – بمحاولة السيطرة على منابع الموارد المادية، بما يـــؤثر علـــى احتمالات ومستوى وفعالية رد الفعل. وهذا بالضبط ما سعت إسرائيل إلى القيام به في أعقاب حرب 1967م. وانطلاقاً من ضرورة أن يكون التوقيت متوافقـــاً مـــع الهدف المرجو من وراء رد الفعل، يمكننا الاتفاق حول أنه لا يجب أن يكـــون رد الفعل الاستراتيجي – دائماً – مساوٍ في القوة ومضاد في الاتجاه للفعل الأصلي، كما هو الحال في علوم الطبيعة، حيث أنه – غالباً – ما يتطلب الأمـــر أن يكـــون رد الفعل أكبر تأثيراً، وقادراً على توليد مسارٍ مختلفٍ في التفاعل. ولعل أكبـــر مثـــال على ذلك هو ما فعله "السادات" – الذي كان بحق قائداً استراتيجياً من الطراز الأول – فيما يختص بتصميم رد الفعل المصري خلال حرب 1973م، بشكل يسمح بخلق طريق للمفاوضات والسلام.

والسؤال الذي يطرح ذاته هنا، هو: هل لدينا المخطط الاستراتيجي المسبق لما سوف يكون عليه رد فعلنا، إذا ما تزايدت حدة الصراع المسلح في المنطقة؟

4- الرئيس بوش ومكافحة الطغيان

تحول الخطاب الأمريكي الجديد للرئيس "جورج بوش" من الوقوف في وجه الإرهاب، خلال فترة إدارته الأولى، إلى المنادة بضرورة التحرر من كـــل صـــور

الطغيان، في الفترة الثانية، حيث تم اعتبار مكافحة الطغيان هدف رئيسي، وقيمـــة عليا، يجب على الجميع العمل في إطارها. وإن كان التصدي للطغيان – من وجهة النظر المبدئية – أمر لا جدال فيه، إذ أنه ليس هناك من مسوغ للاســـتمرار فـــي العيش تحت ظل طغيان ما، أياً كان نعته، وسببه، وظرفه. وإن كانت الدول الغربية – بصفة عامة – قد زادت من تبنيها لأيدلوجية قهر الطغيان، بالإضـــافة لتطـــور خطاب "جورج بوش" مـــن كونـــه ضـــد الطغيـــان، إلـــى كونـــه مـــع الأفـــراد والجماعات والدول التى يظن أنها تعاني منه، فـــإن قضـــايا العلاقـــات الدوليـــة، والصراع الدولي مسألة معقدة، ومتعددة المستويات، لا يمكن – بحالٍ من الأحوال – اختصارها في قضية واحدة، كما أن الصراع الدولي لا يدار من أجل تحقيق قيم سامية، أو مرغوب فيها، أو من أجل تحقيق العدالة الدوليـــة، وفقـــط، بـــل يـــدار من منطلقات تحقيق المنافع علـــى اختلافهـــا: قوميـــة، وأيدلوجيـــة، واقتصـــادية، وسياسية، وطائفية..

قد يأخذ الصراع الدولي في أشكاله الإعلامية، والمعلنة بصفة عامة، برفع لافتات قيم إنسانية هامة ورئيسية، كالحرية، والمساواة، والعدالة، وقـــد ينصـــرف صانع تصدير السياسات الصراعية إلى العزف على أنغام إشباع الحاجات، كالحاجة إلى الموارد، والحاجة إلى السمعة الدولية، والحاجة إلى الأمن. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة هي الدولة الأعظم في عالم اليوم، إلا أنها لا تمتلـــك المقومـــات المطلقة للفعل الدولي، بسبب تزايد أهمية الاعتماد المتبادل الذي يجعلها لا تســـتطيع أن تقوم بمفردها بما كان يمكنها القيام به في الماضي القريب، فالدول لا تتحرك – الآن – على المستوى الإقليمي أو الدولي، إلا من خـــلال الائتلافـــات والتحالفـــات والتنظيمات، حيث انقضى شكل الصراع الإمبريالي الذي كان سائداً في القـــرنين: التاسع عشر، والعشرين، وتم استبداله بشكل من أشكال التنسيق الدولي.

وبالإضافة إلى الاتجاه صوب زيادة الاعتماد المتبادل، هناك العديـــد مـــن

القيود التي تحول دون انفراد الولايات المتحدة بالفعل الدولي، وتعمل على الحد من فرص نجاح المساعي الرافعة للواء مكافحة الطغيان، فقد أدت أفكار وسياسات العولمة إلى توسيع رقعة انفلات الأفراد والجماعات من أسر الدولة، ولعل ما تعانيه الولايات المتحدة في العراق خير مثال على ذلك. كما أن الحصول على درجة ملائمة من التنسيق الاستراتيجي الدولي، أمر غير مضمون التحقق، إلا فيما يخص القرارات والأفعال المحدودة والواضحة. وكذلك فإن شعار "مكافحة الطغيان" في حد ذاته لا يصلح كمدخل مناسب لنشر السلام الديمقراطي، فإمكانية نشر السلام بين الدول، لا تعني أبداً إمكانية نشره بين المجتمعات، بل إن تراجع احتمالات اندلاع الحروب بين الدول، ربما تكون أحد أهم أسباب انتشار الحروب الأهلية، والنزعات الانغلاقية.

ولعله، بسبب ذلك كله، أجدني أميل إلى الاعتقاد بأنه ليس هناك من سبب لتلك الدعوة الأمريكية غير الرغبة في زعزعة استقرار مناطق بعينها. والسؤال هنا، هو: وماذا بعد؟

5- الحاجة لحساب قومي استراتيجي

يعتقد البعض بأنه ليس لدى مصر مدرسة، وتقاليد راسخة للحسابات الاستراتجية، أو أنها – في أفضل الحالات – تمتلك مدرسة قاصرة الرؤية، تتصف ببطء رد الفعل، بل وبضعفه أيضاً. والحقيقة أن في الأمر قدراً كبيراً من الإجحاف، ليس بسبب مجافاة تلك الرؤية للواقع، ولكن لعدم إدراكها العميق للأسباب التي تقف وراء عدم تمكن مصر من تأسيس مدرسة قومية شاملة لحسابات الأخطار الاستراتجية.

لمصر تاريخياً ثلاث مدارس (قطاعية) تعمل على حساب المخاطر الاستراتيجية، كل من وجهة نظرها، وبحسب طبيعة منطلقاتها، وهي: مدرسة الري المصرية، ومدرسة العسكرية المصرية، ومدرسة الأمن القومي المصري. وتشترك

المدارس الثلاث في رغبة كل منها في سبق الأخريين في قوة التأثير على القـــرار الاستراتيجي الشامل. وتعتمد مدرسة الري على تقاليد تاريخية، ترى أن أي نقصان في إيراد مياه النيل يعبر عن أقصى درجات الخطر القومي، بينما تعتقــد مدرســة العسكرية المصرية الحديثة بأن صيانة الحدود الجيوبلوتكية هي أهم محددات الأمن المصري، أما مدرسة الأمن القومي، فتعتبر أن أهم مسئولياتها تتركز في المحافظة على تماسك الجبهة الداخلية.

ولا تزال المدارس الثلاث تمارس مهامها بكفاءة وجد، غير أنه يظل هناك نقص متمثل في عدم توافر هيكل مؤسسي عام، يضطلع بمهام التعامل مـــع كافــة أشكال الخطر المحتملة، ويقوم باقتراح استراتيجية قومية قادرة على التعامل مع تلك الأخطار. ولعل ما تحتاجه مصر – وبشكل عاجل – يتركز في التحديد الــوظيفي والمؤسسي لثلاثة مفاهيم إضافية للخطر، وهى: الخطر الاقتصادي، وخطر الموارد (دون المياه)، والخطر المرتبط ببنية النظام الــدولي، إذ أن التحــولات السياســية والدولية العنيفة التي عانت منها مصر والعالم، منذ الحرب العالمية الثانية، أدت إلى تمييع مفهوم الخطر فى هذه المجالات من ناحية، وإلـــى رؤيـــة المحـــيط الـــدولى كمصدر للمتاعب والتلاعب، وترسيخ عدم اليقين بين الدول مـــن ناحيـــة أخـــرى، كما أدت إلى الرضوخ لمتطلبات التكيف مع انكماش الموارد، مـــن أجـــل حمايـــة الوضع القائم.

إن التحديد المطلوب سوف يساهم بشكل حاسم، ليس فقط في خلق بصـــلة للحركة بين بدائل تبدو متشابهة، مع أن كلاً منها قد تؤدي إلـــى طريـــق يصـــعب تصور مساره المتعرج في المستقبل القريب، ولكنه أيضاً يساهم في دفـــع التقاليـــد الثلاثة الخاصة بالمياه والعسكرية والأمن الداخلي باتجاه التركيز والتعمـــق داخـــل إطار عام وشامل. فالمأزق المصري في مجال الحسابات الاستراتيجية لا ينبع من عدم توافر الخبرة، المتاحة وبأفضل درجات الاحتـــراف، أو مـــن عـــدم ســـلامة

النوايا الوطنية، بالرغم من تعدد أطروحات السياسة العامـــة، وتكـــاثف الشـــبهات الأيدلوجية، أو من تزايد القيود الدولية، إذ أننا من نكبل أنفسنا بالتوجس والـــرؤى الضيقة، بل إن المأزق المصري ينبع من عدم وجود مؤسسة عامة واضحة، تتفاعل داخلها كل التقديرات، فالخطر الحقيقي الذي تتعرض له مصر، هـــو عـــدم تـــوافر صياغات واضحة، للفهم والتعامل المتكامل مع ما يختص بالأخطار التـــي تواجـــه الأمن القومي.

الفصل الأول

مفهوم الصراع الدولي

الصراع - بصفة عامة - نشاط إنساني، ينشأ عن رغبة طرفين أو أكثر في القيام بأعمال متعارضة فيما بينهم. ذلك هو المنطق البسيط للصراع، الذي لا يتم حله إلا بواسطة مجموعة متناسقة من التدابير والقواعد، والذي تتعدى مستوياته الأفراد إلى الجماعات والدول، غير أن قواعد التعامل بالنسبة لكل حالات الصراع، تظل كما هي على صعيد تلك المستويات المختلفة.

والصراع لا يجري - دائماً - بين أفراد عاقلين (ليس كل فرد بالضرورة عاقل)، بل يجري مدفوعاً بمجموعة الرغبات والحاجات الخاصة، فعندما تشعر الأطراف المتفاعلة أن هناك ثمة مصالح يمكن أن تجنيها من جراء الانخراط في الصراع، تُقْدم على الدخول فيه. وتختلف أشكال الصراع وفقاً لمحصلة اعتقادات وتصورات ورغبات القوى المشاركة في أدواره.

ولمفهوم الصرع تواجد ملموس في كافة أشكال السلوك الاجتماعي (العلاقة

بين الأب والابن، والزوج والزوجة)، فلا يكاد يوجد ثمة سلوك اجتماعي، إلا وكان قائما على أرضية الصراع. ولكل صراع - دائماً - ما يوجـد (سـبب وتبريـر)، فلوجود مبدأ الصراع ضرورات منطقية توجبه، وتنطلق من العديد من التصورات والالتزامات والأسباب، وللأسباب المُحتمة للصراع في تجريدها منطق على درجة عالية من القبول، (فالصراع موجود في الواقع بسبب ظروف الواقع نفسه)، غير أنه - دائماً - ما يأتي في صوره المباشرة ممتزجاً بالكثير من التبريرات الاجتماعيـة والاقتصادية والسياسية وغيرها، أي أن هناك (سبب) أصيل لأي صراع، وهنـاك أيضاً تبرير مباشر لوجوده.

وللصراعات سمات مشتركة، الأمر الذي يتيح خلق قواعد عامة وأسـاليب راسخة للتعامل معها. وتعتبر الحروب أقسى تجليات هذه الصراعات، مـن حيـث عدد ضحاياها. وعندما تقع الحروب، فإن ذلك يعنى أن هناك ثمة مصالح متناقضة تناقضاً كاملاً، وغير ممكن حلها إلا من خلال اللجوء إلى القوة المسـلحة الفعليـة، وليس مجرد التهديد بها.

وتعتبر المساومة أكثر أشكال الصراع انتشاراً بـين الأفـراد والجماعـات والدول، وهى عملية تضم أكثر من طرف (طـرفين أو أكثـر)، بيـنهم مصـالح متضاربة نسبياً، ويسعى كل منهم لإيجاد نوع من أنواع الاتفاق المرضـي الـذي يحقق شكلاً من أشكال التوافق فيما بينهم. وعملية المساومة - دائماً - ما تتضـمن محاولة من محاولات الإجبار، غير أنه إجبار لا يقوم على آلية تحقيق التفوق مـن خلال الحرب، بل يعتمد على التهديد أو التأثير على الطرف الآخر، من أجل قبول تنازلات ما كان ليقبل بها ابتداءً. وقد يقبل طرف إجبار الطرف الآخر له، بما يجنبه عواقب التمادي في تجاهل تهديداته، إلا أن عملية المساومة لا يمكنها أن تنطوي في أي صورة كانت على شكل الإجبار الكامل. وهناك عدة مستويات للصراع يجـرى التحليل في العلاقات الدولية وفقاً لها:

المستوى الأول: مستوى صانع القرار الفرد

على هذا المستوى، يمكن تصور وجود صراع بين دولتين، بسبب تفشي الكراهية الشخصية، وعدم الثقة بين قمتي السلطتين التنفيذيتين في هاتين الدولتين.

المستوى الثاني: مستوى الدولة

وفيه ينشأ الصراع بين دولتين بسبب اختلاف استراتيجيتهما، ومحاولة إحداهما الهيمنة، والقيام بما من شأنه الإخلال بالتوازن الإقليمي والدولي السائد.

المستوى الثالث: مستوى النظام الدولي

وينشأ الصراع فيه بسبب الظروف، والصفات أو الشروط المنظمة للنظام الدولي، وعدم توائمها في وقت ما مع توازن القوى السائد.

نظرية النظم

كيف يخلق النظام؟ هل يتم خلق الإطار أولاً، أم يسبقه طرح المكونات، وتخليق الوشائج التي تربط بعضها ببعض؟

تنشأ النظم – عادة وطبيعياً – نتيجة لتفاعل مكوناتها، حيث ينتج ذلك التفاعل مستوى آخر أعلى من مستوى الوحدات المكونة، ولعل خير نموذج لذلك التفاعل والتدرج في تخليق مستوياته على صعيد العلاقات الدولية (نموذج الاتحاد الأوربي). وقد افترض نظام القضية الدولية أن هناك دولتان تتمتعان بقدر ما من الموارد والممتلكات الاستراتيجية، ويتصارعان حول حدود ومقاييس الهيمنة فيما بينهما (نظام القضية الثنائية)، وفي هذا السياق ينشأ الصراع إما انعكاساً لمصالح القوى الكبرى، أو كصراع حول ماهية وكم المكاسب التي يجنيها الطرفان حال توافق المصالح، كإسرائيل والولايات المتحدة، على سبيل المثال.

والمساومة – دائماً – هي أولى قواعد إدارة الصراع في النظام الدولي، وربما هي ملخصه أو جوهره بصفة عامة، إذ أنها تقوم مقام القاعدة الأم في النظام الدولي، أو القاعدة الأساسية التي تُشْتق منها كافة القواعد الأخرى.

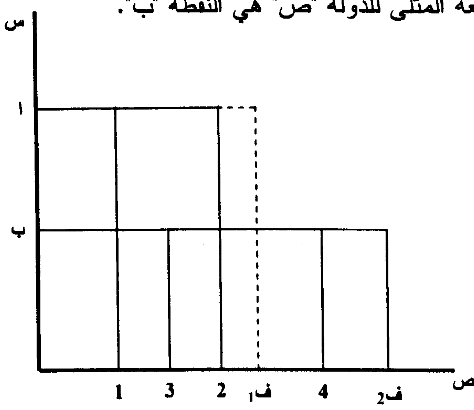
والمدرسة الواقعية سواء في شكلها التقليدي أو الواقعي الجديد، وكذا

المدرسة الليبرالية، سواء الكلاسيكية أو الليبرالية الجديدة، تعترف بأهمية فكرة المساومة، حتى أن الليبرالية الجديدة قامت بإدخال (نظرية المباريات)، كعنصر أصيل من عناصر بناءها النظري، انطلاقاً من اعتمادها فكرة المساومة قاعدة أساسية.

وكما أوضحنا، فإن المساومة قائمة على فكرة "المنفعة Utility"، فطالما كانت هناك حالة ما من حالات الصراع النسبي، كانت هناك حتماً منفعة ترتجى من وراء ذلك الصراع. وكذا الحال أيضاً مع وجود حالة من حالات التوافق النسبي. فالمواقف الدولية في جوهرها - دائماً - ما تتضمن صورة من صور المساومة طلباً للمنفعة، أياً كان شكل تلك المواقف: أزمات، أو حروب، أو سباق تسلح، أو مفاوضات.

والسؤال الذي يطرح ذاته هنا هو: كيف يقوم طرف بتحديد منفعة ما من خلال بلورته لمطالبه لدى الطرف الآخر؟

تتعدد العوامل المؤثرة في تحديد المنفعة لطرف ما في مطالبه لدى طرف آخر، في إطار القيام بعملية من عمليات المساومة. ولتحديد الشكل الأساسي للمساومة، نفترض أنه توجد لدينا دولتين: "س"، و"ص". ونفترض أن بينهما صراع ما، بصرف النظر عن نوعه، ونفترض أن المنفعة المثلى للدولة "س" هي النقطة "أ"، وأن المنفعة المثلى للدولة "ص" هي النقطة "ب".



ومن خلال الفرضيات والشكل التوضيحي السابقين، نجد أن الدولة "س"، تعرض كحل نهائي للصراع مطالب "$ف_1$". وأن الدولة "ص" تتقدم بمطالب مغايرة "$ف_2$". وتحليل اللحظة الراهنة للصراع هو:

س (أ > $ف_1$)

ص (ب > $ف_2$)

وفي حالة استمرار الدولة "س" في التقدم بمبادرتها في مواجهة "ص"، وفي ظل هذا الوضع التساومي، يثار السؤال: إلى متى، وفي أية ظروف تظل الدولة "ص" ممتنعة عن قبول المطالب أو المبادرة التي تقدمت بها "س"؟

في البداية، لابد لنا أن نتفق على حدود مفهومية لما يطلق عليه اصطلاحاً (متوسط المصالح الوطنية)، لما لهذا المفهوم من تأثير عملياتي على مجريات المساومة، وعلى اختيار الموقف التساومي ذاته، إذ أنه مفهوم افتراضي (أي لا يوجد شيء حقيقي وثابت يمكن أن نطلق عليه مسمى: متوسط المصالح الوطنية، ولكننا سوف نفترض وجود ذلك الشيء، حتى يتسنى لنا أن نخلق موقفاً تفاوضياً ما). والمفهوم يقوم على تصور أن هناك – دائماً – نقطتان للتوسط تدار بينهما عمليات المساومة، هما: المتوسط الأدنى، والمتوسط الأعلى، وهما يختلفان عن النقطة المثلى للمصالح الوطنية، والتي لا تتحقق – في الواقع – إلا في حالة حدوث انهيار كامل للطرف الآخر.

ويقع الانهيار الكامل نتيجة لتسليم طرف بعجزه عن مواصلة التواجد على أرضية الواقع الموجب للصراع، وعدم قدرته على مجاراة التحديات التي يضعه أمامها الطرف الآخر. وهذا هو ما حدث خلال الحرب العالمية الثانية، عندما قامت ألمانيا الهتلرية بغزو باريس، إذ لم تجد الأخيرة أمامها غير التسليم الكامل، باعتبارها مدينة مفتوحة. وهو أيضاً ما حدث في عام 1967م، عندما قامت إسرائيل بغزو الدول العربية والاستيلاء على أراضيها في كل الجبهات، وكانت هي من أوقف القتال، بعدما انهارت الجبهة العربية انهياراً كاملاً. وهو كذلك ما حدث عام

1991م، عندما بادر الاتحاد السوفيتي بتفكيك ذاته، منهياً لشكل من أشكال الصراع، ومفضلاً تحمل تبعات الانسحاب من الساحة على تحمل ما قد يتكبده من خسائر نتيجة لاستمرار الصراع على أرضية واقع ما قبل 1991م.

وبشكل عام، فإن الوصول إلى النقطة المثلى للمصالح الوطنية، من خلال الصراع الدولي، أمر قليل الحدوث، بينما تتحقق المصالح الوطنية في إطار الصراع الدولي – عادة – من خلال:

أ- المتوسط الأعلى للمصالح الوطنية: وهو نقطة أقل من نقطة الوضع الأمثل تحقيقاً للصالح الوطني، ونرمز له بـ(1)، (2)، حيث: (1) متوسط المصالح الأعلى للدولة "س"، و(2) متوسط المصالح الأعلى للدولة "ص".

ب- المتوسط الأدنى للمصالح الوطنية: ونرمز له بـ(3)، و(4)، حيث: (3) متوسط المصالح الأدنى للدولة "س"، و(4) متوسط المصالح الأدنى للدولة "ص".

وتكون المعادلة: س (أ > ف$_{1}$ (1 <2))، حيث: (أ) الموقف الأمثل، و(ف$_{1}$) الموقف التفاوضي المطلوب، و(1) المصالح الأعلى، و(2) المصالح الأدنى. وتكون ص (ب > ف$_{2}$ (3 <4))، حيث: (ب) الموقف الأمثل، و(ف$_{2}$) الموقف التفاوضي المطلوب، و(3) المصالح الأعلى، و(4) المصالح الأدنى.

العوامل المؤثرة في سياق المساومة

يوجد فرق بين العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار المساومة، وتلك المؤثرة على سياقها، والتي تحدد ماهية أدوارها، واتجاه تطورها. وهناك ثلاثة عوامل هي الأكبر تأثيراً على سياق المساومة:

أولاً: عامل الزمن

تحديد الإطار الزمني للمساومة مسألة على درجة عالية من الأهمية، إذ أن تحديد زمناً معيناً للمساومة يضمن نوع من الإدارة الدقيقة للصراع الذي يتكون بدوره من مجموعة مساومات متعاقبة حيناً، ومتداخلة أحياناً. وقد لا يمتد زمن المساومة لأكثر من بضع ساعات، أو أيام أو أسابيع، بينما قد يمتد زمن الصراع

في أحد أطواره إلى بضعة أعوام، أو عقود. فاتفاقية كامب ديفيد - باعتبارها أحد أدوار المساومات - لم تستغرق سوى عدة أسابيع، بينما الصراع العربي الإسرائيلي صراع ممتد منذ عدة عقود، ولم يتم إلى اليوم حسمه أو انتقاله إلى طور جديد مفارق بشكل قطعي ومؤكد. وللمساومة بشكل عام إطاران زمنيان:

1- إطار عام للمساومة.

2- إطار خاص لكل مطلب على حدا، إذ أن عملية المساومة في ذاتها مجموعة من المطالب الجزئية التي يتحتم أن يكون لكل منها إطار زمني محدد.

ثانياً: الطرف الثالث

قد يكون وجود طرف ثالث في المساومة عاملاً هاماً، إذ أنه قد يلجأ الطرفان لطرف ثالث، يقوم بـ"التوسط Mediation" لحل الصراع، أو لتسهيل التوصل إلى اتفاق. ويشترط في ذلك الطرف الثالث:

1- أن يكون صاحب مصالح حقيقية مع كلا الطرفين.

2- أن يتمتع بنفوذ قوي، مباشر أو غير مباشر على كلا الطرفين.

ويعتبر اختلاف درجة قوة دفع المصالح بين الطرفين والطرف الثالث، وكذا اختلاف قوة نفوذ الطرف الثالث من طرف إلى آخر، من أكبر العوائق التي تواجه التوصل إلى تسوية مرضية وقابلة للتنفيذ.

ثالثاً: عامل السياق الإقليمي

من خلال النظر إلى النظام الدولي باعتباره نظام لأقاليم لها أساس جيوبولتيكي، يمكننا أن نعرف السياق الإقليمي بأنه: محصلة تفاعلات بيئة الوحدات المكونة للإقليم. وتقسيم المسرح الدولي إلى مجموعة من الأقاليم: إقليم أوروبا، إقليم الشرق الأوسط، إقليم شرق آسيا... الخ، ليس بالضرورة تقسيم طبيعي، يستمد مقوماته من الأوضاع الجغرافية، بل إنه تقسيم سياسي تحدد قسماته أدوار الصراعات السياسية، بحيث تتحدد دول أقاليم النظام الدولي، بحسب الدول المنضمة بسبب الوجود الجغرافي، وكذا الدول المحسوبة عليها بفضل النفوذ والتأثير الذي لا

يمكن إهماله على توجهات ومنطلقات تلك الأقاليم، وهكذا يمكن اعتبار الدولـة غيـر العضو في الإقليم بوضعه الجغرافي، عضواً مباشراً فيه بوضعه السياسي، فإقليم شرق آسيا، يضم العديد من دول المنطقة وفي مقدمتها اليابان، غير أن ما للولايات المتحـدة وألمانيا من نفوذ وتأثير في تلك المنطقة من العالم، يجعلهما بالضرورة عضوين فـي الإقليم، وهذا أيضاً هو نفس وضع أوربا والولايات المتحدة في إقليم الشرق الأوسط.

وترتبط فعالية عامل السياق الإقليمي بشكل وماهية المساومات السائدة فـي المنطقة، فعندما قامت العراق بغزو الكويت، لم تكن الولايات المتحدة مرتبطة بأية اتفاقيات للدفاع المشترك مع الكويت، غير أنها اعتبرت أن مثل هذا الغـزو يمـس النظام في إقليم من الأقاليم المتداخلة والمتفاعلة نظامياً معها. ولكي تتمكن الولايات المتحدة من التدخل الآمن، لجأت إلى محاولة ضمان مساندة أو عدم تدخل القـوى الكبرى والفاعلة في الإقليم (إيران، وتركيـا، وإسـرائيل، ومصـر، والسـعودية، وسوريا)، حيث التقت رغبات ومصالح الأغلبية عند ضرورة التخلص من صـدام حسين، كما تم وعد العرب (سوريا، ومصر، والسعودية) بمدريد، ودفـع عمليـة التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وتم وعد إسرائيل بأحـد أنظمـة الصـواريخ المتطورة، حتى لا تقوم بالرد على تهديدات النظام العراقي وهجماته، بالرغم مـن تنافي ذلك مع سياسة الدفاع الإسرائيلية القائمة على مبدأ عدم انتظار الاعتداء.

القواعد العامة للمساومة

تختلف المساومة عن المفاوضة في أن المفاوضة - دائماً - عملية مباشرة وواضحة، بينما لا تخضع المساومة - فـي الغالـب - إلـى عوامـل الوضـوح والمباشرة، إذ أنها - عادة - ما تجنح إلى المرونة والعمل غير المعلـن. وهنـاك خمسة موازين للمساومة، هي:

1- ميزان القدرات Capabilities: وهي القدرات العسكرية والاستراتيجية العامة، بالإضافة إلى الخدمات الاستراتيجية، مثل: المخابرات، والتموين، وصـيانة المعدات العسكرية، والقدرات الاتصالية. وفي جيش الولايات المتحدة الأمريكية، يوجد

ما يسمي بـ"Net Assistant"، أي القيم النهائية للقدرات، أو صافي ميزان القدرات.

2- ميزان المخاطر Balance of Risk: ويقصد به التوازن في المواقف التي تشكل مواجهة تبعات الحصول على ميزة ما، أو تجنب تهديد بعينه، كتلك المخاطر التي قد تكتنف عملية الحصول على سلاح نووي.

3- ميزان الانتباه (الإدراك) الداخلي Audience Cost: ويتعلق بمدى الاهتمام بالشرعية السياسية في الداخل عند الاضطلاع بصياغة الموقف التساومي لطرف في مواجهة طرف آخر، بما قد يستتبعه من عدم التركيز - فقط - على شرعية المطالب في بيئة الطرف الداخلية، ولكن النظر - أيضاً - إلى وجهة نظر الطرف الآخر. ففي قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، لكل من طرفي الصراع وجهة نظره الخاصة، فالعرب - على سبيل المثال - يرون أنه لم يكن على "شارون" المبادرة بدخول المسجد الأقصى، مما يحتم عليهم القيام بإشعال الانتفاضة رداً على ذلك. إن فهم طبيعة الآخر، ومعرفة أسس شرعيته الداخلية التي تحدد ميزانه الإدراكي هو ما دفع الطرف الثاني - "شارون" إلى خلق موقف تساومي من خلال إثارة انتباه الطرف الأول - العرب.

4- ميزان الاحتياج Balance of External Needs: ويعبر عن طبيعة ومقدار ما تحتاجه الدولة، وتسعى إلى تحصيله من موارد وإمكانات الدول الأخرى في النظام الدولى.

5- ميزان الحساسية Sensitivity Balance: ويتعلق بمفهوم صناعة الاختلاف في مجال القيم المشتركة.

ويجب أن نفرق هنا بين المبادرة للحرب والتهديد بها في إطار المساومة، فالحرب تعني الاستعمال الفعلي للقوة المسلحة - بأي شكل من الأشكال - لغرض التأثير الاستراتيجي على الطرف الآخر. ويقصد بالتأثير الاستراتيجي في الحرب الفعلية: التأثير على الميزان المادي المرتبط بالعناصر البشرية والعسكرية وحسابات المخاطر. أما التهديد بالحرب، فيقصد به: الردع من أجل المنع بإتيان فعل بالقوة

المسلحة، الأمر الذي له تأثير قوي على ميزان الانتباه، لما له من تأثير على ميزان الشرعية الداخلية. فقبل انهيار الاتحاد السوفيتي، وطوال زمن الحرب الباردة، وجه الانتباه لنوع من أنواع الردع المتبادل، إذ كان هناك ردع مـن جانـب للولايـات المتحدة للاتحاد السوفيتي، كما كان هناك ردع سوفيتي يحول دون استخدام الآلـة العسكرية الأمريكية، بسبب الصواريخ العابرة للقارات، والتي تصل إلـى بعـض ولايات أمريكا: (سان فرانسيسكو - نيويورك - واشنطن).

نظرية المباريات القائمة على فكرة العقلانية

تعتبر نظرية المباريات من الصور المثلى التي تتسم بقدر كبير من العقلانية في اتخاذ القرارات التفاعلية. والقرار التفاعلي هو ذلك القرار الـذي يأخـذ فـي الاعتبار رد فعل الطرف المقابل، فنظرية المباريات تعبر عن صورة مثالية للواقع، إذ أنها ليست نظرية وصفية، كـ"نظرية القوة" أو "نظرية التعـاون"، أو "نظريـة التحالفات"، بل هي نظرية معيارية، حيث ترمي إلى بيان كيف يمكـن أن تؤخـذ قرارات أفضل في أوضاع تفاعلية.

ونظرية المباريات نظرية قديمة، حيث بدأ وضع أسسها منذ عـام 1944م، بواسطة مجموعة من العلماء في إطار مشروع "منهاتن" (المشروع الـذي خلقتـه القنبلة الذرية في الولايات المتحدة). وتسمى هذه النظرية أيضاً: "مبـاراة 2 × 2"، حيث يضع الطرف نفسه موضع الطرف الآخر، ليرى كيف يفكر، ومن ثم كيـف تكون ردة فعله.

وتقوم نظرية المباريات على معيار أولي وأساسي هو: تعظيم الفوائـد، أو من يكسب أكثر من خلال إجراء كافة العمليات الاحتمالية. فهي تقوم على كل مـا يتعلق بالرغبة والدوافع والقيم الذاتية، أي أنها ليست نظرية موضوعية، بل نظرية معيارية، معيارها الأول والأساسي هو العقلانية.

القواعد الأساسية للمباريات

- نظرية المباريات فرع من فروع علم الرياضيات المستخدم في العلوم السياسية

والاستراتيجية، إذ أن العلوم السياسية والاستراتيجية علوم منبثقة ومستفيدة من العديد من العلوم الأخرى.

- تفترض نظرية المباريات أن هناك موقف صراعي ناجم عن وجود شيء يحتم الصراع من حوله، أملاً في الحصول عليه، سواء كلية أو اقتساماً. ويجري تصور الصراع على شكل مباراة بين طرفين، ولكل طرف اختياران: الأحسن والأسوأ. ويطلق على هذا التصور: مصفوفة مباريات "2 × 2"، حيث يوجد طرفان: (أ) ، (ب).
- يوجد للطرف (أ) اختياران: "A" و"B"، وللطرف "ب" كذلك اختياران: "C" و"D"، بينما الدافع الأساسي للطرفين هو: الحصول على أفضل النتائج، أي أكبر قدر ممكن من المنفعة. وقبل أن تبدأ أي مباراة، لابد وأن يكون هناك تحديد مسبق لـ"هيكل المنافع Structural of Utilities"، فالمباراة هنا تلعب مرة واحدة، وتنتهي نهاية واحدة.

ب

أ	A 1/1	C 3/3
	B 2/2	D 4/4

المصفوفة الأساسية للمباريات

في هذه المصفوفات أربع احتمالات:

- مثالي
- أحسن
- أقل سوءً
- أسوأ

ويوجد طرفان هما: (أ)، و(ب)، وتوجد أربعة صناديق تحمل التتالي:

أ ← A > B > C > D

وعند البدء في حساب احتمال كل اختيار، نجد ما يسمى بـ"الفوائد"، وكذلك ما يسمى بـ"التوابع Consequences". ويقصد بالفوائد هنا: مجموعة المزايا، أما التوابع فهي العوامل المؤثرة على بيئة اللعب والتي يكون اللاعب واعياً بها قبل تحديد المنافع، كما نجد لكل طرف في الصراع ما يسمى بـ"هيكل المنافع"، ويقصد به مجموعة القيم التي تحدد ما يمكن أن يربحه كل طرف من أطراف المباراة. والمنطق الحاكم للقيم هنا، يبدأ من (1)، وينتهي عند (4)، فـ (1) هي أفضل النتائج، بينما (4) أسوأها.

وللمنفعة عدة عناصر، يولد التفاعل فيما بينها هيكل القيم لكل طرف من أطراف المباراة، وتلك العناصر هي:

1- الهدف من المباراة.

2- الموارد المستخدمة.

3- المعلومات.

وتكون التأثيرات في المباريات نتيجة لتفاعل ما، إذ أن المباريات - دائماً - مباريات تفاعلية، أي أن النتيجة فيها ليست - دائماً - فائز على طول الخط، وخاسر بالكلية، ولكن فائز بمقدار، وخاسر بمقدار. ويتوقف هذا المقدار أو ذاك على ماهية التأثيرات المضافة والحاكمة للاختيارات المستقبلية للأطراف، عند دخولهم في مباريات أخرى، إذ أن هناك - دائماً - ما يمكن تسميته بـ"ظل المستقبل Shadow of Future".

إن لعب المباراة يواكبه تخيل أن أحد الطرفين سيحقق المكسب على حساب الطرف الأخر، ولكن السؤال هنا هو: ما هي النقطة التي تحقق أكبر مكسب لطرف في مقابل خسارة ما للطرف الآخر؟

وفي نظرية المباريات، يجري كل طرف حساب احتمالاته في مواجهة

احتمالات الطرف الأخر، فلكلا الطرفين مجموعات مختلفة من الاحتمالات في نفس اللحظة. والعنصر الحاكم لهذه الاحتمالات هو ما يملكه كل الطرف من "استراتيجية علنية Dominant Strategy"، فالاستراتيجية الحاكمة لكل طرف هي التي تحدد هيكل المنافع، والهيكل التفاعلي للتأثيرات. والطرف أو اللاعب عند تحقيقه أكبر قدر من المنافع في ظل استراتيجيته الحاكمة، يخوض مرة أخري غمار مباراة جديدة، بقصد تحقيق نتائج أفضل، وهذا ما عرفناه بـ"ظل المستقبلShadow of the Future". فكل طرف يدخل المباراة ولديه تصور خاص بمكاسبه المتوقعة والمأمولة، وكذا تصور خاص حول ما يمكن للطرف الآخر أن يكسبه. وهنا يُثار السؤال الثاني: ما هي التوابع الناجمة عن الفوز أو الخسارة؟

وللإجابة على السؤالين السابقين، نأخذ المثالين التاليين، كنموذجين تطبيقين:

1- نموذج الصراع العربي الإسرائيلي

للعرب استراتيجية مسيطرة، مفادها الرغبة في إقامة سلام مع إسرائيل، وهم متمسكون بهذه الرغبة، برغم كل ما تقوم به إسرائيل من مذابح، ومحاولات للهيمنة،... الخ. ولكن لماذا يصر العرب على هذه الاستراتيجية، بالرغم مما تقترفه إسرائيل، وتأكدهم من عدم موافقة استراتيجيتها مع ما ينتهجونه من خيارات؟

الفكرة هنا – من وجهة النظر العربية – قائمة على منطق: "كلما امتد وقت اللعب، كلما كانت فرصتي في الفوز أكبر". هم يرون أنهم يكسبون بالسلام على المدى الطويل أكثر مما يمكنهم كسبه بالحرب، وليس عليهم في سبيل ذلك إلا أن يستمروا في طريق السلام، وهم يستطيعون بهذا الاستمرار أن يكسبوا في نهاية المطاف.

2- نموذج الثانوية العامة

وجد في نظام الثانوية العامة بمصر – في فترة سابقة – ما سُمي بـ"التحسين"، وهو نظام يتيح إعادة الاختبار في مادة أو مادتين، بقصد تحسين المجموع الكلي. وهنا يتم بذل المزيد من الجهد في الاستذكار، مع إنفاق المزيد من

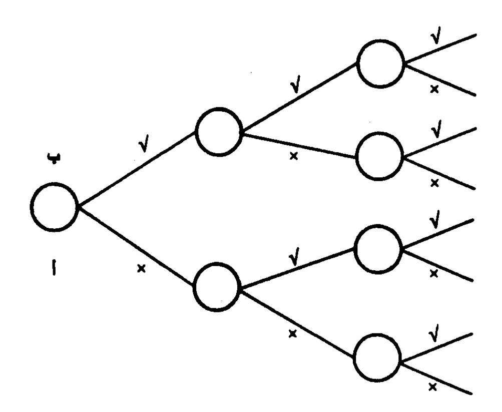
النقود، لكي يتم تحسين الدرجات الكلية للمجموع. والطالب يدخل هذا التحسين وفقاً لرغبته، حتى يحصل على مجموع أعلى، ويرشح لكلية أفضل. أما إذا أقدم الطالب على مثل هذه الخطوة مدفوعاً – فقط – برغبات الآخرين، فإن النتيجة – عادة – ما تكون مخيبة للآمال، فهو – على سبيل المثال – قد يقدم على خطوة التحسين استجابة لرغبة والده الذي يريد أن يدخله كلية الطب، فيكون بذلك قد أقدم على التحسين ضد استراتيجيته المسيطرة عليه. وعندما يمضي الطالب في تنفيذ مخططات والده بلا هدف ذاتي دافع، تكون النتيجة: زيادة هزيلة للمجموع، أو عدم تحقيق أي زيادة، أو رسوب تام، إذ أن أي تضارب في الاستراتيجيات المسيطرة لابد وأن يُحسم، ولو على المدى البعيد لغير صالح اللاعب الرئيسي.

قيمة المعلومات في المباريات

إن قدر وماهية المعلومات التي يملكها كل من طرفي المباراة، تشكل عاملاً فارقاً في تحديد من منهما الذي يحسم نتيجتها لصالحه، فالمعلومات السابقة على خوض غمار المباراة هي التي تحدد أدوارها، وتتحكم في سلوك وردود فعل طرفيها. وأي تغير في كم وماهية هذه المعلومات، يؤدي بالتبعية إلى تبدل أدوار المباراة، واختلاف سلوك طرفيها. كما أن للمعلومات أثناء خوض غمار المباراة أهمية قصوى، إذ أنها قد تكون السبب في تغيير نتيجة أحد أو كل أدوار المباراة.

فللعبة كرة القدم – على سبيل المثال – قوانينها وقواعدها وتوقيتاتها المعروفة سلفاً وبشكل مؤكد، وهو الأمر الذي لا يتاح – عادة – في الصراعات الدولية. كما أنه إذا كان على من يدير مباراة كرة القدم جمع المعلومات عن خصمه، ومعرفة طرق لعبه، ونقاط القوة والضعف لديه، فإن على مدير المباراة في ميدان الصراع الدولي أن يعمل على جمع المعلومات الكاملة عن طرف المباراة الآخر. ولأن الحياة في أروقة المجتمع الدولي تتسم بالمعلومات غير الكاملة، والصعبة المنال، يظهر دور أجهزة المخابرات، وتتأكد أهمية فكرة أن تمتلك الدولة أجهزة معلومات على درجة عالية من الكفاءة.

شجرة الاحتمالات



تتفرع من احتمالات هذه الشجرة (أ)، و(ب)... مجموعة من الاحتمالات الأخرى: "نعم"، و"لا". فالاحتمال (ب) - على سبيل المثال - قد تتفرع منه مجموعة احتمالات ممتدة ما بين "نعم"، و"لا "، وبناءً عليها يتم حساب التأثيرات، مما يسهل - إلى حد بعيد - حساب الاحتمالات والفوائد. وهنا يُثار التساؤل حول الفارق بين الفائدة، والتأثير، والاحتمالات. فالفائدة هي: المزايا التي تنتج عن المباراة. والاحتمال هو: سلوك من المتوقع حدوثه عند تحقق ظرف ما، فدائماً ما يكون الاحتمال محكوم أو مشروط بشيء ما. أما التأثير، فهو: السلوك المتولد نتيجة تحقق الاحتمال، فالاحتمال يحدث أولاً، ثم يتبعه التأثير، ويكون نتيجة له.

وعلى سبيل المثال، كان من المتوقع أن يفوز "شارون" بانتخابات رئاسة الحكومة التي جرت مؤخراً في إسرائيل. وكان من تأثيرات ذلك - المحتملة - أن يتم تعزيز قوى الحرب، وإنهاء مسيرة السلام أو عرقلتها، الأمر الذي حدث بالفعل بعد تولي "شارون" رئاسة مجلس الوزراء في إسرائيل، صيف عام 2001م.

بيئة المباريات

هناك ثلاثة أنواع مختلفة من البيئات التي يمكن أن تُجرى فيها المباريات، هي:

1- بيئة التأكد Decision Under Certainty

وهي البيئة التي تتيح توافر الحد الأقصى من المعلومات الكاملة والصحيحة والمؤكدة، مما يجعل بدائل القرار على درجة عالية من الوضوح، والاحتمالات على قدر كبير من المحدودية، إذ أنه لا وجود هنا للاحتمالات المطلقة.

2- بيئة عدم التأكد Decision Under Uncertainty

وهي البيئة التي تتسم بعدم توافر الملومات الكاملة والصحيحة والمؤكـدة، وهناك أربعة معايير للكيفية التي يمكن بها حساب بيئة عدم التأكد:

أ - معيار المتوسط الحسابي، ويتم حسابه في الحالة الطبيعية.

ب - معيار أفضل الأسوأ، ويتم حسابه في حالة التشاؤم.

ج - معيار أفضل الأفضل، ويتم حسابه في حالة التفاؤل.

د - معيار الأقل ندماً.

أ- معيار المتوسط الحسابي Average

يستخدم هذا المعيار عند غياب المعلومات بشكل كامل، مما يجعل صـانع القرار مضطراً إلى فرض مجموعة كبيرة من الاحتمالات، ومن ثـم اسـتخلاص متوسط ما يمكن أن تسفر عنه هذه الاحتمالات المفروضـة، عـن طريـق أخـذ متوسطها الحسابي. ومن المعلوم أنه عند استخلاص المتوسط الحسابي لمجموعـة بدائل ما، يتم قسمة حاصل جمع تلك البدائل على عددها. فإذا ما افترضنا أن لـدينا أربعة بدائل (أ)، (ب)، (ج)، (د)، وأن لكل بديل منها قيمة محددة، فإنه يمكننا القيام بقلب البدائل إلى أرقام حسابية لمعرفة درجة احتمالها. إذا افترضنا وجـود أسـاس معين هو "س" ، واتفقنا على أن (أ) يشتمل على "7" احتمالات، فإن الاحتمـال (أ) هو "7س".

{ س: س1 س2 س 3}

{ س4 س5 س6 س7 }

وفي حالة علاقة الولايات المتحدة بكل من مصر وإسرائيل، يمكن أن يثار

التساؤل التالي: هل تؤيد الولايات المتحدة إسرائيل أم مصر أكثر من الأخرى؟

مصـــر	إسرائيل
- الفوائد منها - التكلفة التي تتحملها الولايات المتحدة لصالح مصر. مصر في النهاية +2	- الفوائد منها - الثمن الذي تدفعه الولايات المتحدة نتيجة تأييدها لإسرائيل. إسرائيل في النهاية +3

فصالح الولايات المتحدة إذن أن تقف إلى جانب إسرائيل، ولكن من صالحها أيضاً ألا تهمل مصر.

ب- معيار أفضل الأسوأ "أقصى تشاؤم"

ويستخدم ذلك المعيار عندما تكون المعلومات المتاحة تدفع إلى عدم احتمال نتائج مرضية، مما يؤدي بصانع القرار - توخياً للحذر - إلى الجنوح صوب الاحتمالات التي تمنحه أقل خسائر ممكنة. ويتم حساب البدائل في هذه الحالة، مع التركيز على البديل الذي تتحقق فيه معادلة أفضل الأسوأ. وعلى سبيل المثال، فإن أفضل الأسوأ (أقصى تشاؤم) بالنسبة للعرب في صراعهم مع إسرائيل هو حصول إسرائيل على بعض المكاسب، مع تجنب الدخول معها في مواجهة حربية على المدى القريب:

الحالة الطبيعية	0	2	4	6	8	10	أسوأ الاحتمالات
		{-2}					

ج- معيار أفضل الأفضل "أقصى تفاؤل"

ويستخدم عندما تكون المعلومات المتوفرة لدى صانع القرار تدلل على توافر فرصه في الحصول على أكبر كم ممكن من المكاسب. وفي هذه الحالة، يقوم صانع القرار بتقييم كل بدائل القرارات، مع التركيز على البدائل التي تضمن له تحقيق أفضل النتائج. وعلى سبيل المثال، فأفضل البدائل (أقصى تفاؤل) بالنسبة

للعرب في صراعهم مع إسرائيل – في حالة القدرة – هو القضاء عليها، وإنهــاء أي وجود لها في المنطقة.

أفضل البدائل	10	8	6	4	2	0	2	4	6	8	10	أسوأ الاحتمالات
		{+2 }				الحالة الطبيعية	--					

د- **معيار الأقل ندماً** Minimum Regret

يقوم هذا المعيار على فكرة أن هناك – دائماً – ثمة تكلفة، أو خســارة، أو تضحية يتم تكبدها في حالة عدم اتخاذ القرار السليم، مما يحتم اتخاذ القــرار فــي سياق توخي تخفيض درجة الخسارة – وبالتالي الندم –، في حالة ثبوت عدم سلامة القرار، وهو الأمر الذي يتم من خلال عمليتين:

1- تحديد أفضل القيم التي يمكن الحصول عليها.

2- تحديد احتمال فقدان هذه القيم، وما سوف يترتب عليه من ندم.

وبعد تحديد حجم المكاسب التي يمكن جنيها من خلال اعتماد البديل، وكــذا حجم الخسائر التي يمكن تكبدها في حالة ثبوت أنه البديل الخــاطئ، نكــون أمــام الخيار الذي يمكن أن يحقق نوعاً من المكاسب، مع ضمان البعــد حالــة "أقصــى ندم maximum regret"، ولعل ذلك ما قد يفسر عدم ذهابها للحرب رغــم تعرضــها للإهانة، حيث أن خيار الحرب يمكن أن يؤدي إلى حالة الأسوأ في الندم.

الأفضل — **الحالة الطبيعية** — **الأسوأ**

+10 × ———————— 0 ———————— × 10 –

الأسوأ — **الأفضل**

10– × ———————— 0 ———————— × 10 +

وعلى سبيل المثال، يتمحور القرار الاستراتيجي المصــري فيمــا يخــص علاقتها بإسرائيل حول كيفية المحافظة على الحالة الطبيعية المتمثلة في النقطة (0). والسؤال هنا هو: كيف يمكن أن يتأتى ذلك، على الرغم من مجموعة التحديات التي

تفرضها أفعال قادة إسرائيل: باراك، ونيتنياهو، وشارون، بحيث تحافظ مصر على نقطة الأقل ندماً.

3- بيئة المخاطرة Risk

وهي تلك البيئة الواقعة بين البيئتين السابقتين - بيئة التأكد، وبيئة عدم التأكد -، والتي تمثل حلقة التوسط بينهما. وتقضي بيئة المخاطرة بأنه باستطاعة صانع القرار احتمال حدوث الحالات الطبيعية، باستخدام "القيمة المتوقعة expected Value".

أنماط العقلانية

للعقلانية أربعة أنماط مختلفة، هي:

1- العقلانية المتشددة Optimum Rationality

ويقصد بها السلوك الذي يتوخى أقصى درجات العدالة الممكنة بين أطراف المباراة، فالمباراة - ربما - تنتهي بخاسر وفائز، ولكن هل الخسارة نتيجة لعدم العدالة المسبقة بين الأطراف أم لا؟ إذ أنه من الواجب - من وجهة نظر هذا النمط - أن تكون جميع الأطراف في وضع عادل ومتكافئ عند بداية المباراة.

2- العقلانية القصوى Rationality of Maximization

ويقصد بها ذلك السلوك الذي لا يتوخى غير تحصيل أكبر قدر ممكن من المكاسب، فالطرف الفاعل يدفع باتجاه بدء المباراة وهو في الوضع الأفضل، ويهدف خلال أدوارها إلى تعظيم مكاسبه الذاتية بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

3- العقلانية المختلطة Mixed Rationality

ويقصد بها ذلك السلوك الذي يمزج بين ضرورات المصلحة الذاتية، والاعتبارات الأخلاقية والعامة، فقد يكون للطرف الفاعل بعض الاعتبارات التي تجعله يقدم على تجاوز حسابات المكسب والخسارة، في سبيل عدم الإخلال بما يراه واجب وحق.

4- العقلانية الرخوة Soft Rationality

ويقصد بها ذلك السلوك الذي ينحاز دائماً إلى كل ما هو سائد ومتوقع في

بيئته، بغض النظر عن نتائج الحسابات المعقدة، وضرورات صيانة مصالح وأخلاقيات ومبادئ بعينها، إذ أنها - دائماً - حسابات وضرورات موقفية خاضعة لردود الفعل داخل بيئة التفاعل.

أنواع المباريات

أولاً: المباراة الصفرية

وهي المباراة التي تنتهي بفوز أحد الطرفين فوزاً كلياً، وخسارة الطرف الآخر خسارة كلية. وتحتم كون المباراة مباراة صفرية عدة اعتبارات، هي:

1- **عدم قابلية القيمة المتصارع عليها للقسمة:** هناك أشياء يمكن التصارع عليها، مع الاعتقاد بعدم إمكانية اقتسامها، كالماء والهواء والحدائق العامة، وإن كانت القاعدة المعمول بها في الصراع الدولي تفرض أن كل الأشياء قابلة للقسمة.

2- **رفض أحد الطرفين مبدأ القسمة:** وفي هذه الحالة يعمل الرافض على استخلاص كامل القيمة، بينما يجبر الطرف الآخر على بذل المزيد من الجهد حتى لا تكون المباراة صفرية، ويكون هو الطرف الخاسر فيها.

3- **رفض أحد الطرفين المشاركة في القيمة:** وفي هذه الحالة يرفض أحد الطرفين الخروج من المباراة بما يعرضه عليه الطرف الآخر من قيمة، لاعتقاده بأنها لا تمثل الحد الأدنى لرغباته، ويكون عليه حينئذ العمل على استمرار المباراة في شكلها الصفري، أملاً في تحقيق المزيد من المكاسب.

ب

أ	A 2+/2-	C 4-/4+
	B 3+/3-	D 1+/1-

من خلال الشكل السابق، يكون:

(أ) = (+2 / A > +3 / B > -4 / C > -2/ D)

(ب) = (-2 / A > -3 / B > +4 / C > +2/ D)

ب

أ	A -س/+س	C +ص/-ص
	B -و/+و	D -ع/+ع

ومن خلال الشكل السابق، يكون:

أقصى مكسب   أقصى خسارة

(أ) = (+س / A > +و / B > -ص / C > -ع / D)

(ب) = (-س / A > -و / B > +ص / C > +ع / D)

ويكون تحديد القيمة (+ ع) التي تعبر عن أكبر مكسب للطرف (ب)، وأقل مكسب للطرف (أ) – على سبيل المثال – رهناً بتحدد نمط العقلانية المستخدم في المباراة، حيث أن نمط العقلانية المستخدم يحدد القيم، وطبيعة الاستراتيجية المسيطرة على كلا الطرفين.

معضلة السجينين

تبدأ هذه المعضلة، أو تلك المباراة بتصور أنه قد تم القبض على اثنين مشتبه في ارتكابهما جرم ما، وتم إيداعهما قسم الشرطة بمجرد القبض عليهما في حجرتين منفصلتين، بحيث لا يتوافر أي قدر من الاتصال بينهما.

وقد أراد وكيل النائب العام أن يجعل السجينين يقومان بالاعتراف على بعضهما البعض، فذهب إلى السجين الأول (أ)، وعرض عليه أن يصبح "شاهد ملك" في مقابل الاعتراف على الآخر (ب) اعترافاً كاملاً. لكي يقوم (أ) بوضع

التقدير التالي: إذا قام بالاعتراف على (ب) اعترافاً كاملاً، فسوف يحاكم (ب)، بينما يخلى سراحه، غير أنه يعود ويفترض أن وكيل النائب العام قد تقدم إلى (ب) بنفس العرض، لكي يقوم كل منهما بتقديم الاعتراف الكامل على رفيقـه، ممـا يحقـق استراتيجية وكيل النائب العام، ويعرض (أ)، (ب) إلى أقصى درجات العقوبة.

في هذه الحالة، تكون أمام (أ) مجموعة الخيارات التالية:

1- في حالة اعترافه الكامل على (ب)، وعدم اعتراف (ب) عليـه، فإنـه يحقـق مصلحته القصوى، حيث يحصل على إخلاء طرف، ويصبح "شاهد ملك"، فـي حين يعاقب (ب) بأقصى درجات عقوبة.

2- في حالة اعترافه الكامل على (ب)، واعتراف (ب) عليه، فإنهما يحصلان على أقصى عقوبة، ويحقق وكيل النائب العام مصلحته القصوى.

3- في حالة عدم اعترافه على (ب)، واعتراف (ب) الكامل عليه، فإنـه يعاقـب بأقصى درجات العقوبة، ويخسر الفرصة المتاحة أمامه، في حين يحصـل (ب) على مصلحته القصوى، ويصبح "شاهد ملك".

4- في حالة عدم اعترافه على (ب)، وعدم اعتراف (ب) عليه، فإنهما يحصـلان على أقل عقوبة، وقد يصل الحال بهمـا إلـى البـراءة، أي أقصـى درجـات المصلحة، بينما يحصل وكيل النائب العام على أقصى درجات الفشل. ويمكـن توضيح الخيارات السابقة في الشكل الأتي:

ب

أ	A 1+/1+	C 5-/5+
	B 5+/5-	D 1-/1-

- **في حالة الاحتمال** A **(+1/+1)**: لا يعترف (أ) على (ب)، ولا يعترف (ب) على (أ)، فتتحقق المصلحة والمنفعة القصوى لكليهما، نتيجة لتحقق قدر ما من التعاون بينهما.

- **في حالة الاحتمال** D **(-1/-1)**: يعترف (أ) على (ب) اعترافاً كاملاً، وبالمثل يعترف (ب) على (أ) اعترافاً كاملاً، فتتحقق الخسارة القصوى للطرفين، ويحصلا على أقصى عقوبة، وهنا أيضاً يوجد بينهما قدر ما من التعاون.

- **في حالة الاحتمال** B **(-5/+5)**: يعترف (أ) على (ب) اعترافاً كاملاً، بينما لا يعترف (ب) على (أ)، فتتحقق المصلحة القصوى للطرف (أ) (+5)، ليصبح "شاهد ملك"، بينما يحصل (ب) على أقصى خسارة (-5)، ليعاقب بأقصى درجات العقوبة. ويشبه الوضع في هذا الفرض الوضع في المباراة الصفرية، حيث يمثل المكسب بالنسبة لطرف، الخسارة القصوى للطرف الأخر.

- **في حالة الاحتمال** C **(+5/-5)**: يعترف (ب) على (أ)، بينما لا يعترف (أ) على (ب)، فتتحقق الخسارة القصوى للطرف (أ) (-5)، ليعاقب بأقصى درجات العقوبة، بينما يحصل (ب)على المصلحة القصوى (+5)، ليصبح "شاهد ملك". وهذا الوضع - أيضاً - يشبه الوضع في حالة المباراة الصفرية.

ويكون حساب هذه المعضلة، وتلك المباراة أكثر سهولة بالنسبة للطرفين، في حالة إذا ما كان الطرفان معتادين على ذلك، بحيث تتوفر لكل منهما المعلومات التي تجعله يعرف كيف يتصرف الآخر. أما إذا كان الطرفان يتعرضان لهذا الموقف، للمرة الأولى، فإن من الصعب على كل منهما التنبؤ بتصرفات الطرف الآخر، وبالتالي يكون حساب المباراة أكثر صعوبةً بالنسبة لهما، وأكثر نجاحاً بالنسبة لوكيل النائب العام.

مباراة التهديد

تسمى تلك المباراة أيضاً بـ"مباراة الخوف"، أو "من سيكون الضحية"، وتدور حول أن هناك طرف أول يهدد طرفاً ثانٍ، وأن هذا التهديد يتصف بدرجة

كبيرة من المصداقية. هنا، وفي هذه الحالة، إذا بادر الطرف الثاني بمبادلة الطرف الأول نفس القدر من التهديد، فسوف يخسر الطرفان، ويكون مقدار الخسارة أقل لمن يقوم بتنفيذ تهديده أولاً. ففي حالة الردع النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق – على سبيل المثال – يتساوى الطرفان في القوة، وكلاهما يهدد بتوجيه ضربة نووية لأراضي الطرف الآخر. ولأن كلاً منهما يعلم بقدرة الطرف الآخر على تنفيذ تهديده، فإنهما يعلمان جيداً أن كليهما سيخرج من المباراة خاسراً إذا ما تمت هذه المواجهة، غير أن تحديد الطرف الأقل خسارةً سيعتمد – إلى حد بعيد – على تحديد أي منهما سيكون الطرف المبادر بالهجوم، فالذي ينفذ تهديده أولاً، يحقق – غالباً – خسائر أقل من صاحب الضربة الثانية.

إن مبادرة الدفاع الصاروخي التي أطلقها الرئيس "جورج بوش" الابن، في مواجهة الدول الأوربية والصين قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مبادرة قائمة على محاولة منع الصواريخ عقب إطلاقها من الوصول إلى الأراضي الأمريكية، وهو الأمر الذي يوضح مدى الحرص الذي تبديه الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة معضلة الضربة الأولى، فالعدد الأكبر من الاستراتيجيين يعلنون تخوفهم مما يمكن أن يؤدى إليه إغراء تأكد القائم بالضربة الأولى من إمكانية إحراز أقصى مكسب ممكن، في مقابل إلحاق أقصى خسارة ممكنة بأعدائه، الأمر الذي يحول دون الحفاظ على الاستقرار الدولي.

وتؤسس مباراة التهديد – في حقيقة الأمر – لأهمية الضربة الأولى التي لم يعط لها البعض في السابق ما تستحقه من أهمية. وبصفة عامة، يمكن توضيح احتمالات هذه المباراة من خلال الرسم التالي:

ب

أ	A 2-/2+	C 2+/2-
	B 2-/1-	D 1-/2-

- **في حالة الاحتمال** A **(+2/-2)**: يقوم (أ) بالضربة الأولى، ولا يتمكن (ب) من الرد عليه، فيحقق الطرف (أ) أقصى درجات المكسب (+2)، بينما تلحق بالطرف (ب) أقصى درجات الخسارة (-2).
- **في حالة الاحتمال** D **(-2/-1)**: يقوم (أ) بالضربة الأولى، ويتمكن (ب) من الرد عليه بضربة مضادة (ضربة ثانية)، فيحقق (أ) - صاحب الضربة الأولى - أقل خسارة (-1)، بينما يحقق (ب) أقصى خسارة (-2)، أي تلحق بالطرف (ب) خسارة أكبر من تلك التي تلحق بالطرف (أ).
- **في حالة الاحتمال** C **(-2/+2)**: يقوم (ب) بالضربة الأولى، ولا يتمكن (أ) من الرد عليه، فتلحق بالطرف (أ) أقصى درجات الخسارة (-2)، بينما يحقق الطرف (ب) أقصى درجات المكسب (+2).
- **في حالة الاحتمال** B **(-1/-2)**: يقوم (ب) بالضربة الأولى، ويتمكن (أ) من الرد عليه بضربة مضادة (ضربة ثانية)، فيحقق (ب) - صاحب الضربة الأولى - أقل خسارة (-1)، بينما يحقق (أ) أقصى خسارة (-2)، أي تلحق بالطرف (أ) خسارة أكبر من تلك التي تلحق بالطرف (ب).

مباراة المستغل

وفيها يكون الطرفان غير متساويين في القوة، أي تكون هناك حالة من حالات عدم التكافؤ، ويكون توزيع القوى بعيداً عن التعادلية، ولا تكون لمبادئ

العدالة أهمية تذكر، بحيث يمكننا القول أن هناك طرف "قوى" يمارس أساليب الاستغلال على طرف "ضعيف".

كيف تُجرى عملية الاستغلال؟

في إطار الوقوف على الكيفية التي تتم بها عملية الاستغلال، لابد من التأكيد على أن جميع عمليات الاستغلال تنطوي بطريقة أو بأخرى على شكل من أشكال المشاركة بين طرفي ذلك الاستغلال. وعلى سبيل المثال، فإنه على الرغم من تصاعد حدة أصوات الحركات النسائية المطالبة بعدم استغلال المرأة، لا نجد في صمت بعضهن وموافقتهن على التعاون مع الرجل على حساب حقوقهن ومصالحهن إلا نوعاً من أنواع المشاركة في عملية الاستغلال، طالما لم تكن هناك ثمة ثورة أو معارضة من قبلهن.

وفي العلاقات المصرية الأمريكية – على سبيل المثال – نجد مصر – وهي الطرف الأضعف – مدفوعة بحكم ذلك الضعف إلى الرضوخ للمطالب الأمريكية – طرف المباراة المُستغِل –، غير أن ذلك لا يحول دون ظهورها من وقت لآخر في صورة المناور الذي يسعى إلى عدم الرضوخ، طلباً للمزيد من المكاسب. وهي نفس الصورة التي اعتادت بعض الدول كفرنسا الظهور بها على مسرح الأحداث العالمية، فهي – غالباً – الدولة المناهضة للمطالب والرغبات الأمريكية بحثاً عن مبادئ الشرعية الدولية حيناً، وعن مصالحها الذاتية في كل الأحيان.

وعندما يبادر الطرف الضعيف إلى المطالبة بحقوقه المشروعة، يحدث نوع من أنواع التكافؤ، فعندما تعقد الدول العربية – على سبيل المثال – مؤتمر قمة عربي من أجل الضغط على إسرائيل والولايات المتحدة، نكون أمام مباراة يمكن توضيح أدوارها من خلال الشكل التالي:

	ب	
أ	A 3+/3+	C 4+/4-
	B 4-/4+	D 1+/1+

- **في الاحتمال الأول** B **(+4/-4):** يقوم الطرف الأقوى (أ) باستغلال الطرف الأضعف (ب)، بحيث يحقق أكبر قدر من المكاسب(+4)، في مقابل تكبد الطرف (ب) لأكبر قدر من الخسائر(-4).

- **وفي الاحتمال الثاني** C **(-4/+4):** يتم استغلال الطرف الأضعف (أ)، ليلحق به أكبر قدر من الخسائر (-4)، بينما يحقق الطرف الأقوى (ب) أكبر قدر من المكاسب(+4).

والاحتمالان C،B وجهان لعملة واحدة، إذ تنطبق عليهما قوانين نظرية المباراة الصفرية، حيث أن مكسب أحد الأطراف لا يعني إلا خسارة الطرف الآخر.

- **وفي الاحتمال** A **(+3/+3):** يتخلص الطرف الأضعف من ضعفه، ويتمرد مطالباً بحقوقه من الطرف الأقوى، فيحقق كلا الطرفان أعلى درجات مكاسب الاقتسام المتكافئ (+3).

- **وفي الاحتمال** D **(+1/+1):** يتخلص الطرف الأضعف من ضعفه، ويتمرد مطالباً بحقوقه من الطرف الأقوى، فيحقق كلا الطرفان أقل درجات مكاسب الاقتسام المتكافئ (+1).

والاحتمالان D،A يظهران درجتين من درجات التعاون الممكن بالرغم من تمرد الطرف الأضعف، مما يؤدي إلى تحقيق الطرفان للمكاسب المتكافئة، سواء عند درجة أقل أو درجة أعلى.

مباراة القائد

تقوم هذه المباراة على توافر قدر من التعاون بين الطرفين، بحيث يكــون الصراع بينهما قائم – فقط – حول من يقود (How Leaders Leads). ولكي يــتمكن أحد الطرفين من قيادة الطرف الآخر، لابد له أن يكون قادر على أن يبدأ بــالخطو صوب الهدف الذي ينبغي أن يسير باتجاهه الطرف الآخر. وتشبه هــذه المبــاراة مباراة المستغل، غير أنها تختلف عنها في طبيعة الظروف، ونســبة الاحتمــالات، وكذا إمكانية التقارب في مستوى القوة بين الطرفين، بعكس مباراة المستغل.

ومن بين أهم المميزات التي ينبغي أن يتحلى بها الطرف القــائم بالقيــادة، القدرة على الاقتراب من المقود، ففي إسرائيل – على سبيل المثال – نجد أنه بعدما فاز "شارون" بانتخابات رئاسة الوزراء، بادر بمنح أهم مناصب حكومته لمجموعة من أقطاب المعارضة (وزارة الخارجية لــ "شيمون بيريز"، والدفاع لــ "بنيامين بن اليعازر"، والمالية لــ "سيلفانا شالوم"). منح "شارون" أهم المناصب فــي حكومتــه لثلاثة أشخاص لا ينتمون إلى حزبه، من أجل أن يصبح قريبــاً مــن معارضــيه (الطرف الذي يقوده). وبصفة عامة يمكن توضح طبيعة مباراة القائد مــن خــلال الشكل التالي:

ب

أ		
	A 2+/2+	C 4+/3+
	B 3+/4+	D 1+/1+

– **في الاحتمال** A (+2/+2): يوجد تكافؤ بين مكاسب الطرفين: الأقــوى، والأضعف (القائد، والمنقاد) على المستوى الأعلى (+2/+2).

- **في الاحتمال** D **(+1/+1):** يوجد تكافؤ بين مكاسب الطـــرفين: القائـــد، والمنقاد على المستوى الأدنى (+1/+1).
- **في الاحتمال** B **(+4/+3):** يوجد فارق بين مكاسب الطرفين، فــالطرف القائد (أ) يحقق مكاسب قدرها (+4)، وهى أكبر من تلك التي يحققها الطرف المنقاد (ب) (+3)، غير أن الفارق بين المكسبين أقل كثيراً من ذلك الذي يمكن أن يظهــر في مباراة المستغل.
- **فى الاحتمال** C **(+3/+4):** يوجد نفس الاحتمال السابق مع تبدل الطرف القائد. وبصفة عامة يكون لدينا المعادلة الآتية:

(D/1 < A/2 < C/3 < B /4) = (أ)

(D/1 < A/2 < B/3 < C /4) = (ب)

المساومة ونظرية المباريات

المساومة جوهر نظرية المباريات، ولكي يكون أطراف المباريات قــادرين على القيام بعملية المساومة بكفاءة وفعالية، لابد من يتوفر لها القدر الكــافي مــن المعلومات. فكما أسلفنا، ووضح من خلال سردنا لأشكال المباريات المختلفة، يتمتع عنصر توفر المعلومات الصحيحة والكافية بأهمية قصوى في المساومة داخل إطار نظرية المباريات. ففي المباراة الصفرية - على سبيل المثال - إذا استطاع الطرفان من خلال المعلومات المتوفرة لكليهما التوصل اتفاق، كان بوسعهما الحصول علــى ناتج نهائي يتيح لهما الحد الأقصى من المنفعة المتبادلة. ولكن ما هو شكل الاتصال الذى يمكن أن يوجد بين أطراف المباريات؟

هناك أربعة أنواع من الاتصالات التي يمكن أن تُجرى بين طرفي المباراة:

1- **الاتصال صريح:** وهو ذلك النوع من الاتصال الــذى يكفــل أعلــى درجــات الوضوح الشفافية، مع عدم احتمال وقوع اللبس، كأن يرسل "شــارون" ابنــه "عومري" ليتقابل مع "خالد رشيد" المستشار الاقتصادي للرئيس "عرفــات"، أو "بيريز" ليتقابل مع "شعث" في منزله.

2- **الاتصال الضمني:** وهو الاتصال الواضح المعنى، الغامض العبـارة، فعنـدما يصرح "عرفات" مطالباً بوقف العنف، ويصرح "شارون" كذلك مطالباً بوقـف العنف، فإن كل منهما قد ضمن وصول رسالته التي سيفهمها الآخر على الوجه المقصود، دون التورط في تصريحات علنية يمكن أن تؤخذ عليه.

3- **الاتصال غير المباشر:** وهو النوع الذي يتم مـن خـلال وسـيط (طـرف أو عدة أطراف).

4- **الاتصال الصريح المعزز بالاتصال الضمني:** وهو ذلك النوع الذي يأخذ بأسلوبي الاتصال الصريح والضمني فى نفس الوقت، ففي نفس اللحظة التي يقوم فيهـا شارون بالاتصال الصريح مع القادة الفلسطينيين مـن خـلال سياسـة (أنـا أتفاوض)، يقوم بالإدلاء بالتصريحات غامضة العبارة.

والاتصالات بأنواعها الأربعة، سواء المكتوبة، أو الشفوية، أو التحركات التي تتم على أرض الواقع، وتأخذ شكل الإشارات واضحة الدلالة، تمثل عصـب عملية المساومة في إطار مباريات الصراع الدولي.

نظرية التحالفات

التحالف مكون أساسي من مكونات عملية الصراع الدولي، إذ لا تدخل أي من الدول في صراع ما، إلا وهي في حالة تحالف ما. كما أنه لولا سـيادة حالـة الصراع لما كانت هناك ثمة تحالفات. ولأن العالم ينقسم إلى وحدات سيادية، ولأن هذه الوحدات ذات قدرات أو موازيين مختلفة (ميزان القدرات – ميزان الانتبـاه – ميزان المخاطر)، ولأنه لا توجد دولة في العالم – بما فيهـا الولايـات المتحـدة الأمريكية – تمتلك قوة على صعيد مختلف تلك الموازين، فإن قيام التحالفات حاجة أساسية وملحة لكل دول العالم، وبالتالي مكون أساسي ودائم الوجـود فـي كافـة الصراعات الدولية.

وبصفة عامة، تعمـل جميـع التحالفـات علـى خدمـة كـل أو بعـض الأغراض التالية:

أولاً: التآلف Co-option

وهو التقارب الذي يتيح لأقطابه الاستفادة من قدرات بعضهم البعض. فالدول – نظرياً – في حالة صراع دائم مع بعضها البعض، ولكن يبقى هناك ما يمكن من خلاله تحويل من في صراع معك إلى إضافة لقدرتك، إذ أن الدول قد تستطيع من خلال اتباع استراتيجية التآلف، تحويل خسائر المنافسة مع دول أخرى إلى نوع من أنواع مكاسب التكامل والمؤازرة.

ومع الاختلاف الطبيعي بين استراتيجيات وتوجهات الأقطاب المتباينة، تبقي القدرة على مد جسور التآلف رهينة بالقدرة على خلق سياقات التعاون والاستفادة المتبادلة. فالاختلاف في الأهداف والاستراتيجيات، لا يعني بالضرورة استحالة قيام تآلف يهدف إلى التعاون في مجالات الاتصالات والمخابرات، فعلى الرغم من اختلاف التوجهات العامة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية – على سبيل المثال – يظل هناك شكل من أشكال التآلف بينهما، يتجلى في العديد من الصور، كالقيام بمناورات عسكرية مشتركة. وبصفة عامة يمكننا أن نقسم التآلف إلى نوعين، هما:

أ – **التآلف الرسمي:** وهو ذلك النوع الذي يتميز بهيكل محدد، ونتيجة وثيقة محددة، كالتآلف الواقع بين إسرائيل وتركيا، حيث أن هناك اتفاقيات معلنة، تنظمها مجموعة من الهياكل التي تتميز بالفعالية على جميع الأصعدة، خاصة الاستراتيجية منها.

ب- **التآلف غير الرسمي:** وهو ذلك النوع الوظيفي الذي يعني حقيقة وجود التعاون والتنسيق على كافة الأصعدة دون الحاجة إلى وجود الاتفاقات والمواثيق، وخير مثال على ذلك النوع، علاقة التآلف القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

ثانياً: تعظيم القدرات المسلحة

من أهم الأهداف التي تضعها الدول نصب أعينها عند التفكير في عقد التحالفات، تحقيق قدر من النمو في القدرات المسلحة، لمواجهة التهديدات العسكرية

والمخاطر الأمنية المتعاظمة. وتعظيم القدرات العسكرية يختلف عن تحصيل الخدمات الاستراتيجية، على الرغم من التداخل والتشابك فيما بينهما، فبينما يتسع مفهوم الخدمات الاستراتيجية، ليشمل العديد من الصور والأشكال، لا يعني مفهوم تعظيم القدرات المسلحة غير وجود جيش بمواصفات عددية وتدريبية وتسليحية محددة.

ثالثاً: تعظيم التوقعات الإستراتيجية

عند الإقدام على إقامة تحالف دائماً ما، يتم تنظيم التوقعات الاستراتيجية بين قطبيه، أي تنظيم ما سيقوم القطب (أ) بفعله، وكذا ما سيقوم بعله القطب (ب) في إطار التصورات والتوقعات السائدة، وتكون درجة واقعية وإجادة تنظيم التوقعات الاستراتيجية عاملاً حاسماً في تحديد مدى النجاح الذي يمكن للتحالف أن يصيبه، وكذا تحديد إلى أي مدة زمنية يمكن له أن يستمر، فالتحالفات التي يتوقع أن تثير الكثير من المشكلات لا يتوقع لها الاستمرار بطبيعة الحال، بل إن التوقعات الأكثر وجاهةً – في هذه الحالة – تكون لصالح سيادة النزاعات والصراعات.

والآلية المعتمدة في إجراء التوقعات الاستراتيجية، تقوم على تقسيم تلك التوقعات إلى: توقعات قريبة، ومتوسطة، وبعيدة المدى، فالأمريكيون والإسرائيليون يعقدون اجتماعات دورية منتظمة لتقييم ما الذي حدث، وتوقع ماذا سيحدث، حتى يكون هناك – دائماً – مجهودات ذات بال تصب في صالح تعظيم التوقعات الاستراتيجية.

ومن الملاحظ أن التحالفات التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر أضعف من تلك التحالفات التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية. ولعل الجميع يتفق اليوم على أن السبب الرئيسي في ضعف تلك التحالفات، وتحولها السريع إلى المصادمات والحروب، إنما يرجع إلى افتقادها عنصر تنظيم التوقعات الاستراتيجية، بعكس ما تجلى عقب الحرب العالمية الثانية من تنظيم تقويم جيد ومستمر للتوقعات، أدى – على سبيل المثال – إلى احتفاظ التحالف الأطلنطي بوجوده رغم انتهاء الحرب الباردة، وانهيار تحالف وارسو.

وليس من الضروري توافر الدافعية من خلال الإحساس بالحاجة إلى العناصر الثلاثة السابقة مجتمعة، أو حتى مجرد الإحساس بالحاجة إلى أحدهم، لكي يكون هناك شكل من أشكال التحالف، بل يعتقد البعض بإمكانية وجود أشكال للتنسيق بمعزل عن تلك العناصر الثلاثة. ولعل خير مثال على ذلك وجود واستمرار الجامعة العربية، بالرغم من ضعف التآلف بين الدول العربية والذي لم يتجلَّ على امتداد تاريخها، إلا في حربي 1948م، و1973م، وكذا تفاقم المشكلات وبروز المعوقات على صعيد تعظيم القدرات المسلحة، وتعظيم التوقعات الاستراتيجية.

القواعد الأساسية للتحالف

دائماً ما يكون أمام التفكير في اتجاه أي تحالف تقليدي - (ليس نووياً، أو كيميائياً، أو بيولوجياً) - أربعة خيارات، هي:

1- استمرار عدم التحالف مع أي دولة.

2- التحالف مع دولة مساوية في القوة.

3- التحالف مع دولة أقوى.

4- التحالف مع دولة أضعف.

تفضل الدول - غالباً - التحالف مع القوى المساوية لها في القوة، أو الأقوى، غير أن البعض قد يفضل التحالف مع الأطراف الأضعف، الأمر الذي يرجع إلى محددات ميزان الانتباه الداخلي، إذ أن التحالف مع الأقوى لا يعد - دائماً - أفضل الخيارات المتاحة أمام المنطق الفني والعلمي للتحالفات. فالاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة، كانا يسعيان خلال الحرب الباردة إلى إقامة التحالفات مع دول أضعف، بغرض نشر أيديولوجياتهما داخل حدود تلك الدولة. كما أن تحالف الولايات المتحدة مع إسرائيل، محكوم بميزان الانتباه الداخلي والمنطق الأمريكي السائد، والذي يرى أن تحمل إسرائيل لأشياء تخشى مغبة التورط في تحمل نتائجها، يبرر أن تعيش إسرائيل على حسابها، وإن كان ذلك لا يمنعها من أن

تفرض على سلوك حليفتها العديد من القيود. فقد أنذرت الولايات المتحدة إسرائيل بعدم التدخل في قضية العراق، أو أي نظام خليجي آخر، إذ أن أمر استقرار هذه النظم قد صار شأناً مباشراً لها وحدها، الأمر الذي يعني أن على إسرائيل أن تعي أنها يمكن أن تعمل في إطار السياقات والمصالح الأمريكية، دون أن يحق لها أن تحقق مصالحها الذاتية بمعزل عن مصالح الحليف الأقوى ورغباته، إذ أنه دائماً ما تتميز فرص الحليف الأضعف في تحقيق مصالحه وأهدافه الخاصة بالمحدودية، وهذه معضلة ذلك النوع من التحالفات، غير أنه، وبصفة عامة يمكن إجمال المصالح التي يجنيها الحليف الأضعف من التحالف، فيما يلي:

1- **الحماية**: تعد الحماية أحد المصالح الهامة في ذلك النوع من التحالفات، غير أنها ليست - دائماً - متاحة وممكنة، فالولايات المتحدة لم تحم إسرائيل في أزمة السويس 1956م، بل أجبرتها على الجلاء عن سيناء. وفي فترة رئاسة "جورج بوش" الأب، وأثناء توسع إسرائيل في بناء المستوطنات، عملت الولايات المتحدة على دعم إسرائيل مادياً، ولكن في حدود ضيقة للغاية، مما ألجأها إلى طرق أبواب المصارف وجهات التمويل الدولية.

2- **التوريط**: أمام الحليف الأضعف - غالباً - فرصة متاحة لتوريط الحليف الأقوى، ودفعه إلى خوض غمار مواجهات - عادة - ما يكون غير راغباً في خوضها، فقد أدى تحالف بريطانيا والولايات المتحدة، إبان الحرب العالمية الثانية إلى تورط الأخيرة في دخول حرب كانت تكتفي فيها بحدود تقديم الدعم المعنوي. ولعل الجميع يتذكر ردة فعل "تشرشل" رئيس الوزراء البريطاني آنذاك، وتصريحه عقب إعلان أمريكا دخولها الحرب: "لقد كسبنا الحرب".

وفي حرب 1967م، كان هناك ثمة توريط من قبل سوريا للحليف المصري، فبمجرد أن تحرشت إسرائيل بها، ارتفعت الأصوات السورية معلنة عن وجود حشود للجيش الإسرائيلي على حدودها، ومنددة بموقف الحليف المصري المتخاذل، مما أدى إلى تحرك مصر المتعجل باتجاه إعلان غلق مضيق تيران،

ودخول حرب خطط لها الإسرائيليون جيداً واختاروا توقيتها.

وقد ظهر في ظل مفاهيم العولمة، وسيادة القطب الأوحد نوع من التهديد يطلق عليه اسم "التهديد المترابط Interrelated Threat"، ويعني أنه في نفس اللحظة التي يقع فيها التهديد الخارجي، يكون هناك ثمة تهديد للداخل. فالولايات المتحدة تقوم بربط استمرار علاقة السلم مع مصر، بسلوكيات محددة، يجب على الأخيرة إتباعها في تعاملها مع السلطة الفلسطينية، وهي إلى جانب ذلك تربط بين استمرار معوناتها لمصر، بانصياع الأخيرة لوجهة النظر الأمريكية في إدارة صراع الديمقراطية في الداخل، وكذا مبادرتها بنشر ما يطلق عليه "ثقافة السلام" في مدارسها المختلفة.

نموذج عام لفعالية الأدوات الإستراتيجية

تتميز الأداة الاستراتيجية بأن لها بُعداً تنفيذياً، بينما ينتهي دور الأداة التكتيكية عند تحديد الكيفية التي يمكن بها تحقيق الهدف. أما الأداة اللوجستيكية، فتعني الوسيلة التي تساعد على تحقيق فعالية التكتيك، وعادة ما تتكون الوسيلة أو الأداة اللوجستيكية من مجموعة خطوات متسلسلة، تجري في سياق أمن. وتعد توقيتات العمليات العسكرية – على سبيل المثال – من أهم الأدوات الاستراتيجية التي تتوقف عليها نتائج المواقع والمواجهات، الأمر الذي يصبغ تلك الأداة الاستراتيجية، وكذا صواب منطلقاتها التكتيكية، بصبغة الأهمية. ويعتمد التسلسل السياقي سواء في مراحل التخطيط التكتيكي، أو اللوجستيكي على ضمان نوع من أنواع الاتساق لمختلف الخطوات التخطيطية والتنفيذية.

والاتساق بصفة عامة نوعان، هما:

أ- **اتساق داخلي:** وهو ذلك النوع الذي يضمن التوافق بين خطوات الأدوات، حيث يجب أن تتوافق كل خطوة مع الخطوات السابقة لها، والتالية عليها.

ب- **اتساق خارجي:** وهو ذلك النوع الذي يضمن وجود توافق بين الهدف الاستراتيجي الواجب تحقيقه من خلال الأدوات من ناحية، ومجموعة الأهداف والاستراتيجيات العامة للدولة من ناحية أخرى.

وللنموذج أربعة إطارات عامة، هي:

أولاً: التفتت الجيوبولتيكي

إن أي إقليم استراتيجي - بغض النظر عن حدوده - عادة ما يعاني درجة من درجات التفتت الجيوبولتيكي، إذ أن توافر التميز في جميع صور الجيوبولتيكا لدولة ما أمر على درجة عالية من الصعوبة، فإسرائيل - على سبيل المثال - تتميز بالقوة الصناعية والتكنولوجية، غير أنها تعاني من ضعف شديد في الأرض والسكان، على العكس من مصر التي تتوافر لها مساحات أرض شاسعة، وعدد سكان كبير - نسبياً -، مع قدرات صناعية تكنولوجية منخفضة، مما يحول دون وجود قوة مهيمنة واحدة في الشرق الأوسط، على المدى القريب، وهو ما يعكس أسباب ظهور أفكار التكامل، باعتبارها كسراً لفكرة التفتيت الجيوبولتيكي في الحالات المماثلة.

وفي إطار صور الجيوبولتيكا، تبرز العلاقة بين بعض نقاط التلاقي والتقاطع للثنائيات المرتبطة، والتي من بينها:

1- **علاقة الأرض بالمجال الجوي:** وهي العلاقة التي تأكدت أهميتها بعدما قامت الولايات المتحدة بانتهاك المجال الجوي للصين، وما استتبعه ذلك من رد فعل قوي للصين، تسانده مبادئ الشرعية، ونصوص الاتفاقات الدولية.

2- **علاقة الثقافة بالتكنولوجيا:** تنقسم لفظة "تكنولوجيا" إلى: "تكنو" بمعنى "فني"، و"لوجيا" بمعنى "علم"، أي أن اللفظة تستخدم بمعنى "العلم الفني"، أو "الفن الإنتاجي"، بما يعني أن هناك - دائماً - ثمة ارتباط بين التكنولوجيا وفكرة الثقافة القومية. فالصناعات الألمانية - على سبيل المثال - تختلف عن الصناعات الفرنسية في طبيعة الأنماط التكنولوجية السائدة، وبالتالي في المفاهيم الثقافية المحددة لطبيعة البيئة التكنولوجية.

3- **علاقة الإدارة السياسية بالسكان:** وهي العلاقة التي تستمد أهميتها من كونها أحد أهم ملامح التفكير الجيوبولتيكي الذي تتحدد على أساسه ماهية النظرة التي تنظر من خلالها الإدارة السياسية لعنصر السكان، وسبل تنميته وجعله أكثر فعاليةً وإنتاجاً.

4- **علاقة الموارد الطبيعية بالقدرات التسويقية:** إن ما يوصم القـارة الإفريقيـة بالضعف الجيوبولتيكي – على الرغم من توافر مواردها الطبيعيـة الهائلـة – يرجع أول ما يرجع إلى افتقادها لمقومات القدرة التسـويقية علـى المسـتوى المحلي، مما يجعلها في حاجة إلى استيراد تلك القدرة من خارج حدودها.

ثانياً: أدوات التكنولوجيا الراقية

تتوقف فعالية العملية التكنولوجية في دولة ما على توافر قدراتها في أربعة مستويات رئيسية، هي:

1- **توافر الهياكل الصلبة:** ويقصد بها توافر البنية الصناعية القادرة علـى إنتـاج المعدات الثقيلة، ووحدات الإنتاج الصناعي، وقطع غيارها. فقد واجهت مصـر إبان حرب أكتوبر – على سبيل المثال – إشكالية احتياجها لبعض المعدات التي تساعد على ضمان ضخ قوي للمياه عبر الخراطيم، والتـي يـؤدي اسـتيرادها العلني من الخارج إلى تعرض خططها للكشف من قبل إسرائيل.

2- **جودة التوزيع البروجرامي:** ويقصد بها جودة توزيع برامج التصنيع المختلفة، والتي تبدأ ببرامج كلية، سرعان ما تنقسم وتتفرع إلى مجموعات متكاملة مـن البرامج الأكثر تخصيصاً.

3- **جودة الشبكات:** ويقصد بها جودة الترابط بين مستويات: القيـادة، والـتحكم، والتنسيق، والمخابرات. وهو الأمر الذي يتصف ببعد تنفيذي استراتيجي هام.

4- **جودة التغذية العكسية:** ويقصد بها جودة كل ما يتعلق بتقيـيم الأداء، وتقـدير الآثار، وكل ما من شأنه المساعدة في عمليات تعديل المسار.

ثالثاً: تعبئة الموارد التنظيمية في وقت التهديد

ويمكن الحكم عليها من خلال مقاييس أربعة، هي:

1- **المركزية:** وتشير إلى قدرة الدولة أو أحد أجهزتها على السـيطرة، والتقـدير الجيد لحجم وماهية الموارد اللازمة للقيام بعمليات الدفاع.

2- **التعويض:** وينصرف إلى مدى قدرة الدولة على معالجة نقص الموارد.

3- **نقاط الاتصال**: وتشير إلى درجة تمكن الدولة من توفير الخطوط اللازمة للإمداد.

4- **التركيز**: ويشير إلى مدى قدرة الدولة على خلق آلية محكمة، تضمن لها حـداً ملائماً من التبسيط والاختصار.

وللتهديد في هذا السياق ثلاثة أنواع، هي:

- التهديد الفئوي Categorical Threat: ويعني التهديد المنصب علـى أصـول الدولة الاستراتيجية، سواء مادية أو معنوية، وهو - في الغالـب - تهديـد حالي وعاجل.
- التهديد الوظيفي Functional Threat: ويعني التهديد الذي ينال من اسـتقرار النظام داخل الدولة، وهو تهديد مستمر ودائم.
- التهديد ضئيل المغزى Residual Threat: ويعني ذلك النوع الذي يمكـن أن يتحول مستقبلاً، وعند توافر الظروف إلى تهديد عاجل أو دائم.

رابعاً: التنسيق العسكري والسياسي والتحالفاتي:

وينقسم إلى أربع مجموعات من السلوكيات التحالفاتية، هي:

1- **الاتفاق الودي** Entente: ويمكن فهمة على أنه ذلـك الاتفـاق المـرن حـول موضوع من الموضوعات السياسية أو العسكرية بين دولتين أو أكثر.

2- **استرخاء الصراع النظامي** Détente: ويعني تخفـيض الصـراع فـي مجـال استراتيجي أو أكثر، بشكل منظم، واتفاق تام بين أطراف الصراع.

3- **التحالف العسكري** Military Alliance: ويقصد به تحقق صـورة مـن صـور الاندماج في هيكل أو مجموعة هياكل قيادية عسكرية، بين دولتين أو أكثر.

4- **التحزم أو الاعتصام** Coalition: ويشير إلى نوع من أنواع التنسيق السلوكي في واحد أو أكثر من المجالات الاستراتيجية.

المراجع

- Kenneth E. Boulding, Conflict and Defense. Harbor Torch book. 1962.
- Thomas C. Scheling, The Strategy of Conflict.
  Oxford University Press 1971.
- Michael Nicholson, Conflict Analysis. Barns & .
  Nobel, Inc. , 1970
- Glenn H. Snyder and Paul Diesing, Conflict among
  Nations. Princeton University Press 1977.
- Chester . Crocher & Fen Osler Hampson with Pamela
  Aall, eds., Managing Global Chaos, United States
  Institute of Peace Press, 1996.
- James E. Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff, Jr., Contending Theories of International
  Relations. Longman, 1997
- Daniel S. Geller and J. David Singer, Nations at War. Cambridge University Press 1998.
- Harvey and Ben D. Mor, Conflict in World Politics Frank P. Macmillan Press LTD, 1998.
- Lawrance Freedman, ed., Strategic Coercion. Oxford University Press, 1998..
- Paul F. Diehl, ed., The Dynamics of Educing
  Rivalries, University of Illinois Press, 1989.
- Joseph S. Nye, Jr. Understanding International
  Conflict. Longman third edition 2000.

B- Game Theory Studies

- Annatol Rapoport, Fight, Games and Debates. The University of Michigan presses third edition 1967
- Henry Hamurger, Games as Models of Social Phenomena. W. H. Freeman and Company, 1979.
- Robert Axelrod, The Evaluation of Cooperation. Basic Books, 1984.
- Peter C. Ordeshook, Game Theory and Political Theory. Cambridge University Press, 1986.
- Michael Taylor, The Possibility of Cooperation. Cambridge University Press, 1987.
- Strategically. W.W. Norton & Company, 1991.
- Avinash K. Dixit and Barry J. Nalebuff, Thinking
- James D. Morrow, Game Theory for Political Scientists. Princeton University Press 1994.
- Martin J. Osborne and Ariel Rubistein, A Course in Game Theory. MIT Press, 1994.
- Pierre Allan and Christian Schmidt, Game Theory and International Relations. Edward Elgar, 1994.
- Steven J. Brams, Theory of Moves. Cambridge University Press 1994.
- Anatol Rapoport, Decision Theory and Decision Behavior. Macmillan Press LTD, second edition 1998.

الفصل الثاني

البيئة الدولية الجديدة

يهدف هذا الفصل إلى توضيح بعض الإشكاليات التى من المرجح أن يكون لها التأثير الأكبر، وربما الحاسم على السياق الحاكم لقضايا الأمن القومي المصري، فى الأعوام القادمة. وقد اخترنا كمقدمة لذلك اشكاليتين: تتمثل أولاهما في القيام بعدم اعتبار مقتضيات منهج التفكير غير الخطي عند حساب المخاطر القومية. بينما تتمثل الأخرى في التعامل مع بروز ما يسمى بـ"نمط التهديد المعنوي الرمزي". وعلى الرغم من أن هناك العديد من الاشكاليات والقضايا الهامة الأخرى، مثل: حروب المعلومات، وحروب المياه، وحروب المكانة، فإن هذا الفصل سيقتصر على دراسة الاشكاليتين السابقتين، كنموذج دال على طريق محاولة تحسين التفكير والتخطيط الاستراتيجي المصري.

النظام الدولي الجديد

قبل التعرض لقضايا الأمن القومى المصري، نَعْرُج بداية على إشكاليات

البيئة الدولية الجديدة، فى ظل سيادة مبادئ القطبيـة الواحديـة، حيـث أفـرزت التحولات السياسية والدولية فى بداية التسعينات من القرن الماضى عدداً كبيراً من التعقيدات والمتغيرات، سواء فيما يخص: العلاقات الدولية، أو النظم السياسـية، أو النظم الأيديولوجيات، وهو الأمر الذي أدى - فى النهاية - إلى استحواذ قوة أعظم فى هيكل النظام الدولي، على التأثير الحاسم فيما يتعلق بالقرار الدولي، إذ اسـتمد النظام الدولي الجديد عناصره من توسع النفوذ الأمريكى بشكل مطلـق، وتوظيفـه للعوامل: السياسية، والاقتصادية، والاستراتيجية الدولية، بيما يخدم مصالحه، ويحفظ أمنه القومي، ويوفي بمتطلبات اقتصادياته فى جميع أرجاء العالم.[1]

وعقب تفكك الاتحاد السوفيتي، وفي خطابه بمناسبة يـوم الاتحـاد، عـام 1991م، تحدث الرئيس "جورج بوش" الأب إلى الشعب الأمريكي، وإلـى العـالم، مبشراً ببزوغ نجم نظام عالمي جديد، يقوم على: التعاون، والسلام، والاستناد إلـى العدالة وأحكام القانون الدولي. نظام تتراجع فيه الحروب، ويتم فيه التوصـل إلـى تسويات سلمية للنزاعات والصراعات المزمنة، في كافة بقاع العالم، مـن خـلال "الدبلوماسية الوقائية"، بكل ما قد يتطلبه تنفيذ تلك الدبلوماسية من توسيع لدور الأمم المتحدة، ودعم لقرارات الأمين العام وكبار موظفيه علناً أو سراً، من أجـل منـع نشوب المنازعات الدولية، والحيلولة دون تصاعد المنازعات القائمة.

ومع مجيء "جورج بوش" الابن، تحولت أداه الدبلوماسـية الوقائيـة فـى السياسة الخارجية الأمريكية، إلى أداة للدفاع تحمل اسم "الحرب الوقائية".[2] وترتكز الحروب الوقائية على قاعدتين أساسيتين، هما:[3]

أولاً: الاعتماد على الضربات المباغتة، دون انتظار الأدلة المؤكـدة علـى عدوانية الطرف المستهدف، حيث أوضح وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" لوزراء دفاع حلف شمال الأطلنطي، أثناء اجتماعهما في "بروكسل" في السادس من يونيو عام 2002م: "أن الحلف لا يمكن أن ينتظر الدليل الدامغ، حتى يتحرك ضـد المجموعات الإرهابية، أو الدول التي تمتلك الأسلحة: الكيماوية، والبيولوجية، والنووية".

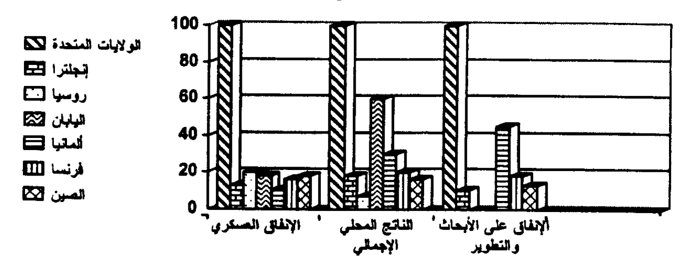
ثانياً: احتمال استخدام السلاح النووي في هذه الضربات الوقائية، لـــيس فقط السلاح النووي التكتيكي، ولكن ربما السلاح النووي الاستراتيجي، الأمر الذى يجعل هذه الاستراتيجية - "الحروب الوقائية" - استرتيجية مفتوحة الاحتمالات، لا تتقيد بحدود الجغرافيا السياسية، ولا تحترم قواعد القانون الدولي.

في الثامن والعشرين من يناير عام 2003م، ألقى "جورج بوش" الابـــن أمام الكونجرس، خطابه السنوي، والذي جاء فيه: "إن أعظم خطر يواجه أمريكـــا والعالم اليوم في الحرب علي الإرهاب، هي الأنظمة الخارجة على القانون، والتـــي تسعى إلى امتلاك، أو تمتلك بالفعل أسلحة نووية وكيماوية وبيولوجية... إن هـــذه الأنظمة يمكنها استخدام تلك الأسلحة بغرض التهديد والإرهاب والقتل الجماعى".[4]

وفي هذا الإطار، تبلورت الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي، والتي ركزت علي خمسة مبادئ رئيسية، هي:

I- استمرار التفوق الأمريكي[5]

توجد ثلاثة تصنيفات، توضح الثقل النسبي لقوة الولايات المتحـــدة فـــي العالم، هى: الناتج المحلي الإجمالي (GDP), والإنفاق العسكرى, والإنفـــاق علـــى الأبحاث والتطوير (R&D)، الأمر الذي يتضح من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (1)

مقاييس قوة عدد من الدول الكبرى مقارنة بالولايات المتحدة 1998م- 1999م

المصدر: مؤسسة العلوم الوطنية الأمريكية, البنك الدولي 2002م

إن الغرض الأساسي من التفوق الأمريكي، طبقاً لاستراتيجية الأمن القومي، هو: "الترويج لتوازن القوى الذي يخدم الحرية". والأمر الذي يعكس التصور بـأن التفوق الأمريكي يمثل فرصة، بل ربما دافعاً لاستخدام القوة الأمريكية على طريق جعل العالم أفضل، وأكثر أماناً. وتسعي هذه الاستراتيجية، وبشكل واضح إلى ردع "الخصوم ذوي القدرات، ومنعهم من استمرار تطوير جهودهم العسكرية، بحيث لا يتمكنون من التفوق على، أو مجارات قوة الولايات المتحدة".

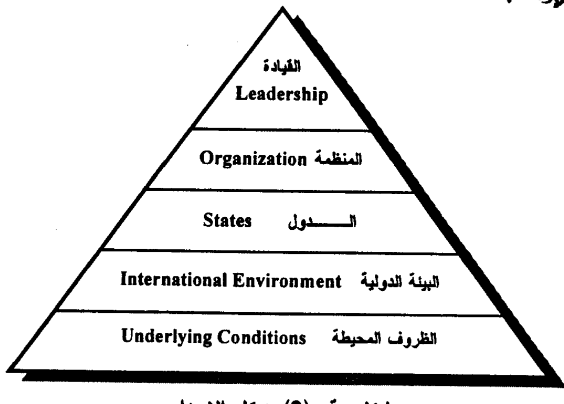
II- محاربة الإرهاب الدولي

تبدلت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، من سياسة الاحتـواء، إلـي سياسة الضربات الوقائية، بفعل هجمات الحادي عشر من سـبتمبر عـام 2001م. وفي هذا الإطار، تسعى الاستراتيجية الجديدة إلى القيام بحملة عالمية للقضاء علي المنظمات الإرهابية، والتخلص من قياداتها، ومنابع تمويلها، وشبكات اتصالاتها، وهي لذلك تعمل على دعم حكومات الدول في جهودها ضـد الإرهـاب. ويقـوم مكتـب التحقيقات الفيدرالي (FBI)، إلي جانب أجهزة المخابرات، ومختلف الدوائر الدبلوماسية، بالتحرك في سرعة وكفاءة، لمنع وقوع الهجمات الإرهابية، فمنذ هجمـات الحـادي عشر من سبتمبر، تم اعتقال مئات الأشخاص الذين ينتمون إلى تنظيم القاعدة.

وقد جاء في خطاب "جورج تينيت"، مدير وكالة المخـابرات المركزيـة الأمريكية (CIA)، والذي وجهه للعاملين بالوكالة، في الثاني عشر من سبتمبر عام 2001م: "لا يجب أن ينعم الإرهابيون الذين قاموا بهذه الهجمات، ومن قدموا لهـم الدعم والمساعدة بالراحة أو الأمان. إن الكلمة الأخيرة لن تكون لهم، فالمستقبل ملك لأبطال الحرية وليس لأعدائها، وهذا هو هدفنا الدائم، اليوم وغداً".[6] وقد قاد ذلـك التوجه إلى خلق استراتجيه خاصة لمكافحة الإرهاب، ضمن الاستراتجية القوميـة الأمريكية، في فبراير من العام 2003م. وقد تضمنت هذة الاسـتراتيجية القوميـة لمكافحة الإرهاب، تحديد طبيعة التهديدات الإرهابية في عالم اليوم، بالإضافة إلـي أغراض الاستراتيجية وأهدافها.

أولاً: طبيعة التهديدات الإرهابية[7]

أ- هيكل الإرهاب Structure of Terror



شكل رقم (2) هيكل الإرهاب

على الرغم من اختلاف الدوافع ودرجة القوة، تشترك جميع المنظمات الإرهابية في هيكل رئيسي يوضحه الشكل رقم (2)، حيث يستغل الإرهابيون الظروف المحيطة، مثل: الفقر، والفساد، والصراعات الدينية والعرقية، في تبرير أفعالهم. وتحدد البيئة الدولية الإطار الذي يرسم فيه الإرهابيون خططهم، فهم يحتاجون إلى قاعدة يمكنهم العمل من خلالها. وما زالت بعض الدول، تقوم بتقديم الدعم لهم بطرق مباشرة، وغير مباشرة، مثل: توفير أماكن التدريب، وتسهيل شبكات الاتصال، والمساعدات المالية...الخ. وتأتي على رأس هذا الهيكل، القيادة العليا التي تعطي التوجيهات، وترسم الاستراتيجيات، وفقدان هذا العنصر القيادي، قد يؤدي إلى انهيار العديد من المنظمات الإرهابية.

ب- تغير طبيعة الإرهاب The Changing Nature of Terrorism

في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، حاربت الولايات المتحدة وحلفائها جماعات شيوعية إرهابية، اعتمد الكثير منها على دعم ورعاية بعض الدول. وبسقوط الاتحاد السوفييتي، تراجع مقدار الدعم والرعاية لبعض الجماعات

الإرهابية، وتم بالتالي القضاء على عدة منظمات إرهابية، كالجيش الأحمر الياباني في آسيا، والعديد من الخلايا الشيوعية في أوروبا.

ج- بيئة عالمية جديدة A New Global Environment

من المؤكد أن تنظيم القاعدة، استطاع استغلال المميزات التي تتمتــع بهــا البيئة العالمية الجديدة, إذ استفاد من كل ما يتسم به عالم اليوم من: انفتاح، وتكامل، وتحضر، في خدمة أهدافه التدميرية. وبالرغم من نجاح تحالف الولايات المتحــدة في أفغانستان، وحول عدة مناطق في العالم العالم، فإن بعــض أعضــاء القاعــدة استطاعوا الهرب، مما ينذر بالتخطيط لعمليات جديدة.

د- أسلحة الدمار الشامل Weapons of Mass Destruction

تمثل أسلحة الدمار الشامل تهديد مباشر وخطير للولايات المتحدة، والمجتمع الدولي بأكمله، خاصة وقد ازدادت - وبشكل كبير - احتمــالات تمكــن منظمــات إرهابية من حيازة أسلحة: كيماوية، وبيولوجية، ونووية، خلال السنوات القادمة.

ثانياً: أهداف الإستراتيجية[8]

تتمثل هذه الأهداف في أربعة نقاط، هي:

1-القضاء علي الإرهاب، والمنظمات الإرهابية.

2-عدم تقديم الدعم أو المساعدات للإرهابيين.

3-تقليص الظروف المحيطة والتي يسعى الإرهابيون لاستغلالها.

4-الدفاع عن المواطنين الأمريكيين، وعن المصالح الأمريكية في الداخل والخارج.

III- الحد من الصراعات الإقليمية[9]

تدرك الاستراتيجية الجديدة أهمية التفوق الأمريكي الذي يضمن الاستقرار في أغلب مناطق الكرة الأرضية، إلا أنها ترى ضرورة الاعتماد على الآخــرين في إدارة الأزمات المحلية، وتفضل ألا تقوم بالتحرك، إلا فــي حالــة اســتعداد الأطراف المعنية في المنطقة للقيام بأدوارها. وقد أولت الولايات المتحدة اهتماماً خاصاً للصراعات الإقليمية، كتلك القائمة بين كل من: إســرائيل والفلســطينيين,

والهند وباكستان, وكذا المخاطر التي تهـدد الاسـتقرار فـي عـدة منـاطق، كإندونيسيا وكولومبيا، وكذلك الاهتمام بفرص التنمية والتقدم في مناطق أخرى كأفريقيا، بالرغم من المشاكل الحادة التي تواجهها، والتي تنطلق مـن تفشـي الحروب والفقر والمرض.

وبناءً على ما تقدم، فإن تعامل الاستراتيجية الجديدة مع الصـراعات، قـد يوضح خصائص ومخاطر البيئة الاستراتيجية، لكنه لا يوضح سوى القليـل فيمـا يتعلق بأولويات التدخل الأمريكي, فالظروف التي تحيط بالتدخل الأمريكي، لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها.

IV- إيقاف تهديدات أسلحة الدمار الشامل[10]

تولي هذه الاستراتيجية اهتماماً خاصاً بمـا يسـمى "التحـديات الجديـدة المميتةNew Deadly Challegnes"، مـن جانـب "الـدول الشـريدة Rogue States"، والإرهابيون الذين يصرون على السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل. وفي تقرير قُدم للكونجرس الأمريكي، حول الدول المالكة لأسلحة الدمار الشامل، وجهت إدارة الرئيس "جورج بوش" الابن اتهامها – على وجه التحديد – إلى كل من: العـراق، وإيران لامتلاكهما برامج أسلحة: نووية، وبيولوجية، وكيماوية, كما أشارت إلـى النشاطات الكيماوية والبيولوجية لكل من: ليبيا، وسوريا، وكذا قيام كل من: الهنـد, وباكستان, وإيران, وكوريا الشمالية، بتطوير صواريخ باليستية – كما هو موضح بالجدول رقم (1) – الأمر الذي يثير القلق من احتمال تمكن جماعات إرهابية مـن الحصول على هذه الأسلحة الغير تقليدية، فمفهوم الردع الذي سـاد فـي سـنوات الحرب الباردة، لم يعد سائداً, ولم تعد سياسة الاحتواء ملائمة، لأنها لا تتناسب مع الوضع العالمي الجديد الذي تلاشت فيه الحدود بين الدول.

وقد تحدث الرئيس "جورج بوش" في كلمته لخريجي "West Point"، عـام 2002م، قائلاً: "إن الردع كأداة للانتقام الشامل ضد الدول، لا يعنـي شـيئاً أمـام شبكات الإرهاب المبهمة".

الدولة	سلاح نووى	سلاح كيماوى	سلاح بيولوجى	قذائف / صواريخ
مصـــــر				×
إيـــــران	×	×	×	×
الهـــند	×			×
العـــراق	×	×	×	×
ليبيـــــا	×	×	×	×
كوريا الشمالية	×	×	×	×
باكســـتان	×			×
سوريـــــا			×	×
الســـودان		×	×	

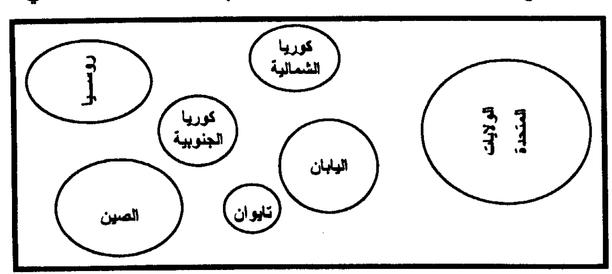
جدول رقم (1)

برامج مشتبه في أنها أسلحة دمار شامل وقذائف

المصدر: وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)

V- تطوير التعاون الفعلي مع مراكز القوى الرئيسية في العالم[11]

تدرك الاســـتراتيجية الجديـــدة الصـــعوبات المتعلقـــة بعلاقـــات الولايـــات المتحدة مع بعض القوي، مثل: فرنسا، وألمانيا، والصين، وروسيا، والهنـــد، غيـــر أن الإدارة الأمريكية تعتقد بأن الكفاح المشترك لجميع القوى العظمى ضد الإرهاب، يتيح خلق فرص جديدة للتعاون. كما أن الدول العظمى في قارة آسيا - على سبيل المثال - لا زالت تتنافس مع بعضها البعض، وهو الأمر الذي يوضحه الشكل التالي:



شكل رقم (3)، معضلة الأمن في شمال وشرق آسيا

وبشكل عام، يمكن القول بأن النظام الدولي الجديد، يتميز بأربع سمات أساسية، هي:[12]

1- عالم أحادي القطبية

خلف الاتحاد السوفييتي بعد تفككه، مجموعة من الدول هي أشبه ما تكون بدول العالم الثالث فقراً وتخلفاً، سواء في المستوى المعيشي للمواطن، أو في انخفاض الدخل القومي وتدني أداء الاقتصاد والخدمات. وقد أدى سقوط الاتحاد السوفيتي إلي تعزيز مواقع المعسكر الغربي، وتعاظم تأثير الدور الأمريكي في الساحة الدولية، وعلى الرغم من تواجد بعض القوى الاقتصادية الكبرى في آسيا وأوربا، فإن منافسة القطب الأمريكي بحاجة إلي توافر عدة عناصر أخرى, إضافة إلي القدرة الاقتصادية, إذ أن القوة العسكرية الضاربة لاتزال هي الأداة الفاعلة في مواجهة الخصوم، وإخماد الثورات والاضطرابات.

ومن المتوقع استمرار التمدد الأمريكي على خريطة السياسية العالمية, لوقت ليس بالقليل. فقد جاء في التقرير الذى أعدته هيئة الأركان الأمريكية المشتركة، أن المهمة الأولى للإدارة الأمريكية في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والكتلة الشرقية سياسياً وعسكرياً, يجب أن تكون الإبقاء على أمريكا كقوة عظمى وحيدة في العالم، مع ضمان عدم بروز أي قوى منافسة لها في آسيا أو أوربا. ولضمان عدم ظهور منافسين جدد، وعدم العودة إلى حالة الحرب الباردة مرة أخري، اقترح التقرير كبح جماح "الدول العظمى المحلية" التي يمكن أن تتحدى الهيمنة الأمريكية، مثل: إيران، والعراق، والاتحاد السوفيتي السابق، واليابان، ومنع أية دولة أخرى من الهيمنة على أي من مناطق: أوروبا الغربية، وآسيا الشرقية، والاتحاد السوفيتي السابق، وجنوب غرب آسيا, كما نصح التقرير باستخدام القوة العسكرية، لمعاقبة استخدام الأسلحة: الكيماوية، والنووية، والجرثومية، حتى في الصراعات التي لا تؤثر مباشرة على المصالح الأمريكية.

2- حق التدخل

إن أي تدخل للقوات العسكرية، وبخاصة الأمريكية، في مناطق تعاني شعوبها من كوارث: طبيعية، أو سياسية، أو حربية، بشكل يهدد حياة السكان، أو يخلق حالة من الفوضى الأمنية، ويهدد أمن وسلامة الدول المجاورة، يمثل مهمة استراتيجية جديدة للقوات المسلحة الأمريكية. لقد كان التدخل الأمريكي في الصومال عام 1992م – فيما عرف بـ"عملية إعادة الأمل" – تجسيد وتطبيق لهذا الحق بصورة أكثر مباشرة ووضوح، هذا بالاضافة إلى الإعلان عنه، وتبريره باعتباره حق أخلاقي، تفرضه الأوضاع الخاصة التي تتمتع بها أمريكا، باعتبارها قائد للمنظومة الدولية. وقد جاء قرار التدخل الأمريكي في الصومال، بناءً على تفويض رسمي من الأمم المتحدة، لقوات من الدول الأعضاء، بالتدخل عسكرياً، وبالحجم الذي تراه مناسباً في الصومال، وفقاً للقرار رقم 794، الصادر في الرابع من ديسمبر عام 1992م، والذي جاء فيه: "... استخدام كل الوسائل اللازمة لإيجاد بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال، في أسرع وقت ممكن". وكان أن أرسلت واشنطن عشرات الآلاف من قواتها العسكرية، معززة بأحدث ما في ترسانة الأسلحة الأمريكية من تكنولوجيا، في حين لم يكن الصوماليون بحاجة إلا الغذاء ومواد الإغاثة، بالدرجة الأولى.

3- نشر الديمقراطية

تُصدر وزارة الخارجية الأمريكية كل عام، تقريراً يوضح بالأرقام وضعية حقوق الإنسان في مختلف دول العالم، ويبين حجم التجاوزات، ويقرر ما إذا كانت هذه الدول تحترم، أو تنتهك حقوق الإنسان والأقليات القومية والعرقية. ويعد التعرض لما يخص حقوق الإنسان، أحد أوجه التعامل مع قضية الديمقراطية في العالم. إذ أن هناك ثمة ترابط بين مساحة الديمقراطية والتعددية السياسية من جانب، وبين احترام حقوق الإنسان من جانب آخر، على اعتبار أن الديمقراطية تفترض منح الحرية للخصوم السياسيين، وتدعو لاحترام آرائهم، وبالتالى حقوقهم وحرياتهم،

إضافة إلى وجود رقابة متواصلة من قبل المعارضة السياسية، لكل ما يتعلق بضرورة رعاية هذه الحقوق، من قبل المؤسسات الحاكمة.

وتعتبر أمريكا قضية الديمقراطية إحدى المرتكزات الأساسية في البناء السياسي والفلسفي للمنهج الرأسمالي الذي تدعو إليه، إضافة إلى قضايا الحريات العامة، وعلى رأسها قضية الاقتصاد الحر المفتوح، وهي تدعو لهذا النهج حتى يتيسر لها فتح المزيد من الأسواق، دون رقابة أو قيود تجارية. فنجاح الديمقراطية في بلدان العالم المختلفة، يعني نجاح الأفكار والمبادئ التي تبشر بها واشنطن، ويعني – أيضاً – امتداد النفوذ الأمريكي: سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً. والولايات المتحدة في سعيها لتحقيق مصالها، لا تكتفي بمجرد الدعوة لحماية الديمقراطية على الصعيد السياسي، إذ أنها كثيراً ما تبادر بفرض الحصار الاقتصادي على الدول التي تزعم إنتهاكها لمبادئ حقوق الإنسان، بل ويصل الأمر – في بعض الحالات – إلى حد إقدامها على التدخل العسكري، ولعل الذي وقع بأفغانستان، والذي ما زال يجري بالنسبة: للعراق، وسوريا، ويران، وكوريا الشمالية، خير مثال على ذلك.

4- الوصاية الدولية

لا تفضل الأوساط الدولية استخدام هذا المصطلح، لأنه يعيد إلى الأذهان ذكرى الاستعمار الغربي للكثير من دول العالم، غير أنه – عادة – ما يتم استخدامه اليوم على نطاق ضيق، وفي إطار الدلالة على الممارسات التي تتم تحت مظلة الشرعية الدولية ضد كيانات سياسية ضعيفة، وغير قادرة على اتخاذ التدابير التي تكفل لها السيطرة على مقدراتها.

ومما سبق، يمكننا أن نخلص إلى عدة اتجاهات وأسس حاكمة في النظام الدولي الجديد، وهي:[13]

1- تآكل مفاهيم السيادة والسلامة الإقليمية للدول، وضعف إمكانية التحصن خلف تفسيرات مبادئ القانون والشرعية الدولية.

2- التكيف مع الضوابط الجديدة في العلاقات الدولية، وهي: مقاومة الإرهاب

وملاحقته، والتصدي لمن يلجأ إليه، ومعاقبة الدول المتراخيـة, وتقييـد التحـرك الدبلوماسي للدول المشكوك في ولائها, وطرد الدول المارقة بالملاحقة والتهميش.

3- التصدي لمحاولات تملك أو تصنيع أسلحة دمار شـامل، ومنـع الـدول مـن الحصول علي أسلحة استراتيجية تهدد توازن القوى الدولي.

4- التصدي للأنظمة المستبدة، والعمل على حسم الصراعات الإقليمية.

وتثير هذه الاتجاهات وتلك الأسس - في مجملها - ست إشكاليات، تعوق وجود بناء متسق لهيكل النظام الدولي، وهي:[14]

إشكالية الاستقلال: إذ قام عالم ما بعد الحـرب العالميـة الثانيـة علـى اعتبار أنه ينتظم من مجموعة دول مستقلة، وبما يعنى توافر مساحة من الحركـة المستقلة لهذه الدول في واجهة دول أخرى، كبرى كانت أم صغرى، من أجل تحقيق أهدافها الخاصة.

إشكالية المقاومة: إن مفهوم المقاومة من أجل التحرر الـوطني والحفـاظ على الهوية القومية والثقافية، أو لاستعادة الحقوق المسلوبة وفق مقررات الشرعية الدولية، كان قد استقر في الوعي الإنساني، باعتباره جزءً من التوجه العام للتحرر العالمي للأفراد والجماعات، من أجل التحقق والإشباع الذاتي, غير أن الدعوة الآنية لإدانة أي شكل من أشكال العنف، حتى ولو كان رمزياً، ووصمه بالإرهاب الـذي يجب أن تتحالف الدول والجماعات والأفراد لمقاومته، قد ضيقت من فرص نجاح، بل ومشروعية النضال القومي والطبقي والاجتماعي.

إشكالية الضرورة الاستراتيجية: من أهم مقتضيات الدول أن يكون لها أمناً قومياً قائماً على الاعتراف بمفهوم الضرورة الاستراتيجية والجغرافية. وهو المفهوم الذي تم تجسيده من خلال مفاهيم الحرب، حيث تقـوم الـدول بمحاربـة بعضـها البعض، نتيجة لما تشعر به من أهمية الحفاظ على استقلال مجالها الجيوبـوليتيكي. ولكنه مع التأسيس لمرحلة الإمبراطورية الأمريكية في العلاقـات الدوليـة، كثـر الحديث الأمريكي عن إنزال العقاب بسلوك الدول المخالفة لرغباتها وأهدافها, وتـم

تصنيف الدول من حيث قدرتها المؤسسية والوظيفية ما بين النجاح والفشل، حيث تنتفي للدول الفاشلة أية اعتبارات استراتيجية، فلا يحق لها إلا الإقرار بالرغبات الأمريكية، وبغض النظر عن أي أعتبارات لأهميتها الجيوستراتيجية.

إشكالية التغيير: تسعى استراتيجية استقرار الإمبراطورية الأمريكية إلى تغيير الهياكل الداخلية لصناعة القرار السياسي والاستراتيجي من ناحية, وتغيير آليات توزيع الثروة القومية من ناحية ثانية, كما تسعى إلى تغيير نظام القيم العامة في المجتمعات من ناحية ثالثة، وذلك بهدف تجذير الهيمنة الأمريكية، غير أن ذلك يبدو أمراً عسير المنال، فالإمبراطورية العالمية الجديدة تحكم مناطق شاسعة، تتعايش على أراضيها ثقافات متنوعة ومتناقضة في قيمها العليا، وهو الأمر الذي سوف يفتح الباب واسعاً أمام الحروب الثقافية بين المجتمعات المتمايزة، وبين الثقافات الفرعية في العائلة المجتمعية الواحدة، كما يحدث الآن في العالم العربي والإسلامي.

إشكالية الاندماج: تتصف منطقة الشرق الأوسط، وخاصة الجزء العربي منها، بأنها أقل الدول والمناطق اندماجاً في العالم. وتكمن معضلة الاندماج في أنه لكي يحدث بصورة فعالة، لا بد أن يسيطر الأمريكيون - كلية - على المنطقة بأسرها، بما فيها إسرائيل، من أجل مكافحة كافة صور: التطرف الثقافي، وزيادة السكان، وانخفاض التأهيل المهني، وهو الأمر الذى سوف يكون من الصعب تحقيقه بثمن سياسي واستراتيجي مناسب.

إشكالية الرصيد: تبرز - في ضوء الإشكاليات السابقة - الإشكالية السادسة، والتي تتعلق بماهية الرصيد الواجب توافره للدولة حتى تتمكن من التنافس والتكيف والتقدم، في ظل ترتيبات القوة، داخل إطار الإمبراطورية الأمريكية. وتوجد في هذا الإطار عدة نماذج متباينة التوجه، من بينها: النموذج البريطاني، والنموذج البولندي، والنموذج التركي، والنموذج الأردني، والنموذج النرويجي، والنموذج الكيني. وبالرغم من الاختلاف الواضح في التوجه بين كل هذه النماذج،

إلا أنها تتفق في نهاية الأمر في التكيف السريع مع سياسات المهيمن الأكبر.

تحديات جديدة للأمن القومي المصري

يفرض هيكل النظام الدولي الجديد بعض الإشكاليات التي سيكون لها تأثير كبير – في المستقبل القريب – على ثوابت وأهداف الأمـن القـومي المصـرى. وسوف لا نقتصر هنا على التعرض لتلك الإشكاليات، بل سنحاول القيام بتوضـيح ماهية الأنماط الجديدة للتفكير والتخطيط الاستراتيجي المستخدم على المسرح العالمى الراهن، في سياق التعامل مع قضايا الصراع الدولي، وسنحاول كذلك بيان كيـف يؤدي تغييب أنماط التفكير والتخطيط المستحدثة إلى خلق العديد مـن المشـكلات الاستراتجيه المتعلقة بالقدرة على إدراك الخطر.

أولاً: منهج التفكير غير الخطي Non-Linear Approach

يمكن تصنيف التفكير – من حيث تعدد أنماطه – إلى مجموعة من الأنساق المنطقية التي يتعامل بها المحلل مع المعلومات المتوفرة لديه، لمواجـه إشـكالات ومواقف مختلفه. ونجد أن "الين هاريون، وروبرت برامـون Allen F. Harrison & Robert M. Bramson" في كتابهما "فن التفكير The Art of Thinking" – على سـبيل المثال – قد قسما أنماط التفكير إلى عدة أنواع، هي:[15]

1- **التفكير التركيبي** Synthesitic Thinking: ويعني القدرة علـى التوصـل لبنـاء وتركيب أفكار جديدة، وأصيلة، ومختلفة عما يمارسه الآخرون، بالإضافة إلى إتقان الابتكارية، وامتلاك المهارات التي توصل إليها.

2- **التفكير المثالي** Idealistic Thinking: ويعني القدرة على تكـوين وجهـات نظـر مختلفة تجاه الأشياء، والميل إلي التوجه المستقبلي، والتركيز على تحقيق الأهداف.

3- **التفكير العملي** Pragmatic Thinking: ويعني القدرة علي التحقق مما هو صحيح أو خاطئ، قياساً على الخبرات الشخصية التي اكتسبها الفرد، بالإضافة إلـى تناوله للمشكلات بشكل تدريجي، واهتمامه بالعمل والجوانب الإجرائية.

4- **التفكير التحليلي** Analytic Thinking: ويعني القدرة على مواجهـة المشـكلات

بحذر، وبطريقة منهجية، والاهتمام بالتفاصيل والتخطيط بحرص، قبل اتخاذ القرار، بالإضافة إلى جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات، وامتلاك القدرة على المساهمة في توضيح الأشياء، من أجل الحصول على استنتاجات عقلانية، من خلال الحقائق المتوافرة.

5- **التفكير الواقعي** Realistic Thinking: ويعنى القدرة على اعتماد الملاحظة والتجريب، من خلال الحقائق المدركة، في مواجهة الإشكاليات المنطقية.

ونظراً لتزايد التعقيدات في البيئة المحيطة، وتعدد متطلبات التغيير، فإن من الواجب علينا محاولة تعاطي أساليب التفكير والتخطيط الجديدة. إذ أن على مخططي ومحللي القرن الواحد والعشرين، أن يسعوا لفهم سياقات العلاقات المختلفة في البيئة المحيطة والمتغيرة، بشكل كلي. وهو نوع من التفكير، يطلق عليه اسم "التفكير الكلي"، ويعني السعي إلي إيجاد طرق متعددة للتخطيط المستقبلي، والاهتمام بالأمور التحليلية المفصلة، ومن ثم القيام بربط نتائج التحليل ككل، ليصير لدينا في النهاية معنى للبيانات التي لم يكن لها ثمة معنى من قبل. فالتفكير الكلي إذن يحتاج إلى شخص يستطيع التعامل مع جميع الأجزاء في الوقت والمكان المناسبين، للحصول على التأثيرات المطلوبة.

وللتفكير الكلي، إلى جانب التفكير المثالي، حالتان من الحالات غير الخطية، إذ أن كلا النوعين يتفقان في مسألة إيجاد منهج جديد من الأفكار ووجهات النظر المختلفة عن الأفكار التقليدية، ويهتمان بمسألة الابتكار والتوجه المستقبلي. ويعتبر التفكير غير الخطي من المفاهيم الاستراتيجية الجديدة، التي تجد أساسها العلمي في مفهوم "الرقي Complexity"، ومفهوم "نظام الرقي المتكيف Adaptive Complexity System"، ومفهوم "النظام ذاتي التنظيم Critically Self Organizing System". وهي مفاهيم مشتقة من علم البيولوجيا التطوري، وهو علم نمو الأحياء البسيطة, وكيف تنتهج الأحياء في تركيبها العضوي، وفي طرق معيشتها، تدرجاً تصاعدياً علي سلم التطور، من أحياء بدائية، إلي أحياء راقية. والتطور بشكل عام

هو النموذج العلمي الأساسي (البارادايم Paradigm) في كل العلوم الحديثة، وليس في البيولوجيا فقط.(16)

وسنحاول فيما يلي التعرف على هذه المفاهيم، في إطار الصلة التي تـربط بينها وبين التطبيقات الاستراتيجية:

أولاً: الرقي Complexity

ويقصد بالرقي تلك المستويات المتعددة والمتداخلة في ذات الوقت، فصـفة "التعقيد Complexity" نتيجة لتداخل المستويات المتعددة، ولهذا فهي تتسم بـالرقى. وكذلك تقتضي صفة التعقيد- الرقي في النظام أن يصبح في حركته الكلية مسـتقلاً ذاتياً عن مكوناته الأساسية. بمعنى أننا لا نستطيع في النظام المعقد أن ننسب علاقة مباشرة بين تأثير عامل ما، وحركة النظام الكلية. وتشتمل نظريات الرقي على:

- الرقي الحسابي Computational Complexity
- الرقي الفيزيائي Physical Complexity
- الرقي اللغوي Linguistic Complexity
- الرقي المبني على أسس معلوماتية Information Based Complexity

وتمتلك العديد من الجامعات، ومؤسسات الأبحاث برامج معنية بـ"بحـوث الرقى"، ففي مقال لـ"جون هورجان John Horgan"، صاحب كتابي: "نهايـة العلـم The End Of Science"، و"غياهب العقل The Uundiscovered Mind"، وتحت عنـوان "من الرقي إلى الارتباك"، ذكر لقرابة الواحد والثلاثين تعريفاً لمفهوم الرقي، وإشارة واضحة إلى عدم وجود نظرية موحدة Unified Theory لهذا المفهوم.

ووفقاً لواحد من أهم مراكز الدراسات الخاصـة بـالرقي البيولـوجي(17) (CSBC)، بجامعة "Virginia Commonwealth"، بالولايات المتحدة الأمريكية، والتـي تهدف إلى تطبيق مبادئ الرقي على المشاكل البيولوجية المعاصرة، في جميع أوجه الأبحاث والأنظمة العلمية، فإن علماء الرقي، أو من يهتمون بدراسة هـذا العلـم، يرون أن الحياة معقدة Complex، ولا يمكن فهمها عن طريـق التحليـل الخطـي

البسيط Simple Linear Analysis، فالعمليات المعقدة ترتبط بالتفـاعلات، ولا يمكـن شرحها من خلال الدراسات التراجعية Reductive، أي أن "الكل أكبر من مجمـوع الأجزاء The Whole Is Greater than the Sum of the Parts". ويذهب هؤلاء العلماء لما هو أبعد من حيز الأنظمة البيولوجية، فهم يفترضون أن التفاعلات غير الخطية لها مكونات Components، وعمليات Processes تنتج خواص لا يمكن التنبؤ بها، عـن طريق معرفة المكونات والعمليات الفردية لكل حالـة، ويسـتخدمون الرياضـيات والنماذج لشرح سلوك النظام التطوري. وتلك النماذج تسـمح بتطـوير التنبـؤات والافتراضات التي تؤثر في تغيرات النظام، وهي الفلسفة الجديـدة التـي تظهـر بوضوح في مجال العلوم البيولوجية.

ولمفهوم الرقي استخدامات أخرى في مجالات الاتصالات Transportation & Logistics Systems، ويرجع "جوناس وايدرنجر Jonas Waidringer" السبب في ذلـك إلى أنه سوف يزداد الطلب في المستقبل على أنظمة وحلول أكثر تكاملاً وتعقيداً. والهدف النهائي هو استخدام الرقي بما يتماشى والمطالبة بالمزيد من المناهج المعقدة.[18]

ثانياً: مفهوم منطق المعادلات غير الخطية Non-Linear Equations

لا بد لنا أولاً أن نعي المقصود بمنطق المعادلات الخطية، حتى يتسنى لنـا أن نعي العكس، فالمعادلة الخطية هي تلك المعادلة التي لها جانبان متعـادلان فـي القيمة، والتي يأتي حلها من خلال تحقيق التساوي بين الطـرفين، ومـن أمثلتهـا: معادلات الجبر، والتفاضل، والتكامل، فالمعادلة الخطية هي المعادلة ذات المتغيـر البسيط (x)، وليس المتغير المعقد (^2x)، أو (x/g)، أو الجذر التكعيبي. ويمكن إعطاء مثال بسيط في مجال معادلات الجبر:

مثال (1): حل $x + 6 = -3$

المطلوب فصل المتغير (X) عن باقي القيم، أي وضع (X) في جانب مـن المعادلة، وباقي القيم في الجانب الآخر. وحيث أن القيمة (6) مضـافة إلـى (X)، فإننا بحاجة إلى الطرح للتخلص من هذه القيمة:

بما أن: $x + 6 = -3$

إذن: $x = -3 - 6$

إذن: $x = -9$

مثال (2): حل $x - 3 = -5$

وهنا أصبحنا في حاجة إلى الإضافة للتخلص من (-3)

بما أن: $x - 3 = -5$

إذن: $x = -5 + 3$

إذن: $x = -2$

ويمكن أيضاً أن نجد التطبيقات الكبرى للمعادلات الخطيـة، فـي بحـوث العمليات Operations Research:[19]

مثال: لنفرض أن لدينا مشكلة ما، يمكن حلها رياضياً باستخدام المعادلات الرياضية الآتية:

د (ر) = 7س$_1$+ 10س$_2$

على أن تكون:

3س$_1$ + 2س$_2$ ≤ 36

2س$_1$+ 4س$_2$ ≤ 40

س$_1$ ≤ 10

وشروط عدم السلبية:

س$_1$ $\geq$ صفر

س$_2$ $\geq$ صفر

وباستبعاد الإشارة التي تحول دون تساوي طرفي القيمة، يصبح لدينا المعادلات الآتية:

3س$_1$ + 2س$_2$ = 36 معادلة رقم (1)

2س$_1$ + 4س$_2$ = 40 معادلة رقم (2)

س$_1$ = 10 معادلة رقم (3)

وهذه المعادلات يمكن حلها، وتمثيلها بيانياً، كالآتي:

معادلة رقم (1):

$3س_1 + 2س_2 = 36$

بفرض أن $س_1$ = صفر، وبالتعويض في المعادلة:

(3 × صفر) + 2 $س_2$ = 36

$2س_2 = 36$

$س_2 = 18$

وتكون النقطة الأولى هي $س_1$ = صفر، $س_2$ = 18، (صفر، 18)

وبفرض أن $س_2$ = صفر، وبالتعويض في المعادلة:

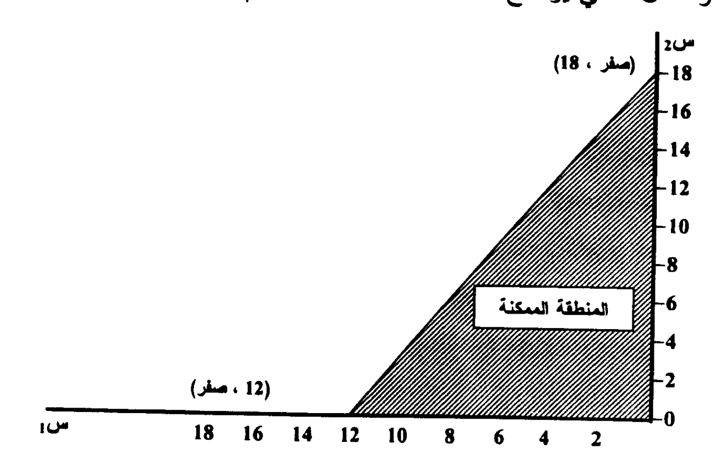
$3س_1$ + (2 × صفر) = 36

$3س_1 = 36$

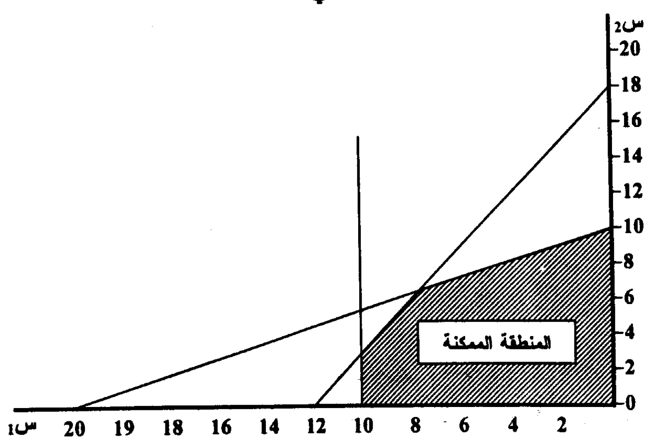
$س_1 = 12$

وتكون النقطة الثانية هي $س_1$ = 12، $س_2$ = صفر (12، صفر)

أي أن الخط الواصل بين النقطتين (صفر، 18)، و (12، صفر)، يمثل المعادلة رقم (1)، والشكل التالي يوضح "المنطقة الممكنة"، بعد رسم خط المعادلة رقم (1).



وبنفس الطريقة، يتم حل ورسم المعادلة رقم (2)، والمعادلة رقم (3)، حيث نحصل بتمثيل تلك الإحداثيات على الرسم البياني، اتجاه منطقة الحلـــول الممكنـــة، ومنطقة الحلول الممكنة التي أخذت في اعتبارها كافة القيود الـــواردة بالصـــياغة الرياضية السابقة، ستظهر على الشكل التالي:



وعلى الرغم من تعدد الأدوات والأساليب التي تستخدم في تطبيقات بحوث العمليات, وكذلك تباينها إلى حد ما في مجالات التطبيق، فإنها تتفـــق جميعـــاً فـــي العناصر الرئيسية، التي تشكل مجموعة الخطوات العامة المشتركة لأساليب بحوث العمليات. وهذه الخطوات تبدأ بالتعريف والتحديد الدقيق للمشكلة, تليهـــا صـــياغة المشكلة في شكل نموذج، ومن ثم تحليل، وحل النموذج، واختيار الحـــل الأمثـــل للمشكلة، وتطبيق هذا الحل. ومن خلال الخبرة المكتسبة من تطبيق وتنفيذ الحـــل، يمكن إدخال التحسينات على أي من الخطوات السابقة.[20]

وتتعدد المجالات التي يمكن فيها تطبيق بحوث العمليات، ومن بينها:

- مجالات الصناعة، والزراعة، والتجارة.
- المواصلات والنقل.

- التخطيط.
- المجال العسكري.

فقد كان المجال العسكري من أول المجالات التي تم فيها تطبيق بحوث العمليات، في الحربين العالميتين، وخاصة الحرب العالمية الثانية، إلى جانب تطبيقه فيما يخص احتمالات الحرب النووية. وتمثل بحوث العمليات الآن أحدث الأساليب العلمية التي تساعد على اتخاذ القرار العسكري الصحيح. ومن أمثلة الاستخدامات العسكرية المختلفة لتلك البحوث: أبحاث الفضاء، وأبحاث الأمن، والبحث عن الخطط المثلى لعمليات الهجوم والدفاع والانسحاب والتحركات الجوية والبحرية والبرية، والبحث عن الخطط المثلى لبرامج التسلح وتنظيم العمليات الحربية بشتى أنواعها، وتنظيم التعاون بين الفروع المختلفة للقوات المسلحة، والبحث عن الخطط المثلى لزرع الألغام وتحركات القوات العسكرية المختلفة، ورسم الاستراتيجيات العسكرية المثلي، والاستخدام الأمثل للمؤن والذخائر العسكرية ...الخ.[21]

ويعتمد هذا العلم على الرياضيات، ويقوم على منطق محدد، وهو إيجاد تفضيلات في إطار قيم محددة (منطق الفرص والقيود). وتقوم بحوث العمليات أيضاً على منطق هام، وهو منطق الإضافة Additivity، ويعني أننا كلما أضفنا إلى أحد طرفي المعادلة، يزداد الطرف الآخر بالمثل، والعكس صحيح. ولهذا المنطق تطبيقات متعددة في حقلي التنمية والاستراتيجية. ففي التنمية، نعلم أنه كلما ازدادت فرص السياسات الاجتماعية العادلة، كلما أصبح المجتمع عادلاً. وفي الاستراتيجية، كلما ازدادت المخاطر، كلما ازدادت الحاجة إلى السلاح، وبرزت نظرية توازن القوى.

أما منطق المعادلات غير الخطية، فهو منطق ديناميكي حركي، يقوم على فكرة أن النظام System، ليس دائماً في حالة تناسب Proportionlity، بمعنى أن حلول المسائل والمشاكل التي حصلت بالأمس، ربما تمثل مشكلة لليوم، والغد أيضاً. وهو ما يعني أننا لو أضفنا إلى أحد طرفي المعادلة، فليس بالضرورة أن يزداد الطرف

الآخر بالمثل، والعكس صحيح. ونلاحظ هنا أن العلاقة بين النتيجة والسبب، ليست علاقة مباشرة من حيث التوقيت والمكان، ففي كثير من الأحيان، قد نجد حالة مـن حالات التأثيرات الجانبية - غير المحسوبة، وغير المتوقعة عند التخطيط - تبرز آثارها بعد فترة من الزمن. فمن كان يتصور أن المساكن الشعبية التي تم تخطيطها وبنائها في عهد الرئيس عبدالناصر، كمثال ونموذج للعدالة الاجتماعية، ستصـبح نموذجاً ومظهراً للتحلل الاجتماعي. بالطبع، لم يكن متصوراً عنـد التخطـيط أن ينتهي الأمر إلى ذلك.

وفي سياق الصراع العربي الإسرائيلي - على سبيل المثال - قام الرئيس السادات بالتسوية وفق نمط "خذ، وطالب"، وهو المنطق الذي ساهم بنجاح كبير في تحرير كامل أراضي سيناء، غير أنه ساهم - من زاوية أخـرى - فـي تعظـيم مخاطر تهميش مصر إقليمياً، إذ لم يكن أحد يستطيع أن يرنـو - وفـق المنطـق الخطي - بنظرة إلى المستقبل، لكي يرى ما سوف يجري في الأيام القادمة، وفـق قواعد البيانات والمعلومات المتوافرة حينذاك.

وعلي سبيل المثال أيضاً، فقد أوصى برنامج الأمم المتحدة للبيئـة United Nations Environmental Program، من خلال الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولـوجي، في الاجتماع الخامس للهيئة الفرعية للمشـورة العلميـة والتقنيـة والتكنولوجيـا بمونتريال، في فبراير 2000م، بعدد من التدابير التي يجب اتخاذها عند الاضطلاع بإدارة الأنظمة الإيكولوجية، إذ يجب القيام بتدريب المستشـارين علـى اسـتعمال طريقة التفكير غير الخطي Non- Linear، وعلى الأخذ بنهج تقنـي متكامـل، مـع تحذيرهم من الإسقاطات الخاصة في الاتجاهات التي تتعلق بـأمور تظهـر فيهـا عقبات، ومن التغيرات، وغير ذلك من المسالك غير الخطية التي تميـز الطبيعـة المعقدة للأنظمة الإيكولوجية.[22]

وقد قدم L. A. Zadeh، عام 1978م، "نظرية الممكنات Possibility Theory"، في محاولة للوصول إلى تفسير حول المعرفة غير الدقيقة أو المبهمة، مما يجعـل

من الممكن التعامل مع الأمور الغير اليقينية Uncertainties، والمتعلقة بهذه المعرفة، حيث استطاع أن يخلق نظريه للممكنات، لا تعتمد على التفكير الخطي كتلك المستخدمة في بحوث العمليات، ولكنها تعتمد في الأساس على التفكير غير الخطي. ومن خلال استخدام الممكنات غير الخطية، يمكن توضيح عدم اليقينية الكمية Quantification of Uncertainty.

تقييم الممكنات[23]

إذا كان Ω يمثل مجموعة محدودة, وإذا أضفنا له معامل Coefficient، يتراوح ما بين الصفر والواحد, لتقييم مدى إمكانية وقوع حدث ما، فإن:

$\Pi(\Omega) = 1$

و $\Pi(\varnothing) = 0$، حيث Π هي وحدة قياس الممكنات

وحيث القيمة واحد، تعني أن الحدث ممكن الوقوع تماماً Completely Possible، بينما القيمة صفر، تعني أن الحدث مستحيل الوقوع Impossible، وبالنظر إلى المعادلة التالية:

$$\forall A1 \in p(\Omega),\ \forall A2 \in p(\Omega), \ldots\ldots, \Pi\left(\bigcup_{I=1,2,\ldots} A_i\right) = \sup_{I=1,2,\ldots} \Pi(A_i)$$

نجد أنه يمكن كتابة المعادلة بطريقة مختصرة، في حالة إذا ما كنا نتعامل مع جزئين فقط، كالآتي:

$$\forall (A,B) \in p(\Omega),\ \Pi(A \cup B) = \max(\Pi(A), \Pi(B))$$

وهو ما يعني أن حدوث أحد الحدثين (A)، و(B)، بشكل منفرد، يأخذ نفس معامل الإمكانية لحدوث أعظم حدث ممكن. ويمكن كذلك قياس الإمكانية من خلال المعادلة التالية:

$$\forall (A,B) \in p(\Omega),\quad \Pi(A \wedge B) \leq \min(\Pi(A), \Pi(B))$$

وهنا نجد أن لدينا حدثين ممكنين، هما:

$$\Pi(A) \neq 0 \quad \& \quad \Pi(B) \neq 0$$

غير أن حدوثهما في وقت واحد أمر مستحيل، لأن: $\Pi (A \wedge B) = O$

وإذا ما قمنا بدراسة حدث غير محدد على Ω، ثم قمنا بدراسة نقيض هــذا الحدث، سنجد أن واحد منهما على الأقل ممكنٌ، مما يعني أن أي جزء (A) من Ω، يحقق الشرط: $\Pi (A) = 1$، أو يحقق نقيضه.

بالنسبة لـــ Ω يحقق نفس الشرط: $\Pi (CA) = 1$

كما سيتم تحقيق الشرطين التاليين:

$$\max (\Pi (A) , \Pi (CA)) = 1$$

$$\Pi (A) + \Pi (CA) \geq 1$$

ويمكن من خلال الجدول التالي، المقارنة بين منطق الاحتمالات، ومنطق الممكنات:

الممكنات	الاحتمالات
وحدة التوزيع π , وحدة القياس Π	وحدة التوزيع p، وحدة القياس P
$\sup_{x \in A} \pi (X) = 1$	$\Sigma_{x \in A} p(x) = 1$
أية "إضافة" في نظرية الاحتمالات، تستبدل في نظرية الممكنات بالــــ"تعظــيم"، وأي "نــاتج" يستبدل بالــ"تصغير". $\Pi (AU B) = \max (\Pi (A) , \Pi (B))$ $N (A \wedge B) = \min (N (A) , N (B))$ حيث N رمز للضرورة	أية "إضافة" في نظرية الاحتمالات، تستبدل في نظرية الممكنات بالــــ"تعظــيم"، وأي "نــاتج" يستبدل بالــ"تصغير". $P (AU B) = P (A) + P (B)$ iFA $\wedge$ ß = ø $P (A \wedge B) = P (A) . P (B)$
يستخدم منطق الممكنات، ليعكس موضوع مهم، وفي نفس الوقت متماسك.	يستخدم منطق الاحتمالات، لتلخيص موضـــوع يتسم بالدقة.

ثالثاً: مفهوم الرقي المتكيف Adaptive Complexity System

تظهر أهمية هذا المفهوم في إطار تحليل النظم System Analysis، بما يمكن أن يطلق عليه التغذية الاسترجاعية السلبية Negative Feedback التي تمثل جــوهر فكرة الآثار الجانبية. ولنأخذ مثالاً على ذلك، مبادرة الدفاع الاستراتيجي Strategic

DeFense Initiative، وهي التي ترتبت عليها آثار جانبية مدمرة للاقتصاد السوفييتي ككل، نتيجة دخول الاتحاد السوفيتي في سباق مع الولايات المتحدة الأمريكية. فوفــق برنامج المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) للمراجعة التاريخية، والذي رفعت عنــه السرية, استعرض البرنامج في ورقة مشتركة بين وكالة المخابرات المركزية، ووكالة مخابرات الــدفاع Defense Intelligence Agency، موضــوع ردود الفعــل الســوفيتية الممكنة، إزاء مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكية، حيث جاء في التقرير[24]:

- من المتوقع أن يلجأ السوفييت أولاً، وفي وقت قريب، إلي بذل مجهود سياسي ودبلوماسي لإجبار الولايات المتحدة على التراجع عن خططها نحو القــذائف الدفاعية الباليستية Ballistic Missile Defense.
- يبدو أنه سيكون هناك عدة خيارات، يستطيع السوفييت الاختيار من بينها ما يضمن استمرارية قوتهم الباليستية.
- سيكون بإمكان السوفييت الاستمرار في تطوير، ونشــر أنظمــتهم الدفاعيــة للقذائف الباليستية. وسوف يعطي لهم هذا قاعدة لتطوير النظام لاحقاً، بينمــا يستمرون في محاولة حفظ قدرتهم على منافسة التطورات الأمريكية, وسوف يعملون كذلك على استكمال المجهودات باتجاه التطوير، بغض النظر عما إذا كانت الولايات المتحدة ستبقي على مبادرة الدفاع الاستراتيجي أم لا.

لقد كان القرار السوفييتي بالدخول في هذا السباق، ينطلق من تفكير خطي واضح، الأمر الذي أدى إلى أن أصبح النظام السوفييتي قــابلاً للانهيــار، بســبب التغذية الاسترجاعية السلبية والآثار الجانبية, مما يعني أنه يجب على صانع القرار - دائماً - أن يتعامل مع جميع الاعتبارات والقيود المنظــورة، بــدرجات النظــر المختلفة، من: قصير، ومتوسط، وطويل، وأيضاً - وربما بدرجة أكبر - عليه أن يتخيل ما يمكن أن تتمخض عنه أفعاله وقراراته من آثار جانبية، فــ(الخيال لــيس دائما موضوعاً رومانسياً)، إذ أن هذا التخيل ومنطقه الحاكم، يختلف تمامــاً عــن منطق السيناريوهات. فسيناريوهات صنع السياسة، تفترض حالة من عدم اليقين في

المعلومات، في سياق محدد، وبالتالي لا مجال للخيال، إنما فقط حساب للاحتمالات Probabilities. والخيال فقط، يبدأ عندما تنتهي الحسابات، ويبدأ الاهتمـــام بالآثـــار الجانبية للقرارات، هنا يجب على صانع القرار أن ينتقل من منطق الاحتمالات، إلى منطق الممكنات Possibilities، حيث تصبح المسألة أكثر تعقيداً، فمنطق الاحتمالات منطق ميسور، ويمكن التعامل مع معادلاته، لأنها في النهاية عبارة عـــن قياســـات رقمية تحدد إمكانية وقوع حدث ما، فمثلاً:

- احتمال 5% في أن تقوم أمريكا بالجلاء عن العراق خلال شهرين.
- احتمال 30% أن تبدأ إسرائيل في إجراءات بناء الثقة، والالتزام بتنفيذ خريطـــة الطريق في خلال سنة.

وإذا نحن أشرنا إلى الاحتمالية بالرمز (ح)، واحتمالية وقوع حدث بســـيط يشمل ناتج واحد نهائي (ل) بالرمز ح (ل)، واحتمالية وقوع حدث مركـــب يشـــمل أكثر من ناتج (أ) بالرمز ح (أ)، فإننا نصل إلى:

1- احتمالية الحدث تقع دائماً في المدى (من صفر، إلى واحد)، وسواء كان الحدث بسيط أو مركب، فإن احتمالية الحدث لا تقل عن (صفر)، ولا تزيد عن (واحد). وباستخدام التعريف الحسابي، تكتب هذه الخاصية، كالآتي:

0 ≥ ح (ل) ≥ 1

0 ≥ ح (أ) ≥ 1

والحدث الذي لا يمكن حدوثه، احتماليته (صفر)، ويسمى "الحدث المستحيل". أما الحدث الأكيد حدوثه، فاحتماليته تساوي (واحد)، ويسمى "الحدث الأكيد".[25]

إذن: للحدث المستحيل (م): ح(م) = صفر،

وللحدث الأكيد (ك): ح(ك) = 1

2- مجموع احتماليات جميع الأحداث البسيطة: ح (ل) = ح(ل1)+ح(ل2)+...= 1، ووفقاً لقاعدة الاحتمالات الكلاسيكية Classical Probability Rule، فإن:[26]

ح (ل) = $\frac{1}{\text{إجمالي نتائج التجربة}}$

ح (أ) = $\frac{\text{عدد النتائج التي تشملها (أ)}}{\text{إجمالي نتائج التجربة}}$

وهكذا، يكون لدينا عدة أنواع من الاحتمالات، هي:

- الاحتمال الشرطي Conditional Probability
- الاحتمال غير الشرطي Unconditional Probability
- الاحتمال المتبادل Mutual Probability

أما منطق الممكنات فهو ذلك المنطق العسير ذو الحسابات الراقية، والذي يتحقق عندما تكون لنتيجة ضرب جناح فراشه في الصين، تأثير على المناخ في الشرق الأوسط The Butterfly Effect. أو أن يثير ضرب جناح فراشة في البرازيل رياح هوجاء في تكساس، ويقصد بذلك أن ضرب جناح فراشة، سوف يخلق اضطراب، يتم تضخيمه في الحركة الفوضوية للمناخ، ليغير في المدى القريب حركة المناخ، بحيث يصبح من المستحيل التنبؤ بما سيحدث على المدى البعيد.

إن التأثير لا يحدث في الحال، ولكن يحدث من خلال عمليات انتقال Transition. ويقع الانتقال من خلال الارتباط الاتصالي Inter-Connection الذي جوهره فكرة النتائج المتعاقبة، بمعنى أن التأثير Impact لا يتم من خلال علاقات مباشرة Direct Relations، ولنأخذ مثالاً على ذلك من إندونيسيا: فنتيجة لسقوط "سوهارتو"، بات هناك اهتمام كبير في الدول الصغيرة التي لا تربطها علاقة مباشرة بقضية إسقاط "سوهارتو"، بألا تحدث أحداث صغيرة، كالتي أطلقت شرارة عملية إسقاطه، حيث قامت نقابة عمالية غير شرعية بتوزيع بعض المنشورات، وأدى القبض على بعض أعضائها، وبعض الطلبة المرتبطين بها إلى إشعال الموقف.

وبصفة عامة، يمكن القول بأن منطق الاحتمالات يختلف عن منطق الممكنات في نقطتين، هما:

- التعامل مع الاحتمالات يكون في سياق النسبة Percentage، بينما يتم التعامـل مع الممكنات في سياق القيمة Amount.
- أكبر نتيجة نحصل عليها في الاحتمالات = 1، وأكبر نتيجة نحصل عليها في الممكنات ≤ 1.

فهذا المنطق الاستراتيجي منطق غير خطي، وهو يقضـي بـأن الأشـياء الكبيرة لا بد أن يكون لها بدايات صغيرة، كما يقول العرب: "معظـم النـار مـن مستصغر الشرر". وبالتالي لا بد من أن يأخذ التفكير الاستراتيجي في الاعتبار أنه ليس من الضرورة أن يكون للأحداث الصغيرة تأثيرات حاسمة، ولكن يمكن نتيجة لتطور تلك الأحداث الصغيرة أن تتولد النتائج الكبيرة، فعلى سبيل المثال، لم تحـم قدره الاتحاد السوفييتي العسكرية والاستراتيجية الكبيرة، ذلك الكيان الضـخم مـن الانهيار. فالقوة، والترسانة التسليحية، والأساطيل، بـل والصـواريخ النوويـة، لا يمكنها دائماً حسم النتائج، إذ أن القوى العظمى يمكن أن تسقط من الداخل.

رابعاً: النظام ذاتي التنظيم Critically Self Organizing System

إن ذاتية التنظيم عبارة عن حالة للنظام، يكون فيها متحرراً من الضـغوط الخارجية والداخلية، إذ أن النظام لا يوجد إلا في سياق مـن الضـغوط الداخليـة والخارجية. وذاتية التنظيم كصفة، تأتي نتيجة لقدرة النظام على توليد طاقة داخلية، تعمل على إدارة النظام بشكل ذاتي، يستمد طاقته من عملياته، وليس مـن قيـوده الداخلية والخارجية. ولنأخذ لبيان ذلك مثالين، هما:

1- إن إنشاء المجتمعات الصغيرة المستقلة ذاتياً، بعيداً عن كافة الضغوط الداخليـة والخارجية، أصبح – الآن – استراتيجية التنمية المحلية المعتدة من قبل للبنـك الدولي. وهي تركز على المجتمع الصغير، بحيث يكون المجتمع الكبير – فـي نهاية الأمر – عبارة عن مجموعة آمنة ومستقلة من المجتمعات الصغيرة. وهي الاستراتيجية التي يمكن أن نطلق عليها اسم: التنمية والأمن مـن أسـفل إلـى أعلى Bottom - Up.

2- في علاقة الولايات المتحدة بالعالم العربي وإسرائيل، تستهدف إسرائيل أن تكون مستقلة عن كافة الضغوط الخارجية والداخلية, بما يمكنها من أن تنمو ذاتياً بقدر أكبر، وبالتالي فإن استراتيجية تشديد الضغوط على إسرائيل، لم تعد استراتيجية مناسبة، حيث أن النظام الدولي المفتوح الحالي لا تقوده الضغوط، بل تدعمه.

وفي النهاية، نود أن نؤكد على حاجتنا الشديدة إلى ثورة مفهومية جديدة، تمكنا من استبدال استراتيجيات خطية قد اعتدنا عليها, بأخرى غير خطية، كتلك التي تمارس في أروقة وزارات الدفاع، في الدول المتقدمة، حيث أن عدم الانتباه إلى تقنيات هذا المنهج، يمثل خطراً كبيراً على الأمن الاستراتيجي لمصر.

التهديد المعنوي - الرمزي Cognitive- Symbolic Threat

تتكون الأسس الرئيسية لمفهوم الأمن القومي المصري من نوعين رئيسيين، هما:[27]

أولاً: أسس مادية، وتشمل:

الجوانب الأنثروبولوجية Anthropologicial Sides: وتعني دراسة الشعوب، أو الجنس الإنساني، وهي أحدى اللبنات الأساسية في بناء مفهوم الأمن القومي، وتحديد مبادئه، ورسم سياساته, وهي تشمل تطبيق القواعد العلمية للأنثروبولوجيا الطبيعية، أو ما يسمى بالأنثروبولوجيا الفيزيائية Physical Anthropology.

الجوانب الاقتصادية Economic Sides: وتعني قدرة الدولة على تأمين استمرار مصادر قوتها، في كافة المجالات الاقتصادية، لمواجهة المخاطر التي قد تهددها. ويؤثر الوضع الاقتصادي لأي دولة في منظومة أمنها القومي، فالوضع الاقتصادي في مصر - على سبيل المثال - يعتمد بدرجة كبيرة على النشاط السياحي الذي يتأثر بصورة سريعة بالعوامل الداخلية، مثل الإرهاب.

المصلحة القومية National Interest: وتعني المصلحة القومية كمضمون يمكن بواسطته: وصف، وشرح، وتقييم السياسية الخارجية لدولة ما. وتعتبر

المصلحة القومية من جملة الأهداف الواجبة النفاذ، إذ ما تم بلورتها في نقاط محددة.

ثانياً: أسس معنوية، وتشمل:

- جوانب الطبيعة الذاتية للجماعة السياسية المصرية.
- الجوانب القيمية، والفلسفية.
- الخصائص النفسية.

وسنسعى هنا إلى خلق إطار مفهومي موازٍ للإطار السائد في نظرية الأمن القومي المصري، وذلك استجابة للمتغيرات الدولية الجديدة. والإطار المفهومي السائد هو إطار مادي – نفسي، بمعني أنه يتعامل مع معضلة الأمن بشكل نسبي، حيث أن الأمن يأخذ شكل العلاقة العكسية بين الدول، وذلك يعني أنه كلما ازداد أمن الدولة، قل أمن الآخرين، وبالعكس. وفي هذا الإطار يجب أن ترى مصر الثوابت الجيوبوليتيكية القائمة علي ثوابت جغرافية الإقليم- المنطقة، وما لها من دلالات عسكرية استراتيجية، وما يترتب على ذلك من اقتراح أدوار يتحتم عليها القيام بها.

يمارس الأمن القومي المصري – منذ 1936م، وحتى اليوم – أدواره ومهامه بفاعلية واقتدار، غير أن ما يحدث الآن من بروز لظواهر جديدة، يُنبؤ بعدم قدرة نظرية الجيوبوليتيكة على تفسير التحديات الجديدة التي تواجهها مصر. ومن أمثلة هذه الظواهر الجديدة: محاولة تهميش الدور المصري، حيث لا يتفق المنطق الكامن وراء تلك المحاولة مع منطق ونظرية الجيوبوليتيكة، وهي التي تقول بحتمية تواجد دور إقليمي لمصر، بفضل مصادر قوتها المادية والثقافية. وهناك كذلك بعض الظواهر الجديدة المتعلقة بالأقليات، وحقوق الإنسان، والتي لا يستطيع المفهوم التقليدي، والمفاهيم الجيوبوليتكية للأمن، سبر أغوارها، وتفسيرها بشكل مقبول، فبالرغم من أن قضية الأقليات – على سبيل المثال – قضية يسيرة الحل من الناحية الدستورية والاجتماعية (المادية)، إلا أن هناك إحساس ما – لدى طائفة من المراقبين، وبعض المؤسسات – بأن هناك تجاوزات في شأن مسألة الأقليات في

مصر، وهو الأمر الذي دفع بزيارة اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية لمصر، بهدف تقصي الحقائق حول أوضاع الأقباط، في مارس عام 2001م. ومما يؤسف له في هذا الشأن أن التعامل الذهني، في إطار المفهوم الاستراتيجي السائد، قد يساهم في خلق آثار جانبية يجب تجاوزها، عند التعامل مع مثل هذه القضايا.

وقد ذكر د."سليم نجيب" فيما يخص قضية الأقليات: "إن مصر بلد تتسم بالتعددية الدينية، بمعني وجود مسلمين وأقباط يعيشون في نفس المجتمع. فبالرغم من أن هناك أصوات تقول بأن الأقباط ليسوا أقلية، فإن الواقع الأليم المعاش يثبت أن هناك مشكلات عديدة لهم، ينبغي التصدي بكفاءة وبإخلاص ووطنية لحلها، في ضوء الضرورات الوطنية. هذا هو الطريق الوحيد لسد الباب أمام التدخلات الأجنبية، ولعل هذا يقودنا إلى أن نتأمل بعمق الرؤية القبطية لمبدأ المواطنة، وكيفية إعماله في السياق المصري المعاصر".[28]

وقد جاء في نداء للرئيس مبارك، في يوليو 2003م، بخصوص مسألة التعدي على قطعة أرض أثرية تحيط بدير "الأنبا مقار" بوادي النطرون: "لا نعتقد أنكم تسمحون بهذا التسيب، ويبدو أن الموضوع يحتاج إلي توجيهات شخصية من سيادتكم، ولإصدار أوامركم الفورية لوقف هذا التخريب الذي يضر بسمعة بلادنا العزيزة، ونحن حريصون على سمعة بلادنا في الخارج، وفي المحافل العلمية والأكاديمية".[29]

وجاء في أحد مقالات د. "سعد الدين إبراهيم: "إن الأقباط يتعرضون بين الحين والآخر لممارسات تمييزية بغيضة، بالمخالفة للدستور ولتقاليد مصر السمحاء. وقد تزايدت هذه الممارسات التمييزية في العقدين الآخرين من القرن العشرين. ووصلت إلي أكثر صورها دموية وبشاعة في أحداث بلدة الكشح في أوائل يناير 2000م، وهي الأحداث التي قتل فيها عشرون قبطياً، ومسلم واحد، ونهبت وخربت فيها عشرات المحلات والممتلكات. ورغم تدخل أجهزة الأمن بعد ثلاثة أيام من بداية الأحداث، إلا أن أحكام القضاء المخففة للغاية قد تركت في نفوس الأقباط استياءً شديداً، حتي أن البابا "شنودة" الذي لا يسرف في أي تصريحات

صحفية, عبر عن هذا الاستياء, وطالب باستئناف الحكم على أمل أن يلقى المــذنبون الحقيقيون في تلك الأحداث قصاصاً عادلاً. وقد استجابت الدولة مشكورة ممثلة فـــي النيابة العامة لهذا الطلب، واستأنفت الأحكام في أوائل شهر مارس 2001م".[30]

وقد أقر د. "سعد الدين إبراهيم"، من منطلق الموضوعية، بأن ثمـــة تقــدماً ملحوظاً قد حدث مؤخراً في التعامل الرسمي مع الأقباط، ومن مظاهر هذا التقدم:

- زيادة مشاركة الأقباط في الحياة العامة، بما فيها الانتخابات النيابية لعام 2000م.
- قيام الدولة بإعادة الأوقاف القبطية إلي الكنيسة، بعد مرور أكثر مـــن أربعـــة عقود على الاستيلاء عليها.
- اهتمام وسائل إعلام الدولة بأخبار الأقباط, وتغطية المزيـــد مـــن احتفـــالاتهم وطقوسهم الدينية.

وفيما يتعلق بموضوع انتهاك حقوق الإنسان في مصــــر, حـــذر التقريــــر السنوي للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان من تردي أوضاع حقوق الإنســـان فـــي مصر، وأورد عدة أشكال لانتهاكات حقوق الإنسان، مثل: التعذيب، وسوء معاملـــة المعتقلين، ومحاكمة مدنيين أمام محاكم عسكرية، كما أشار إلى وفاة أحـــد عشـــر شخصاً في السجون نتيجة لتعذيبهم.[31]

وفي عام 2001م، أدان البرلمان المصري تقريراً صادراً عـــن البرلمــــان الأوروبي، ينتقد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، وأرسل رئيس مجلس الشعب، د. "فتحي سرور" خطاباً إلى رئيسة البرلمان الأوروبي "نيكول فونتين"، أكـــد فيـــه التزام مصر بحقوق الإنسان.

وأما عن وضع المرأة في مصر, فنرى أنه لا يمكن فهم أو تحليل أوضاع ومشكلات المرأة بمعزل عن تطورات ومشكلات المجتمع الذي تعيش فيـــه، فقـــد يكون استبعاد المرأة وتهميشها نابعاً من سياسات وتشريعات وقوانين قائمة، أو من عادات وتقاليد مجتمعية سائدة، أو من نقص الوعي لديها، وعدم معرفتها بحقوقها، سواء: الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو المدنية، أو السياسية. ولقد نـــص الدســـتور

المصري لعام 1971م على المساواة التامة بين الرجل والمرأة، في جميع الميادين: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية. كما نص أيضاً على أن الدولة تتعهد بتوفير الفرص المتساوية لجميع المواطنين. وفي المادة 40، نص الدستور على أن المواطنين سواسية أمام القانون، يتمتعون بحقوق متساوية، ويتحملون واجبات متساوية، بدون تمييز مبني على: الجنس, أو اللغة, أو الأصل, أو الدين.

وفي الماضي نجد أن المرأة المصرية قد حصلت على حقوقها السياسية بمقتضى دستور 1956م، إلا أن إقرار هذه الحقوق لم يواكبه إقبال ملموس من جانبها على المشاركة في الحياة العامة، وذلك لعدة أسباب، في مقدمتها: القيم، والعادات، والتقاليد السائدة في المجتمع, وظروف المرأة الاقتصادية والاجتماعية, وقصور الوعي السياسي الذي لا يزال غير مستوعب لفكرة أن مشاركة المرأة جزء من العملية الديمقراطية. وفي الانتخابات النيابية لعام 1957م، حصلت امرأتان فقط على عضوية البرلمان. وبينما ازداد إقبال المرأة على الترشيح في الانتخابات النيابية أعوام 1990م، و1995م، و2000م، لم تواز الزيادة في عدد المترشحات، زيادة ملحوظة في عدد الفائزات.[32]

السيدات في انتخابات مجلس الشعب (1990- 2000)

عام الانتخابات	إجمالي المرشحون	عدد المرشحات	عدد الفائزات
1990	2676	42	7
1995	3980	87	5
2000	4250	109	7

ومن أبرز العقبات التي تواجه المرأة عند ممارستها لحقوقها السياسية:[33]

1- إحجام الأحزاب عن ترشيح النساء.

2- نقص الوعي العام لدى النساء، حول أهمية أصواتهن الانتخابية، وكيف يمكن أن تؤثر في نتائج الانتخابات.

3- محدودية الخبرة الانتخابية لدى الكثير من العناصر النسائية.

4- ضعف المصادر التمويلية لدى المرشحات.

5- معوقات تتعلق بالنسق القيمـي السـائد، ومنهـا: رفـض الرجـل للـدور السياسي للمرأة.

وتعاني المرأة في مصر كذلك عدد من المشكلات الاجتماعية، تتمثل في:

أ- **الجنسية**: مازالت هناك بعض المعوقات التي تحول دون حصول أبناء المصرية المتزوجة من أجنبي على الجنسية المصرية، الأمر الذي يعتبـر تمييـزاً وتعسفاً تعاني منه المرأة في مصر، إذ يعطي قانون الجنسية المصري رقـم (26) لسنة 1975 الحق لأبناء الأب المصري في الحصول علـى الجنسـية المصـرية تلقائياً، سواء ولدوا داخل مصر أو خارجها.

ب- **العنف البدني**: أشار مسح ديموجرافي، أجراه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في عام 1995م، أن نحو 2% من النساء المصريات اللائي شاركن في البحث، قد تعرضن للضرب من أزواجهن، مرة واحدة على الأقل ،خلال العام السابق على الدراسة.

مسألة النوبة:

تدرك مصر أن لكل إقليم من أقاليمها خصوصيته. وهي تقف دائمـاً مـع الجهود الرامية إلى الحفاظ على التراث النوبي، سواء كانت جهـوداً دوليـة، تـم التنسيق فيها مع منظمة "اليونسكو"، من خلال مشروع الحفاظ على آثار النوبة، أو جهوداً محلية, يؤدي الدور الأكبر فيها علماء آثار مصريون، ويأتي المتحف النوبي الذي بنته الدولة، كأحد أهم الأعمال التي تمت بهدف الحفاظ على هذا تراث النوبة.

ويمتد موقع النوبة الجغرافي من منطقة (الشلال الأول) بأسـوان، حتـى منطقة (الشلال السادس) بالخرطوم. وقد جاء سكان هذه المنطقة نتيجـة لامتـزاج العنصر المصري ببعض قبائل ليبيا، وقبائل كـوش الأفريقيـة، فبـامتزاج هـذه العناصر، تكونت نواة هذا العنصر الذي ظل إلى حد ما بعيداً عن الانصهار فـي جسم الدولة (مصر)، على الرغم من أن بعض الأسر النوبية كونـت جـزءً مـن

الارستقراطية المصرية الحاكمة، إذ تولت إحداها حكم مصر، وهي الأسرة الخامسة والعشرون في سلسلة الأسر الفرعونية الحاكمة. ومع الفتح العربي - الإسلامي لمصر، حاول القادة المسلمون فتح النوبة، إلا أنها استعصت على الفاتحين عدة قرون, لم يضيعها العرب هباء، إذ هاجرت خلالها قبائل عربية عديدة إلى بلاد النوبة, وتصاهروا مع أهلها، ليحدث تغير بطئ في عقيدة النوبيين الذين تحولوا إلى الإسلام طواعية، ولم يأت القرن الرابع عشر إلا وكانت النوبة تدين بالإسلام.[34]

وبالرغم من دخولهم الإسلام، وانخراطهم في حياة العرب، ظلوا "جيتو" يقاوم كل محاولات الاختراق، حتى جاءت مراحل التهجير الأولى مع بناء خزان أسوان عام 1902م، والثانية مع التعلية الأولى للخزان عام 1912م, والثالثة بعد التعلية الثانية للخزان عام 1933م, ثم الأخيرة مع إقامة السد العالي عام 1963م، والتي تنبه فيها الزعيم الراحل "جمال عبد الناصر" إلى خطورة الوضع، فحاول دمج النوبيين في نسيج الدولة، ونجح بالفعل في احتوائهم داخل مشروع حضاري قومي, ولكنه مع مرور الأيام، ظهرت دعوات كثيرة تطالب بالتمايز، وتركز علي خصوصية: المكان، والتاريخ، واللغة، والجنس.[35]

ويشير الأديب "حجاج حسن أدول" بأن الأقباط، والنوبيين هم أهم الأقليات في مصر، وبأن الوطن: حكومة، وشعباً لم يقدر كم المشاكل التي تتعرض، وستتعرض لها مصر نتيجة لعدم بث روح المساواة والحريات فيها. وبالنسبة للنوبيين فمن المعروف تهجيرهم الظالم، ومحاولة توطين غيرهم في موطنهم الخاص. ويرى "أدول" أن هناك عبء إضافي يقع على عاتق المثقفين النوبيين, وهو عبء محاربة الطرف الذي اخترق النوبة والنوبيين. ويرى كذلك أن العنصرية الدينية تنتشر كما تنتشر العنصرية اللونية والعرقية, بينما تكتفي الحكومة المصرية بجمع النوبيين مع غيرهم من أبناء الوطن في مناسبات ما، ثم تدور الخطب عن مصرية النوبة، ويظنون بذلك أن القضية النوبية انتهت، ولا يهم أن يستولي غير النوبيين على الأراضي النوبية.[36]

وإلى جانب ما يراه أحد أكبر أدباء النوبة، نقر بأن قضـية النوبـة مـن القضايا الهامة على الساحة المصرية. وانطلاقاً من تلك الأهمية، ينبغي أن نلفـت الانتباه هنا إلى أمرين:

الأول: تقدم المعماري المصري الراحل "حسن فتحي" بمشروع لبناء قـرى للنوبيين المهجرين، بعد غرق قراهم من جراء بناء السد العالي. وقـد اسـتبعدت مشروعاته رغم كل ما فيها من مميزات، وتم استبدالها ببيوت أسمنتية ضيقة، أشبه ما تكون بعنابر السجون. وبدلاً من أن يبني "حسن فتحي" بيوت النوبيين، تم تكليفه ببناء استراحة للرئيس "أنور السادات" في أسوان، على طريقة المنازل النوبية.

والثاني: تأكيد "عفاف تاوركافي أبولاس" رئيسة المنظمة العالمية لرعايـة المرأة بمناطق النزاعات السودانية، في يونيو 2003م، أن المنظمة بدأت في خطة لإعادة ألف وخمسمائة من أبناء النوبة المقيمين في مصر إلي ديارهم. وأشارت إلى أن هذا العدد، يضم أسراً كاملة تكونت داخل مصر خلال فترة اللجـوء. وإلـى أن عدداً كبيراً منهم لا يجد عملاً داخل مصر. كما أشارت أيضاً إلى لجوء العشـرات منهم إلى أمريكا وأوربا، خلال السنوات الأخيرة.

وسنسعى فيما يلي إلى طرح إطار مفهومي موازٍ للإطار المادي- النفسي، بحيث يكون للأمن الاستراتيجي المصري مفهومين متبادلين ومتكـاملين فـي ذات اللحظة.

والإطار الثاني، إطار معنوي – رمزي Cognitive Symbolic، يأخـذ فـي الاعتبار الظواهر المترتبة على التغيرات الدولية في التسـعينيات، مثـل: ظهـور مفاهيم الحساسية الدولية International Sensitivitiy، والعمليات الاتصالية الدوليـة. فالأمن القومي المصري عرضة للتأثر بتفاعلات دولية كونية، كتلك المتعلقة بـــ: الرأي العام العالمي، والعمليات الاتصالية المالية والكونية. مما يؤدي إلى حتميـة التفاعل الإقليمي الدولي في التعامل مع معظم القضـايا، أي أن الأمـن القـومي المصري في إطاره الجديد – وبعكس ما هو عليه في إطـاره التقليـدي الـداخلي

والإقليمي – أمن قومي ذو أبعاد دولية.

ويقصد بالمعنوي الرمزي هنا ظهور مجموعة من القضايا والآليات التي تمثل تحديات للأمن الدولي لمصر, فنحن نعلم أن الرمز يخلق قدرته على التأثير، وبالتالي يخلق تهديداته ومصالحه, كما نعلم أن ما هو معنوي يخلق حالة من الاستجابة أو الرفض لقضايا أخلاقية ما. ومثال ذلك، ما أصبحنا نشهده يجري بشأن قضايا: البيئة، وحقوق الإنسان. وبعبارة أخرى وموجزة, فإن الإطار المعنوي الرمزي يجعل القضايا الدولية، قضايا داخلية، ويبلور المصالح المحلية من حولها. وكما أن هناك آليات في الإطار المادي النفسي للأمن القومي المصري، هناك أيضاً آليات للإطار المعنوي الرمزي. ونقترح هنا بعض المبادئ – الآليات التي تمكننا من التعامل مع التهديد المعنوي الرمزي.

في الإطار المادي النفسي، كان التعامل يتم من خلال اختراق التهديدات الموجهة للأمن القومي، بقصد تقسيمها وبث عناصر الفرقة فيها, أما في الإطار المعنوي الرمزي, فإن التهديدات تصبح متعلقة بقضايا معرفية مزاجية من الصعب تقسيمها أو التحايل عليها, الأمر الذي يتطلب استراتيجية مكونة من ثلاثة مبادئ:

1- تطويق وحصار الظاهرة وليس اختراقها، حيث من الثابت أن محاولات الاختراق تؤدي دائماً إلى تدعيم الظاهرة وليس تقويضها، فعند التعامل مع ظاهرة الإرهاب، ممثلة في الحركة الإسلامية، ساهمت استراتيجية الاختراق – في كثير من الأحيان – في عدم وضوح العدو، أو الأفعال التي يجب مناهضتها.

2- فرض عقوبات شديدة وحاسمة تجاه الظاهرة, بهدف السعي إلى إضعافها وليس تقسيمها، لأن هذا النوع من التهديد بمثابة التهديد الكلي الذي من شأنه أن يؤدي إلى العمل على إضعاف الظاهرة.

3- تجنب القيام بأعمال مضادة، حيث أن ذلك من شأنه أن يدعم ويقوي المبادرة لدى الخصم, فتصبح حركته هي الأصل, وما يقوم به الطرف المناهض رداً للفعل. ومن المفضل أن يكون التعامل في مثل هذه الحالة بالتجاهل, أو إثارة

قضايا ومنازعات أخرى، مع القدرة الدائمة على وضع جداول أعمال جديـدة، مثلما تفعل إسرائيل في استراتيجيتها السائدة تجاه السلطة الفلسطينية.

وأخيراً, علينا أن نكون علميين وموضوعيين في تحليلنا وتعاملنا مع النظام الدولي الجديد، وعلينا أيضاً :

أ- إدراك أن القوة الحقيقية في المرحلة القادمة هـي قـوة الاقتصـاد, ولمصـر إمكانات، ومقومات كبيرة في هذا المجال.

ب- إدراك أن امتلاك سلاح الردع Deterrence يكون له أثر ودلالة أقـوى مـن استخدامه فعلياً. ومثال ذلك ما يجري في الأزمة المتصاعدة بـين الولايـات المتحدة وكوريا الشمالية، بسبب إصرار الأخيرة على تطوير برامجها النووية.

ج- إدراك أنه من الممكن التعامل مع الظواهر التي تهدد الأمن القومي في خطين أو اتجاهين متوازيين: الاتجاه الدبلوماسي، واتجاه القوة العسكرية, إذ أن كليهما لا ينفي الآخر، فقد انتصرت مصر في حرب أكتوبر عسكرياً, ثـم حـررت سيناء بالكامل دبلوماسياً.

الهوامش

* اشترك في تحضير المادة الأولية لهذا الفصل، الباحثة نورا محمد ماهر.

1- جعفر عبد الرزاق، ركائز النظام الدولي الجديد، لبنان، مجلة الفكر الجديد، العدد 8، مارس 1994.

2- د. عبد الله تركماني، تحولات العلاقات الدولية وتداعياتها على العالم العربي، ورقة مقدمة في إطار محور حقوق الإنسان والقانون الدولي، بين الحرب علي الإرهاب، والحروب الوقائية في العالم والوطن العربي، ندوة أقامها المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، 13 يوليو 2003.

3- المرجع السابق.

4- خطاب جورج دابليو بوش، موقع الخارجية الأمريكية على الإنترنت:
http://usinfo.state.gov/topical/pol/grms/03012850.htm

5- جيرمي شابيرو، لين دافز، الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي، مؤسسة "راند"، ص7.
خطاب جورج تينيت مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، 12 سبتمبر 2001:
http://www.cia.gov/terrorism/sept12_statement.html

6- الاستراتيجية القومية لمكافحة الإرهاب، موقع الخارجية الأمريكية على الإنترنت:
http://www.usinfo-state.gov/topical/pol/terror/strategy/-76k-16sep2003

7- المرجع السابق.

8- جيرمي شابيرو، لين دافز، المرجع السابق، ص11.

9- جيرمي شابيرو، لين دافز، المرجع السابق، ص13.

10- جيرمي شابيرو، لين دافز، المرجع السابق، ص14.

11- جعفر عبد الرزاق، المرجع السابق.

12- د. عبد الله تركماني، المرجع السابق.

13- د. جهاد عودة، إشكاليات البيئة الاستراتيجية الدولية الجديدة، الأهرام، 11 يونيو 2003.

14- د. درمان محمد سعيد غالب، صنعاء، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 11، يناير- يونيو 2001.

15- د. محمد أبو صبحة، موسوعة تطور الجنس البشري، الأردن-عمان، دار أسـامة للنشـر والتوزيع، ص5.

16- د. جهاد عودة، مدخل لمشكلات صاعدة في سياق الامن القومي المصري، المؤتمر القومي الاول، مصر وتحديات القرن القادم، مجموعة محاضرات، جامعة حلوان، الفترة (10-12) مايو 1999.

17- مراكز الدراسات الخاصة بالرقي البيولوجي بالولايات المتحدة: www.vcu.edu/csbc

18- جوناس وايدرينجر، الرقي في نظم المواصلات: منهج متكامل للتحليل، السـويد، أبحـاث جامعة شالمرز للتكنولوجيا، سبتمبر 2001.

19- M.Mitchell Waldrop, Complexity: the Emerging Science at the Edge of Order and Chaos.New York, 1992. Robert Jervis, System Effects: Compexity in Political and Social Life. Princeton, 1997. Maidringer, Jonas, Complexity in Transportation and Logistics Systems: An Integrated Approach to Modelling and Analysis, Sweden, Chalmers University of Technology, dissertations, september 2001

20- د. فريد عبد الفتاح زين الدين، بحوث العمليات وتطبيقاتها في حـل المشـكلات، واتخـاذ القرارات، الجزء الأول: البرمج الخطية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، 1997، ص38.

21- د. فريد عبد الفتاح زين الدين، المرجع السابق، ص13.

22- د. زيد تميم البلخي، مقدمة في بحوث العمليات، الرياض، كلية العلوم، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولي، 1998، ص17.

23- National Technical University of Athens, information fusion in possibility theory, Development of a Common Educational and Training Infrastructure (DECETI) project

24- CIA historical review program, space policy project: www.fas.org/spp/starwars/offdocs/m8310017.htm

25- Mann,Prem S., Statistics for Business and Economics, NY, JohnWiley & sons Inc., 1995, p.164

26- Mann,Prem S., Statistics for Business and Economics, NY, JohnWiley & sons Inc., 1995, p.165

27- لواء. محمد عبد الكريم نافع، الأمن القومي: التهديدات والمواجهة (الجزء الثاني)، القاهرة، مطابع روزاليوسف الجديدة، 1994، ص25.

28- د. سليم نجيب، حقوق الأقليات والمواطنة (2)، نشرة الحوار المتمدن الإلكترونية.

29- د. سليم نجيب، المرجع السابق.

30- د. سعد الدين ابراهيم، مقال: الخطاب الأمريكي المزدوج في حقوق الإنسان، موقع د. سعد الدين إبراهيم على الإنترنت: http://www.democracy-egypt.org/saadweb/articles/double standards.htm

31- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي (حالة حقوق الإنسان في مصر 2002).

32- أميرة عبد الفتاح، المرأة المصرية وسياسات التهميش والاستبعاد، ورقة مقدمة لندوة حقوق الإنسان في مصر، من جنيف 2002 - جنيف 2004، القاهرة، 25 - 26 مايو 2003.

33- المرجع السابق.

34- محمد الصادق، جريدة البيان، بيان الثقافة - آفاق أدبية، العدد 121، 5 مايو 2002.

35- المرجع السابق.

36- حجاج حسن أدول: http://www.copts.net/arabic/detail.asp?id=121



الفصل الثالث

المحلي والعالمي في بيئة الأمن القومي*

في ظـل المتغيـرات الدوليـة والأحـداث المتلاحقة، صار مفهـوم الأمـن القـومي مـن أهـم الموضوعات ذات الصلة في دراسات العلاقات الدولية.

فقد أدت المتغيرات في بيئة النظام الدولي - بعد انتهاء الحـرب البـاردة - إلـى تحول النظام الدولي من النظام الثنائي القطبية، إلى نظام قائم على سيطرة القطب الواحد، وبعدما كانت مختلف دول العالم تعتمد في ضمان أمنها القومي على إقامـة علاقة اعتماد مع أحد القطبين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السـوفيتي)، أو على الاستفادة من حالة الصراع القائمة بينهما، صارت الولايات المتحدة بمفردهـا هي صاحبة النفوذ الأكبر، وربما الأوحد القادر على الحسم في أرجاء العالم أجمع. وعلى هامش التحول إلى سيطرة القطب الأوحد، جرى تحول جوهري في مضمون التفاعلات الدولية، التي تبدلت من تفاعلات استراتيجية قائمة على مفهـوم الدولـة والأحلاف Alliances، إلى تفاعلات استراتيجية قائمة على التآلفات الدولية السياسية

Coalitios، والتكتلات الإقليمية الاقتصادية، وخلق الشركات والكيانات المالية الكبرى من خلال الاندماج العضوي أو التنسيق السوقي.

وفي هذا السياق، تغير مفهوم الأمن القومي مع تغير المخاطر التي تواجـه الدول، وكذلك المحددات المؤثرة في أمنها القومي، حيث ظهرت بيئة جديدة للأمـن القومي، ليست بيئة داخلية صرفة Internal، أو خارجيـة فـي الأسـاس External، ولكنها بيئة جديدة تعبر عن تفاعل مجموعة عوامل وقـوى محليـة داخليـة مـع مجموعة عوامل وقوى "البيئة المحلية العالمية Local Global Environment".

ويُعنى هذا الفصل بدراسة تلك البيئة الجديدة، ومحاولة وضع نموذج مقترح للتعرف على ملامحها، والمخاطر التي قد تتولد داخلها، من خلال التطبيق على بيئة الأمن القومي المصري.

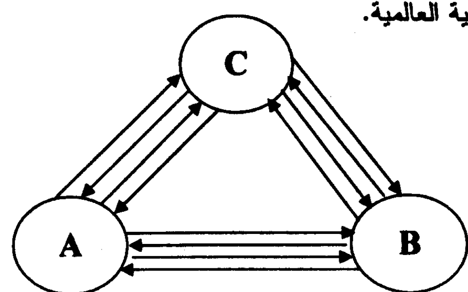
النموذج المقترح

يقوم هذا النموذج على الاعتراف بالنزعة الاستقلالية للبيئة المحلية العالمية، فهي بيئة ذات شخصية تفاعلية مستقلة Interactive Autonomous Identity. ويظهـر من الرسم الموضح أن هناك ثلاث بيئات لصانع القرار، لا بد مـن أخـذها فـي الاعتبار:

A: البيئة الداخلية.

B: البيئة الخارجية.

C: البيئة المحلية العالمية.



ويشير النموذج إلى التفاعل بين البيئة الداخليــة للأمــن القــومي Internal Environment، والتي نشير إليها بالرمز "A"، والبيئة الخارجيــة للأمــن القــومي External Environment، والتي نشير إليها بالرمز "B"، بينما نشير للبيئــة المحليــة العالمية Global &Local بالرمز "C".

البيئة الداخلية للأمن القومي (A)

تمثل البيئة الداخلية الإطار والمحددات التي تشكل السياسة الداخلية، وتشمل العديد من التحديات، وتتكون محدداتها من أربعة عناصر هي:

أولاً: متغيرات العامل العسكري

بالرغم من أن القوة الشاملة بدأت تتركــز حــول العوامــل الاقتصــادية، والسياسية والتكنولوجية، إلا أنها مازالت تقوم على أساس استراتيجي، الأمر الــذي يبرز استمرار أهمية دور متغيرات العامل العسكري في تحقيق أهــداف الدولــة، وفرض إرادتها. ويمكن قياس القدرات العسكرية من خلال العديد من العناصر، إلا أننا سنركز هنا على تلك العناصر التي تنقسم إلى إمكانــات عســكرية تقليديــة، وإمكانات عسكرية فوق تقليدية:

أ- الإمكانات العسكرية التقليدية، وتنقسم إلى:

1- حجم الإنفاق العسكري، ونسبته بالمقارنة بإجمالي الناتج القومي.

2- حجم القوات المسلحة "قوات عاملة- احتياطي- الإجمالي - النسبة بالمقارنة بإجمالي السكان".

3- مستويات التسليح "طائرات قتال- دبابات.....".

4- الكفاءة القتالية "الكفاءة التنظيمية- الخبرة القتالية التراكمية- كفــاءة العمــل الاستراتيجي- قدرة الصناعات الحربية".

ب- الإمكانات العسكرية الفوق تقليدية، وتنقسم إلى:

1- القدرات الكيمائية.

2- القدرات البيولوجية.

3- القدرات النووية.

4- الصواريخ الاستراتيجية.

وتتراوح حالة التمكن من هذه الإمكانات الغير تقليدية، بين الامتلاك الفعلي، والقدرة على الامتلاك المستقبلي، وعدم القدرة على الامتلاك.

ثانياً: متغيرات الإمكانات الاقتصادية

تعد الإمكانات الاقتصادية ومتغيراتها في بيئة الأمـن القـومي محصـلة لتوظيف موارد الثروة الاقتصادية للدولة، والتفاعل المناسـب للسـكان مـع هـذه الموارد، وهي ترتكز في الأساس على مجموعة من العناصر الرئيسية التي يمكـن قياسها. وتنقسم الإمكانات الاقتصادية إلى إمكانات متاحة فوراً، وإمكانـات يمكـن توفيرها بعد وقت محدد، وأخرى يمكن الحصول عليها بعد تعديل المنتج الأصـلي، وأخيرة من المنتظر الحصول عليها.

الإمكانات المتاحة فوراً: هي الموارد الاستراتيجية التي تنتجها أرض الدولة فعلاً، ويمكن استخدامها في الصناعات المختلفة، مثل: البترول، القطن، المطـاط، وغيرها. وتعتبر المصانع القائمة فعلاً في الدولة، والجيش العامل فيها، وأسـلحته، ومعداته، وتجهيزاته، من أهم الإمكانات المتاحة فوراً.

الإمكانات التي يمكن توفيرها بعد وقت محـدد: هي موارد من النوع سابق الذكر، غير أنها مخزونة، ويحتاج إعدادها للإنتاج الفعلي إلى وقت محدد، وتتضمن خطوط الإنتاج والمصانع التي لا تعمل بكامل طاقتهـا، وقطـع الغيـار اللازمـة للإصلاح وزيادة الطاقة، كما تعتبر قوات الاحتياط التي يمكن استدعاؤها خلال فترة زمنية محددة طبقاً لخطط الاستدعاء والتعبئة من بين تلك الإمكانات، وكذا المعدات والأسلحة والذخائر التي يمكن فك تخزينها.

الإمكانات المنتظر الحصول عليها: هي تلك الموارد التي يمكن الحصـول عليها بعد تعديل المنتج الأصلي، وتتمثل في قدرات مصنعة من النوعين السابقين، يمكن إدخال بعض التعديلات عليها طبقاً لحاجة الدولة، ويستغرق إحداث التعـديل

مدة أطول من المدة المحددة للنوع السابق، كأن تكون هناك إمكانية تعـديل بعـض خطوط إنتاج المعدات المدنية، بهدف إنتاج بعض المعدات الحربية.

ومن الجدير بالذكر هنا أن مشاركة الدولة في حركة التجارة الدولية، ومدى ما لهذه المشاركة من أهمية، عامل مؤثر على دعم القدرات الاقتصادية لها. وبشكل عام، يمكن تقسيم الدول – وفقاً للقدرات الاقتصادية – إلى خمسة أنواع هي:

1- **دول محدودة القدرة الاقتصادية، ومتخلفة:** وهي تلك الدول التي تعتمد فـي تسيير شئونها، وبشكل كلي على مساعدات غيرها من الدول.

2- **دول محدودة القدرة الاقتصادية، ومتقدمة:** وهي التـي تعتمـد فـي بنـاء اقتصادها اعتماداً كلياً على استيراد وتنمية التكنولوجيا المتقدمة، مثل: اليابان، وتايوان، وماليزيا. ومع أن مثل هذه الدول قد تتمتع ببعض مظـاهر التقـدم والنهضة، فهي دائماً ما تحمل بذور ضعف مزمن، نتيجـة فقـر مواردهـا الطبيعية، مما يجعلها عرضة للضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية.

3- **دول تعتمد على مورد اقتصادي واحد:** ويقوم اقتصاد تلك الدول على سياسة إنتاج السلعة الواحدة الملبية لحاجاتها، والمحققة لرفاهيتها، دون القدرة علـى بناء نظام اقتصادي قوي ومتوازن. وتعتبر دول الخليج المنتجة للبترول خير مثال على هذا النوع.

4- **دول ذات قدرات اقتصادية متوازنة:** وهي الدول التي تتوفر لـديها قـدرات اقتصادية متنوعة، وخطط متكاملة للتنمية الشاملة، مما يجعلها قوة اقتصادية مؤثرة في سياسات غيرها من الدول، ويجعل ميزانها التجاري إما متوازنـاً، أو يميل لصالحها، كدول غرب أوروبا.

5- **دول ذات قدرات مرتفعة:** وهي الدول التي تمتلك قواعد زراعية وصـناعية وتكنولوجية قوية، وقدرة على استغلال وتنمية تلك القواعد، وتحويلهـا إلـى إمكانات هائلة، وتعد الولايات المتحدة نموذجاً لذلك النوع من الدول.

ثالثاً: متغيرات البناء السياسي

تمثل بنية النظام السياسي الداخلي للدولة أهمية كبرى، بما تحويه من إطار دستوري، وأدوار متباينة لجماعات المصالح، والتنظيمات الحزبية على اختلافها. ونظراً لأن حماية القيم الداخلية للمجتمع، تعد من أولى أهداف الأمن القومي، فإنه من الضروري للدولة فرض ما تشاء من قيود أمام دخول الأفراد والأفكار والبضائع، من أجل الحفاظ على قيمها الداخلية ضد أية مخاطر خارجية. وبسبب الخطورة التي قد يمثلها الانفتاح بلا قيد أو ضابط على الأمن القومي، تميل بعض الدول إلى انتهاج سبل الحكم المطلق، كشكل من أشكال النظم السياسية التي تأخذ بفكرة أن الدولة ينبغي أن تكون آمنة فيما يتعلق بقيمها الداخلية. وقد يتطلب الأمر الاتجاه للعزلة استهدافاً لتوفير الحماية من التدفقات الخارجية غير الملائمة، أو الاتجاه إلى انتهاج سياسة استعمارية ذات هدف توسعي، يكون غرضها القضاء على ما يواجه الأمن القومي من مخاطر، أو الحيلولة دون تسرب هذه المخاطر إلى البيئة الداخلية، ولعل هذا كان شأن الثورة الإيرانية الإسلامية التي سعت إلى نشر أفكارها فيما وراء حدود دولتها، بهدف حماية الثورة نفسها.

رابعاً: متغيرات القوى الاجتماعية

للقوى الاجتماعية تأثير بالغ على بيئة الأمن القومي الداخلي، فهي البناء الثقافي للمجتمع، ومجموعة القيم العقائدية والفلسفية والسياسة والاجتماعية والاقتصادية له، وكذلك هي أنماط السلوك والتفكير التي تميزه، ومن ثم فإن الحفاظ على الأهداف القومية للمجتمع السياسي، والتي ترتكز أساساً على حماية قيمه المختلفة، مهمة يجب أن يضطلع بها القائمون على صيانة الأمن القومي، فلابد للأمن القومي أن يعنى بالدفاع عن: القيم، والمعتقدات، والمثل، ومبادئ المساواة والديمقراطية التي يؤمن بها المجتمع، بنفس القدر الذي يدافع به عن أمن وسلامة الكيان السياسي، وتماسك ووحدة جميع الأفراد داخل هذا المجتمع.

وتعد الوحدة القومية مظهراً أساسياً لوحدة القيم، متمثلة في: الوحدة اللغوية،

أو الوحدة الدينية، أو الوحدة العرقية. ومن هذا المنطلق، فإن كــل مــن العروبــة والإسلام - على سبيل المثال - من القيم التي تحرص عليهــا الــدول العربيــة، حرصها على القيم الاجتماعية والأخلاقية التي انتشرت داخل مجتمعاتها السياســية بنسب مختلفة، كالحرية والنضال وحقوق الإنســان، غيــر أن تعــدد التيــارات، والاتجاهات، والأيديولوجيات المتعارضة داخل الدولة قد يؤدي إلى تفتيــت وحــدة الأمن، وإثارة القلاقل والأزمات، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إثارة المخاطر بوجه الأمن القومي. وبشكل عام، فإن على القائمين بأمر الأمن القومي العمل على إعلاء قيم الممارسة الديمقراطية، وتعظيم الاتصال بين جميع فئات المجتمع، بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار للبيئة الداخلية، ونشر قيم العدالة والمساواة والتماســك بين المواطنين.

البيئة الخارجية للأمن القومي (B)

تمثل البيئة الخارجية الإطار الذي تتم من خلالــه إدارة علاقــات أفــراد المجتمع الدولي. فكل طرف من أطراف ذلك المجتمع لا يتفاعل مع غيره في بيئــة مقطوعة الصلة، بل إنه يتأثر ويؤثر فيما يجري من متغيرات: سياسية، وعسكرية، وتكنولوجية، واقتصادية..الخ. والبيئة الخارجية بطبيعتها قد تكون مصدراً للمخاطر، غير أنها، وفي ذات الوقت تمثل ساحة للفرص والإمكانات، حيث تتوقف قدرة كــل فرد من أفراد المجتمع الدولي على الاستفادة من هذه البيئة على قدراته، التي تتحدد بدورها في ضوء الطريقة التي يعتمدها في إدارة بيئة أمنه القــومي الداخليــة "A". ونستطيع هنا إجمال محددات البيئة الخارجيــة للأمــن القــومي "B" فــي أربعــة عناصر، هي:

أولاً: متغيرات القوى داخل النظام الدولي

يؤثر شكل النظام الدولي - إلي حد بعيد - على إطار المخاطر التــي قــد يتعرض لها الأمن القومي في بيئته الخارجية. ويدخل ضمن هذا الإطار، تــأثيرات القوى واتجاهاتها داخل النظام الدولي، فهذه القوى وتلك الاتجاهات تعمل كمحددات

لطبيعة وشكل النظام، الذي يحدد بدوره ماهية المخاطر الخارجية التي يمكن أن يواجه بها الأمن القومي لدولة ما.

ومع اختلاف الممكنات، وإدراك الدول لطبيعة مصالحها، تلتزم القوى داخل المجتمع الدولي بمجموعة من القواعد والمبادئ المشتركة في علاقاتها بعضها ببعض. ويأتي ضمن هذه المبادئ: إدراك القوى داخل النظام الدولي لأهمية المخاطر التي يمكن أن تواجه أمنها القومي، وأهمية أن يكون التصدي لهذه المخاطر - في إطار البيئة الخارجية للأمن القومي لكل منها - أولوية يجب دعمها، والمحافظة عليها.

وفي هذا الإطار، نجد أن مجموعة متغيرات القوى داخل النظام الدولي قد تؤثر - وإلي حد كبير - على الأمن القومي لأي من دول النظام. ويتوقف مدى تأثر الدول بتلك المتغيرات على درجة المرونة التي تبديها، وكذا درجة قدرتها على صيانة أمنها القومي، وحمايته مما قد يواجهه من تبعات، بالإضافة إلى الأسلوب الذي تنتهجه في التعامل مع الكيانات الكبرى للمجتمع الدولي، كما يتوقف على ماهية القواعد التي تحكم توجهات المجتمع الدولي، وتأثير ذلك على ضمان استمرار الدول والمحافظة على كياناتها، الأمر الذي يتطلب من تلك الدول قدراً من القوة المادية، يدرأ عنها أطماع القوى الكبرى والقوى الإقليمية، ويحقق أهدافها ومصالحها.

ثانياً: طبيعة التنظيمات والأحلاف الدولية

تشكل طبيعة التنظيمات والأحلاف الدولية إحدى أهم المحددات لبيئة الأمن القومي الخارجية. وقد أدرك العديد من الباحثين الذين تعرضوا لمفهوم الأمن القومي حقيقة أن محاولة أي دولة القيام بأي فعل من شأنه تحقيق أمنها القومي، هو في واقع الأمر انتقاص في الأمن القومي للدول الأخرى. ومن ثم فإن التنظيمات والأحلاف الدولية من التدابير التي قد تستطيع الدول من خلالها تحقيق أمنها القومي، في ثنايا تحقيق الأمن القومي للتنظيم أو الحلف.

وتحدد تأثيرات التنظيمات والأحلاف على الأمن القومي لأعضائها ما إذا كان الدخول فيها أمر مرغوب فيه من عدمه. فالدول تحاول - من خلال الانخراط في تنظيمات وأحلاف - تدعيم أمنها القومي، والسعي إلى عقد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية للحد من التسلح، أو نزع السلاح، وما الدور الذي تلعبه وكالة الطاقة النووية التابعة للأمم المتحدة - على سبيل المثال - إلا محاولة على صعيد نزع أسلحة الدمار الشامل، وتقويض الجهود الساعية إلى تحصيلها، بما يحقق نوع من أنواع الحماية للأمن القومي مما قد يحيق به من مخاطر خارجية. كما أنه، وبالإضافة إلى ما سبق، فإن مجرد دخول الدول في تحالفات، أو أي من مجالات التعاون المشترك بين الدول داخل المنظمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يعمل على تعميق مفهوم الأمن القومي لتلك الدول.

ثالثاً: تأثير التوازنات الإقليمية في الأمن القومي

إن كان مفهوم الأمن القومي، يعني الاستراتيجية التي تنتهجها الدول لتحقيق أمنها القومي، فقد أصبح من غير المتاح أن تحقق الدول أمنها القومي دون التفاعل مع المتغيرات المحيطة بها، وذلك من خلال اشتراكها في الأمن القومي مع دول أو قوى إقليمية محيطة، في إطار أمن قومي لمجموعة من الدول، تشغل منطقة جغرافية واحدة، وتجمعها مصالح مشتركة، أو لغة مشتركة، أو روابط ثقافية أو حضارية مشتركة. فقد أصبحت التوازنات داخل الإقليم ذات صلة بالأمن القومي للوحدات الداخلية، بما يعني أن تعرض الأمن القومي الإقليمي للمخاطر، يؤدي بالضرورة إلى تعرض الأمن الداخلي لدرجة من درجات المخاطر، ويتوقف تحديد هذه الدرجة على طبيعة وماهية التوازنات السائدة بين قوى الإقليم.

إن تحقيق حد أدنى من التعاون المشترك بين القوى الإقليمية، يعني إزالة كافة التوترات بينها، وعملها على التعاون من أجل دفع أي مخاطر خارجية قد يتعرض لها الإقليم، أو أي من الدول المكونة له. في حين أن أي مؤثرات أو أزمات قد تثور بين القوى الإقليمية، تهدد - وبشكل كبير - قدرة هذه القوى على تحقيق

التعاون في مجال الحفاظ على الأمن القومي الإقليمي، مما يؤدي إلى تعرض الأمن القومي لدول الإقليم للمخاطر. وعلى سبيل المثال، فـإن الخـلاف بـين العـراق وإيران – فيما عرف بأزمة الخليج الأولى – أدى إلى تعـرض أمـن جميـع دول الخليج للخطر.

رابعاً: التأثيرات التفاعلية للأمن القومي في علاقاته مع الدول الكبرى

يتأثر الأمن القومي بالقوى الداخلية، وطبيعة العلاقات السائدة بينها، كما أنه يتأثر بالخيارات الإقليمية الاستراتيجية فيما يختص بالتعامل مع القـوى العالميـة الكبرى والأكثر تأثيراً في المحيط العالمي.

ومن الملاحظ أن القوى الكبرى في تعاملها مع الكيانات الإقليمية المختلفة، دائماً ما تنزع إلى محاولة فرض رغباتها، المحققة لإرادتها ومصالحها، بما يحمله ذلك من مخاطر متعددة تواجه بها تلك الكيانات على مختلـف المسـتويات، وفـي مقدمتها مستوى الأمن القومي. فبداية من أواخر القرن الثامن عشر، حتـى نهايـة الحرب العالمية الثانية، واجه الأمن القومي للكيانات السياسية في الشرق الأوسط – على سبيل المثال – مخاطر الانصياع لتلبية رغبات ومصالح القوى الكبرى آنذاك – بريطانيا وفرنسا. وعندما حل محلهما الاتحاد السـوفيتي والولايـات المتحـدة الأمريكية، تحولت منطقة الشرق الأوسط إلى ساحة صـراع بينهمـا، يمارسـان بأرضها، وعلى حساب استقرارها وصيانة أمنها القومي- بشكل غير مباشر – مـا يحجمان عن ممارسته بشكل مباشر وسافر. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، أصبحت الولايات المتحدة قوة عظمى وحيدة، تسعى لاستخلاص مصالحها وتحقيق أهـدافها في منطقة الشرق الأوسط على حساب مصالح دولة، بكل ما يترتب على ذلك مـن تحديات ومخاطر وتأثيرات يواجه بها صناع الأمن القومي، والقائمين على صيانته في تلك المنطقة، الأمر الذي يوضح بجلاء أهمية اختلاف أو تطابق توجهات القوى الكبرى، والدول والكيانات السياسية الأضعف، من حيث تأثير ذلك التطابق أو هذا الاختلاف على ضرورات وثوابت الأمن القومي.

بيئة الأمن القومي المحلية العالمية Global & Local

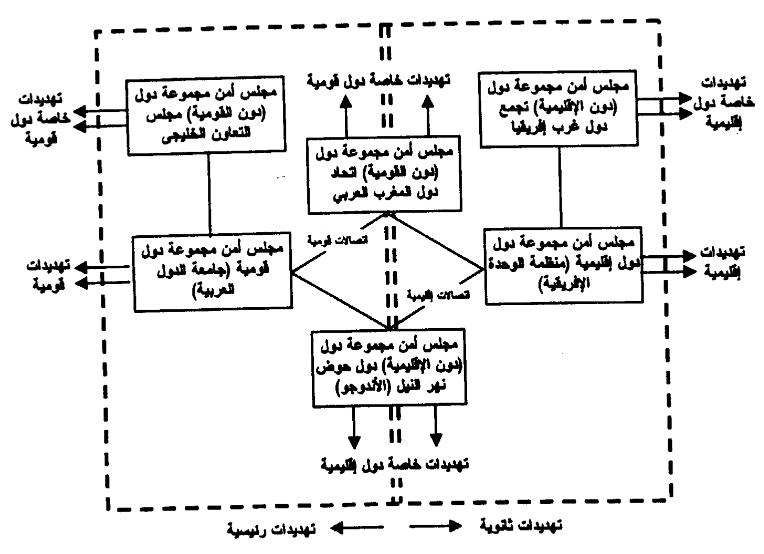
إن بيئة الأمن القومي المحلية العالمية Global & Local ما هي – في حقيقة الأمر – إلا بيئة مستقلة، ذات طبيعة خاصة عن كلا البيئتين: الداخلية، والخارجية. وهي في الوقت ذاته – وإلي حد بعيد – نتاج لطبيعة التفاعل بين البيئتين، كما أنها تعبير عن مدى حاجة كل من البيئتين للأخرى، في ضوء معطيات ومحددات كـل منهما. ويمكن هنا أن نحصر محددات بيئة الأمن القومي المحلية العالمية في النقاط الأربع الآتية:

أولاً: درجة التكاملية التبادلية للبيئتين: الداخلية، والخارجية

تقوم بيئة الأمن القومي المحلية العالمية بدور أكبر من ذلك الـدور الـذي يمكن أن تقوم به إحدى هاتين البيئتين بشكل منفـرد، بسـبب جمعهـا لقـدراتهما وإمكاناتهما، غير أنها – في جمع الحالات – تتأثر بدرجة التكاملية التبادلية السائدة بين البيئتين، والتي يمكن من خلالها تحديد مقدار وطبيعة مرونة التهديـدات التـي يواجه بها الأمن القومي، وكذا حقيقة احتمالات تحول تلك التهديدات إلى مخـاطر يمكن أن يتعرض لها الأمن القومي.

وبصفة عامة، فإن درجة التكاملية داخل بيئة الأمن القومي المحلية العالمية، تحدد طبيعة انتقال مخاطر الأمن القومي من البيئة الداخلية إلى البيئة الخارجية، أو العكس، إذ أن ارتفاع درجة التكاملية بين البيئتين، يؤثر في قدرة البيئـة المحليـة العالمية على نقل مخاطر الأمن القومي إلى البيئة الخارجية أو الداخلية. في الوقت الذي يؤدي فيه انخفاض درجة التكاملية التبادلية بين البيئتين إلى انخفـاض قـدرة البيئة المحلية العالمية على نقل مخاطر الأمن القومي بينهما.

ومن الجدير بالذكر هنا أن بيئة الأمن القومي المحلية العالمية، تقوم بـدور موازن، في إطار تحقيق درجة تكاملية مقبولة بين البيئتين، وهو الأمر الذي يحدد – إلى درجة بعيدة – كم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الأمن القومي لدولة ما.



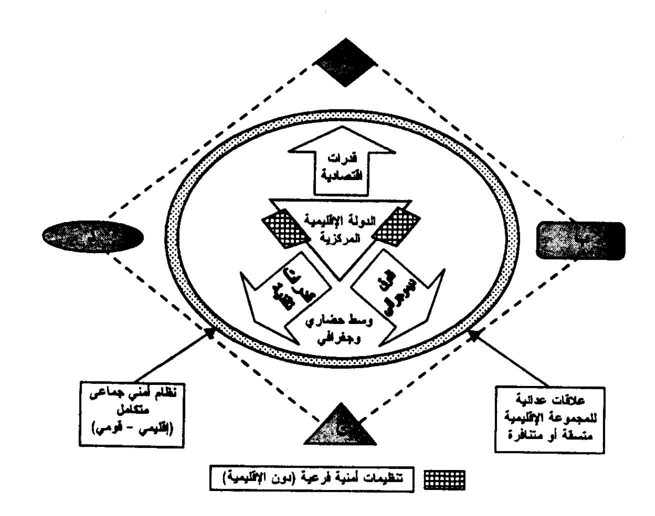
نموذج يوضح طبيعة التكاملية التبادلية لبيئة الأمن القومي المحلية العالمية، في إطار نموذج لعدة منظمات إقليمية وقومية، ودون إقليمية، ودون قومية

ثانياً: طبيعة المتغيرات في بيئات الأمن القومي للقوى المحيطة

تتأثر بيئة الأمن القومي المحلية العالمية بطبيعة المتغيرات التي تطال بيئات الأمن القومي للقوى المحيطة، إذ أن كلاً من البيئتين: الداخلية، والخارجية تتأثران بتلك المتغيرات، وتتفاعلان مع أي متغير طارئ في طبيعة وشكل النظام الـدولي. وإن كان جوهر الأمن القومي داخل البيئة المحلية العلمية لا يطاله التغيير – في حد ذاته – فإن مضامين وأبعاد مخاطر الأمن القومي داخل البيئة المحليـة العالميـة، تخضع للتغيرات والتعديلات، لتتفق والمتغيرات التي تطرأ على طبيعـة العلاقـات وموازين القوى الدولية.

فطبيعة المتغيرات داخل القوى الإقليمية، والتي تحددها طبيعـة وشـكل النظام الدولي، وكذلك أشكال التنظيمات الدولية المختلفة، تفرض مقدار وطبيعـة

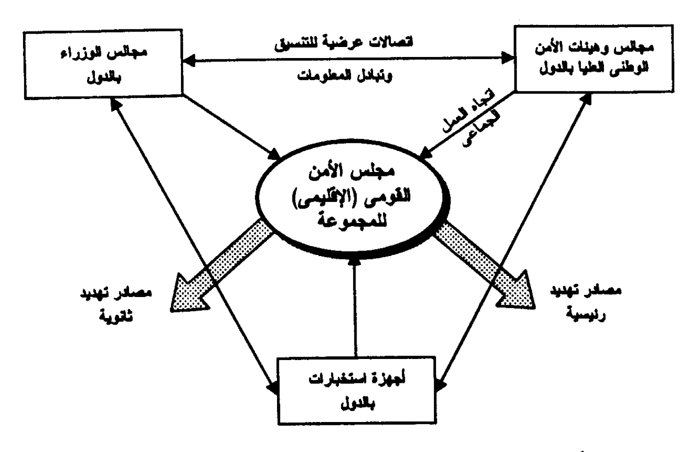
المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الأمن القومي في بيئته المحلية العالمية، فـي ظل تأثيرات تلك البيئة على كل من: البيئة الداخلية، والبيئة الخارجية، وفي إطار الطبيعة الطيفية التي تنتقل خلالها مخاطر الأمن القومي من البيئة الداخليـة إلـى البيئة الخارجية، أو العكس.



نموذج يوضح تأثيرات عامل متغيرات القوى في بيئة الأمن القومي المحلية العالمية، في إطار حماية الأمن القومي الإقليمي

ثالثاً: طبيعة الإستمرارية التفاعلية لمكونات بيئة الأمن القومي.

تعد الطبيعة التفاعلية المستمرة لمكونات بيئة الأمن القومي - على اختلاف مستوياتها - من أهم محددات بيئية الأمن القومي المحلية العالمية. ففي ظل أوضاع عالمية تتسم تفاعلاتها بالديناميكية والتعقيد والتغير المتلاحق، ومع ارتبـاط أنمـاط التفاعل بين البيئات: الداخلية، والقومية، والعالمية، فإن التفاعلات داخل بيئة الأمن القومي المحلية العالمية - دائماً - ما تكون ذات طبيعة خاصة، يصـعب وضـع تحديد كيفي لعناصرها التي تتصف بكونها متعددة المستويات.



نموذج يوضح تأثيرات طبيعة الاستمرارية التفاعلية داخل بيئة الأمن القومي المحلية العالمية، بين دولة ودول المجموعات الإقليمية (أمن جماعي، أو إقليمي، أو دون إقليمي)

رابعاً: تأثير عامل الشفافية في بيئة الأمن القومي

يعد عامل الشفافية أو الانكشافية من أهم العوامل المحـــددة لبيئـــة الأمـــن القومي المحلية العالمية، إذ أن قدرة هذه البيئة على الكشف وتحقيق مستوى عـــال من الشفافية، يؤثر بشكل كبير على تحقيق الاتصال بين مكونات بيئة الأمن القومي الداخلية، وبيئة الأمن القومي الخارجية. فالعمل على تحقيق اســـتقرار الأوضـــاع الداخلية (A) يتطلب اتصالاً وثيقاً ومعرفة مؤكدة بمتغيرات البيئة الخارجيـــة (B)، كما أن العكس صحيحاً. الأمر الذي يعني أن درجة الانكشافية في العلاقـــات بـــين مكونات بيئة الأمن القومي الداخلية (A)، ومكونات بيئة الأمن القومي الخارجية (B) تحدد مدى قدرة البيئة المحلية العالمية على نقل تهديدات ومخاطر الأمـــن القـــومي الداخلية (A) إلى البيئة الخارجية (B)، والعكس.

إن مقدار ما تتمتع به بيئة الأمن القومي الداخلية الخارجية من انكشـــافية، يتناسب تناسباً طردياً مع إمكانية نقل المخاطر بين بيئة الأمن القومي الداخلية (A)، وبيئة الأمن القومي الخارجية (B). وفي إطار إدراك ما يكتنف بيئة الأمن القومي،

على اختلاف مستوياتها من تأثر بالغ بالعديد من التفاعلات شديدة التبدل، فإن درجة أو معامل الانكشافية يخضع بدوره للتغير المستمر، وقد يصل إلى حد عدم قدرتـــه على نقل مخاطر الأمن القومي بين البيئتين الداخلية، والخارجية.

مخاطر بيئة الأمن القومي المصري

في البداية، يجب وضع إطار محدد لمفهوم الأمن القومي الذي تم تناوله في العديد من الأدبيات، في إطار التعرف على أهم محددات هذا التعريف، وفي ضوء بيئة الأمن القومي المصري، ومن ثم القيام بتطبيقه من خلال النمـــوذج المقتـــرح، والذي سبقت الإشارة إليه.

مفهوم الأمن القومي (Security Motional) (National Security)

إن مفهوم الأمن القومي، لا يعني الأمن العسكري ببعده الدفاعي، فحسب – وإن كان البعد الدفاعي يشكل أحد أهم عناصره الأساسية – بل إنه ينسحب إلى كافة الجوانب والأبعاد: السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية. والأمن القـــومي في مفهومه الشامل – وإن كان يفترض التعامل مع كياناً قوميـــاً وسياســـياً واحـــداً وموحداً، في دولة قومية تملك سيادة موحدة داخلياً وخارجياً – لا يقتصر في تعامله على حماية أمن الدولة فقط، بل يمتد أيضاً إلى حماية أمن المواطن، بكل مـــا قـــد يتطلبه ذلك من الحرص على تحقيق التوازن الدقيق بين مطالب تأمين الدولة مـــن ناحية، ومتطلبات حماية المجتمع والفرد من ناحية أخرى.

وقد أتت الصيغ المتعددة لمفهوم الأمن القومي، فـــي ســـياقاتها التاريخيـــة المختلفة، لتدلل على المصلحة القومية، التي كانت تشمل كل ما له علاقة بالدولـــة، خاصة المحافظة على بقائها واستمرارها. وقد أدى عدم الاقتناع بمصطلح المصلحة القومية إلى ظهور وانتشار مصطلح الأمن القومي، إذ وجد بعض الباحثين أن هناك الكثير من الغموض، وعدم التحديد الذي يحيط بمصطلح (المصلحة القومية)، ممـــا جعلهم يستبدلونه بمصطلح (الأمن القومي)، للدلالة على جميع القضايا ذات الصـــلة ببقاء الدولة وحمايتها ورفاهيتها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم الأمن القومي مفهوم مطلق من حيث الزمان والمكان، فالاختلاف القائم بين الدول لا يدور حول ماهية المفهوم، بل ينشأ نتيجة اختلاف طبيعة الدول، وتباين مواقفها من القوى الدولية الكبرى، وبالتالي اختلاف وتباين السياسات التي تنتهجها في سبيل صيانة أمنها القومي، تلك السياسات التي تنبثق بدورها – حال صياغتها – من إمكانات وظروف وتطلعات مختلفة. وبصفة عامة، فإنه لابد من أن تتوافر للجماعة السياسية القائمة على صيانة الأمن القومي – في جميع الأحوال – مقومات الاستيعاب غير المعيب للمفهوم، وكذا الوضعية المناسبة التي تمكنها من التحديد الجيد للمبادئ والمنطلقات، والطرح المتميز للسياسات والتطبيقات، حتى يتسنى لها الاضطلاع بمهام صيانة الأمن القومي بمفهومه الشامل.

وبعد اتساع مفهوم الاستراتيجية الشاملة للأمن القومي للدولة، وانسحابه إلى الأبعاد: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية، صارت الاستراتيجية العسكرية إحدى أبعاد الاستراتيجية الشاملة التي يجب أن تخدم وتتماشى مع مختلف الأبعاد الأخرى، داخل منظومة أمنية واحدة ومتناغمة، هدفها تحقيق المصالح والأهداف القومية العليا. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة تعنى في المقام الأول والأساسي بالمحافظة على الأمن والسلام الدوليين، فإن الدول الكبرى لا تأبه بغير منظومة أمنها القومي الخاص، إذ كثيراً ما نجد دولاً مثل: الولايات المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، وقد راحت تناهض بعض توجهات المنظمة الدولية الهادفة إلى تحقيق الأمن الدولي، لعدم توافق تلك التوجهات وأهداف أمنها القومي.

مخاطر بيئة الأمن القومي المصري

وفقاً للنموذج المقترح، يمكننا الجزم بتعرض بيئة الأمن القومي المصري للعديد من المخاطر الناجمة عن تسارع المتغيرات الدولية: السياسية، والعسكرية، والتكنولوجية، والاقتصادية، والتي تمثل – في حقيقتها – مجموعة من الفرص والمخاطر، يتوقف تحديد كنهها على طريقة التعامل معها، والكيفية التي يتم بها تعاطي

أدوارها ونتائجها، في إطار القدرات والممكنات المتاحة للأمن القومي المصري.

ويتحدد الأمن القومي المصري في إطار ضمانة أساسية تتعلق بعدم تعرض البلاد لما من شأنه أن ينتقص من سيادتها، أو يحول دون تحقيق استقرار ورفاهية شعبها، سواء كان ذلك نتيجة عمل عدواني مباشر، أو غيره من التهديدات التي تهدف إلى الإضرار بمصالحها، الأمر الذي يحتم على المضطلع بمهمة صيانة الأمن المصري العمل على وجود دراسات متكاملة تراعي أبعاد وطبيعة المهمة، وتضمن تحقيق الهدف، وتحشد كل الإمكانيات والقدرات العسكرية والسياسية والدبلوماسية.

درجة التكاملية التبادلية في بيئة الأمن القومي المصري

إن أي تطور يطال بيئة الأمن القومي المصري، يرتبط بتلك التطورات الجارية في الدوائر: العربية، والشرق أوسطية، والأمريكية، والأوروبية، والأفريقية...، ويتوقف مدى الارتباط على نوع التوجهات الحاكمة لسياسات الأمن القومي المصري، ومدى التأثيرات التي يمكن أن تطال بيئة الأمن القومي من جراء التطورات الواقعة، الأمر الذي يعلي من قيمة التكامل المتبادل في مختلف مجالات الأمن القومي، فالدرجة العالية للتكاملية التبادلية في دائرة الأمن القومي العربي – على سبيل المثال – تمثل أحد أهم أبعاد الأمن القومي المصري، من منطلق حتمية الوحدة الأمنية، وضرورة ارتفاع درجة التكامل الأمني بين جميع الدول العربية، انطلاقاً من وحدة الهوية والتاريخ، وعمق الارتباط السياسي والاستراتيجي.

هناك إذن ثمة علاقة بين الأمن القومي المصري، والأمن الإقليمي العربي، وهي أبعد ما تكون عن كونها علاقة توظيف أو تنافس، بل إنها تقوم على ما تفرضه المسئولية من ضرورة العمل على تعظيم نقاط الاتفاق، وتجنيب نقاط الخلاف، في إطار منظومة أمن متكاملة، وبما يخدم مصالح الأمن القومي المصري. ولكنه، وفي كل الأحوال، تظل هذه العلاقة التكامل هامة وذات جدوى طالما حققت مصالح الأمن القومي المصري، وأبرزت دور مصر الفاعل في المنطقة. فلابد أن تركز نظرة صانع قرار الأمن القومي المصري أولاً، وقبل أي

شيء آخر، على كل ما من شأنه تعظيم مكاسب المواطن المصري. فكل من فرنسا وبريطانيا – على سبيل المثال – تتصرفان وفق دوافع مصالحهما القومية، على الرغم من كونهما عضوين فاعلين في حزب النيتو.

وتولي استراتيجية الأمن القومي المصري كذلك، اهتماماً خاصاً بأمن منطقة الخليج، بسبب تعرض هذه المنطقة المستمر للتهديد، سواءً من داخل المنطقة أو خارجها، مما يؤثر بشكل أو بآخر على بيئة الأمن القومي المصري. كما يرتبط الأمن القومي المصري بعلاقة تكاملية ذات درجة مرتفعة بدوائر الأمن الأوروبي، بحكم موقع مصر، وفعالية دورها في المنطقة العربية، والأفريقية، والشرق أوسطية. وتمثل الأوضاع في السودان، قضية محورية في التفكير والتحرك المصري، بحكم العلاقات المصيرية بين البلدين، وما تمثله كل دولة منهما من امتداد طبيعي للأمن القومي في الدولة الأخرى. ومما يؤكد الأهمية التي يوليها الجانب المصري للسودان، إنشاء آلية مركزية منوط بها الإشراف على الملف السوداني، وإقامة حوار فعال مع كافة القوى السياسية السودانية: الشمالية، والجنوبية, في الحكم والمعارضة, من أجل المساعدة في التوصل إلى حل يضمن للسودان وحدته وسيادته. هذا إلى جانب مد جسور الاتصال مع كل الأطراف الخارجية: الدولية، والإقليمية المعنية بالشأن السوداني.

طبيعة متغيرات القوى في بيئة الأمن القومي المصري

تتعرض بيئة الأمن القومي المصري للعديد من أوجه التغيرات التي تفرضها التفاعلات داخل كل من البيئتين: الداخلية، الخارجية من جانب، وتفاعلات كل منهما مع الأخرى من جانب آخر. والمتغيرات على اختلاف تصنيفاتها وماهيتها – عادة – ما تمثل فرص متاحة لبيئة الأمن القومي، في نفس الوقت الذي تمثل فيه تهديدات محتملة، وهو الأمر الذي يتوقف على طرائق استيعابها والتعامل معها.

ولأن التغير حتمية طبيعية تواجه بيئة الأمن القومي المصري، كما تواجه كافة بيئات الأمن القومي. ولأن القضايا التي مثلت يوماً أهم المخاطر التي تواجه

الأمن القومي المصري، لم تعد هي نفس القضايا التي تمثل المخاطر الأهـم فـي مطلع القرن الحادى والعشرين، وضع صناع القرار الأمني المصري، في الآونـة الأخيرة، أمام العديد من التحديات التي فرضها التغير، على مستوى قضايا الأمـن القومي. فمع حدوث تغير جوهري في مضمون التفاعلات الدولية التي أخذت فـي التحول من تفاعلات إستراتيجية، إلى تفاعلات اقتصادية، كان على ذلك الصانع أن يوجه اهتمامه إلى التركيز على الأداء الفعال في اتجاه التفاعلات الاقتصادية، بما قد يستلزمه ذلك من البحث عن الانضواء في كيانات وتحالفات اقتصادية كبرى.

وقد مثلت اتفاقية الشراكة الموقعة بين مصر والاتحاد الأوروبي، أحد أهـم المحددات التي يمكن لبيئة الأمن القومي المصري التركيز عليها، والعمـل علـى تنميتها في المدى المنظور، خاصة مع تنامي دور ذلك الاتحـاد، كأحـد القـوى العالمية الكبرى على المستويين: الاستراتيجي، والاقتصـادي، وتـوافر الفـرص الملائمة للتعاون معه على صعيد تنمية العلاقات: الاقتصادية، والاجتماعية، وكذلك التعاون في العمل على تشجيع التعاون الإقليمي، من أجل ترسيخ منـاخ التعـايش السلمي، والاستقرار الاقتصادي والسياسي العالمي.

وبشكل عام، فإن التحديات التي يواجه بها الأمن القومي المصري، صارت ذات متجهات جديدة ومتعددة، في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية التي جرت فـي الآونة الأخيرة، حيث برز العديد من القضايا، مثل: قضية نـزع أسـلحة الـدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، وقضية الوجود الأجنبي في الأراضي العربيـة، وقضية تفشي الممارسات الإرهابية في الداخل والخارج. ولعل قضية تدخل القـوى الأجنبية في الشئون الداخلية بإطلاق التوصيات والمبادرات، من أهم القضايا التـي تواجه الأمن القومي المصري، في الوقت الراهن.

طبيعة الإستمرارية التفاعلية لمكونات بيئة الأمن القومي المصري

يرتبط الأمن القومي المصري ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي الإقليمي، وكذا الأمن القومي الدولي، في إطار الطبيعة الاستمرارية التفاعلية لبيئته. ويـؤثر ذلـك

الارتباط من خلال العديد من المستويات التفاعلية – إلى حد كبير – على طبيعة وماهية المخاطر التي يمكن أن يواجه بها. وعلى سبيل المثال، فإن ارتباط الأمن القومي المصري بالأمن القومي للبحر المتوسط شرقاً وغرباً، يؤدى إلى بروز دور مصري على خريطة الاستراتيجية الأمنية للمنطقة المتوسطية، وكذا يخلق بعض التكليفات والمسئوليات تجاه مصادر التهديد والصراع بالمنطقة.

وفي نفس الاتجاه، يؤدي ارتباط دور مصر التفاعلي بالأمن القومي لمنطقة البحر الأحمر – بما تمثله تلك المنطقة من بعد استراتيجي هام – إلى اضطلاعها بدور تعاوني مع جميع الدول المطلة على البحر الأحمر، لدرء الأخطار المحتملة، والحيلولة دون أي تسلل أجنبي قد يلحق الضرر بالأمن القومي المصري. وبصفة عامة، فإن ضمان وجود صيغة تفاعلية مستمرة لمكونات بيئة الأمن المحلية العالمية للأمن القومي المصري، يعمل على جعل انتقال المخاطر من بيئة الأمن القومي الداخلية، إلى بيئة الأمن القومي الخارجية، أكثر انسيابية. ويؤثر أي تغير في درجة تلك التفاعلية، ارتفاعاً وانخفاضاً، على مدى نجاح أو إخفاق الانتقال.

وقد تعرض الأمن القومي المصري لأحد أكبر التحديات التي واجهته مؤخراً، عندما قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها بشن الحرب على العراق، تلك الحرب التي أظهرت عدم كفاءة نظام الأمن الجماعي الدولي، في التعامل مع قضايا حيازة أسلحة الدمار الشامل، على نحو محايد ومتوازن, كما بينت – وبوضوح – عدم قدرة النظام الإقليمي العربي – بوضعه الراهن – على مواجهة المخاطر التي تحدق به. وقد اتسم الموقف المصري، في تعامله مع هذه الأزمة بالعمق والوضوح، في ظل قدراته المتاحة، والطبيعة التفاعلية المستمرة للبيئة المحلية العالمية للأمن القومي المصري. ففي مرحلة ما قبل اللجوء إلى العمل العسكري، سعت مصر إلى التأكيد على المبادئ التالية:

1- ضرورة محاولة التوصل إلى حل سلمي للأزمة، يجنب الشعب العراقي مخاطر توجيه ضربة عسكرية تلحق به الخسائر الجسيمة، وتنسحب تداعياتها

لتطول الدول المجاورة، والمنطقة، والعالم أجمع.

2- الرفض التام لأي محاولة تقسيم للعراق، وضرورة ضمان صيانة وحدة أراضيه.

3- عدم أحقية أي طرف خارجي في تغيير الأنظمة الداخلية للحكم، في أي دولة عربية، إذ أنه حق أصيل للشعوب، انطلاقاً من بمبادئ القانون الدولي، التي تقضي بعدم جواز التدخل في الشئون الداخلية للدول.

4- السعي إلى تفعيل اقتراح الرئيس مبارك، القاضي بجعل منطقة الشرق الأوسط، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وضرورة عدم اتباع معايير مزدوجة في التعامل مع قضايا منع انتشار تلك الأسلحة، فمطالبة العراق بنزع أسلحة الدمار الشامل التي يزعم البعض امتلاكه لها، ينبغي أن ترتبط بدعوة إسرائيل كذلك للتخلي عن الأسلحة التي من المؤكد امتلاكها لها.

ولعلنا نرى الآن، في ثنايا الوضع العراقي الراهن - على الرغم من كل المخاطر التي قد يمثلها لبيئة الأمن القومي المصري - بعض فرص خلق المكاسب، على طريق محاولة صياغة وضع أفضل لتلك البيئة الأمنية، ففيما يتعلق بفكرة صنع عراق جديد، نجد أن شرعية الاعتراف العربي عامة، والمصري على وجه الخصوص، من أهم الأهداف التي تسعى أي حكومة عراقية جديدة لتحقيقها، حيث يجب على مصر ألا تتردد حيال المساهمة في إضفاء الشرعية على حكومة عراقية تمتلك قاعدة تمثيل واضحة بين العراقيين، متى تم لها الوقوف على أن توجهات تلك الحكومة لا تتعارض وثوابت الأمن القومي المصري. كما أنه من الأهمية بمكان، استمرار الحوار المصري مع كافة القوى والاتجاهات السياسية في العراق، بهدف مساعدة الشعب العراقي على حكم نفسه بنفسه, وتحقيق سيطرته الكاملة على موارده ومقدراته, وضمان انسحاب القوات الأجنبية من أراضيه, واحترام سيادته وسلامته واستقلاله. كذلك من الممكن أن تتقدم مصر خلال المرحلة القادمة، خطوات أكبر - من خلال الحكومة والقطاع الخاص - على طريق تعزيز دورها في مشروعات إعمار العراق.

تأثيرات عامل الشفافية في إطار بيئة الأمن القومي المصري

يقصد بعامل الشفافية أو "الانكشافية" لبيئة الأمن القومي المصري، قدرة هذه البيئة على تحقيق درجة عالية من الرؤية المتكاملة لعناصر بيئتي الأمن القـومي: الداخلية، والخارجية، لتحقيق قوة وانسيابية الاتصال بينهما، من أجل تحقيق الدرجة المرغوبة من الاستقرار الأمني.

ومع تسارع عجلة التطورات التكنولوجية والتقنية، صارت لـدى الـدول قدرات متعاظمة في التعرف على إمكانات بعضها البعض، مما يعني توافر القدرات على التأثير في المتغيرات ذات الصلة. وبصفة عامة، فإن التطورات المتلاحقة في تكنولوجيا الاتصال والأقمار الصناعية، والنقـل، وكـذلك تكنولوجيـا العسـكرية التقليدية، وعسكرية أسلحة الدمار الشامل، كان له الأثر الأكبر في بـروز عامـل الشفافية، وإصباغ قدر وافر من الأهمية عليه.

وفي هذا الإطار، نرى أنه على مصر تعـاطي تـداعيات تسـييد عامـل الشفافية، بالكثير من التقبل وعدم المصادرة، في إطار خدمـة قضـايا المصـلحة القومية العليا، على المستويين: الداخلي، والخارجي. فعلى المستوى الداخلي، يجب تكثيف العمل على كشف أكبر لمختلف الحقائق والأوضاع، كما تجب إتاحة فرصة أوسع أمام المشاركة الشعبية، بما يؤدى إلى تحقيق تنمية اقتصادية شـاملة، وبنـاء فعال للبنى التحتية، إذ أن غياب عامل الشفافية، قد يكون السبب وراء تفجر أحداث عنف داخلية، تنبثق عن رؤية خاطئة، وعدم إدراك لحقيقة الأوضاع، والدوافع التي تدفع إلى اتخاذ بعض المواقف.

وعلى المستوى الإقليمي، نرى ضرورة اضطلاع القائمين علـى صـيانة الأمن القومي المصري بتكثيف العمل باتجاه الدعوة إلى نزع مختلف أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط، سواء: النووية، أو الكيمائيـة، أو البيولوجيـة، ودون استثناء لأي من دول المنطقة. ولعل المبادرة التي أطلقها الـرئيس "حسـني مبارك" في ذلك الشأن، نقطة انطلاق متميزة، يمكن البناء عليها في اتجـاه تفعيـل

الحوار مع الولايات المتحدة، حول آليات تنفيذها، خاصة بعدما تأكد عــدم صــدق مزاعم امتلاك العراق لهذه الأسلحة، وتطوع ليبيا لإزالة جميع قواعد أسلحة الدمار الشامل على أراضيها.

وعلى المستوى العالمي، يجب ألا تنساق مصر وراء كل ما من شأنه الزج بها في نزاعات أو حروب أو خلافات سياسية، تؤثر بالســلب علــى اســتقرارها، وتحول دون تركيز جهودها في اتجاه التنمية الداخلية. وكذلك يجب استغلال عامل الشفافية في التعامل مع قضية الإرهاب ورفض ثقافة التطرف، والعمل على تكثيف الإحساس بالحاجة الملحة لعقد مؤتمر دولي يهدف إلى وضــع التــدابير والآليــات القادرة على مواجهة الظاهرة، بما في ذلك خلق آلية دولية متفق عليها لمعاقبة الدول المساندة والداعمة للإرهاب. وعلى مصر أن تســتثمر الإدراك الــدولي لمخــاطر الإرهاب، والتأكد العام من جدية تهديده للأمن والاستقرار في جميع أنحاء العــالم، في دفع عجلة الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف الوصول إلــى تفــاهم مشترك حول التوافق على تعريف متسق للإرهاب، وتحديد دقيق لحقيقة جــذوره، وأنسب السبل للقضاء عليــه، فــي إطــار تســوية عادلــة للمشــاكل الإقليميــة التي يؤدي استمرارها إلى تضخم مشاعر التوتر، وخلق البيئات المناســبة لتوليــد الإرهاب وتصديره.

وبعد، نود أن نعود لنؤكد على عدة نقاط حول مفهــوم وسياســات الأمــن القومي، إذ يجب –وبشكل مكثف – توافر الوعي الكافي لدى صناع الأمن القومي، بتحديد مجموعة الأسس والمنطلقات المبدئية التي يجب أن يرتكز عليها عملهم فــي أطواره المختلفة، وكذلك توافر القدر الكافي من النظرة الاعتدالية عنــد التصــدي لتحديد ماهية الأهداف والمصالح القومية، فضلاً عــن ضــرورة تــوافر وجديــة واستمرارية الدراسات الدائرة حول العوامل المؤثرة في بيئة الأمن القومي، علــى كافة المستويات: الداخلية، والإقليمية، والدولية، والتي سرعان ما يعتريها التغيــر، بتغير الظروف المسببة لها، وتبدل المناخ المتحكم فيها. وبصــفة عامــة، يمكننــا

انطلاقاً من تعرضنا - فيما سبق - لمفهوم بيئة الأمن القومي المحليــة العالميــة، وتطبيقنا للنموذج المقترح على بيئة الأمن القومي المصري، وكذا استعراضنا لأهم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، أن نؤكد على:

1- أهمية تحقيق التكامل في بيئة الأمن القومي المصري، من خلال العمل علــى التنسيق مع بيئة الأمن القومي العربي، لضمان استقرار المناطق الأكثر تهديداً على الخريطة العربية، خاصة منطقة القرن الأفريقي، التي تعد ساحة لكثير من الخلافات والصراعات العرقية التي تحفل بها أراضي كــل مــن: الســودان، والصومال، وجيبوتي، وإريتريا، ولا سيما أن معظم هذه الدول قد دأبت علــى إقحام الغرب في الخلافات التي مزقتها، والمشكلات التي اســتنزفت طاقاتهــا وقدراتها.

2- إدراك بيئة الأمن القومي المصري للمتغيرات المحيطة، وتأثيرتها المختلفــة، ففي ضوء تلك المتغيرات، لابد من البحث عن الآليات المناسبة لمواجهة كافة الاحتمالات، وكذا لابد من العمل على خلق الأطر المتعددة، التي تمكــن مــن تحقيق صالح الأمن القومي المصري، فيجب - على سبيل المثــال - العمــل على تنشيط دور جامعة الدول العربية، والتعرف على مكامن الخلل الذي أدى إلى بروز مواقفها السلبية، من خلال العمل على تعديل الميثاق، وخلــق آليــة قادرة على اتخاذ قرارات سليمة، وقابلة للتنفيذ. كما تجدر الإشارة هنــا إلــى ضرورة تبني مبادرة داخلية، لمواجهة الكم الهائل مــن مبــادرات الإصــلاح الخارجية "الغربية"، عن طريق العمل على إشاعة المزيد من سبل الديمقراطية، وإتاحة قدر أكبر من المشاركة السياسية للجماهير.

3- ضرورة النظر إلى تحقيق الأمن القومي المصري من خلال تعظيم الترابط بين الأمن القومي المصري والعربي من ناحية، والأمن القومي الأوروبــي مــن ناحية أخرى، كسبيل لمواجهة التكتلات العالمية التي اتجهت للتزايد في الآونة الأخيرة، مع الأخذ في الاعتبار أن الربط بين الأمــن القــومي المصــري -

العربي، والأمن القومي الأوروبي، يستند إلى مبررات اقتصادية على درجة عالية من الوجاهة، فحاجة أوروبا للبترول العربي باعتباره المصدر الرئيسي للطاقة، تقابله حاجة مصر والعالم العربي إلى الموارد الاستهلاكية والخبرة التكنولوجية المتوفرة لدى السوق الأوروبية المشتركة.

4- تحقيق عامل الشفافية لبيئة الأمن القومي المصري، من خلال العمل على زيادة مردودات التفاعل داخل بيئة الأمن القومي الإقليمي، الأمر الذي قد يتحقق بتبني مبادرة جماعية لنزع أسلحة الدمار الشامل بالمنطقة، حتى تتسنى الاستفادة من كافة الموارد الضخمة الموجهة نحو الإنفاق العسكري، وكذا العمل على إخلاء المنطقة العربية من الوجود العسكري الأجنبي، والقواعد العسكرية الأجنبية، وطرح البدائل العربية القادرة على درء أي أخطار خارجية أو إقليمية.

المراجع

* اشترك في إعداد المادة الأولية لهذا الفصل، د.محمد عبد العظيم الشـامي، مـدرس مساعد العلاقات الدولية، جامعة حلوان.

المراجع العربية

- د.أحمد فؤاد رسلان، الأمن القومي المصري "للمجتمع المصري المعاصر"، الهيئة المصـرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989.
- لواء.أحمد عبد الحليم، تحديات الأمن القومي المصري في التسعينيات، مجلة السياسة الدوليـة، القاهرة، عدد 100، إبريل 1990.
- جوزيف. س. ناي، الأمن، المنازعات الدولية "مقدمة للنظرية والتاريخ"، ترجمة د.أحمد أمـين الجمل، ومجدي كامل، الجمعيـة المصـرية لنشـر المعرفـة والثقافـة العالميـة، الطبعـة الأولى، 1997.
- عبد الخالق فاروق، اختراق الأمن الوطني المصري "رؤية سيسيولوجية"، مركـز الحضـارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، سبتمبر 1992.
- عبد المنعم المشاط، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد(36)، ديسمبر 1994.
- د.محمد على حواس، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيره على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، ط 1، 2002.
- د.مصطفى كامل محمد، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1995.
- لواء.نبيل إبراهيم أحمد، صناعة السلاح في مصر وتحديات التسعينيات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 100، إبريل 1990.

المراجع الأجنبية

- Birthe. Hansem, Unipolarity and The Middle east, birth hansem. 2000.
- Chadwick F. Alger, Perceiving, analyzing and coping with the local-global nexus, International Social Science Journal ,Vol XL ,No.3,1988.

- Clire Jons and Caroline Kennedy Pipe (editors), international security global age. Frank cass& co.ltd, 2000.
- K. J. holsti ,international politics (a framework; for analysis), prentice. Hall, inc., 1995.
-Mats Friberg and Björn Hettne, Local mobilization and world system politcs, International Social Science Journal ,Vol XL ,No.3,1988.
- Noam Chomsky, World Orders(Old and New),The American University in cairo press, 1944.
- Robert O. Keohane and Helen V. Milner, Internationalization and Domestic Politics, Cambridge university press, 1996.



الفصل الرابع

أقباط المهجر والسياسة الخارجية المصرية*

نتناول في هذا الفصل أثر السياسة الخارجية لأقباط المهجر على السياسية الخارجية المصرية، فأقباط المهجر يمارسون ضغوطاً تأثيرية على السياسة المصرية، وهي ضغوط غير مباشرة، حيث يمارسون ضغوطهم على صناع السياسة في الغرب، الذين يمارسون بدورهم ضغوطاً على صناع السياسة المصرية، وسوف نحاول التعرض إلى هذه التأثيرات وتلك الضغوط واستخلاص ملامحها ودلالاتها من خلال التعرض إلى خمسة محاور، هي:

- العوامل المساعدة في بروز دور أقباط المهجر.
- التنظيمات القبطية في المهجر.
- رؤية أقباط الهجر لسياسيات الحكومة المصرية تجاه الأقباط في الداخل.
- مصر وقضايا الأقباط.
- ملامح تأثير أقباط المهجر في السياسة المصرية.

أولاً: العوامل المساعدة في بروز دور أقباط المهجر

1- عالمية حقوق الإنسان[1]

ساعد على ترسيخ فكرة عالمية حقوق الإنسان، ذلك القرار الذي أقرته الأمم المتحدة، والقاضي بأحقية الفرد العادي في أن يتقدم لها بشكواه ضد حكومته، فبعد أن كان الأمر يقتصر على تلقى شكاوى الجماعات والهيئات، صار في استطاعة الفرد العادي أن يقدم شكواه لها، وفقاً لثلاث اتفاقيات سياسية صادرة عنها، وهي:

أولاً: البروتوكول الاختياري المحلق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

ثانياً: المعاهدة المدنية لاستبعاد كافة أشكال التمييز العنصري.

ثالثاً: معاهدة حظر التعذيب، وحظر كافة العقوبات والمعاملات الوحشية وغير الإنسانية أو الحاطة بالكرامة.

وفى عام 1992م، صدر إعلان الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية، أو إثنية، أو لغوية، أو دينية، فضلاً عن التوصيات التي تمخضت عنها القمم الدولية المنعقدة في أروقة الأمم المتحدة، وكذا توصيات المنظمات غير الحكومية (N.G.O.S)، ولعل أهم ما ميز هذه المواثيق وتلك التوصيات الدولية أنها تعلو على كافة القوانين المحلية، بل إنها تعلو على الدساتير ذاتها. وقد كان للقضاء المصري موقف واضح، حينما برّأ عمال السكك الحديدية من تهمة الإضراب عام 1987م، بسبب اعتراف مصر بحق الإضراب، باعتباره أحد الحقوق الواردة في العهد الدول للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على الرغم من تجريمه في القوانين المصرية.

2- تداعيات العولمة Globalization

برز منذ الثمانينيات مستوى جديد من مستويات التفاعل الدولي - يمكن أن يطلق عليه المستوى العالمي-، وذلك بسبب تراكم وتعقد عمليات الاعتماد المتبادل في مجالي: الاقتصاد، والتكنولوجيا. ويركز المستوى العالمي على الموضوعات ذات الشأن المشترك بين شعوب العالم، كقضايا: البيئة، والحريات الأساسية، والمعلومات وغيرها. وقد أولت الأمم المتحدة مثل هذه القضايا اهتمامها، فعقدت

مؤتمرات عالمية حول قضايا: الأسرة، والمرأة، والتنمية، وذلـك لخلـق أرضـية مشتركة لنقاش عالمي يدور حول هذه القضايا، وتشارك فيهـا الـدول، وهيئـات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية المتخصصة، وهيئات التمويل الدولية.

3- طبيعة المجتمعات الغربية

تتمتع المجتمعات الغربية بدرجة كبيرة للغاية من حرية الرأي والتعبير، ففي الولايات المتحدة الأمريكية - ومنذ التعديل الأول للدستور الذي أقر حرية الـرأي والتعبير بلا حدود- توجد أكثر من ستة آلاف صحيفة ومجلة، منها ألف وخمسمائة صحيفة يومية، بخلاف مئات الـدوريات والصـحف المحليـة Community News، وهناك كذلك ستة آلاف وسبعمائة محطة إذاعية تجارية، وما يزيد عـن سـبعمائة محطة تليفزيونية، بالإضافة إلى صناعة هائلة لنشر الكتاب. ومن بين كل هذا العدد الكبير من الصحف، تصدر مئات الصحف بلغات مختلفة غير الإنجليزية، مع عدم وجود أي نوع من أنواع القيود أو الرقابة على ما ينشر على صفحاتها من أفكـار وآراء، الأمر الذي يجعل من الولايات المتحدة والعالم الغربي - بصـفة عامـة - مسرحاً أساسياً لنشطاء حقوق الإنسان في العالم.

4- التوتر الطائفي في عهد السادات

تعتبر طائفية نظام الرئيس الراحل أنور السادات -كمـا يـرى الـبعض- السبب الرئيسي وراء خلق دور مؤثر لنشطاء أقباط المهجر. وحول موقف أقبـاط المهجر من نظام الرئيس السادات وسياساته، تأتي شهادة د."شوقي كراس" الـذي يقول: "إن السبب الرئيسي لإنشاء الهيئة القبطية الأمريكية هو أنني قمت برحلة إلى مصر، عام 1972م، وشاهدت أحداث "الخانكة" الشهيرة، وكانت سياسة السـادات تبدو واضحة في اللعب على وتر الدين، لصالح تثبيت دعائم حكمه".

وبتصاعد الأحداث في عهد السادات، ووصول الأمر إلى الـتحفظ علـى البابا في أحد الأديرة، نمت رغبة أقباط المهجر في لعب دور داخلـي، وتعاظمـت طموحاتهم فيما يخص القدرة على التأثير في دوائر صنع القرار السياسي في مصر.

5- وضع قضية الأقباط على الأجندة الدولية

منذ عام 1992، وبعد صدور إعلان الأمم المتحدة لحماية الأقليات، برزت قضية الملل والنحل والطوائف التي تمثل أقلية عددية في بيئتها القومية، وقد ساعد ذلك، بالإضافة إلى رغبة بعض الدول الكبرى، في وضع قضية الأقباط على الأجندة الدولية، في تضخيم الدور الذي يمكن لأقباط المهجر أن يضطلعوا به، من حيث كونهم مصـــدر المعلومات الرئيسي عن قضايا الأقباط، بالنسبة لكافة الهيئات الدولية، خاصـــة وأنهـم يوجدون بأعداد كبيرة وموزعة على كافة أرجاء أوربا والولايات المتحدة الأمريكيـــة، وهم أيضاً على اتصال دائم بالكثير من نشطاء حقوق الإنسان الدوليين.

ثانياً: التنظيمات القبطية في المهجر[2]

من الصعوبة بمكان حصر كل التنظيمات القبطية في شـــتى بقـــاع العـــالم حصراً دقيقاً، مما يجعلنا نكتفي هنا بأن نشير إلى نماذج لأهـــم هـــذه التنظيمـــات وأكثرها تأثيراً:

جمعيات حقوق الإنسان

1/1 الاتحاد القبطي الدولي International Coptic Federation

أُتخذ قرار إنشاء الاتحـــاد القبطي الـــدولي في المـــؤتمر العالمي للهيئـــات القبطية، المنعقد بولاية نيوجرسى الأمريكية، في الحادي عشر من أكتـــوبر عـــام 1997م، إذ اجتمع المندوبون من جميع الهيئات القبطية في العالم، مـــن: ألمانيـــا، وفرنسا، وإنجلترا، واستراليا، وأقاليم كندا، وجميع الهيئات القبطية في كافة أرجـــاء الولايات المتحدة الأمريكية.

ويهدف هذا الاتحاد -بالإضافة إلى التنسيق بين الهيئـــات القبطيـــة علـــى مستوى العالم- إلى:

أ- خلق مجتمع قبطي دولي متحد.

ب-المساهمة في دعم كيان الأقباط بمصر، والمطالبة برفع الظلم الواقع عليهم.

ج- إشعار المجتمع الدولي بقوة الفكر القبطي والتراث القبطي.

د- تأسيس معهد الدراسات القبطية، وإنشاء مراكز ثقافية قبطية في الخارج.

هـ- عرض قضايا الأقباط على المجتمع الدولي.

و- مساعدة المهاجرين الجدد من الأقباط.

ى- الدفاع عن حقوق الإنسان القبطي في مصر أمام كافة المحافل الدولية، وفقاً للدستور المصري، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة.

ز- التعاون مع كافة منظمات حقوق الإنسان المصرية والدولية، من أجل حل قضايا الأقباط في مصر.

ومن أهم الهيئات القبطية في الاتحاد الدولي:

1/1/1 **الهيئة القبطية الكندية:** تأسست في الثاني من فبراير عام 1969م، وهى هيئة مستقلة عن الكنيسة، وتعمل بالتعاون والتنسيق مع كافة الهيئات القبطية الأمريكية والأوروبية والأسترالية. وتعتبر الهيئة القبطية الكندية أول الهيئات التي تأسست في بلاد المهجر، وهي تقوم بإصدار مجلة فصلية تحت اسم "الرسالة القبطية"، ظلت تصدر حتى يناير 1974م، ثم توقف إصدارها لأسباب مالية، قبل أن تعاود الصدور مرة أخرى في فبراير 1998م.

2/1/1 **الهيئة القبطية الأمريكية:** وهي أيضاً هيئة مستقلة، تأسست عام 1972م، على يد أربعة أشخاص يرفضون الإفصاح عن شخصياتهم خوفاً من تعرضهم للمضايقات، خاصة وأن بعضهم يعيش في مصر.

3/1/1 **الهيئة القبطية البريطانية:** وجدت أول ما وجدت، كعضو في الاتحاد القبطي الأوروبي، في إطار التمهيد لإنشاء اتحاد دولي، يضم تحت مظلته كافة الهيئات القبطية، قبل أن يعاد تأسيسها بشكل قانوني مستقل في بداية عام 1996م. وفي سابقة، تولى عضو مجلس اللوردات البريطاني "ديفيد التون" منصب الرئيس الشرفي لها، برغم كونه ليس من أصول مصرية، بينما رئيسها الفعلي هو د."حلجي جرجس".

2/1 المنظمة المصرية الكندية لحقوق الإنسان

تأسست عام 1996م، طبقاً للقانون الفيدرالي الكندي، كمنظمة لا تهدف للربح. وتتمركز أهدافها حول:

أ- التوعية بالقضية (مشكلات الأقباط) في إطار منظمات حقوق الإنسان.

ب- التعاون مع منظمات حقوق الإنسان في مصر.

ج- تدعيم عمل المنظمات المصرية مادياً، فيما يتعلق بمشكلات الأقباط.

د- الاتصال بالملحقية الثقافية المصرية بكندا، لتقديم التوصيات والاقتراحات الخاصة بتطوير التعليم والإعلام، لخدمة السلام الاجتماعي والتعايش السلمي.

وتصدر المنظمة مجلة باللغتين العربية والإنجليزية، تسمى "المساواة"، وقد خرج عددها الأول في يونية 1967م. ويمكن القول بأن أعضاء المنظمة المصرية الكندية لحقوق الإنسان يعملون بأسلوب يحافظ على بُعد العلاقات بينهم وبين النظام السياسي في مصر عن التوتر، في الوقت الذي لا يهتم فيه أغلب أعضاء الهيئات القبطية بإقامة جسور للتحاور مع النظام السياسي المصري، بقدر اهتمامهم بالدفاع عما يرونه حقوقاً مهدرة للأقباط في المحافل الدولية.

3/1 منظمات قبطية راديكالية في المهجر

1/3/1 الاتحاد القبطي الأمريكي American Compticunion: مؤسس هذا الاتحاد مهندس مصري يدعى "رفيق إسكندر"، حاصل على بكالوريوس الهندسة المدنية من جامعة أسيوط، وكذا بكالوريوس الهندسة من كلية NJIT بنيوجرسي. ويصدر الاتحاد القبطي جريدة غير منتظمة تسمى "صوت مصر الحر"، كما أن لمؤسس الاتحاد موقعاً على شبكة الإنترنت، يعرض فيه وجهة نظره ووجهة نظر الاتحاد في مشكلات الأقباط، ويستأجر الاتحاد كذلك قناة تليفزيونية لعدة ساعات شهرياً.

2/3/1 الائتلاف القبطي المسيحي The Coptic Christian Coalition: مؤسس هذا الائتلاف هو د."عصمت زقلمه"، وهو طبيب بشرى، بدأ عمله في المنظمات القبطية في المهجر شريكاً لـ "رفيق إسكندر"، قبل أن ينفصلا، ويكون

كل منهما منظمة خاصة به. ويصدر الائتلاف جريدة ذات توجـه متشـدد تسـمى "صوت الأقباط"، صدر أول أعدادها في عام 1996م. ويؤكد "عصمت زقلمـه" أن منظمته مؤسسة قبطية عالمية، تضم عدداً كبيراً من الفروع في العديد من البلـدان. وأن رؤيته للحلول المثلى لمشكلات الأقباط في مصر تنطلق من العمل الجاد علـى طريق محاولة الحصول على أرض قبطية مستقلة في مصر.

جمعيات الدراسات القبطية:

توجد العديد من الجمعيات التي تهتم بالدراسات اللاهوتية القبطيـة، يتبـع أغلبها الكنائس القبطية في المهجر، بينما القليل منها جمعيات مستقلة، وكـل هـذه الجمعيات تصدر نشرات دورية وغير دورية. وتماثل الجمعيات التي تتبع الكنائس تلك التي توجد بداخل مصر، في حين تتميز الجمعيات المستقلة بـبعض السـمات الخاصة، ومنها: جمعية الدراسات القبطية بنيوجرسي، والمهتمة بالدراسات المتعلقة بالتاريخ القبطي، ولها دراسات باللغتين العربية والإنجليزية في ذلك المضمار، كما أن لها حضوراً واضحاً في المؤتمرات المسيحية العالمية، وكذلك النـدوات التـي تتعلق بالدارسات اللاهوتية في الجامعات الأمريكية والأوروبية.

جمعيات الخدمات الإجتماعية:

وهى الجمعيات التي تعمل في نطاق الخدمات الاجتماعية: مثل: مسـاعدة المهاجرين الجدد، ومساعدة فقراء الأقباط في مصر. ومثل هذه الجمعيات منتشـرة بأعداد كبيرة في كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأوروبا، واستراليا.

ومن بين هذه الجمعيات، الجمعية المسيحية للخدمات الاجتماعيـة بلـوس أنجلوس، ويرأسها "بانوب شحاته"، وتقوم بخدمة الأسر الفقيرة في الساحل الغربـي للولايات المتحدة، كما تقوم بإرسال المساعدات المادية والعينية للمؤسسات الخاصة بخدمة فقراء الأقباط في مصر، ومن أعمالها:

أ- توزيع المواد الغذائية على أكثر من مائة أسرة فقيرة كل شهر.

ب- دراسة المشكلات الخاصة لبعض الأسر، وسد احتياجاتهـا فـي الحـالات

الطارئة، مثل: المرض، والتعطل.

الكنيسة في المهجر

بشكل عام، يمكن القول بأن "الأنبا شنوده" أعطى للمهجر اهتماماً خاصـــاً، أثمر امتداداً واسعاً للكنيسة القبطية، ونشاطاً مكثفاً في كافة المجالات، فعنـــد بـــدء بطريركية "الأنبا شنوده"، كان للكنيسة القبطية في المهجر سبع كنائس، من أبرزها: كنيستان في استراليا "سيدنى، وملبورن"، وكنيستان في أمريكـــا "جرســـي ســـيتي، ولوس أنجلوس"، وكنيسة واحدة في كل أوروبا، أما الآن فللكنيســـة القبطيـــة 181 كنيسة في المهجر، موزعة على النحو التالي: 79 في أمريكا، 18 في كندا، 33 في أستراليا، 51 في أوروبا.

كما أن اهتمام "الأنبا شنوده" بالمهجر، لم يقتصر علـــى تأســـيس الكنـــائس والأديرة والكليات الدينية فقط، ولكنه تعدى ذلك كله إلى القيام بحركة ترجمة واسعة للكتب الطقسية واللاهوتية، وبعدد كبير من اللغات. كما قام بوضع قـــانون موحـــد للخدمة في الخارج، روعي عند وضعه اتفاقه مع القوانين والدســـاتير فـــي بـــلاد المهجر، وكذا وضع مناهج خاصة بخدمة الأطفال والشباب، بغرض حمايتهم مـــن أي انحراف. وإن كان من الصعوبة بمكان حصر جميع نشاطات الكنيسة القبطيـــة في المهجر، فإنه يمكننا القول إجمالاً بأن الكنيسة في المهجر امتداد حقيقي للكنيسة في الداخل، مع زيادة واضحة في أنشطة الخارج، بسبب الاهتمام المكثف به مـــن قبل القيادات الدينية على اختلاف درجاتها.

ثالثاً: رؤية أقباط المهجر لسياسات الحكومة المصرية تجاه الأقباط في الداخل

جاء على لسان "الأنبا شنوده" في أحد حواراته: "ما من مرة أسافر فيها إلى واشنطن أو نيويورك، إلا وأجد باسمي في الفندق مظروفـــاً فيـــه مجموعـــة مـــن المطبوعات على ورق فاخر، تتحدث كلها عن اضطهاد الأقباط في مصـــر، حتـــى يخيل إلى من يقرؤها أنها تتحدث عن مصر أخرى غير مصر التي نعرفها ونعيش فيها، ويبدو أن وراء هذه المطبوعات منظمة أو منظمات وما أكثرها في أمريكا".[3]

وجاء في موضع آخر: "في بعض الأحيان يتجمــع عشــرة أو عشــرون مصرياً من هؤلاء، في مظاهرة تقف أمام البيت الأبيض، أو أمام فندق تنزل فيــه شخصية مصرية مهمة، ويرفعون لافتات عن اضطهاد الأقبــاط فــي مصــر".(4) ويستطرد في نفس الموضع، فيقول: "وفى آخر زيارة لي لأمريكا، وصلني تقريــر غريب بعنوان "الأقباط في مصر: الكنيسة تحت الحصار"، أصدرته مؤسسة أمريكية اسمها "مؤسسة الأقليات الدينية في العالم الإسلامي"، وأشرف على تحريره "جــون ايبنر"، وهو مدير هذه المؤسسة التي تمثل المنظمة الدولية للدفاع عــن المســيحية، وملخص التقرير أن الأقباط في مصر يعانون من اضطهاد القوانين لهم، وإجراءات الحكومة المتحيزة ضدهم، ومن الضغط الاجتماعي عليهم، ومن معاداة الأقباط في الإعلام، والاعتداء عليهم في حوادث العنف. وفى تقرير آخــر تصــدره "جمعيــة الدراسات القبطية" في نيوجرسي، وفيه مقتطفــات مــن مقــال نشــرته صــحيفة "الأوبزرفر" البريطانية، نقلاً عن مراسلتها في القاهرة، في الخامس من يونيو عــام 1994م، عن "مأساة بنات الأقباط في الصعيد"، ويتحدث المقال عــن صــور مــن الضغوط التي تتعرض لها الفتيات المسيحيات في الصعيد من الجماعات الإسلامية، أشبه بقصص ألف ليلة وليلة".(5)

وبشأن التنظيمات القبطية في المهجر، ورؤيتها لسياسات الحكومة المصرية تجاه الأقباط في الداخل، يمكن رصد عدة أصوات:

1- الهيئة القبطية الأمريكية

كما ذكرنا من قبل، فإن في مقدمه مؤسسيها د."شوقي كراس" رافــع لــواء المعارضة للحكومة المصرية، والذي يقول: "نحن ندعو إلى وجود هيئات علمانية، للدفاع عن حقوق الأقباط في مصر، والوجود السياسي والاجتماعي والاقتصــادي، كما كان الحال قبل ثورة 23 يوليو 1952م، حتى لا تتعرض الكنيسة للهزات، مثلما حدث في عام 1981م... وقد ظهرت الكنيسة بمظهر الضعف بعد اجتماع "الأنبــا رويس" الذي وافق على قرارات السادات التي تخالف قوانين الكنيسة".

ويقول: "إن السبب الرئيسي في إنشائنا- الهيئة القبطية الأمريكية- إنني قمت برحلة إلى مصر في تلك السنة، وشهدت أحداث الخانكة الشهيرة، وكانت سياسة السادات تبدو واضحة للإضرار بالعلاقات التاريخية بين المسلمين والأقباط، والذي زاد من مخاوفنا تجاه عصر السادات أنه كان عضواً في جماعة الإخوان المسلمين، وقد صرح عام 1956م بالسعودية، أثناء توليه مسئولية منصب السكرتير العام للمجلس الإسلامي بأنه خلال عشر سنوات سوف يحول أقباط مصر إلى الإسلام، أو يحولهم إلى ماسحي أحذية وشحاذين، وتحققت مخاوفنا بتعيين محمد عثمان إسماعيل محافظاً لأسيوط، وهو عضو نشط من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين. وقد صرح محمد إسماعيل وقتئذ بأن أعداء الإسلام ثلاثة هم الصهيونية والشيوعية والمسيحية".

ويقول أيضاً: "عند تصحيح الأوضاع، صمت رجال الدين عن الدفاع عن اضطهاد الأقباط وقتلهم وتشريدهم، وعن اشتراك قوات الأمن المركزي في التعاون مع الجماعات الإرهابية الإسلامية في هذا الإجرام. ففي عهد الرئيس السادات، ارتكبت مذبحة الزاوية الحمراء، حيث قام الإرهابيون المتطرفون بارتكاب عدة مذابح، وتم تشريد كثير من الأقباط في قرى محافظة أسيوط. وفى الوقت نفسه يقابل هذا بصمت غريب من رجال الدين، وحفلات لا يتم فيها إلا بوس الذقون، مما دعا كثيرون إلى ترك الدين المسيحي".(6)

2- الهيئة القبطية البريطانية

قام رئيسها الشرفي "ديفيد التون"، بعد زيارته لمصر منذ عدة سنوات، بكتابة تقرير هام عن انتهاك الحكومة المصرية لحقوق الأقباط في مصر.

3- الاتحاد القبطي الأمريكي American Coptic union

يذكر مؤسس هذا الاتحاد "رفيق إسكندر" أنه تعرض لاضطهاد مرير في مصر، ولتفادي استمرار مثل هذا الاضطهاد، يرى:(7)

أ- إقامة دولة قبطية، لن يكتب لها الوجود بغير السلاح والدم.

ب- المطالبة بتشكيل شرطة قبطية، لحماية أرواح وممتلكات المسيحيين في مصر.

ج- رؤية للمسلمين باعتبارهم استعماراً عربياً إسلامياً، وليس كشركاء في الوطن.

4- حكومة قبطية في المنفى

في عام 1992، نقلت وكالات الأنباء العالمية أن شخصاً مصرياً مقيماً في ألمانيا، يسمى "فايز نجيب"، أعلن عن قيام حكومة قبطية في المنفى، من أجل إقامة الدولة القبطية المستقلة. وكتبت صحيفة "الفرانكفورنية اللجمنية" الألمانية في عددها الصادر بتاريخ 29 أغسطس عام 1992م: "يريد الأقباط في مصر تأسيس دولة خاصة بهم على النيل، إذ يطالب "فايز نجيب" بثلث مساحة مصر، لتأثيث الجمهورية القبطية الفرعونية، ويرى أن هذا هو السبيل الوحيد لمنع قيام حرب أهلية في مصر، نظراً لما يعانيه الأقباط من اضطهاد".

جمعيات الخدمات الاجتماعية

يرى البعض، من أمثال د. "مجدي خليل" أن هذه الجمعيات رغم خدماتها الجليلة، فإنها مازالت محدودة التأثير، وذلك يرجع إلى عدة أسباب، منها: أن الحكومة المصرية تستولي على أغلب ما يرسل من معونات تلك الجمعيات إلى فقراء الأقباط. كما أن المصالح الحكومية عادة ما تضع العراقيل في سبيل الإفراج عما ترسله.

6- الشخصيات القبطية البارزة في المهجر[8]

أ- **الكيميائي "الفونس قلادة"**: هاجر من مصر إلى كندا عام 1964م، ويرى أن متاعب الأقباط بدأت مع مجيء ثورة يوليو، وتفاقمت في عهد السادات. وهو يحمل ثورة يوليو المسئولية بسبب أنها أنهت عصر الوحدة الوطنية الحقيقية، وأنها خططت لانتهاك حقوق الأقباط، وقد جاء السادات ليكمل ما بدأه عبد الناصر.

ب- **د. "مجدي سامي ذكي"**: أحد أبرز نُشطاء حقوق الإنسان الأقباط في أوروبا، وهو يمثل الجناح العلماني المتشدد من أقباط المهجر، ويقيم في فرنسا. وعن الأقباط المصريين الذين يقولون بأن كل شيء مستقر، ولا وجود لما يسمى بمشكلات الأقباط، يقول: "هؤلاء يكذبون على أنفسهم وعلينا، وهم يعلمون ذلك جيداً، فللمقهور أساليبه وحيله وأسلحته الخاصة للبقاء عندما يعجز عن مواجهة من

هو أقوى منه، مثلاً المقهور يحنى نفسه بالمذلة وإلغاء الذات". وعن مؤتمر الأقليات الذي عقد في مركز ابن خلدون، يقول: "إن الأقباط من الشعوب التي تحتاج إلى رعاية وحماية من الأمم المتحدة، فهم أتعس أقلية في العالم... إن وضع الفلسطيني تحت الحصار والاحتلال الإسرائيلي، أفضل من وَضع القبطي".

وفي دراسة ميدانية قام بها د. "مجدي خليل"، ودارت حول رؤية أقباط المهجر لسياسات الحكومة المصرية تجاه الأقباط في الداخل، تم طرح السؤال التالي:

هل الحكومة الحالية مسئوله عن مشاكل الأقباط، أم أنها مشاكل متوارثة من قرون طويلة؟

وقد بينت الإجابات أن هناك اتجاهات أربعة، هي:

1- الحكومة ليست مسئولة:

يرى هذا الفريق أن النظام الحالي يقف في صف الاعتدال والاتزان، وأنه تصرف بحكمة لكي يحمي البلاد من انفلات أمني كالذي وقع في الجزائر، وأنه ليس من الحكمة افتعال خلاف سياسي معه، بل يجب التعاون معه ومساندته.

2- كفاءة النظام محدودة:

ويرى هذا الفريق أن الحكومة مسئولة عن مشاكل الأقباط، ليس لأنها متعصبة، ولكن لمحدودية كفاءتها في إدارة وظائفها، فمسئولية النظام الحالي عن مشاكل الأقباط هي نفس مسئوليته عن أية مخالفات أخرى بالمجتمع، إذ أنه من حق الشعب على حكومته ضمان العدالة، واحترام حقوقه، وحمايته والدفاع عنه، وهذا هو جوهر العقد الاجتماعي بين الشعوب وحكامها، فتقاعس الحكومة عن إنهاء التفرقة، يعكس فشلاً وعدم كفاءة، كما يعكس انشغالها بالدفاع عن نفسها.

3- تجاهل النظام لحقوق الأقباط:

ويرى هذا الفريق أن النظام الحالي غير مسئول عن مشاكل الأقباط، ولكنه جزء من المشاكل، لأنه لم يبذل جهوداً صادقة وجادة لحل هذه المشاكل، بل الأدهى أنه لم يعترف بوجود المشاكل أصلاً، مما أوصلها في عهده إلى الذروة، ويعتقد هذا الفريق بأنه كان يجب على النظام الحالي وضع المشاكل على قائمة أولوياته، لأنها مشاكل أمة.

4- النظام شريك معتمد في تفاقم مشاكل الأقباط:

ويرى هذ ا الفريق – وهو الفريق الأكبر – أن الحكومة مسئولة مسـئولية كاملة عن تفاقم مشاكل الأقباط لأسباب كثيرة منها:

- اتسام سياسات الحكومة بالعنصريه التي تفرق بين القبطي والمسلم.
- لا يأمن القبطي في العهد الحالي على أولاده وماله وبيته، خاصة في الصعيد، لأن الحكومة لا تأمن الحماية الكافية لأرواح وأموال هؤلاء.
- تغمض المؤسسات الأمنية أعينها حتى تتم الجريمة، ثم يتم القبض على أفراد، يفرج عنهم بعد ذلك بدون محاكمات، لعدم كفاية الأدلة.
- زيادة الجرعة الدينية، والمزايدة على الإسلاميين.
- عدم اضطلاع الحكومة بمسئولياتها تجاه إلغاء القوانين المجحفة.
- مسئولية النظام عن الأحداث التي وقعت في عهده، وهي كثيرة.

رابعاً: مصر وقضايا الأقباط

ونتعرض هنا لعدد من القضايا التي يراها البعض قضايا شائكة، ومركـز للخلاف بين الحكومة المصرية والأقباط، وهى:

1- قضية الخط الهمايوني:

صدر الفرمان العالي "الموشح" بالخط الهمايوني رقم (1272)، في الثـامن عشر من فبراير عام 1856م، على خلفية الصراع بين الأجانب والدولة العثمانية، ويُخضع هذا الفرمان الأقباط في بناء كنائسهم أو توسـيعها أو تحديـدها أو حتـى ترميمها، لضرورة صدور فرمان سلطاني.

وقد دأب الكثير من الأقباط في الداخل والخارج على القـول بـأن الخـط الهمايوني لا يتفق مع حرية إقامة الشعائر الدينية. وفي دراسة نشرتها مجلة المنار الجديد بعنوان "حقوق الأقباط والمسلمين في مصر"، جاء فيما يتعلق بمسألة حريـة إقامة الكنائس: "من الضروري تولي الكنيسة المصرية تبرئة السـلطان العثمـاني، وتبرئة العقيدة الإسلامية من هذا القرار، وعلى الأقباط أن يعترفوا بحقيقة أن الخط

الهمايوني صدر من السلطان بعد توسلات ورجـاءات بابـا الكنيسـة ورهبانهـا وشماسيها وخدامها وحراس أبوابها، بسبب هجمات إرساليات الكنيسة الكاثوليكيـة الرومانية، والبروتستانتية الفرنسية والإنجليزية والألمانية والأمريكية علـى بـلاد المسلمين، تحت مظلة الحملات الصليبية".[9]

وعلى الرغم مما يردده بعض الأقباط داخل مصر وخارجها، مـن أن الخـط الهمايوني مازال مطبقاً حتى الآن، ومازال يحكم تراخيص بناء الكنائس، ومع أنهم – وإلى اليوم – كلما يلتقون بأي مسئول مصري في الخارج، بما في ذلك رئـيس الجمهورية نفسه، يسرعون بإثارة مشكلة الخط الهمايوني، فـإن الواقـع العملـي والقانوني يؤكد انتفاء وجود هذا الخط في مصر، لأنه:

أ- من الناحية القانونية[10]

أولاً: في الثامن عشر من ديسمبر عام 1914م، أعلنت إنجلترا الحماية رسـمياً على مصر، بسبب الحرب بينها وبين تركيا، وقامت بخلع الخديوي "عباس حلمي الثاني" المعين من قبل السلطان التركي في الآستانة، وأقامت بدلاً منه الأمير "حسـين كامـل" سلطاناً علي مصر، وبذلك زالت السـيادة التركيـة، وخرجـت مصـر مـن ولايـة الإمبراطورية العثمانية، وانتهى تنفيذ جميع قوانينها وقراراتها، بما فيها الخط الهمايوني.

ثانياً: إن الخط الهمايوني الصادر في فبراير عام 1856م، ليس قانوناً كما يدعي البعض، بل هو قرار إداري صادر عن السلطان العثماني "عبـد المجيـد"، وليست له صفة التشريع الملزم، خلافاً للفرمان أو الدكريتور. وممـا يؤكـد هـذا المعني أن الخط الهمايوني لم يصدر مصاغاً في مواد ونصوص منضبطة، كما هو الشأن في القوانين والتشريعات، وإنما صدر مكتوباً بصيغة الخطاب.

ثالثاً: إن الوقائع المصرية، وهي الجريدة الرسمية المتخصصة فـي نشـر القوانين والتشريعات، بدأت في الصدور عام 1830م، وصدر الخط الهمايوني عام 1856م، أي بعد صدور الجريدة الرسمية بستة وعشرين عاماً، ومع ذلك فإن الخط الهمايوني لم ينشر في الوقائع المصرية حتى يكتسب صفة التشريع، ويكون ملزماً،

إذ أن علم الكافة شرط أساسي في كون التشريع ملزماً.

رابعاً: كانت مصر وقت صدور الخط الهمايوني ولاية تابعة للدولة العثمانية، غير أنها كانت مستقلة تشريعياً، الأمر الذي يكون معه ذلك الخط، مجرداً من أي قيمة تشريعية ملزمة بالنسبة لمصر. فقد ظلت مصر منذ الخامس عشر من مارس عام 1922م، تُحْكَم من خلال القوانين الصادرة عن البرلمان المصري، في ظل: الدستور الصادر في عام 1923م، والإعلان الدستوري الصادر في عام 1953م، ودستور عام 1956م، ودستور عام 1958م، ودستور عام 1964م، ودستور عام 1971م الذي تم تعديله في عام 1980م، ولم يحدث أن طبقت مصر – من خلال محاكمها منذ عام 1922م – أي قانون صادر عن السلطان العثماني.

خامساً: جميع القرارات الجمهورية الصادرة ببناء الكنائس لا تذكر في ديباجتها الاستناد إلي ما يسمى بالخط الهمايوني، وذلك أكبر دليل أنه لا وجود له في نظامنا القانوني.

ب – من الناحية العملية[11]

أولاً: أصدر الرئيس محمد حسني مبارك قرار جمهوري رقم (13) لسنة 1998م، بأن يكون الترخيص بترميم الكنائس من اختصاصات المحافظين، بعد أن كان في الماضي لا يصدر إلا بقرار جمهوري.

ثانياً: تم إلغاء القرار السابق بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم (453) لسنة 1999م، والذي يقر بأن يكون ترميم جميع دور العبادة من اختصاص الإدارات الهندسية بالمراكز والمدن.

2- قضية تمثيل الأقباط في البرلمان

أ- قبل ثورة 23 يوليو 1952م

كان تمثيل الأقباط قبل الثورة أكبر بكثير من تمثيلهم بعد الثورة، حيث كان حزب الوفد يرشح الكثيرين منهم في العديد من الدوائر علي مبادئه، الأمر الذي أدى إلى نجاح العديد منهم بأصوات المسلمين قبل أصوات الأقباط. وهذا ما يتضح من خلال الجدول

التالي، والذي يوضح عدد الأقباط داخل البرلمان من عام 1924م إلى عام 1950م.

السـنة	عـدد نواب البرلمان	عـدد الأقباط
1924	214	16
1925	214	15
1926	214	17
1929	235	23
1931	150	4
1936	232	20
1938	264	6
1942	264	27
1945	264	12
1950	319	10

المصدر: د. نبيل لوقا بباوي، مشاكل الأقباط وحلولها، ص 208

ب- **في عهد عبد الناصر**

تزامن تطبيق قانون الإصلاح الزراعي مع بداية هجرة الأقباط إلي الخارج، أو دخولهم شرنقة السلبية السياسية، والبعد عن الحياة السياسية، مما أدى إلى بُعد الأقباط عن الحياة النيابية بشكل كامل، الأمر الذي أضطر عبد الناصر إلى أن يُضمن دستور عام 1953م، نص المادة (87) التي تقرر أنه من حق رئيس الجمهورية أن يعين عشرة نواب من بين ثلاثمائة وستين نائباً في مجلس الأمة، لسد الفجوة الناجمة عن عزوف الأقباط عن مباشرة حقوقهم السياسية بعد الثورة. وقد كان مجلس الأمة في عهد عبد الناصر مشكلاً علي النحو التالي:

السنة	عدد النواب	عدد النواب الأقباط المنتخبين	عدد النواب الأقباط المعينين	عدد النواب الأقباط
1957	350	صفر	صفر	صفر
1964	360	1	8	9
1969	348	2	7	9

المصدر: د. نبيل لوقا بباوي، مشاكل الأقباط في مصر وحلولها، ص 209.

ج- **في عهد السادات**

يقول د. "ميلاد حنا": "مع بداية عهده، أطلق الرئيس السادات علي نفسه لقب

الرئيس المؤمن، وكأن عبد الناصر لم يكن مؤمناً، ثم اهتم أن يلقي خطابه السياسي الرئيسي يوم المولد النبوي، بدلاً من 23 يوليو، وأطلق على عهده شعار (العلم والإيمان)".

وكان السادات قد اختتم اعماله تجاه الأقباط بخطاب ألقاه في الخامس من سبتمبر عام 1981م، حيث أعلن أنه "رئيس مسلم لدولة مسلمة"، كما أعلن قرار رئيس الجمهورية رقم (27829 لسنة 1971م، بإلغاء تعيين "الأنبا شنوده" بابا للإسكندرية وبطريرك للكرازة المرقسية، وتشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية من خمسة أساقفة. هذا فضلاً عن أن الأقباط لم ينسوا أن هذا الرئيس الجديد هو الذي صرح عام 1956م، بأنه "خلال عشر سنوات سوف يحول أقباط مصر إلى الإسلام، أو إلى شحاذين وماسحي أحذية.(12)

لكل ما سبق، توقف الأقباط عن مباشرة حقوقهم السياسية، وابتعدوا عن الانخراط في الحياة السياسية، وكان تمثيلهم في مجلس الشعب المصري فترة حكم السادات على النحو التالي:

السنة	عدد النواب	عدد النواب الأقباط المنتخبين	عدد النواب الأقباط المعينين	عدد النواب الأقباط
1971	360	3	9	12
1976	370	-	8	8
1979	360	4	10	14

المصدر: د. نبيل لوقا بباوي، مشاكل الأقباط في مصر وحلولها، ص 210.

د - في عهد مبارك

يتحدث "الأنبا شنوده" عن الوضع السياسة الحالي للأقباط، مطالباً بتمثيل نيابي أوسع لهم في المجالس النيابية، فيقول: "لا نريد سوى شيء من المساواة بين عنصري الأمة. أحياناً لا يجد المسيحيون المساحة التي يتحركون فيها في بعض الأجهزة، والدستور يقول أن كل إنسان يتمتع بالمواطنة المصرية، يتساوى في الحقوق والواجبات مع كل مواطن مصري آخر. هذا تعبير لطيف، لكن المشكلة دائماً أن هناك فرق بين القاعدة والتنفيذ... مثلاً البرلمان، هناك أربعمائة وأربعة

وأربعون عضواً منتخباً في البرلمان، ولم ينجح من المسيحيين سوى ثلاثة، خرج واحد منهم (رامي لكح) لازدواج الجنسية، وبقى اثنان... أليس من حق المسيحيين أن يكونوا ممثلين تمثيلاً معقولاً؟".[13]

ويعترف "الأنبا شنوده" بوجود صعوبات في سبيل تحقيق تواجد قبطي مرضي في مجلس الشعب المصري، فيقول: "كنت أدعو الأقباط إلى المشاركة في الانتخابات، والإفصاح عن رأيهم في كل المناسبات، والمشكلة التي كانت تقابلنا - بصراحة - هي أن يقوم الأقباط بتسجيل أسمائهم في سجلات الانتخابات. بعض الصعوبات كانت ناجمة عن السلبية، والبعض الآخر عن ظروف موضوعية، مثل أن يكون الكثير منهم يسكن القاهرة، ولكنه ليس منها أصلاً، مما يضطره إلى السفر لتسجيل اسمه".[14]

ويقول د."ميلاد حنا": "إن وجود الأقباط في مجلس الشعب صفر، وذلك لأن الذين يوجدون في مجلس الشعب لا يوفون النسبة العددية، ولا النسبة السياسية، وليس لهم حضور، ولا يجيدون حتى التصفيق. وفي مجلس الشورى اختاروا شخصيات معادية للأقباط، لذا فقد زاد تهميش الأقباط في ظل النظام السياسي الحالي". والجدول التالي يبين تمثيل الأقباط في مجلس الشعب، في الفترات من 1984م، وحتى الآن، وهو على النحو التالي:

السنة	عدد النواب	عدد النواب الأقباط المنتخبين	عدد النواب الأقباط المعينين	عدد النواب الأقباط
1984	468	4	5	9
1987	458	6	4	10
1990	454	1	6	7
1995	454	–	6	6
2000	454	3	3	6

المصدر: د. نبيل لوقا بباوي، مشاكل الأقباط في مصر وحلولها، ص 211.

3 - قضية تقلد المناصب الوزارية والقيادية

دأب الكثير من أقباط الداخل، فضلاً عن أقباط المهجر، على ترديد أن

هناك استبعاد من قبل النظم الحاكمة في مصر للأقباط من المناصب الوزارية والقيادية، والإدارية العليا في القوات المسلحة، وفي المجالس الشعبية بالمحافظات.(15)

أ- الوزارات في عهد عبد الناصر

أولاً: في يونيو 1956م، وعقب انتخاب الرئيس "جمال عبد الناصر" رئيساً للجمهورية، وإعلان الدستور المؤقت، وانتهاء فعاليات مجلس قيادة الثورة، تشكلت أول وزارة برئاسة "عبد الناصر"، وكان بها قبطي واحد هو "كمال رمزي إستينو" وزير التموين. وفي فبراير عام 1958م، قامت الوحدة بين مصر و سوريا، وتشكلت الوزارة برئاسة "جمال عبد الناصر"، وكانت تضم وزراء مركزيين وتنفيذيين، بينهم وزير قبطي واحد هو "كمال رمزي إستينو" وزير التموين. وكانت الوزارة الثانية في ظل الوحدة تضم أيضاً وزير قبطي واحد هو "كمال رمزي إستينو" الذي احتفظ بموقعه وزيراً للتموين في وزارة الوحدة الثالثة، وكذلك في الوزارة الرابعة التي تم فيها إلغاء نظام المجلسين التنفيذيين، حيث أصبح هناك مجلس وزراء واحد "برئاسة جمال عبد الناصر".

ثانياً- بعد انفصال سوريا عن دولة الوحدة، تم تشكيل الوزارة في أكتوبر عام 1961م، برئاسة "جمال عبد الناصر"، وكان بها وزير قبطي واحد هو "كمال رمزي إستينو" وزير التموين الذي احتفظ بنفس موقعه في الوزارة الثانية، وأصبح نائباً لرئيس الوزراء في الوزارتين الثالثة والرابعة، وفي الخامسة لم يتم تعيين أي وزير قبطي. بينما في الوزارتين السادسة والسابعة تم تغيير "كمال رمزي إستينو"، بقبطي آخر هو "كمال هنري أبادير" وزير المواصلات.

الوزارات في عهد الرئيس جمال عبد الناصر من 1956/6/29م إلى 1958/3/6م

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	عدد الوزراء الأقباط	أسماء الوزراء الأقباط
1	جمال عبد الناصر	1956/6/29	1958/3/6	18	1	د.كمال رمزي إستينو للتموين

الوزارات في المجالس التنفيذية بعد الوحدة مع سوريا من 1958/3/6م إلى 1961/10/19م

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	الوزراء الأقباط	أسماء الوزراء الأقباط
1	جمال عبد الناصر	1958/3/6	1958/10/8	29	1	د.كمال رمزي إستينو وزير التموين المصري
2	د. نور الدين طراف رئيسا للمجلس التنفيذي المصري	1958/10/8	1960/9/20	22	1	د. كمال رمزي إستينو
3	كمال الدين حسين رئيسا للمجلس التنفيذي بالإقليم المصري	1960/9/20	1961/8/6	29	1	تعديل وزاري يبقي منصب وزير التموين للدكتور كمال رمزي إستينو
4	جمال عبد الناصر	1961/8/6	1961/10/8	36	1	كمال رمزي إستينو

الوزارات في عهد جمال عبد الناصر بعد الانفصال السوري من 1961/10/19م إلى 1970/10/18م

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	الوزراء الأقباط	أسماء الوزراء الأقباط
1	جمال عبد الناصر	1961/10/19	1962/9/29	25	1	د. كمال رمزي إستينو للتموين
2	علي صبري	1962/9/29	1964/3/24	23	1	د. كمال رمزي إستينو
3	علي صبري	1964/3/24	1965/10/1	33	1	د. كمال رمزي إستينو نائب لرئيس الوزراء، ووزيرا التموين والتجارة الداخلية
4	ذكريا محي الدين	1965/10/1	1966/9/10	30	1	كمال رمزي إستينو نائب لرئيس مجلس الوزراء، ووزيرا للتموين والتجارة الخارجية
5	صدقي سليمان	1966/9/10	1967/6/10	23	-	
6	جمال عبد الناصر	1967/6/10	1968/3/20	27	1	كمال هنري أبادير للمواصلات
7	جمال عبد الناصر	1968/3/20	1970/10/8	31	1	كمال هنري أبادير للمواصلات

ب- الوزارات في عهد السادات

أولاً: في عهد الرئيس "محمد أنور السادات"، تم تشكيل ست عشرة وزارة، كانت أولاها برئاسة محمود فوزي، وكان بها وزير قبطي واحد هو "كمال هنـــري أبادير" للمواصلات.

ثانياً: كانت جميع الوزارات في عهد "السادات" تضم وزير قبطي واحد، عدا الوزارة السادسة والتي رأسها بنفسه، وضمت وزيرين قبطيين هما: "عزيـــز ســـعد يوسف" للري، و"ألبرت برسوم سلامة" لشئون مجلس الشعب. والوزارات: التاسعة، والعاشرة، والحادية عشرة، والثانية عشرة، والثالثة عشرة، برئاسة "ممدوح ســـالم"، والتي ضمت أيضاً وزيرين قبطيين. وكذلك الوزارتين: الرابعة عشرة، والخامســـة عشرة برئاسة "مصطفي خليل"، حيث تم تعيين وزيرين قبطيين هما: "فكري مكرم عبيد" الذي أصبح نائباً لرئيس الوزراء منذ الوزارة الرابعة عشرة، و"بطرس غالي" وزير الدولة للشئون الخارجية.

ثالثاً: في الوزارة التاسعة برئاسة "ممدوح سالم"، تضمن القرار الجمهوري لتشكيل الوزارة بتاريخ 1975/4/16م، تعيين "محمد حسني مبارك" نائباً لرئيس الجمهورية.

الوزارات في عهد الرئيس السادات من 1970/10/18م إلى 1981/10/6م

م	رئيس الوزراء	بداية الوزارة	نهاية الوزارة	عدد الوزراء	الوزراء الأقباط	أسماء الوزراء الأقباط
1	د. محمد فوزي	1970/10/18	1970/11/18	31	1	كمال هنري أبادير للمواصلات
2	د. محمد فوزي	1970/11/18	1971/5/14	31	1	كمال هنري أبادير للموصلات
3	د. محمد فوزي	1971/5/14	1971/9/9	32	1	كمال هنري أبادير للمواصلات
4	د. محمد فوزي	1971/9/9	1972/1/17	27	1	إبراهيم نجيب للسياحة
5	د. عزيز صدقي	1972/1/17	1973/3/27	31	1	عزيز يوسف سعد للري
6	محمد أنور السادات	1973/3/27	1974/4/25	16	2	عزيز يوسف سعد للري، وألبرت برسوم سلامه لشئون مجلس الشعب

7	محمد أنور السادات	1974/4/25	1974/9/25	34	2	إبراهيم نجيب للسياحة والطيران المدني، وألبرت برسوم سلامه لشئون مجلس الشعب
8	د. عبد العزيز حجازي	1974/9/25	1975/4/6	34	1	إبراهيم نجيب إبراهيم للسياحة والطيران المدني
9	ممدوح سالم	1975/4/16	1976/3/19	33	2	إبراهيم نجيب للسياحة، وألبرت برسوم وزير دولة لشئون مجلس الشعب.
10	ممدوح سالم	1976/3/19	1976/11/9	31	2	إبراهيم نجيب للسياحة، وألبرت برسوم سلامه وزير دولة لشئون مجلس الشعب
11	ممدوح سالم	1976/11/19	1977/10/26	32	2	إبراهيم نجيب للسياحة، وألبرت برسوم سلامه وزيرا لشئون مجلس الوزراء للمتابعة.
12	ممدوح سالم	1976/10/26	1978/5/9	30	2	محب رمزي إستينو للسياحة والطيران المدني، وبطرس بطرس غالي وزير دولة للشئون الخارجية
13	ممدوح سالم	1978/5/9	1978/10/5	29	2	محب رمزي إستينو للسياحة والطيران المدني، وبطرس بطرس غالي وزير دولة للشئون الخارجية.
14	د. مصطفي خليل	78/10/15	1979/6/19	32	2	فكري مكرم عبيد نائبا لرئيس الوزراء لشئون مجلس الشعب، وبطرس بطرس غالي وزير دولة للشئون الخارجية.
15	د. مصطفي خليل	1978/6/15	1979/5/14	31	2	فكري مكرم عبيد نائبا لرئيس مجلس الوزراء لشئون مجلس الشعب، وبطرس بطرس غالي وزير دولة للشئون الخارجية.
16	محمد أنور السادات	1980/5/14	1981/10/6	25	2	فكري مكرم عبيد نائبا لرئيس الوزراء لشئون مجلس الشعب، وبطرس بطرس غالي وزير دولة للشئون الخارجية.

ج - الوزارات في عهد الرئيس مبارك

منذ الرابع عشر من أكتوبر عام 1981م، وإلى الآن، تم تشكيل ثلاث عشرة وزارة: الأولى برئاسة "حسني مبارك"، وضمت ثلاثة وزراء أقباط، والثانية برئاسة د."أحمد فؤاد محي الدين"، وضمت ثلاثة وزراء أقباط، والثالثة برئاسة د."أحمد فؤاد محي الدين" أيضاً، وضمت وزيرين قبطيين، وجميع الوزارات من الرابعة برئاسة "كمال حسن علي"، والخامسة برئاسة د."علي لطفي"، والسادسة والسابعة والثامنة برئاسة د."عاطف محمد نجيب صدقي"، والتاسعة والعاشرة برئاسة د."كمال الجنزوري"، والحادية عشرة والثانية عشرة برئاسة د."عاطف محمد عبيد"، وحتى الثالثة عشرة برئاسة د."أحمد نظيف"، ضمت وزيرين قبطيين.

تقلد الأقباط للمناصب الأخرى

رفعت الهيئة القبطية الكندية - إحدى هيئات الاتحاد القبطي الدولي - للرئيس محمد حسني مبارك في الخامس عشر من نوفمبر عام 1998م، بعض البيانات المتعلقة بنسبة تمثيل الأقباط في أبرز الوظائف القيادية في الدولة. ولندع الأرقام تتحدث:

م	المناصب	المسلمون	الأقباط
1	مناصب المحافظين	%100	صفر%
2	رؤساء الجامعات وعمداء الكليات والمعاهد العليا	%100	صفر%
3	منصب قواد الشرطة والجيش والمخابرات العامة	%100	صفر%
4	رؤساء تحرير الصحف والمجلات	%100	صفر%
5	مناصب السفراء	%99.6	%0.4
6	المناصب القضائية العليا	%99	%1
7	الالتحاق بكليات الشرطة والجيش	%99	%1
8	أعضاء مجلس الشعب	%98.7	%1.3

المصدر: د. مجدي خليل، أقباط المهجر "دراسة ميدانية حول هموم الوطن والمواطنة"، دار الخيال، 1999، ص 397.

رابعاً: قضية الأوقاف القبطية[16]

ترجع مشكلة الأوقاف القبطية إلى عام 1953م، حيث ألغيت الأوقاف الأهلية، وأنشئت هيئة الأوقاف المصرية التابعة لوزارة الأوقاف، لتدير كافة الأوقاف الإسلامية، وذلك بموجب القانون رقم (247) لسنة 1953م، والمعدل بالقانون رقم (264) لسنة 1995م. وكذلك تم انشاء هيئة الأوقاف القبطية، بموجب القانون رقم (264) لسنة 1960م، لتدير كافة الأوقاف القبطية.

قامت هيئة الأوقاف المصرية التابعة لوزارة الأوقاف، بالاستيلاء على الأوقاف القبطية، ولم تقم بصرف ريعها وفقاً لشروط الواقفين، مما استلزم رفع الطعن رقم (52) لسنة 1959م، أحوال شخصية، حيث طالب "الأنبا شنوده" بطريرك الأقباط الأرثوذكس، و"الأنبا دوماديوس" أسقف الجيزة، وزير الأوقاف وهيئة الأوقاف المصرية برد كافة الأوقاف القبطية المستولى عليها. وقد صدر حكم محكمة النقض عام 1989م، بأحقية هيئة الأوقاف القبطية بهذه الأوقاف، وقضت بضرورة تسليمها لها.

وفي بداية عام 1996م، وأثناء قيام د."محمود حمدي زقزوق" وزير الأوقاف بزيارة الكاتدرائية المرقسية بالعباسية، للتهنئة بعيد الميلاد، دار النقاش حول ضرورة إعادة أوقاف الأقباط لهيئة الأوقاف القبطية. وعرض وزير الأوقاف الأمر على الرئيس الذي أمر بإعادتها. وصدر في هذا الشأن قرار رئيس الوزراء بتاريخ الثاني من يونيو عام 1996م، والقاضي بتشكيل لجنة مشتركة لبحث الأمور المتعلقة بالأوقاف القبطية، تضم ممثلي هيئة الأوقاف المصرية، وممثلي هيئة الأوقاف القبطية.

اجتمعت اللجنة المشتركة في الثامن والعشرين من أكتوبر عام 1996م، بديوان عام هيئة الأوقاف المصرية بالدقي، وكان الاجتماع الثاني في الثالث والعشرين من ذات الشهر، بمقر الكاتدرائية المرقسية بالعباسية، وتقدمت هيئة الأوقاف القبطية بأوراق استحقاقها للأوقاف المستولى عليها، على النحو التالي:

1- استحقاقها لمساحة 1474 فدان و11 قراط و15 سهم أراضٍ زراعية، موزعة

على خمسة عشرة محافظة.

2- استحقاقها لعقارات وأراضي فضاء واقعة تحت يد هيئة الأوقاف المصرية، وهي عبارة عن ثمانية عقارات بالقاهرة، والمحلة الكبرى، والجيزة، والإسكندرية، والمنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، وكذلك استحقاقها لأربع قطع من الأراضي الفضاء.

3- تبين من فحص الأراضي الزراعية ومستنداتها، أنه توجد مساحة 332 فدان و5 قراط و20 سهم من الأراضي الزراعية الموقوفة تحت سيطرة هيئة الإصلاح الزراعي، ومن ثم فإن الأراضي الواقعة تحت سيطرة هيئة الأوقاف المصرية تنحصر في مساحة 1142 فدان و5قراط و19 سهم. وقد تم الاتفاق علي تشكيل لجنة مشتركة من هيئة الأوقاف المصرية وهيئة الأوقاف القبطية والهيئة العامة للإصلاح الزراعي، لفحص مستندات الأراضي الزراعية الواقعة تحت سيطرة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي، وإلى الآن لم يتم تحديد أعضاء اللجنة.

4- من بين العقارات الموقوفة والواقعة تحت سيطرة هيئة الأوقاف المصرية، تم إعادة ست عقارات بعد فحص مستنداتها، كما تم إعادة 776 فدان و1 قراط و23 سهم من الأراضي الزراعية.

خامساً: قضية التجاهل التعليمي والإعلامي للأقباط[17]

يري البعض أن أحد مظاهر التمييز ضد الأقباط، يتمثل في غيابهم عن الإعلام والتعليم اللذين يكرسان لثقافة التطرف، وتقويض أواصر الوحدة الوطنية، حيث يقول د."رفعت السعيد": "إن الذي حاول اغتيال "نجيب محفوظ" ليس هو الشخص الجاهل الذي لم يقرأ له، وإنما الشيخ الذي أفتى بتكفير روايته"، ويشير د."مجدي خليل" إلى أن ستة عشر من قادة الجماعات الإسلامية في الصعيد، كانوا يعملون بالتدريس في المرحلة الابتدائية، وقد صل الأمر إلى حد سيطرة بعض هذه الجماعات على إحدى المدارس، وهي مدرسة ملوي الزراعية المتوسطة. ويؤكد د. "كمال مغيث" اتسام الخطاب التعليمي بالتعصب، والعنصرية، واختلاط المفاهيم العلمية بالميتافيزيقا، فيقول: "إن كتب القراءة والنصوص التي يفرض تدريسها على

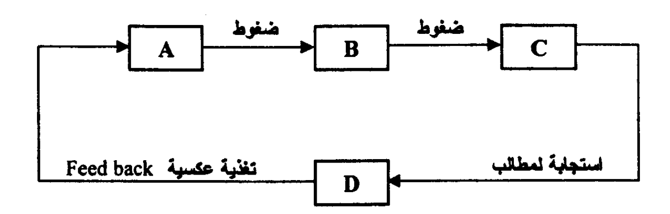
كل التلاميذ، ثلثها مستمد من التراث الديني والتاريخي الإسلامي، والمفــروض أن يحفظها المسيحي ويمتحن فيها... وهذه النصوص بها ما يكفر المســيحيين، ومــن أمثلة ذلك ما ورد في كتاب القراءة للصف الأول الإعدادي الذي يذكر أن (القرآن الكريم هو منهج الله في الأرض، ومن اتبعه اهتدى ونجا، ومن خالفه ضل وهلك)، ويقول (إن الدين المقبول عند الله الإسلام، ولا دين يرضاه الله سوى الإسلام)".

وبالإضافة إلى غياب التاريخ والثقافة والتراث القبطي عن كافــة مراحــل التعليم، توجد العديد من مظاهر التجاهل الإعلامي للأقباط، إذ أن حوالي 20% من برامج الإذاعة والتليفزيون المصريين برامج إسلامية أو دارمــا متعلقــة بــالتراث الإسلامي، هذا بخلاف وجود إذاعة خاصة للقرآن الكريم. وقد أرسلت الهيئة القبطية الكندية في الخامس عشر من نوفمبر عام 1988م، بمذكرة مرفوعة إلــى الــرئيس "حسني مبارك"، جاء فيها: "بينما بدأت الدولة في عهد "عبد الناصر" في التوسع في التعليم الأزهري، فقد استولت الدولة علي كل المدارس القبطية، كما أنشئت محطــة إذاعة دينية إسلامية بدعم مالي ضخم تعدى مئات الملايين من أموال الضرائب التي يدفعها المسلمون والأقباط على حد سواء، في الوقت الذي لم تدعم الدولة المعاهــد الدينية أو الثقافية القبطية علي الإطلاق. وفي مجال الإعلام المرئــي والمســموع، بينما يتمتع المواطنون المسلمون بساعات البث الديني والثقافي يوميــاً، لــم يعــط الأقباط إلا نصف ساعة لإذاعة جزء من القداس كل يوم أحد، وحوالي ساعة لإذاعة جزء من عيد القيامة، وساعة أخرى لإذاعة عيد الميلاد سنوياً. ولاشك أن كل هذه التصرفات تشكل تعارضاً مع أحكام الدستور المصري في المــادتين (40) و(46)، وكذلك المادة (27) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمــادة (26) بند (2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".[18]

الضغوط التأثيرية علي سلوك الحكومة المصرية

تعد ممارسة الضغوط التأثيرية على الحكومة المصرية، الوســيلة الأكثــر فاعلية على صعيد حل مشاكل الأقباط. ففي هذا السياق، إذا ما فرضــنا أن أقبــاط

المهجر (A)، يمارسون بعض التأثيرات على صناع السياسة في الغرب(B)، الذين يمارسون بدورهم بعض الضغوط على صناع السياسة المصرية (C)، فيما يتعلــق بقضايا الأقباط في مصر، والتي نرمز لها بالرمز (D)، فإن:



قامت الحكومة المصرية - على الرغم من خطابها المعلن برفض التــدخل الأجنبي، وفي محاولة منها لنفي أن هناك ثمة اضطهاد للأقباط - بــدعوة مجلــس كنائس مدينة نيويورك لزيارة مصر. وقد جاء المجلس في مــارس عــام 1998م، وعقد عند عودته إلي أمريكا مؤتمراً صحفياً، أعلن فيه أنه ليس هناك أي اضطهاد ديني للأقباط في مصر، وإن كانت هناك بعض مظاهر للتمييز تمارس ضدهم.[19] أما أقباط المهجر، فكان لهم رأي آخر، يبينه "سمير عوض الله" فــي قولــه: "لقــد اجتمعنا في جلسة خاصة مع د."جون هلمترا" رئيس المجلس بعد حوالي شهر مــن زيارته لمصر، وقال لنا إن الصحافة والإعلام المصريين استخدماه لأغراضــهما، وقال إنه قابل الرئيس مبارك، الذي وعده بتنفيذ أي مطالب لهــم، فــأخبره أن أول المطالب هي إلغاء الخط الهمايوني".[20]

وبعد زيارة مجلس كنائس نيويورك، وأثناء مناقشة قــانون "التحــرر مــن الاضطهاد الديني Freedom From Religious"، قام عدد مــن أعضــاء الكــونجرس الأمريكي بزيارة مصر، وقاموا بتوجيه بعض الانتقادات للموقــف الرســمي مــن الحريات. كما قامت الهيئة القبطية الكندية - إحدى هيئات الاتحاد القبطي الدولي - في نوفمبر عام 1998م، برفع مذكرة إلي الرئيس "محمد حسني مبارك"، جاء فيها: "لقد تعرض الأقباط في مصر على مدى عدة عقود لشتى صور الاضطهاد،

وخاصةً فيما يتعلق بحرية ممارسة العقيدة، نتيجة تطبيق ما يعرف بـ"الخط الهمايوني". وقد سبق أن خاطبت الهيئة سيادة الرئيس، مطالبة بسرعة إلغائه، التزاماً بما وقعت عليه مصر، وجاء بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

وكان من الطبيعي أن تتفاعل السياسة المصرية مع الضغوط سالفة الذكر، حيث أصدر الرئيس "محمد حسني مبارك" القرار الجمهوري رقم (13) لسنة 1998م، والقاضي بنقل اختصاص ترميم الكنائس للمحليات، وبذلك صار أمر الترميم من اختصاص المحافظين، بعدما كان لا يتم إلا بقرار جمهوري.

وقد دأب الكثير من التنظيمات القبطية في المهجر، مثل: المنظمة المصرية الكندية لحقوق الإنسان، والاتحاد القبطي الأمريكي، والائتلاف القبطي المسيحي، والهيئة القبطية الأمريكية، على ترديد المقولات حول تهميش وضع الأقباط في مصر، مما أدى إلى تقوقعهم داخل شرنقتهم، في حالة من حالات الغيبوبة السياسية، الأمر الذي يتجلى في ضعف تمثيلهم في البرلمان، وغيره من المواقع القيادية. وقد فصل "ديفيد التون" رئيس الهيئة القبطية البريطانية، تلك المزاعم في تقرير له، تم رفعه إلي مجلس اللوردات البريطاني، حيث أخذ صناع السياسة في الغرب يتحدثون عن أن الأقباط في معزل عن إدارة شئون وطنهم من خلال البرلمان، باعتباره المصدر الأساسي للسلطات، بالمخالفة لما تنص عليه المادة الثالثة للدستور المصري، وبما يخالف أيضاً ما يقرره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (21) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وكذا قامت إحدى منظمات الأقباط الكندية، برفع تقرير إلي مجلس اللوردات البريطاني، فضلاً عن تقرير آخر تم رفعه إلى الرئيس مبارك. كما قام الاتحاد القبطي الأمريكي بالتعاقد مع قناة تليفزيونية على استئجار عدة ساعات بث شهرية، لعرض مشكلات الأقباط، وعلي رأسها مشكلة التهميش السياسي والتمثيل البرلماني للأقباط في مصر. هذا فضلاً عن التقارير المقدمة من جانب الهيئة القبطية الأمريكية – إحدى التنظيمات القبطية في المهجر – إلى الكونجرس الذي

أوفد عدداً من أعضائه لزيارة مصر، أثناء مناقشة قانون التحرر من الاضطهاد الديني، للقيام بمهمة تقصي الحقائق، وتوجيه الانتقاد للموقف الرسمي من الوضع المتردي للحريات الدينية في مصر.

وكنتيجة لتلك الضغوط، وبالنظر إلى انتخابات مجلس الشعب عام 2000م، نلاحظ قيام الحزب الوطني بترشيح أكثر من أربعة أقباط علي قوائمه، في دائرة غبريال بالإسكندرية، والبحيرة، ودائرة المعهد الفني بشبرا. وقد نجح يوسف بطرس في دائرة المعهد الفني بشبرا، ورامي لكح كمستقل في الظاهر، ومنير فخري عبد النور على قائمة حزب الوفد في دائرة الوايلي.[21]

وأخيراً، وبإلقاء الضوء علي حالتي الكشح (1) و(2)، يتضح لنا وبعمق (الآلية التي صارت تدار بها عملية الضغوط التأثيرية علي السياسة المصرية):

أولاً: حالة الكشح (1) 15 أغسطس 1998م

لم يكن حادث الكشح حادثاً عادياً، بل كان على أحد مستوياته المحلية رفعاً للحجاب عن علاقة الشرطة بالأقباط، كما كان عند أقباط المهجر بمثابة إثبات أكثر وضوحاً لصحة اتهاماتهم الموجهة إلى جهاز الشرطة المصري، حيث يقول د."سليم نجيب": "النظام يتواطأ مع الجناة لتنفيذ مخطط إجرامي ضد الأقباط... إن من يرجع إلى كتب التاريخ يجد أن خطة "هتلر" مع اليهود كانت تعتمد علي حرمان اليهود من كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكان "هتلر" يشجع الشباب النازي على الاعتداء علي اليهود وممتلكاتهم، بينما يخطب مستنكراً هذه الاعتداءات، مما جعل زعماء اليهود يخدعون من خطبه الاستنكارية، فكانوا ينصحون مواطنيهم اليهود بتدعيم وتأييد هتلر"![22]

ولعل ما دعم شكوك أقباط المهجر في الدولة، عدم تدخل البوليس إلا بعد إتمام الجرائم ضد الأقباط، أو على الأقل عدم بذل مجهود واضح للقبض علي الجناة. لقد أدى ذلك إلى ترسيخ الاعتقاد لدى أقباط المهجر بأن هناك تفاهماً بين جهات الأمن ومن يطلق عليهم "الجماعات المتطرفة"، فيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ.[23]

وبصفة عامة، تصاعدت احتجاجات أقباط المهجر على حادث الكشح، وقــاموا بإرسال عدد كبير من الرسائل إلى كافة المسئولين فــي مصــر. ونتيجــة لعــدم الاستجابة، قاموا بتنظيم عدد من المسيرات، تندد بما فعلته الشرطة المصرية في كل من: أمريكا، وكندا، واستراليا، كما قامت الهيئات القبطية بتلخيص ما جاء بجريــدة "الأهالي" المصرية، ونشرته في إعلان مدفوع الأجر في صحيفة "الواشنطن تايمز"، كما نشرت الصحف في كندا وأمريكا بعض الأخبار والتعليقات عن موضوع الكشــح، فضلاً عن قيام الصحافة العالمية بإجراء بعض الحوارات الصحفية مع المتظــاهرين، مما أدى إلى زيادة تعاطف الرأي العام العالمي مع قضية الأقباط في مصر.[24]

وكان تفاعل أقباط المهجر مع أحداث الكشح عام 1998م، قد بدأ عندما قام "الأنبا ويصا" بإرسال الفاكسات لهم، وإلى وكالات الأنباء، وكذا بعدما تم نشر تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على شبكة الإنترنت، حيث قامت تلك المنظمــة بإرسال مندوبيها ومحاميها إلى موقع الحادث في محافظة سوهاج، وتحققــت مــن صحة الوقائع، قبل أن تعد تقريراً شاملاً عن عملية التعذيب، مقرونــاً باعترافــات المعذبين وصورهم، وتقوم بنشره على الإنترنت، الأمر الذي أدى إلى تدفق العديــد من وكالات الأنباء ومنظمات حقوق الإنسان العالمية إلى موقع الحادث، وإلى ارتفــاع العديد من الأصوات المنددة باضطهاد الأقباط في مصر، وخاصة في قرية الكشح.

وقد كان من نتائج ما قام به أقباط المهجر (A)، أن تفاعلت قوى الضــغط الخارجي (B) مع الأحداث، على النحو التالي:

- وجه اللورد "ديفيد اتلي التون" من مجلــس اللــوردات البريطــاني، رســالة إلى محافظ سوهاج، أشار فيها إلى قطع الســياحة عــن المحافظــة، بســبب اضطهادها للأقباط.
- جاء التقرير السنوي عن الحرية الدينية في العالم، والذي تعده حكومة الولايات المتحدة، حاملاً مزاعم ممارسة التفرقة ضد الأقباط في مصــر، مــن جانــب المجتمع والحكومة، واصفاً الأقباط بأنهم (أقلية)، وواضعاً مصر علــى قائمــة

مجموعة الدول الصادرة فيها قوانين وسياسات التفرقة الدينية والاضطهاد، والتي تفشل في التحرك بثبات كاف ضد انتهاكات الحرية الدينية.[25]

وبناء على ما تقدم، وبعد مفاوضات بين "الأنبا شنوده" ووزارة الداخلية، أصدرت الحكومة المصرية (C) قراراً بنقل أربعة ضباط من مراكز دار السلام وإدارة المباحث الجنائية بسوهاج إلى إدارات أخرى،[26] فضلاً عن قيام عدد من المحافظين بإصدار تصريحات ترميم لعدد من الكنائس، في محاولة لإثبات بطلان ادعاءات الصحافة الغربية.[27]

وعلى حد تعبير د."مجدي خليل": "أثبت الحادث أن التأثير على الحكومة المصرية، يأتي دائماً من الخارج، فالحكومة لم تتحرك إلا بعد التحقيقات التي نشرت في الصحف البريطانية والكندية والأمريكية، بواسطة نشطاء أقباط المهجر، إذ ظل الموقف الرسمي والإعلام الرسمي يعملان على ضرب حالة من التعتيم على الحادث، منذ وقوعه في الخامس عشر من أغسطس، وحتى صدور تحقيق عن الحادث في "الصانداي تليجراف" البريطانية، في الخامس والعشرين من أكتوبر، أي أنه، ولمدة تزيد على الشهرين، لم يكن هناك أي رد فعل رسمي. وعقب نشر تحقيق "الصانداي تلجراف"، نشرت الأهرام أن "الأنبا شنوده" سيقوم بإصدار بيان، بدون أخذ رأيه، مما استفز القيادة الدينية القبطية التي تعلم تفاصيل ما تعرض له الأقباط من تعذيب، ومن ثم رفض "الأنبا شنوده" أن يدلي بأي بيان، إلا بعد اتخاذ إجراء نحو هؤلاء الضباط الذين قاموا بتعذيب الأقباط".

ثانياً: حالة الكشح (2) 31 ديسمبر1999م[28]

فيما يتعلق بالضغوط التأثيرية التي يمكن رصدها من خلال تلك الحالة، يمكننا التوقف عند:

قيام أقباط المهجر بإرسال عشرات الرسائل إلى المسئولين في الخارجية الأمريكية والكونجرس والبيت الأبيض، ومطالبة بعض جماعاتهم بضرورة تدخل الولايات المتحدة، لفرض الحماية على الأقباط، بدعوى أن الحادث بداية لمخطط

تصفية الأقباط داخل مصر، وكذا المطالبة بأن تعامل الحكومة المصـرية معاملـة نظيرتها العراقية، والدعوة إلى فرض عقوبات دولية عليها، بالإضافة إلى التأكيـد على ضـرورة أن يجـري التحقيـق مـع المسـئولين المصـريين، مـن قبـل الإدارة الأمريكية.

وقد استغل اللوبي الصهيوني في أمريكا هـذه المطالبـات، وراح يـروج لحملات ضد الحكومة المصرية، مستنداً إلى رسائل أقباط المهجر، حيـث أرسـل كتيبات رسوم توضيحية إلى أعضاء الكونجرس ومسئولي الإدارة الأمريكية، تفيـد أن حملة الحكومة المصرية في الكشح، تمهد لهدم بعض الكنائس، واعتقال بعـض رجال الدين المسيحي.

وقد أرسلت جمعية الأقباط في فرنسا بياناً لصحيفة القدس العربـي، حمـل تنديداً بالسياسات والممارسات الخاطئة للحكومة، ولجماعـات مجتمعيـة بعينهـا، وانتقاداً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، واستنكاراً للخلل في توزيـع الثروة، والتخلف الحضاري الاجتماعي، وإشاعة ثقافة التعصب وإنكار الآخر.

وكان من بين نتائج تلك الضغوط:

- وضعت الخارجية الأمريكية عدداً من المحـددات، رأت ضـرورة اتباعهـا لمواجهة ردود الفعل المتوقعة على أحداث الكشح، وتلك المحددات هي:

1- قيام الحكومة المصرية بإجراء تحقيق حيادي ونزيه ومستقل في أحداث الكشح.
2- عدم تدخل الشرطة في أي من مراحل التحقيق.
3- أن تتولى التحقيقات جهات قضائية عليا، يكون ثلثها من الأقباط.
4- عدم تدخل السلطات الحكومية في التحقيقات، مع اقتصار دور وزارة العـدل على تعين لجنة التحقيق.
5- خضوع جميع مراحل التحقيقات التي تجري للسرية.
6- أن لا يقتصر عمل اللجنة على مجرد مناقشة الأسـباب المباشـرة لأحـداث الكشح (2)، وإنما يمتد إلى الكشف عن كافة ملابسات الأحداث.

7- تخول اللجنة في إصدار توجيهات ملزمة للحكومة، مع وجود وحدة أمنية تابعة لها.

كما طالبت جهات أمريكية أخرى بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة من خارج مصر. ورأت الخارجية الأمريكية أهمية مشاركة جهات خارجية في التحقيقات، مع وجود دور للجان الكونجرس التي يحق لها توجيه أسئلة إلى لجنة التحقيق. وبناءً على شهادة الكونجرس، يتقرر استمرار منح المساعدات الأمريكية لمصر من عدمه. وقد جرى كل ذلك على الرغم من أن هناك بعض الدوائر الأمريكية، خاصة في إدارة البيت الأبيض، كانت ترى عدم منطقية هذا التوجه.

- طالب العديد من أعضاء البرلمان الأوروبي بنفس ما طالبت به الخارجية الأمريكية، انطلاقاً من التوافق على أن ينصب البرلمان من ذاته حكماً على الطريقة التي تدار بها شئون حقوق الإنسان في الدول الأخرى، خاصة فيما يتعلق بحقوق الأقليات.

وقد تفاعلت الحكومة المصرية مع تلك الضغوط على النحو التالي:

- قام رئيس مجلس الشعب المصري بإرسال رسالة إلى رئيس البرلمان الأوروبي، مؤكداً علي كفالة الدستور المصري للمساواة المطلقة بين الجميع في الحقوق والواجبات، واحترام مصر لكل الاتفاقات الموقعة بشأن حماية حقوق الإنسان.
- خصصت الحكومة مبلغ ثلاثمائة وخمسين ألف جنيه، لإعادة بناء المتاجر التي أضيرت، والمساكن التي هدمت.
- أوفدت الحكومة المصرية وزير التنمية المحلية اللواء "مصطفى عبد القادر" ود."محمد إبراهيم سليمان" وزير الإسكان إلى قرية الكشح، من أجل العمل على إنهاء الصراع، والسيطرة علي مجريات الأحداث.
- أعلن د."عاطف عبيد" أن هناك خطة لصياغة برنامج وطني للتعامل مع جذور مشكلة الكشح.

• استعرض مجلس الوزراء تقريراً حول الأحداث، وأكد أن الدولة ستضرب بشدة كل محاولة للنيل من الاستقرار، أو الخروج عن الشرعية.

وفيما يتعلق بالأحكام التي أصدرتها محكمة جنايات سوهاج في قضية الكشح(2)، وموقف أقباط المهجر منها، يمكن رصد قيام ثلاث منظمات لأقباط المهجر، هي: الاتحاد القبطي الأمريكي، ومنظمة أقباط أمريكا، وأقباط كاليفورنيا، مدفوعة بما اعتقدته من أن المحكمة قامت بالخلط بين الدوافع السياسة ومبادئ العدالة، بنشر إعلان في جريدة "الواشنطن تايمز" حمل صور الواحد وعشرين قتيلاً، تحت عنوان "دماء وضحايا الأقباط خارج دوائر العدل"، واختتم بنداء لكل من: "كوفي عنان"، و"جورج بوش" الابن، والرئيس "مبارك"، والكونجرس الأمريكي، للعمل على وضع نهاية لغياب العدالة التي يعاني منها الأقباط في مصر.

التأثير على سمعة مصر الدولية[29]

يعد القيام بكل ما من شأنه التأثير على سمعة مصر الدولية، أسلوباً معتمداً لدى أقباط المهجر في تعاملهم مع الساسة المصريين، وهو الأسلوب الذي أجادة الكثيرون منهم، أمثال د."شوقي فلتاؤوس كراس" الذي دأب على التوجه إلى دوائر صنع القرار الأمريكي مردداً: "إن شيوخ الأزهر، والشيخ الشعرواي هم من يحكموا مصر".

ولعل السلعة الجديدة اليوم لمن يريد أن يهاجم الدولة في مصر، هي الزعم بقربها من نظام الحكم الإيراني، حيث يتولى رجال الدين جميع السلطات المدنية، وكثيراً ما حاول "شوقي كراس" ترديد ذلك، مستغلاً حساسية الرأي العام الأمريكي تجاه كل ما هو إيراني. ومن بين الأفكار التي يعتمدها "شوقي كراس" كذلك في خطابه الهجومي، القول بأن سيطرة الشيوخ أدت إلى انتشار "هلوسة دينية في مصر، لم يسبق لها مثيل". وهو أيضاً – عادة – ما يطرح في تصريحاته اعتقاده بأن عهد الرئيس "مبارك" أكثر شراسة في اضطهاد الأقباط من عهد السادات.

وقد كان لـ"شوقي كراس" دور بارز في إذاعة التليفزيون الفرنسي لبرنامج

عن مصر، ظهر فيه "الأنبا شنوده" يتحدث عن الحريات التي يعيش في ظلها الأقباط والمسلمون، كعنصرين متوافقين لشعب واحد، قبل أن يظهر د."ميلاد حنا"، ليتحدث عن معاناة الأقباط، وتجاهل تعيينهم في المناصب القيادية، والخط الهمايوني الذي يحول دون بناء الكنائس، ومن بعده ظهرت أسرة مسلمة تعيش في مستوى اقتصادي مرتفع، ليقول المعلق على المادة الفيلمية: "هكذا يعيش المسلمون في مصر"، ثم ظهرت أطفال وعائلات قبطية في تجمع عشوائي لجامعي المخلفات، حيث صاح المعلق: "وهكذا يعيش الأقباط في مصر".. فتشويه صورة مصر أولاً، ثم تشويه عصر "مبارك" ثانياً، هو إذن الهدف الذي رصدت له الأموال، وخرجت من أجله المطبوعات، وأنشئت لتحقيقه الجمعيات والمعاهد ومحطات التليفزيون والإذاعة، من قبل أقباط المهجر، ومن يرون فيما يفعله هؤلاء المهاجرين المصريين فرصة، سانحة للنيل من مكانة مصر، وتقليص دورها في منطقة الشرق الأوسط.

إن الهيئة القبطية الأمريكية التي يرأسها د."شوقي فلتاؤوس كراس"، وهي إحدى الهيئات النشطة، والغنية، والتي تستطيع نشر المطبوعات، وإقامة المؤتمرات والاجتماعات، تعرف نفسها على أنها هيئة سياسية، هدفها الدفاع عن حقوق الإنسان القبطي في وطنه مصر، وأنها تملك - والحمد لله - كل وسائل الاتصال بجميع الجهات المسئولة في العالم كله! ونشاطها يتركز أساساً في نشر قضية الأقباط على الرأي العام العالمي، والاتصال برجال السياسة ومنظماتها في كل مكان، والتصدي لأي عمل يمس الكنيسة القبطية في مصر.

وتعد رسائل تلك الهيئة القبطية التي توزع في كل أرجاء العالم - الآن - المستند الأكثر فاعلية، وربما الوحيد الذي يقدم للقضاء الأمريكي من قبل الراغبين في الحصول على حق اللجوء للولايات المتحدة.

في عام 1996م، عقد أحد مراكز البحث العلمي (قطاع خاص) مؤتمراً دولياً عن الأقليات في العالم، لبحث وضع البربر، والأكراد، والأقباط، وعلى الرغم

من محاولات المصريين المشاركين المؤكدة على أن الأقباط في مصر ليسوا أقلية، صدرت توصيات المؤتمر بضرورة اعتبار الأقباط في مصر أقلية تحتاج إلى رعاية وحماية الأمم المتحدة. ولم يدرك أحد - آنذاك - أن هذه الخطوة، مضافة إلى ما يقترفه "شوقي كراس"، ومن هم على شاكلته في أمريكا وأوروبا، تصعيد حاد للمسألة القبطية التي وصل الحال بها إلى حد توافق البعض على طلب التدخل الأجنبي، ممثلاً في الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية.

وأخيراً، وبعد المؤتمر سالف الذكر، كتب د."مجدي سامي زكي" - المصري المهاجر إلى فرنسا، والذي أصبح سكرتيراً عاماً للاتحاد القبطي الأوروبي - يقول: "إن الأقباط في مصر أتعس أقلية في العالم، والأمم المتحدة ترعى كل أقليات العالم، عدا الأقباط. وقد فتشنا في مشارق الأرض ومغاربها لنجد شعباً واحداً يتألم كما يتألم الشعب القبطي في مصر، فلم نجد... إن اضطهاد الأقباط في مصر صادر من الدولة، والحكومة المصرية لم تتحرك لحماية الأقباط من الاعتداءات المتكررة الواقعة عليهم، ولم تتحرك لمقاومة الجماعات الإرهابية المتأسلمة، إلا بعد الاعتداء على السياح، وضرب الاقتصاد القومي، والاعتداء على كبار رجال الأمن. كما أن الحكومة المصرية تترك التليفزيون والصحافة الحكومية ودور النشر المحترمة، لتأخذ راحتها في نقد المسيحية والإنجيل وأهل الصليب, لذا فمصر دولة عنصرية... الأقباط أتعس أقلية.. ليس في مصر حرية دينية... هناك اعتداء على حقوق الإنسان... لابد من استدعاء القوى الأجنبية لحماية الأقباط".

الهوامش

* اشترك في إعداد المادة الأولية لهذا الفصل، الباحثة: هويدا شوقي، مدرس مساعد العلاقات دولية، كلية التجارة، جامعة حلوان.

1- د.مجدي خليل، أقباط المهجر "دراسة ميدانية حول هموم الوطن والمواطنة"، دار الخيال، 1999، ص 37.
2- المرجع السابق، ص 63.
3- رجب البنا، الأقباط في مصر والمهجر، دار المعارف، ص 184.
4- المرجع السابق، ص 185.
5- المرجع السابق، ص 186.
6- د.مجدي خليل، مرجع سابق، ص 66.
7- صوت مصر الحر، العدد الثامن، سبتمبر 1997.
8- د.مجدي خليل، مرجع سابق، ص 80.
9- هدى مكاوي، المسلمون والأقباط في إطار الوحدة الوطنية، مجلة أحوال مصرية، مركز الدارسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 11، 2001، ص 119.
10- د.نبيل لوقا بباوي، مشاكل الأقباط في مصر وحلولها،، ص 51.
11- د.نبيل لوقا بباوي، المرجع السابق، ص 47.
12- د.مجدي خليل، مرجع سابق، ص 105.
13- صوت الأمة 2002/11/4.
14- الأهرام 1996/1/1.
15- د.نبيل لوقا بباوي، مرجع سابق، ص 119.
16- د.نبيل لوقا بباوي، مرجع سابق، ص 70.
17- د. مجدي خليل، مرجع سابق، ص 118.
18- د. مجدي خليل، مرجع سابق،.ص 395.
19- د. مجدي خليل، مرجع سابق، ص 90.
20- د. مجدي خليل، مرجع سابق، ص 47.
21- د. نبيل لوقا بباوي، مرجع سابق، ص 210.
22- د. سليم نجيب، مجلة الأقباط، يوليو 1990، ص 62.

23- نبيل عبد الملك، مجلة الأقباط، يناير 1992، ص 45
24- الملل والنحل والأعراق، تقرير 1999، ص 35.
25- د. جهاد عوده، التوتر الطائفي في صعيد مصر.. حالتا الكشح (1) و(2)، مجلـــة أحـــوال مصرية، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام، العـــدد 16، ربيـــع 2002، ص 19، ص 21.
26- المرجع السابق، ص 19.
27- د. مجدي خليل، مرجع سابق، ص 133.
28- د. جهاد عوده، مرجع سابق، ص 25.
29- رجب البنا، مرجع سابق، ص 194.

الفصل الخامس

التخطيط الإستراتيجي لمشروعات التنمية العملاقة

"حالة شمال خليج السويس"

يتعرض هذا الفصل بالدرس للكيفية التي تتخذ بها القرارات التنموية، على خلفية مقتضيات الصراع الدولي، من خلال حالة شمال خليج السويس، وفي إطار الجدوى الإستراتيجية للمشروع، إذ أن مفهوم الجدوى الإستراتيجية لمثل هذه المشروعات العملاقة، يختلف عن تلك المفاهيم المتعلقة بالمشروعات الأقل حجماً في عنصر مهم، ألا وهو درجة التفاعل الدولي في تحديد الجدوى الإستراتيجية للمشروع، حيث أنه فيما يخص المشروعات الكبرى، تؤخذ في الاعتبار – وبشكل حاسم – مقتضيات الأمن القومي والاستراتيجي للدولة صاحبة المشروع. وسوف نحاول فيما يلي، رسم العديد من النماذج والسيناريوهات، للاقتراب من هذه المقتضيات.

أولاً: فواعل المشروع

تقوم عملية اتخاذ القرارات، في إطار المشروع العام، على التفاعل بين أبعاد الخبرة، والأبعاد المؤسسية. ويمكن للخبرة أن تكون صادرة عن خبير فرد،

وطني كان أو أجنبي، أو عن مؤسسة خبرة وطنية، أو أجنبيـة. ويقصـد بالبعـد المؤسسي: كافة مستويات المشاركة المؤسسية الحكومية، والخاصة، وطنية كانت أو غير الوطنية. وفيما يخص مشروع شمال خليج السويس، فإن المؤسسات والخبرات التي تفاعلت مدخلاتها في إطار المشروع، هي:

أ- مجلس الوزراء

عندما تقرر بشكل نهائي، إقامة مشروع تنمية شمال خليج السويس، أصدر د."عاطف صدقي" رئيس مجلس الوزراء – آنذاك – قراره، في يناير عام 1994م، بإنشاء منطقة صناعية حرة بالسويس. وقد قام مجلس الوزراء بتخصيص مساحات من أراضي المشروع لكافة النشاطات: السياحية، والصناعية، والتعدينية، مع وضع دراسات البنية الأساسية، والخرائط التفصيلية الخاصة بالمنطقة، كما شُكلت لجنـة وزارية، لمتابعة العمل بالمشروع، ضمت كل من: وزير الكهرباء والطاقة، ووزير الإسكان، ووزير السياحة، ووزير الصناعة، ووزير الدولـة للتخطـيط، ووزيـر التموين، ووزير النقل والمواصلات، ووزير الدفاع، ووزير التنمية المحلية، ووزير شئون مجلس الوزراء، بالإضافة إلى رئيس الهيئة العامـة للاسـتثمار، ومحـافظ السويس.[1] وقد انقسمت هذه اللجنة إلى مجموعتين:

الأولى: برئاسة وزير الكهرباء والطاقة، ومهمتها دراسة وسائل تنمية المنطقة.

والثانية: مهمتها تخصيص الأراضي، وضمت كـل مـن وزراء: التمـوين: والتخطيط، والصناعة، إلى جانب رئيس الهيئة العامة للاستثمار، ومحافظ السويس.[2]

وقد تم اعتماد مبلغ عشرة ملايين جنيه، للبدء في الأعمـال والتجهيـزات الضرورية التي حددتها الدراسة المصرية – الصينية المشتركة، وكذلك لتمويل:

- تطهير المنطقة من المخلفات، وألغام الحرب.
- الرفع المساحي، وكافة أبحاث التربة، والقياسات التحليلية للسيول والمياه الجوفية.
- الدراسات الخاصة بالميناء الجديد، وإنشاء الطرق، ومهبط الطائرات، وقاعـة استقبال المستثمرين.[3]

كما أصدر المجلس عدة قرارات، كان أبرزها: تحديد موضع الميناء الجديد، الذي سيقوم بخدمة المنطقة الصناعية. وتحديد جدول زمني لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية من: مياه، وصرف، وكهرباء، وطرق.[4] غير أن هذه القرارات لم تجد مجالاً للتنفيذ، مما دفع نائب السويس الأسبق في مجلس الشعب "صلاح شلاضم" يصرح قائلاً: "إنه لا توجد خطة، أو جدول زمني يحدد متى يتم تنفيذ المشروعات، كما لا توجد لجان جادة للمتابعة".[5]

ب- وزارة الإسكان والتعمير

خلال تولى المهندس "حسب الله الكفراوي" للوزارة، كانت الدراسات الخاصة بالمشروع تهدف إلى تطوير المنطقة، بحيث تصبح جاذبة للسكان، وذات إمكانيات اقتصادية متطورة،[6] مع استغلال الإمكانات السياحية المتوافرة بها، وتنمية منطقة "عتاقة" - "الأدبية"، لتشكل منطقة صناعية وحرة، متخصصة في الصناعات التصديرية.[7] وقام الجهاز المركزي للتعمير - حينئذ - بوضع خطة شاملة لتنمية المنطقة، على أن يتم تنفيذها خلال سبعة أعوام، حيث تقام منطقة صناعية بمنطقة "عتاقة" - "الأدبية"، على مساحة ستة ملايين مترٍ مربعٍ، لتستوعب حوالي تسعين مصنعاً للصناعات الهندسية والاستهلاكية، كما تقام منطقة سياحية، وأخرى سكنية.[8]

وحينما تولى د."محمد إبراهيم سليمان" الوزارة، رأى أن التنمية المتكاملة للمنطقة لا تتحقق إلا في اتجاهين:[9]

أولهما: سياحي، يبدأ من خليج السويس، وحتى رأس سدر و"العين السخنة".

وثانيهما: صناعي، يعتمد على الصناعات الثقيلة، على أن يكون الساحل الشرقي مخصصاً للسياحة، مع إضافة أنشطة الموانئ في خليج السويس، في إطار تمتع المستثمرون بعدد من المزايا، أهمها:

- تحمل الدولة لتكاليف المرافق الرئيسية.
- تقديم الأرض بتكلفة شبكات البنية الأساسية الداخلية.

- الإعفاء من رسوم: الشهر العقاري، والتوثيق، والتمغـة، والضـرائب لمـدة عشرة أعوام.
- إعفاء الآلات المستخدمة في مختلف المشروعات من الرسوم الجمركية.
- توفير الوحدات السكنية للعاملين.
- توفير مواد البناء، مع سهولة الحصول عليها.[10]

وقد آلت مسئولية المشروع إلى وزارة الإسكان والتعمير، بموجب القـرار الجمهوري رقم (458)، لعام 1993م، حيث اعتبرت منطقة شمال خليج السـويس منطقة تجمع عمراني.[11]

ج- وزارات أخرى

لم يقتصر الاضطلاع بمسؤوليات المشروع على وزارة الإسـكان، رغـم كونها المسئول الأساسي، إذ تطلب العمل جهود وزارات أخرى مكملة، فيما يخص إنشاء المرافق الأسـاسية، ومختلف الأعمال الأخرى، وتلك الوزارات هي:

وزارة الكهرباء: وقامت ببناء محطة كهرباء في المنطقة، تقدر طاقتها بنحو أربعين ميجاوات، مخصصة لأعمال الإنشاءات، وكذلك إنشاء محطـة محـولات سعتها مائتان وخمسون ميجاوات فولت، بجانب إنشاء محطة توليد كهرباء عملاقة تعمل بالبخار، طاقتها ستمائة وخمسون ميجاوات بنظام B.O.T.[12]

وزارة النقل والمواصلات: وبدأت في إقامة مطار دولي يبعد حوالي ثلاثـة كيلو مترات عن أرض المشروع، بهدف خدمة حركة التجار الدوليـة المنتظـرة. وتدرس الوزارة كذلك إقامة نفق أسفل الطريق الصحراوي الذي يربط حركة النقل البري بالمنطقة بين القاهرة والسويس والبحر الأحمر، أو إقامة كوبري علوي فوق الطريق بتكلفة قدرها خمسة عشر مليون جنيه.[13]

وزارة البترول: وتقـوم بـإجراء دراسـات تفصـيلية لإنشـاء مجمـع للبتروكيماويات، تبلغ استثماراتها حـوالي المليـاري جنيـه، لتـوفير متطلبـات المشروعات المستقبلية من المنتجات البترولية ومشتقاتها.[14]

وزارة الأشغال العامة والموارد المائية: وتقوم بتأمين المنطقة الصناعية ضد مخاطر السيول، عن طريق تحديد الوديان، وحجم المياه المتوقع سقوطها، حيث تشمل هذه الإجراءات إقامة عدد من البحيرات الصناعية، لتلقي مياه السيول، وعدد من السدود الترابية والتعويقية، لخفض سرعة المياه، وتبلغ كلفة هذه الأعمال نحو عشرين مليون جنيه.[15]

الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي: وبدأت في تنفيذ محطة لتنقية مياه الصرف الصحي بمنطقة عتاقة، بتكلفة تبلغ أربعمائة وأربعين مليون جنيه، وبطاقة مائة وثلاثين ألف مترٍ مكعبٍ، حيث تتم دراسة الاستفادة من مياه هذه المحطة في زراعة واستصلاح نحو عشرين ألف فداناً بالمنطقة.[16]

د- محافظة السويس: المحافظ، والمجلس المحلي

لم تألُ المحافظة، ممثلة في محافظها، ومجلسها المحلي جهداً في توفير كافة الخدمات اللازمة للمشروع، إذ تم تخصيص مائة وثمانين ألف مترٍ مربعٍ، لإنشاء مصنعاً للحاويات، باستثمارات مشتركة مع كوريا الجنوبية.[17] ويقول اللواء "مصطفى صادق" محافظ السويس الأسبق: "تم التعاون مع بعض الدول في إعداد دراسات الجدوى لمشروعاتها في المنطقة، كما قامت مجموعة من الدول الأخرى بزيارة المنطقة، للتعرف على مقوماتها الاستثمارية".[18]

كما أدلى اللواء "يحيى البهنساوي" محافظ السويس التالي بتصريح، ذكر فيه أنه وافق على تخصيص مائة وسبعة ملايين مترٍ مربعٍ، لإقامة مشروعين صناعيين في منطقة عتاقة:

الأول: لإنتاج الحديد والصلب، باستثمارات تبلغ ثمانين مليون جنيهٍ، ويوفر ألفي ومائتي فرصة عمل، بقيمة إنتاجية 1.6 مليار جنيه.[19]

والثاني: لإنتاج مياه الأوكسجين، باستثمارات هندية وسنغافورية، تبلغ نحو ثلاثين مليون دولار، بجانب مائة مليون جنيهٍ مصريٍّ، ويوفر حوالي ألفي فرصة عمل.[20]

وقد قامت اللجنة التعاونية لجهاز تنمية شمال خليج السويس بتخصيص أربعمائة فدان بمنطقة العين السخنة، لإقامة مجمع للبتروكيماويات وتكرير البترول، وتخصيص سبعين ألف مترٍ مربعٍ، لإقامة مجمع للحديد والصلب.[21]وتواجه المحافظة عدة مشاكل، أبرزها: محدودية المرافق والخدمات الصناعية والزراعية والسياحية، وعدم توافر مرافق البنية الأساسية اللازمة لإقامة المشروعات، ونقص الخدمات.[22]

هـ- رجال الأعمال

من أجل جذب رجال الأعمال للاستثمار في المنطقة، قدمت الدولة تسهيلات متعددة، كان أهمها الإعفاء من الضرائب لمدة عشرة أعوام، مع تحملها لتكاليف المرافق الأساسية. وقد قامت اللجنة الوزارية المكلفة بالمشروع بتخصيص الأراضي لعدد من الشركات، ورجال الأعمال، من بينهم:

- شركة السويس للتنمية الصناعية "أنسي ساويرس".
- شركة تنمية خليج السويس "أحمد عز".
- شركة الدورادو "محمد أبو العينين".
- الشركة المصرية الصينية.
- شركة الاتحاد للاستثمار "أشرف مروان".
- مجموعة النساجون الشرقيون "محمد فريد خميس".
- مجموعة الصناعات المتقدمة للسيارات "حسام أبوالفتوح".
- شركة مصر للأسمدة.
- شركة ديكوم خليج السويس "شوبكشي".
- شركة جي. بي للحافلات "غبور"[23]

وبالتعاون مع رجال الأعمال في كوريا الجنوبية، واليابان، تم الاتفاق على إقامة مجمع للبتروكيماويات، وقد ساهم الجانب الكوري أيضاً في إقامة مصنعين:

الأول: لإنتاج مادة "البروبلين".

والثاني: لإنتاج ألياف وحبيبات وخيوط البوليستر.

كما ساهم الجانب الياباني في إقامة مصنع لإنتاج الألياف الصناعية الداخلة في صناعة: الغزل والنسيج، والسيارات، وعبوات التغليف. ويقوم رجال الأعمال بإنشاء عدة مشاريع، حيث أقام "محمد أبو العينين" مصنعين للأدوات الصحية، والحديد الصلب، وأقام "أحمد عز" مصانع للبروبلين، وغزل ونسج القطن والبوليستر، وإنتاج الحديد والصلب، كما أقام "نجيب ساويرس" مصنع للأسمدة الآزوتية والعضوية.[24]

و- فواعل أجنبية

اقتصر التواجد الحقيقي للمشاركة الأجنبية في المشروع على كل من: الصين، واليابان، حيث قام رجال الأعمال اليابانيين بدراسات ميدانية للمشروع، بهدف جذب رؤوس الأموال اليابانية، لإقامة منطقة: صناعية، وزراعية، وسياحية، وميناء صيد عالمي.[25] وقدمت اليابان للمشروع منحة قدرها سبعة عشر مليون جنيه. أما الصين، فقد بدأت التعاون مع الحكومة المصرية فيما يخص المشروع، بتوقيع مذكرة تفاهم بشأن إقامة منطقة خاصة بشمال غرب خليج السويس،[26] وهي لم توقع على اتفاقية المنطقة الحرة، إلا بعد اكتمال الدراسات المطلوبة لذلك، كما وافقت مصر على مشاركة الصين في المرحلة الأولى من إنشاء الميناء الجديد في "غابة البوص".[27]

وعلاوة على المشاركات اليابانية والصينية، جاءت مشاركة إيطاليا في تمويل مشروع مسطحات الصلب بالمنطقة الصناعية بالمشروع،[28] بينما تم إقامة مجمع صناعي ضخم بمنطقة العين السخنة، باستثمارات مصرية - سعودية - إيرانية، إلى جانب مشاركة بعض المستثمرين الفرنسيين والأمريكيين في إقامة مجمع لتصفية وتكرير البترول، ومصنعين للبتروكيماويات وأسمدة اليوريا.[29]

ورغم كل ما سبق، لاتزال الاستثمار الأجنبية في مشروعات شمال خليج السويس تواجه عدة عقبات، أبرزها:

- محاولة الولايات المتحدة الأمريكية منع أي وجود صيني أو ياباني في

المشروعات الصناعية بالمنطقة، وسعيها إلى تخريب الجهود الصينية الراميـة إلى إنشاء المنطقة الحرة.

- تلوث مياه البحر.
- عدم الانتهاء من تنفيذ خط مياه الكريمات.

وقد أدت هذه المعوقات إلى عزوف المستثمرون اليابانيون، واختيار الصين لمنطقة بعيدة عن خليج السويس، لإقامة المنطقة الحرة.(30)

أراء الخبراء والمهنيين

يرى "وائل لهيطة" رئيس لجنة النقل بجمعية رجال الأعمال المصـرية، أن فكرة المشروع قديمة، وأن المساحات المتاحة للمشـروع، تجعلـه أكبـر منطقـة (ترانزيت) للتجارة والصناعات التكميلية والخفيفة في العالم، كما تتوفر له جميـع الإمكانات الجغرافية التي تتعدى الإمكانات المتاحة، لمناطق مماثلة كسنغافورة.(31)

ويرى "صلاح شلاضم"، نائب السويس الأسبق فـي مجلـس الشـعب، أن مشروع تنمية شمال خليج السويس، سيؤدى إلى خلق مناطق صناعية جديدة قادرة على جذب الاستثمارات: الأجنبية، والعربية، والمصرية، للمشـاركة فـي حركـة التجارة العالمية، غير أنه يجب توفير البنية الأساسية اللازمة لتحقيق ذلك.(32)

ولتحقيق ما يطالب به نائب السويس الأسبق، لابد من العمل على:

- إعداد البنية التحتية للمشروعات.
- تنفيذ الدراسات التي تم إعدادها بالمشاركة مع الجهات الأجنبية.
- إزالة المعوقات التي تتمثل في نقص الخدمات كالمياه، والكهرباء، والاتصال.(33)

وقد كان نقص المرافق والخدمات، وعدم تنفيذ خط الكريمات لتوصـيل الميـاه للمنطقة، هو ما حدا بالدكتور "أمين مبارك" رئيس لجنة الصناعة بمجلس الشعب، إلى أن يشن هجوماً ضارياً على الحكومة، مطالباً بتنفيذها لكافة التزاماتها بشـأن دعـم وتنفيـذ المشروعات المختلفة بالمنطقة، لجذب رؤوس الأموال، والاستثمارات العربية والأجنبية، والمساهمة في مواجهة مشكلة البطالة وتبعاتها، طبقاً لتعليمات السيد رئيس الجمهورية.

وقد قامت لجنة برلمانية بجولة في المنطقة، كشفت عما يلي:

أ- غياب التخطيط والتنسيق بين الوزارات المعنية: التعمير، والكهرباء، والصناعة، والنقل والمواصلات، والسياحة.

ب- عدم توافر المرافق أو الخدمات لمشروعات القرى السياحية.

ج- سوء استخدام الصلاحيات.

د- عدم إتمام إقامة موانئ خاصة بالتصدير.[34]

ويعد مشروع تنمية شمال خليج السويس - في التحليل السياسي والاقتصادي - مؤشراً إيجابياً من مؤشرات المستقبل المتطور لمصر، حيث يتم العمل على جذب وتنمية عدد كبير من الصناعات المعتمدة على التصدير الذي هو أحد أهم الأهداف القومية.

ثانياً: النماذج، والسيناريوهات

يجب في البداية أن نفرق بين النموذج، والسيناريو، فالنموذج MODEL تصور مبسط لعلاقات متفاعلة مع بعضها البعض، يتجسد في عدة سيناريوهات محتملة، يمكن أن يؤخذ بها عند التطبيق، إذ أن النموذج هو الأصل، أما السيناريو فاحتمال من مجموعة احتمالات متوقعة. وسوف نقوم - فيما يلي - ببناء ثلاثة نماذج: يعبر أولها عن تصور مثالي لحالة الأمن القومي المصري، ويعبر ثانيها عن ماهية القيود والفرص الواقعية، في السياق الإقليمي الدولي للشرق الأوسط، بينما يعبر الثالث عن منظومة الممكنات والفرص التي يمكن لمصر استغلالها والاستفادة منها، الأمر الذي سيتيح لنا أن نخلص من تلك النماذج إلى عرض لبعض أهم السيناريوهات المحتملة، في كل نموذج على حدة.

النموذج الأول:

الشروط:

1- يتحقق الأمن القومي المصري بشكل أمثل، في إطار تعظيم المكانة الدولية لمصر.

2- إن عامل المكانة الدولية عامل هام، لما له من أثر على تخفيف قيود وتناقضات البيئية الدولية والإقليمية لمصر.

3- من بين التناقضات البيئية لمصر، نلاحظ تناقض حجم السكان، والمساحة المستغلة، وكذا تناقض حجم العائدات الناجمة عن تميز الموقع الجغرافي: قناة السويس، والبترول، وإجمالي الدخل القومي المحلي الذي يعبر عن قدرة مصر الإنتاجية.

4- محدودية القدرة على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية في مصر، وكذا محدودية القدرة الاستيعابية للاستثمار.

5- إن مكانة مصر ليست فقط موضوعاً رمزياً، يتمثل في عدد الزيارات الخارجية المتبادلة، على مستوى الرؤساء ووزراء الخارجية، أو الوفود الرسمية السياسية والاقتصادية، بل إنها مكانة موضوعية - تنموية ترتكن إلى مجموعة متسقة من: المعاهدات، والاتفاقيات، وبروتوكولات التعاون، الموقعة مع الدول الأخرى، وترتكن أيضاً إلى نسبة المشاركة المصرية في كافة عمليات الاستثمار والإدارة.

6- يتوقف تحقق الأمن القومي المصري بما يتناسب وقدرة الدولة والمجتمع المصريين، على استيفاء شرطي المكانة: الرمزي، والتنموي، كما أن جميع العناصر البيروقراطية والإدارية الفاعلة، وكذا التنظيم القانوني والإداري المحدد لإطار مشاركة الأفراد والجماعات، هي العناصر الحاسمة في تعيين مدى تحقق هذين الشرطين.

النموذج الثاني:

الشروط:

1- تشكل منظومة المتغيرات الاستراتيجية والاقتصادية، البيئة الحاكمة لقواعد التفاعل في منطقة الشرق الأوسط. فالتفاعل الإقليمي هو المتغير المستقل المؤثر على بيئة المتغيرات الداخلية، كما أن ما يطلق عليه المتغيرات الدولية المختارة SELECTIVE، هو العنصر الغالب في تشكيل متغيرات المنطقة.

2- في إطار التفاعل بين بيئات المتغيرات: الدولية، والإقليمية، والداخلية، تبرز قيمة البعد الجغرافي، فمنطقة قناة السويس يمكن أن تكون جاذبة للاستثمار

والمكانة الدولية، إذا لم يكن بجوارها مناطق استثمار تنافسية، أي أنه كلما زاد البعد بين منطقة قناة السويس، وأي منطقة استثمارية تنافسية أخرى، كلما زادت حظوظها التنموية، وتعاظمت قدرتها على جذب كم وافر من الاستثمارات.

3- في هذا الإطار التفاعلي، يكون من الممكن - أحياناً - لمنطقة استثمارية تنافسية متاخمة أن تلعب دور الشريك، في ظل خلق نوع من أنواع التوزيع الوظيفي للتنافس.

4- في إطار الحركة العكسية لتوطين الاستثمار الراقي في أوروبا وأمريكا، والعمل على تصدير عمليات الاستثمار المتخلف تكنولوجياً، والملوث للبيئة، إلى مناطق مختارة من العالم الثالث، يكون قرار التصدير متأثراً بالقاعدتين السابقتين (ب) و(ج).

5- وفي الإطار التفاعلي أيضاً، تبرز أهمية الصراعات الإقليمية، فكلما ازدادت حدة الصراع المسلح، كلما انخفضت فرص الاستثمارات بصفة عامة، مع حدوث زيادة طفيفة في معدلات الاستثمار غير المباشر. فالاستثمار المباشر يتناسب طردياً مع الوضوح التنظيمي الإقليمي: المؤسسي، والوظيفي، بينما يتناسب الاقتصاد غير المباشر مع ذلك الوضوح تناسباً عكسياً.

6- وفي هذا الإطار كذلك، تبرز قيمة المتغير الثقافي، إذ أنه من الضروري أن تتمتع الثقافات السائدة في المنطقة بدرجة عالية من درجات التناسق الإبستمولوجي، وهو الأمر الذي لا ينفي القول بحتمية تواجد التناقضات التي يمكن احتواءها بخلق إطار واحد من الأصول المعرفية، إذ أن التوافق على أرضية أصول معرفية واحدة، من شأنه أن يؤدي إلى إفساح المجال لبروز عمليات التعاون، ويقف حائلاً دون السير باتجاه إشعال الصراع المسلح.

وبصفة عامة، وفي ظل الاشتراطات الثلاثة: البعد الجغرافي، درجة تحقق الصراع، مدى توافر التناسق الإبستمولوجي، يمكن بناء نموذج تفاعلي، يوضح تأثير المتغيرات القادمة من البيئة الداخلية، والبيئة الدولية، على البيئة الإقليمية.

النموذج الثالث:

الشروط:

1- فيما يخص الممكنات والفرص، يمكن القول بأن هناك شرطان أساسيان: يتعلق الأول بطبيعة القيادة السياسية على مستوى الإقليم، بينما يتعلق الثـاني بطبيعـة التنظيم الإقليمي المؤسسي.

2- فيما يخص القيادة السياسية على مستوى الإقليم، فإن العامل الحاسم في تحديـد رقيها، يتمثل في مدى مهنية النخبة السياسية، إذ أنه كلما كانت القيـادة تتميـز بالاحترافية في أداء ما يوكل إليها من مهام، كلما كان ذلك مؤشراً لرقـي الأداء وكفاءة السياسيات. والكفاءة السياسية لا تتوقف فقط على توافر درجة عالية من درجات الرقي المهني، بل تنسحب أيضاً إلى ضرورة توافر قـدر كبيـر مـن الوضوح في القواعد والقيم السياسية الإقليمية. فالنخب السياسية العربية – على سبيل المثال – تعاني من عدم وجود آليات واضحة لتوليها السلطة، أو تصعيدها من موقع إلى آخر، الأمر الذي له تأثيراً كبيراً على مزاجية اتخـاذ القـرارات السياسية، مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن قرار الاستثمار ما هو في جوهره إلا قراراً سياسياً بالدرجة الأولى.

3- إذا ما أرادت مصر أن تنمي الشروط السياسية للاستثمار، وأن تخلق ممكنـات وفرص موضوعية لها، فإنه ينبغي عليها أن تكون في إطارها الإقليمي مدرسة، تتوجه إليها المؤسسات والكفاءات والكوادر العربية، من أجل التعلم واكتسـاب الخبرة، مع ما قد يكتنف ذلك من صعوبات جسيمة، إذ أن الكثير من المؤسسات والقيادات العربية تمتلك خبرات استثمارية عالمية واسعة، بسبب التفاعل الدولي المكثف، فأقطار الخليج، والمغرب العربي، ربما تكون لديها – على سبيل المثال – بورصات أنشط، وخبرات مصرفية أفضل من تلك المتاحة في مصر.

4- يتضح بجلاء، من خلال فحص المادة العلمية المتاحة، والسابق عرضها عن مشروع تنمية شمال خليج السويس، وجود قدر كبير من الغموض في القرارات المؤسسية.

5- يرتبط التنظيم المؤسسي الإقليمي، بالأسس الأمنية لهذا الإقليم، مما يحدد مدى استقرار عمليات التكامل وقدرتها على الاستمرار. فعلى الرغم من السعي الحثيث على طريق إنشاء آلية للتعاون الثنائي، على مستوى الحكومات، بقصد التنسيق الاقتصادي والمالي والجمركي، تبقى عوائد ذلك السعي دائماً دون المستوى المطلوب، إذ أن القضية ليست إصدار قرارات للتنسيق، بقدر ما هي تحقيق للممارسة الفعلية للتنسيق، من خلال البيروقراطيات المختلفة، وبصورة شاملة، لا تقتصر على تحقيق التنسيق في مجالات الأمن المتعلقة بالأفراد، وجماعات التطرف، دون النظر إلى تحقيقه على مستوى قضايا الاستثمار، والحقوق الدولية.

وبشكل عام، فإنه ينبغي على مصر أن تستخدم كافة إمكاناتها في السعي إلى تحقيق درجات عالية من التنسيق، غير أن التحدي الحقيقي أمامها يظل متمثلاً فيما يواجهها من قرب بعض النقاط التنافسية، كإسرائيل، ولبنان.

السيناريوهات

في تشكيلنا للسيناريوهات المختلفة، سنقوم برسم سيناريوهين – على الأقل – لكل نموذج، حيث يعبر السيناريو الأول عن أفضل الظروف، بينما يعبر الآخر عن أسوأها.

وقبل أن نشرع في رسم هذا السيناريو أو ذاك، لابد أن نعي أن مشروع تنمية شمال خليج السويس – في إطاره الاستراتيجي العام – لن تتحقق له كافة أهدافه، إلا داخل منظومة متكاملة، تضم إلى جانبه: مشروع شرق التفريعة ببور سعيد، ومشروع الجسر الموصل بين مصر والسعودية، حيث أن المشروعات الثلاثة مشروعات استراتيجية، القصد منها توسيع الطاقة الاستثمارية، وطاقة التخزين لمنطقة قناة السويس بصفة عامة.

ومن أهم أهداف تلك المنظومة التنموية المتكاملة، العمل على ضمان تحقق زيادة الطاقة الاستيعابية لقناة السويس. فلأن توسيع مجرى القناة أمر محكوم بحدود لا يمكن تجاوزها، مهما بلغت الجهود، كان التفكير في إقامة تلك المنظومة، لتكون

المعبر الأساسي بين أوربا والخليج العربي، مما يؤثر حتماً وبشكل مباشر على طريق رأس الرجاء الصالح، الذي من المفترض أن تقل التجارة المنتقلة عبره، وكذا على إسرائيل، حيث أن إتمام مشروعات المنظومة الثلاثة، سوف يؤدى إلى أن يصبح مشروع قناة البحرين - إسرائيل غير ذي جدوى إستراتيجية أو تجارية، وأن تتجه إسرائيل بتجارتها صوب مصر، للاستفادة من التسهيلات الكبرى التي تتيحها هذه المشروعات.

وفي ضوء هذه الفكرة الاستراتيجية العامة، وانطلاقاً من النماذج السابقة، يمكن رسم ستة سيناريوهات، ثلاثة منها قائمة على التفاوض، وثلاثة أخرى قائمة على الصراع. وللتيسير، سوف نشير إلى سيناريوهي النموذج الأول بالحرفين: (أ)، (ب)، وسيناريوهي النموذج الثاني بالحرفين: (ج)، (د)، وسيناريوهي النموذج الثالث بالحرفين: (هـ)، (و)، آخذاً في الاعتبار أن السيناريوهات: (أ)، (ج)، (هـ) تعبر عن أفضل الظروف، بينما تعبر السيناريوهات: (ب)، (د)، (و) عن أسوأها. ونحن عندما نقول - فيما يأتي - بأن هناك أنماط للسيناريوهات القائمة على التفاوض والصراع، لا نعني أن التفاوض أفضل من الصراع أو العكس، إذ أن ذلك أمر تحدده الوقائع العملية لكل سيناريو.

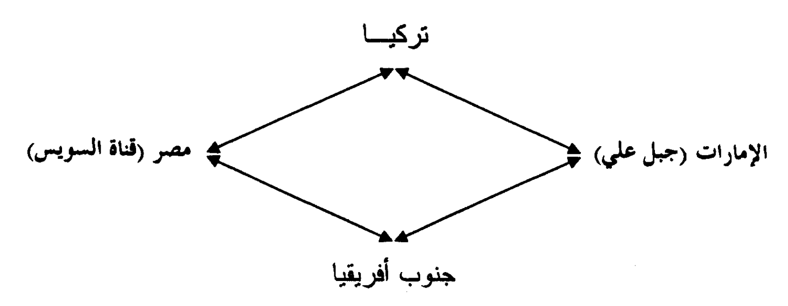
أولاً: السيناريوهات القائمة على التفاوض

في السيناريوهات القائمة على التفاوض، وهي: (ب)، (ج)، (هـ)، يعتبر السيناريو القائم على النموذج الأول هو الأسوأ، بينما يمثل السيناريوهان القائمان على النموذجين الآخرين أفضل الظروف، وذلك على الوجه التالي:

السيناريو (ب): ويفترض أن مصر تضار، عندما تتخلى عن ثوابتها الجيوبوليتكية، وتتفاوض عليها، إذ أن التفاوض على تلك الثوابت لا يكون هو السيناريو الأفضل، إلا في حالة التسوية الشاملة لقضايا الأمن في منطقة الشرق الأوسط. أما في حالة التفاوض على نطاق جزئي، فإنه حتماً سيكون السيناريو الأسوأ. ولأنه من المؤكد تعرض الأمن المصري لضرر كبير، إذ ما تم التفاوض

مع: إسرائيل، أو جنوب أفريقيا، أو أوروبا - على سبيل المثال - من أجل تمويل أياً من المشروعات الثلاثة، فقد كان التمويل الأساسي للمرحلة الأولى من الجسر المصري - السعودي تمويلاً يابانياً، والتمويل الأساسي لمشروع شرق التفريعة صينياً - كورياً، بينما التمويل الأساسي لمشروع تنمية شمال خليج السويس صينياً.
وربما قد يوجد ذلك السيناريو احتمالات للصراع، غير أنه لابد القبول، في سياق العلاقات الدولية والأمن القومي، بخوض بعض الصراعات، في سبيل تحقيق المصالح الوطنية الحيوية. والصراعات ليست دائماً نزاعات ومصادمات مسلحة، إذ أن صراع الإرادات السياسية، حول القضايا التنموية، قد يكون أشد قسوة.

السيناريو (ج): ويكمن جوهر هذا السيناريو في تحويل الصيغة التنافسية بين: مصر، وجنوب أفريقيا، وتركيا، والإمارات، إلى صيغة تكاملية، مما يجعل من إسرائيل طرفاً تابعاً في هذا السياق التكاملي بين النقاط الأربع. ومن الأخطار التي يمكن تحققها في ذلك السيناريو: وجود منطقة حرة إسرائيلية - تركية، وهو الأمر الذي يجب على الدبلوماسية المصرية أن تعمل على إحباطه، كما يجب عليها أن تعمل على مكافحة خطر أن يستخدم التطبيع، كأداة لاختراق: قطر، والإمارات لصالح إسرائيل. وبشكل عام فإنه يجب الوعي التام بضرورة العمل على ألا يكون هناك منفذاً لإسرائيل، يحول بينها وبين أن تخضع للتوزيع الوظيفي الحاكم لمربع العلاقات: المصري - الإماراتي - الجنوب أفريقي - التركي.



السيناريو (هـ): ويفترض هذا السيناريو تنمية القدرات التنظيمية المؤسسية للإقليم، من خلال عمليات التفاوض المستمرة.

ثانياً: السيناريوهات القائمة على الصراع

في السيناريوهات القائمة على الصراع، وهي: (أ)، (د)، (و)، يعتبر السيناريوهان القائمان على النموذجين (د)، (و)، هما الأسوأ، بينما يعتبر السيناريو القائم على النموذج (أ) الحالة المثلى، وذلك على النحو التالي:

السيناريو (أ): هو السيناريو الذي تتحقق فيه شروط الحالة المثلى، ويمكن الرجوع في ذلك إلى النموذج الأول.

السيناريو (د): في هذا السيناريو، تبرز أهمية احتواء التناقضات الأساسية في القضايا الثقافية المختلفة، إذ أن عدم التناسق الابستمولوجي، قد يؤدى إلى إشعال الصراع المسلح عند تدهور التبادل، أو الإحساس المدعم ببعض الوقائع بأن العلاقات بين النقاط الأربعة لا تخدم مصالحها بنفس القدر والكفاءة.

السيناريو (و): وهو السيناريو المتعلق بالقيادات السياسية، فالصراع في هذا السيناريو قد ينبع من ضغوط سياسية لا ترتكن في الأساس إلى العلاقات السائدة داخل مربع العلاقات، بل إلى عوامل ومؤثرات خارجية، حيث أن المتغيرات الواقعة خارج مربع العلاقات، يمكن أن تشكل ضغوطاً كبيرة عليه. فالقيادات السياسية في هذا المربع، لابد أن تتحلى بقدر عالٍ من التنسيق السياسي الاستراتيجي الذي من غيره لا يمكن أن يتحقق التكامل الإقليمي أو السيناريو (هـ)، ويكون البديل هو الخضوع للظروف المحلية، الضغوط الإقليمية لكل نقطة من نقاط هذا المربع.

وأخيراً نود الإشارة إلى أن هناك العديد من السيناريوهات التي يمكن توليدها، بين الأفضل والأسوأ اللذين ركزنا عليهما، في التناول السابق.

الهوامش

1- الأهرام، 1997/5/5.
2- روز اليوسف، 24 - 1999/7/30، العدد (3711).
3- الأهرام، 1997/8/21.
4- الأهرام، 1999/4/5.
5- روز اليوسف 24 - 1999/7/30، العدد (3711).
6- الأهرام، 1987/8/8.
7- الأهرام، 1988/4/4.
8- الأخبار، 1993/11/6.
9- الأهرام، 1997/5/3.
10- الأهرام المسائي، 1998/1/26.
11- الأهرام 1994/6/24.
12- الأهرام، 1999/4/9.
13- الأهرام، 1999/4/4.
14- الأهرام، 1995/2/19.
15- الأهرام، 1999/4/9.
16- الأهرام، 1991/11/7.
17- الأهرام، 1994/7/4.
18- الأهرام، 1995/10/2.
19- الأهرام، 1994/9/7.
20- الأهرام، 1996/12/12.
21- الأهرام، 1996/1/11.
22- الأهرام، 1998/2/1.
23- روز اليوسف، 24 - 1999/7/30 العدد (3711).
24- الأهرام، 1999/4/12.

25- الأهرام، 1990/7/24.
26- الأخبار، 1997/10/9.
27- الأهرام، 1998/2/16.
28- الأهرام، 1998/2/23.
29- الأهرام، 1997/3/30.
30- الأهرام، 1997/7/19.
31- الأهرام، 1998/2/19.
32- الأهرام، 1998/2/19.
33- الأهرام، 1998/1/7.
34- الأهرام، 1998/2/1.

الفصل السادس

المناورات العسكرية المصرية

"نموذج للأدوات الإستراتيجية"

يهدف هذا الفصل إلى بناء منطق إستراتيجي للمناورات العسكرية المصرية، بناءً على نموذج مقترح لفاعليه الأدوات الإستراتيجية، يهدف إلـــى توضـــيح: ماهية المناورات العسكرية، وأنماطها، ومساهماتها في بناء القوه المصرية الشاملة.

نموذج عام لفاعليه الأدوات الإستراتيجية

تعرف الأداة الاستراتيجية بأنها: وسيلة ومنهج الوصول إلـــى الغـــرض أو الهدف الإستراتيجي. وتعتبر أداة القوة المسلحة في المناهج الكلاســيكية: جـــوهر التفكير الإستراتيجي، حيث أنها الأداة الأساسية التي يتم من خلالها التهديد بالحرب، والقيام بها، وهي أيضاً الأداة الأكثر فاعلية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدول، الأمر الذي اتضح جلياً طوال القرن التاسع عشر، وحتى نهاية الحـــرب العالميـــة الثانية، وربما حتى بدايات السبعينات، غير أن تطور النظام، وتشعب قضايا الأمن الدوليين، أدى إلى ألا يقتصر الاهتمام الأمني على قضـــايا التســـليح، وأن يشـــمل

قضايا: سياسية، واقتصادية، وبيئية، ومعرفية - نفسية متعددة، إذ أن فعالية تحقيق الأغراض الاستراتيجية، لم تعد مرتبطة فقط بمعدلات التسلح، وحجم القوات المحاربة، وسرعة الإمداد، وما شابه ذلك من مقاييس القوة العسكرية.

وتنبع كفاءة الوسائل، والأدوات الاستراتيجية من القدرة التكتيكية واللوجوستيكية على تطويع الهدف الإستراتيجي في سياق إقليمي، ومن خلال خطوات تنفيذية متسلسلة، وجداول تنظيم للأنشطة والأعمال. والنموذج الذي سنعتمده فيما يلي، يأخذ في الاعتبار الأبعاد الجيوبولتيكية للتنفيذ، بالإضافة إلى أبعاد الأدوات التكنولوجية، وأبعاد التعبئة التنظيمية للموارد في وقت التهديد، وكذا أبعاد التنسيق السياسي والعسكري والتحالفاتي في إطار التنفيذ. وتخضع كفاءة التنفيذ لمجموعة من العناصر، هي:

أولاً: التفتيت الجيوبولتيكي: وينقسم إلى أربع مصفوفات، لأربع علاقات حرجة، هي:

1- علاقة المجال الأرضي بالمجال الجوي.

2- علاقة الثقافة بالتكنولوجيا.

3- علاقة الإرادة السياسية بالسكان.

4-علاقة الموارد الطبيعية بالقدرات التسويقية.

ويهدف هذا العنصر إلى الوقوف على مدى تأثير العوامل الجيوبولتيكية في تكامل وتماسك بيئة الأمن القومي، فمن المعروف - على سبيل المثال - أن الشرق الأوسط يعانى من التفتت الجيوبولتيكي، حيث لا توجد دولة واحدة قادرة على امتلاك أكثر من تميز جيوبولتيكي واحد (الأرض، السكان، الموارد الطبيعية، الإنتاج الصناعي... الخ).

ثانياً: أدوات التكنولوجيا الراقية: وتنقسم إلى أربع مجموعات من هياكل العمليات:

1- الهياكل الصلبة، كالماكينات، وقطع الغيار، وغيرهما.

2- عمليات التوزيع البروجرامي.

3- الشبكات، كشبكات القيادة، والتحكم، والتنسيق، والمخابرات.

4- التغذية العكسية، وتشير إلى ما يتعلق بتقييم الأداء، وتقدير الآثار، وتعديل ما يجب تعديله.

ويهدف هذا العنصر إلى تحديد مدى التفاعل الممكن حدوثه بين الأدوات التكنولوجية الراقية، والتفتت الجيوبولتيكي.

ثالثاً: تعبئة الموارد التنظيمية في وقت التهديد: وتنقسم إلى أربعة أنماط من المقاييس، هي:

1- المركزية، وتشير إلى قدرة الدولة، أو أحد أجهزتها على إحكام السيطرة، وتقدير حجم الموارد اللازمة للدفاع.

2- التعويض، ويشير إلى قدرة الدولة على معالجة نقص الموارد لديها.

3- النقاط الاتصالية، وتشير إلى قدرة الدولة على خلق خطوط إمدادها.

4- التركيز، ويشير إلى قدرة الدولة على تبسيط واختصار المهام.

ويهدف هذا العنصر إلى التأكد من قدرة الدولة على الحركة في وقت التهديد. وينقسم التهديد في هذا السياق إلى ثلاثة أقسام، هي:

- التهديد الفئوي CATEGORICAL THREAT، وهو ذلك التهديد المنصب على أصول الدولة الإستراتيجية، سواء مادية أو معنوية، وهو تهديد آنيٌ وعاجل.
- التهديد الوظيفي FUNCTIONAL THEART، وهو ذلك التهديد المتعلق باستقرار النظام في الدولة، وهو تهديد مستمر ودائم.
- التهديد الضئيل ذو المغزى RESIDUAL THEART، وهو تهديد ضعيف، غير أنه يحمل خطر التحول إلى تهديد آنيٌ وعاجل، أو مستمر ودائم، عند توافر الظروف الملائمة.

رابعاً: التنسيق السياسي والعسكري والتحالفاتي: وينقسم إلى أربع مجموعات من السلوكيات التنسيقية التحالفاتية، هي:

1-الاتفاق الودي ENTENTE، وهو اتفاق مرن حول موضوع من الموضوعات

السياسية أو الاستراتيجية، بين دولتين أو أكثر.

2- الاسترخاء الصراعي النظامي DETENTE، ويشير إلى تخفيض الصراع في مجال إستراتيجي أو أكثر.

3- التحالف العسكري MILITARY ALLIANCE، ويشير إلى خلق هيكل قيادي عسكري، بين دولتين أو أكثر.

4- الاعتصام COALITION، ويشير إلى تنسيق سلوكي في مجال أو أكثر من المجالات الإستراتيجية.

ويهدف هذا العنصر إلى تحديد سياق المخاطر التي يمكن أن تواجه الأمن القومي، والتي تنقسم إلى نوعين: أولهما المخاطر الحقيقية التي تولد تهديدات آنية ومستمرة، وثانيهما المخاطر المقبولة التي لا تولد سوى التهديدات الوقتية.

المناورات العسكرية، كنموذج لأدوات القوة المسلحة.

تهدف التدريبات العسكرية المشتركة إلى تحقيق هدفين: أولهما، سياسي ناجم عن التحولات في النظام العالمي. والثاني، عسكري فني، حيث يتم تعميم الاستفادة من كل الخبرات: الحربية، والتدريبية، والتعبوية، والإستراتيجية للأطراف المشتركة في التدريب أو المناورة التي تجري بين طرفين أو أكثر، سواء كانت هذه الأطراف وحدات سياسية منفصلة، أو وحدات مجتمعة في نطاق حلف أو تجمع إقليمي أو قاري.

وتهدف مصر من وراء إجرائها للمناورات المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الغربية والعربية، إلى تطوير أداء، ونظم تسليح، ومعدات قواتها المسلحة. في حين تهدف الدول الغربية من هذه المناورات المشتركة إلى التدريب على مسرح عمليات الشرق الأوسط، تحسباً لأي احتمالات عمل مستقبلية. وبصفة عامة، يحقق التدريب العسكري المشترك قوة ردع سياسي - عسكري، في مواجهة الغير، أو بمعنى أدق في مواجهة الأعداء التقليديين.[1]

وبعد توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في عام 1979م، والتي أدت

إلى إنهاء حالة الحرب بين الجانبين، بدأت عمليات تطوير وتحديث القوات المسلحة المصرية، انطلاقاً من الإيمان العميق بمبدأ (إن السلام القائم على العدل، سلام تحميه القوة)، وتأكيداً لكون مصر هي الدولة الأكبر في الشرق الأوسط، والمنطقة العربية، مع ما يفرضه ذلك عليها من أعباء والتزامات، فيما يخص حفظ الأمن والاستقرار الإقليميين.

ومع بداية التسعينيات، أدت التطورات الإقليمية المتلاحقة إلى تعزيز مكانة مصر، كقوة رئيسية في الشرق الأوسط، حيث نجحت القيادة المصرية في إعادة توطيد علاقاتها العربية عقب فترة الجمود التي أصابتها، بعد إبرام معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية، بالإضافة إلى النجاح في بناء علاقات وطيدة مع القوى الدولية الكبرى. ومع وجود حالة الفراغ الإستراتيجي التي نشأت في المنطقة عقب حرب الخليج الثانية، تم إلقاء أعباء جديدة على كاهل السياسة المصرية التي صار عليها بذل المزيد من الجهد على طريق احتواء هذا الفراغ.[2]

وتعمل القوات المسلحة المصرية – دوماً – على الأخذ بأحدث أساليب التدريب، واستخدام أفضل المعدات والأجهزة، حتى تكون على أهبة الاستعداد للدفاع عن الوطن، والحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة العربية. وتحاول العسكرية المصرية التطور نحو الأفضل، مع الحفاظ على يقظتها وقوتها، وذلك بتنفيذ خطط التطور المستمرة في: التشكيلات، والأسلحة، والمعدات، في إطار سعى مصر الدائم إلى المحافظة على ارتفاع المستوى التدريبي والقتالي لقواتها المسلحة. وفي إطار خطة التدريبات المشتركة مع الدول الصديقة، تقوم القوات المسلحة بإجراء العديد من المناورات، سواء منفردة، أو ثنائية، أو متعددة.

أولاً: المناورات المنفردة

لأنه لابد للسلام من قوة عسكرية واقتصادية تحميه، كان الحفاظ على قوات مسلحة قوية، وقادرة، وذات كفاءة قتالية عالية، من أهم أهداف القيادة السياسية المصرية التي تقدم في سبيل ذلك كل أوجه الدعم الممكنة للقوات المسلحة، مع

العمل على توفير فرص التدريب والتأهيل لجميع أفرادها، في جميع التخصصات، من منطلق أن الفرد هو العنصر الحاسم في منظومة التطـوير والتحـديث التـي تنتهجها القوات المسلحة، بغرض تحقيق أعلى درجات الكفاءة والاستعداد القتـالي، دفاعاً عن مقدسات وتراب الوطن.[3]

ويؤكد المشير "حسين طنطاوي"، القائد العام للقـوات المسـلحة، ووزيـر الدفاع، على أهمية المحافظة على الأسلحة والمعدات، والعمل على تطوير إمكاناتها وقدراتها الفنية والنيرانية، وضرورة الاستقرار في التدريب الجاد الراقي في مختلف الظروف الجوية ليلاً ونهاراً، وكذا ضرورة تحقيق درجة عالية من التعـاون بـين جميع الأسلحة المقاتلة والمعاونة.[4]

ومع تولى الرئيس "محمد حسني مبارك" مقاليد السلطة في الـبلاد، ومنـذ ولايته الأولى عام 1981م، وهو يحرص كل الحرص على مضاعفة قوة وكفـاءة القوات المسلحة. ولاشك في أن أهم وسائل مضاعفة الكفاءة تكمن فـي ضـرورة استمرار جميع التدريبات والمناورات العسكرية الشاقة والمتواصلة بالذخيرة الحية، مع ضرورة الاشتباك القتالي بين القوات، لقياس مدى الصلاحية والقدرة، ولكشـف نقاط الضعف، والعمل على تلافيها.[5] فلا بد للجيش المصـري مـن أن يواصـل تحديث قدراته، واستيعابه لأحدث تقنيات العصر.[6]

ويشرح المشير "حسين طنطاوي" دور القوات المسلحة، باعتبارها الـدرع الواقي للوطن، وأكثر قوى الدولة الشاملة فعالية في تلبية مطالب أمنها القومي، مما يدفع دوماً إلى تطويرها، والمحافظة على كفاءتها القتاليـة العاليـة، مـن خـلال استراتيجية التطوير القائمة على دعامتين رئيستين: أولهما، تحديث نظـم التسـليح المختلفة: برية، وبحرية، وجوية، ودفاع جوى، لتواكب التطورات الجارية في النظم العالمية. والثانية، تطـوير التـدريب بمـا يحقـق الارتقـاء بمسـتوى الكفـاءة القتالية للقوات.[7]

ويؤكد المشير "حسين طنطاوي" على الاهتمام بتحليل مصادر التهديد التـي

يتعرض لها أمننا القومي، للوقوف على حلول وبدائل السياسة العسكرية الملائمة لمواجهة تلك التهديدات. إلى جانب التأكيد على أن قواتنا المسلحة المصرية تنال قسطاً وفيراً من التدريب على العمل تحت ظروف استخدام العدو لأسلحة التدمير الشامل، وأنها تمتلك من الوسائل والإجراءات ما يمكنها من مواجهة كافة التهديدات، فامتلاك أية دولة لمثل هذه الأسلحة، بمثابة دعوة للدول المجاورة إلى محاولة امتلاك أسلحة غير تقليدية، أو فوق تقليدية.

ويشير "حسين طنطاوي" إلى أن دوائر الأمن القومي المصري، تنطبق على دوائر أمن الأمة العربية، لمواجهتما تهديدات مشتركة. ولم يحدث أن دخل العرب في صراع خارجي، إلا وكانت مصر في المقدمة منه، بل إن التأكيد المصري الدائم على أهمية الأمن القومي العربي هو ما أدى إلى صياغة حجم وطبيعة التهديدات التي يواجهها العالم العربي. ومن ثم، فإن من الأهمية أن يكون هناك إطار وأرضية واحدة، يقف عليها العرب جميعاً، وهى اتفاقية الدفاع العربي المشترك التي كان لها دور ومهام لم تنقض الحاجة لها بعد.[8]

وتقوم القوات المسلحة المصرية بإجراء خطة تدريب سنوية، تشتمل على العديد من البرامج التدريبية، منها:

1- المناورات: وأهمها المناورة بدر التي جرت عامي: 1993م، 1996م. وتفكر قيادة القوات المسلحة في إجراء هذه المناورة في إطار خطط زمنية متتابعة، بحيث يتم تنفيذها كل عامين أو ثلاث أعوام، بعد موافقة القائد الأعلى للقوات المسلحة.[9] وبصفة عامة يهدف إجراء المناورات داخل القوات المسلحة إلى:

- تدريب القادة والقوات على تنفيذ مهامهم، وردع العدوان المحتمل في أي اتجاه إستراتيجي.
- إمكان نقل الجهد والإمكانات من أي اتجاه إستراتيجي إلى آخر، طبقاً لاحتمالات التهديد المنتظر.
- قياس مدى كفاءة القوات المسلحة في تنفيذ مهامها.

2- المشروعات التكتيكية: ومن أبرزها "مجد - 1"، والذي جرى بواسطة المدفعية، ووحدات من تشكيلات المشاة.[10] ومشروع مراكز القيادة، بتشكيلات من وحدات المنطقة الغربية العسكرية.[11] ثم المشاريع التدريبية لفرق القوات المسلحة، مثل: "الفرقة التاسعة مشاه"[12]، والمشروع التدريبي "مجد - 38" الذي أجرته وحدات التشكيلات الميكانيكية بالجيش الثاني الميداني، والتدريبات السنوية التي تجريها المناطق المركزية العسكرية المختلفة، ومنها: المشروع التدريبي التكتيكي "نسر - 1" الذي أجرته وحدات المنطقة العسكرية المركزية بالذخيرة الحية، في الثامن والعشرين من سبتمبر عام 1997م.[13] والمشروع التدريبي "إعصار - 4" الذي نفذته بعض تشكيلات الجيش الثالث الميداني في عمق سيناء.[14] ويلي ذلك البيانات العملية التي تستخدم فيها التقنية الحديثة. ويتم توظيف كل ما سبقت الإشارة إليه في إطار تحقيق الصالح الوطن، والمحافظة على درجة تفوق تدريبي عالية.[15]

ففي أبريل من العام 2001م، شهد الفريق "مجدي حتاتة"، رئيس أركان حرب القوات المسلحة، المراحل الرئيسية لمشروع تكتيكي، نفذته إحدى وحدات الجيش الثاني الميداني. وشاركت فيه عناصر من الأسلحة المشتركة، من: المشاة، والمدرعات، والأسلحة المعاونة والتخصصية، وعناصر من القوات الجوية، والقوات البحرية، وعناصر فنية وإدارية. وأثناء مراحل المشروع، تمت إدارة عناصر أسلحة مشتركة، قامت فيها القوات البرية والبحرية بالتدريب على تنفيذ صور متعددة من أعمال الدفاع والهجوم، باستخدام مختلف أساليب القتال والمناورة بالقوات والنيران.[16]

وفى مايو من العام ذاته، نفذت بعض الوحدات الميكانيكية بالجيش الثالث الميداني, في إطار المخطط السنوي للتدريب القتالي لتشكيلات وحدات القوات المسلحة, مشروعاً تكتيكياً استهدف قياس قدرة القادة في سرعة اتخاذ القرارات، خلال إدارة القتال، واستخدام حجم القوات الأمثل لجميع الأسلحة، وكشف قدرتها على العمال تحت مختلف الظروف.

ويقول الفريق "مجدي حتاتة": "إن الهدف من هذه التدريبات هــو المبــادأة على جميع المستويات القيادية، مع الاستغلال الأمثل لطبيعة الأرض، لتنفيذ أعمال المناورة والاختراق في العمق، مع استخدام جميع الإمكانات النيرانيــة للعناصــر المقاتلة والمعاونة.(17)

وفى أغسطس من العام ذاته، تكرار هذا المشروع التكتيكي، ونفذته إحــدى الوحدات الميكانيكية بالجيش الثاني الميداني.(18)

وفى مارس من العام 2002م، نفذت إحدى وحدات الجيش الثالث الميداني، مشروع تدريبي بالذخيرة الحية, في إطار المخطط السنوية للتدريب القتالي لوحدات القوات المسلحة، وتضمنت إحدى المراحل تنفيذ رماية بالذخيرة الحيــة، بمشــاركة وحدات من: المشاة الميكانيكي، والمــدرعات، والمدفعيــة، والأســلحة المضــادة للدبابات. وتأتى هذه التدريبات في إطار التدريب الجاد الرامي إلى تحقيق المهام في مختلف الظروف، بالتعاون بين جميع الأسلحة: المقاتلة، والمعاونة، والتخصصــية، مع التوسع في استخدام الحواسب الآلية، ونظم المعلومات في تطبيق منظومة القيادة والسيطرة, بما يتوافق مع التطور السريع في نظم التدريب والتسليح، وصولاً إلــى مستوى الاحتراف.(19)

وفى مايو من العام ذاته، نفذت عناصر من قوات الدفاع الجوى مشــروع رماية بالذخيرة الحية.(20) وفى ذات الشهر، أجرت إحدى الوحدات المدرعة بالقوات المسلحة، مشروع رماية بالذخيرة الحية. وتم تنفيــذ المشــروعين فــي حضــور وزير الدفاع.(21)

وفى يونيو من العام ذاته، أجرت عناصر من وحــدات مدفعيــة القــوات المسلحة بياناً عملياً، في إطار التدريب القتالي المستمر للقوات المسلحة.(22) وفــي أغسطس من العام ذاته، تم إجراء مشروع رماية بالذخيرة الحيــة، نفذتــه إحــدى التشكيلات شرق قناة السويس، وذلك في إطار المخطط السنوي للتدريب القتــالي، لتشكيلات ووحدات القوات المسلحة. ونفذ العمليات عناصر من: المشاة الميكانيكي،

والمدفعية، والمدرعات, والقوات الجوية, والهليكوبتر المضادة للدبابات.[23]

ومما سبق يتضح أن المناورات المنفردة، أو التدريبات التي تجريها أفـرع وتشكيلات القوات المسلحة المصرية، تتم من خلال عدة طرق، أهمها:

1- خطة التدريب السنوية، التي تقوم بها القوات المسلحة، والتي تعتمد أساساً على التدريبات القتالية بالذخيرة الحية.

2- المشروعات التدريبية لوحدات الجيوش المصرية المختلفة، وتتم في نطاق قيادة الجيوش، كل على حدة.

3- المشروعات التدريبية للمناطق العسكرية المختلفة.

4- المشـروعات التدريبيـة لوحـدات القـوات المسـلحة المختلفـة: مشـاه، مدرعات،... الخ.

وتهدف هذه المشروعات التدريبية إلى:

- اختبار كفاءة التشكيلات والوحدات المشتركة فيها، من خلال نشـاط تـدريبي مكثف ومتنوع.
- التركيز على التكتيكات الصغيرة، وأعمال المهارة في الميدان.
- التأكيد على الارتقاء بمعدلات الأداء، مع توفير الواقعية في التدريب، والاهتمام بكل ما هو ضروري للحرب.
- التركيز على تدريب جميع المستويات، على أعمـال الوقايـة مـن أسـلحة التدمير الشامل.

ويهدف التدريب الذي تجريه القوات المسلحة بشكلٍ عام، إلى:

أولاً: وقوف القيادة العامة للقوات المسلحة، على مدى تفهم القادة والرؤساء في جميع المستويات، للمهام المكلفين بها، وكذا كفاءة التنسـيق والعمـل بمراكـز القيادة، ومدى الاستعداد القتالي لعناصر التأمين الفني والإداري.

ثانياً: ضرورة إتاحة الفرصة كاملة أمام القادة، في المستويات الصـغرى، للتدريب على القيادة، وبث الثقة في فيهم، لتمكينهم من التنسيق والسـيطرة علـى

القوات والتحصينات، أثناء إدارة المعركة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن دور القوات المسلحة، لا يقتصر على تطوير الأداء، وتحسين مستوى الكفاءة، من خلال القيام بالمناورات العسكرية الثنائية والجماعية, والمشروعات التكتيكية، وإنما يمتد ليشمل تطوير وتحديث المؤسسة العسكرية بكل ما تضمه من: أفراد، وتنظيمات، وأسلحة، وأجهزة...الخ.

يقول وزير الدفاع، المشير "محمد حسين طنطاوي": "إن الأنشطة التدريبية التي تقوم بها القوات المسلحة، تأتي في إطار مخططات القيادة العامة، والتي تم وضعها بأسلوب علمي وفكر راقٍ، للوصول بالأداء القتالي إلى المستوى المتميز، الذي يحفظ للقوات المسلحة قوة الدرع التي تحمى الوطن، وتصون مقدساته".[24]

ثانياً: المناورات الثنائية

يقول المشير "حسين طنطاوي": "إن التدريب المشترك هو أحد المجالات الحيوية لصالح تنفيذ المهام الاستراتيجية للقوات المسلحة. ويجري التدريب مع قوات الدول الصديقة ذات الإمكانات الكبيرة والمتطورة، والخبرات المتميزة، والتي ترتبط مصر معها بمصالح مشتركة، بغرض تبادل الخبرات القتالية والفنية، والتعرف على أنظمة التسليح والمعدات المتطورة، للارتقاء بالقدرة القتالية لقواتنا المسلحة، وتطويرها المستمر بما يتماشى مع أحدث الأساليب العلمية. والتدريبات المشتركة ليست جديدة، فقد بدأت منذ عام 1985م، حيث يتم التدريب وفق خطة مدروسة ومنسقة مع الدول الشقيقة والصديقة، وبما يخدم الهدف القومي المصري".[25]

بعد توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، وفي عام 1979م، بدأ التخطيط للمناورات المشتركة بين مصر والولايات المتحدة، والتي أطلق عليها اسم "النجم الساطع". وقد أجريت هذه المناورات للمرة الأولى عام 1981م، بقوات برية محدودة العدد من الدولتين. وابتداءً من العام 1983م، تحولت إلى تدريب منتظم، ينفذ كل عامين، وأنشئت في ذلك العام القيادة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط

والتي أصبحت مسئولة عن التنسيق مع مصر في كل ما يتعلق بإجراء المناورات. وفى عام 1985م، أضيفت إلى القوات البرية عناصر من القوات الجوية. وفى عام 1987م، شاركت لأول مرة قوات بحرية وتشكيلات من القوات الخاصة من الدولتين. ومنذ عام 1995م، تحولت إلى مناورات مشتركة، بانضمام: بريطانيا، وفرنسا، والإمارات العربية المتحدة، ثم زاد العدد، ليصل في عام 1999م، إلى إحدى عشرة دولة، بمشاركة: ألمانيا، واليونان، والأردن، وهولندا.[26]

وفيما يلي، عرض كامل للمناورات الثنائية:

في عام 1980م، جرت المناورة الأولى بين مصر والولايات المتحدة، وشارك فيها حوالي ألف وأربعمائة عسكري، تابعين لسلاح الجو والجيش البرى الأمريكيين. ثم كانت مناورات عام 1982م، والتي اتسعت العمليات فيها لتشمل نحو أربعة آلاف عسكري أمريكي، حيث اضطرت البنتاجون إلى تحويل خمسين مليون دولارٍ من الاعتمادات الخاصة بمناورات حلف شمال الأطلنطي، لتغطية النفقات. وقد ضمت هذه المناورة فوجاً من الفرقة 182 المحمولة جواً، وفوجاً من الفرقة 24 مشاه ميكانيكي، بجانب مجموعة من القيادة الجوية الاستراتيجية "SAG"، وشملت التدريبات نحو أربعمائة وخمسين طلعة لطائرات النقل، كما شملت قيام القاذفات الثقيلة "ب 52" بغارات، لقذف قنابل حية فوق صحراء مصر الغربية، والعودة لقواعدها في ولاية "داكوتا الشمالية" دون توقف، بعد تزويدها بالوقود في الجو.[27]

وفى عام 1983م، أجريت تدريبات مشتركة في نهاية شهر أكتوبر، بين القوات المصرية والبريطانية، استغرقت عشرة أيام، واشتركت فيها بعض قطع الأسطول البريطاني، والقوات البحرية المصرية، في منطقة غرب الإسكندرية، حيث أعلنت وزارة الدفاع البريطانية أن حاملة الطائرات "هيرمز"، ونحو ألف جندي من مشاة البحرية البريطانيين، قد شاركوا في هذه التدريبات.[28]

وفى عام 1984م، ألغيت التدريبات العسكرية السنوية المشتركة، بين القوات المسلحة المصرية والقوات الأمريكية، والتي تحمل اسم "مناورات النجم

الساطع"، وكانت تُجرى سنوياً منذ توقيع اتفاقية "كامب ديفيد".[29] ونظراً لهذا الإلغاء، أجريت في الخامس من نوفمبر من ذات العام مناورات مصرية أمريكية، حملت اسم "رياح البحر"، وشاركت فيها قوات الجانبين: البرية، والبحرية، والجوية، وقوات الدفاع الجوى، وحاملات الطائرات الأمريكية.[30]

وفى نهاية يونيو من العام 1985م، أجريت المناورات المشتركة بين مصر والأردن، في إطار التعاون العسكري بين البلدين، وتمت هذه المناورات في كل من الأراضي المصرية والأردنية، حيث شملت عمليات إبرار جوى وتوغل في أعماق العدو، لتنفيذ مهام حيوية.[31]

وفى العام ذاته، استأنفت مناورات النجم الساطع بين مصر والولايات المتحدة، حيث بدأت في أوائل أغسطس، وشملت تدريبات من ثلاث مراحل: إبرار بحري، وإبرار جوي، ورماية بالذخيرة الحية.

وكانت إسرائيل قد طلبت رسمياً، السماح لمراقبين عسكريين إسرائيليين، وعدد من طياريها ورجال مظلاتها، بالمشاركة في هذه المناورات، وأعلنت إسرائيل أن قبول مصر لذلك سوف يستتبعه السماح لعناصر من الجيش المصري بحضور المرحلة التالية من المناورات، والتي تجرى في إسرائيل. غير أن الحكومة المصرية اعتذرت عن قبول الطلب الإسرائيلي، حيث أن التطبيع، لا ينطبق على القوات المسلحة. ويذكر أن الولايات المتحدة كانت قد عضدت طلب إسرائيل.[32]

وفي أكتوبر من العام 1985م، ألغيت المناورات العسكرية المصرية الأمريكية المعروفة باسم "رياح البحر"، والتي كان مقرراً إجراؤها في ديسمبر من العام ذاته، وذلك بسبب حادث القرصنة الجوية الأمريكية ضد الطائرة المدنية المصرية، وغادرت على أثر ذلك مجموعة القيادة الأمريكية التي كانت قد وصلت القاهرة بهدف التحضير للمناورات.[33]

وفى عام 1986م، تم إجراء مناورتين مشتركتين مع قوات أجنبية، حيث أجريت في مايو المناورة البحرية بين مصر وفرنسا، ولكنها كانت محدودة الزمن

والحجم. وفى نهاية أغسطس، أجريت مناورة بحرية مع الأسطول السادس الأمريكي، استغرقت ثلاثة أيام، وجرت في عرض البحر، شمال السواحل الليبية.[34] ووصفت هذه العملية بأنها روتينية، تم التخطيط لها منذ عدة شهور، ولا تستهدف أي إثارة أو تحرش بليبيا.[35]

وفى عام 1987م، أجريت مناورة مشتركة بين القوات المصرية والأمريكية، في أواخر يونيو وأوائل أغسطس، بمشاركة قوات خاصة من العسكريين المصريين. في حين تقرر أن يتلقى بعض العسكريين المصريين جزءً من تدريبات المناورة في الولايات المتحدة.[36] وقد أطلق على هذه المناورة اسم "النجم الساطع 1987"، بعد موافقة مصر على إجرائها، لإحياء التعاون العسكري، إثر الزيارات المتعاقبة التي قام بها "ريتشارد ارميتاج " مساعد وزير الدفاع الأمريكي للأمن الدولي، والجنرال "جورج كينيث"، و"تنيسي تيودور" قائد الجيش الثالث الأمريكي.[37] واشترك في المناورة حوالي تسعة آلاف جندي أمريكي، ومثيلهم من المصريين، وبمشاركة طائرات الفانتوم، والأواكس.[38] وبشأن المخاوف المثارة حول هذه المناورات، أكد العقيد "ناجى التهامي"، أحد القادة المصريين، أن المناورة لا علاقة لها بما يدور في الخليج ، حيث أنها ستتم في الصحراء الغربية الواقعة على الحدود مع ليبيا.[39]

في العام 1988م، وفي إطار المناورات الثنائية مع الدول المختلفة، أجريت في النصف الثاني من مارس، مناورات بحرية مشتركة بين القوات المصرية والقوات الإيطالية، واستمرت ثلاثة أيام، في إطار علاقات الصداقة بين البلدين، وبناءً على طلب وزير الدفاع الإيطالي آنذاك "جيوفاني سبادوليني"، خلال زيارته لمصر.[40]

في العام 1989م، أجريت التدريبات البحرية المشتركة بين القوات المصرية والأسطول الفرنسي في البحر المتوسط، بمشاركة أحدث الطائرات والمعدات الحربية البحرية من الجانبين، وتمت هذه التدريبات وفق تخطيط مسبق،

أعد منذ أكثر من عام، وطبقاً للالتزامات الواردة بالنسبة للأسطول المصري والأساطيل الأخرى، وأطلق على هذا التدريب اسم "كليوباترا - 2"، حيث كان قد جرى تدريب سابق قبل هذا، وبمشاركة ثلاثين طائرة نفاثة، وطائرتين خاصتين بعمليات الاستطلاع ضد الغواصات والسفن، بالإضافة إلى عشر طائرات هليكوبتر تحمل الصواريخ، وأجهزة اكتشاف سفن السطح والغواصات.[41] وفي الخامس والعشرين من مايو، من ذات العام، أجريت مناورات جوية مصرية أردنية مشتركة. وقد أكد الفريق "يوسف صبري أبو طالب" وزير الدفاع - حينئذ - أن هذه المناورات تؤكد على إصرار العرب على تبادل الخبرة، والوصول إلى القمة والاحتفاظ بها. وأطلق على هذه التدريبات اسم "عين جالوت - 3".[42] ثم أجريت في الحادي عشر من نوفمبر للعام ذاته المناورات المصرية الأمريكية المعروفة باسم "النجم الساطع"، واستمرت أسبوعاً، بمشاركة عناصر مختلفة من القوات المسلحة المصرية والقوات الأمريكية.

وفي أعقاب قيام العراق بغزو الكويت، عام 1990م، ثم قيام قوات التحالف الدولية بعمليات التحرير عام 1991م، تم وقف إجراء المناورات الثنائية، نظراً لهذا التطور. وقد تم استئناف المناورات المصرية - الأمريكية في نوفمبر من العام 1993م، حيث أجريت مناورة "النجم الساطع " لأول مرة بعد حرب تحرير الكويت، وبلغ عدد القوات الأمريكية المشاركة في المناورة نحو خمسة عشر ألف جندي.[43]

وفي العام 1995م، بدأت أعمال البرنامج التدريبي المعروف باسم "الأفعى الحديدية" بين الجانبين المصري والأمريكي، بمشاركة قوات: المظلات، والصاعقة، ووحدات المشاة الميكانيكي، وطائرات القوات الجوية من الجانبين، واشتمل البرنامج على تنفيذ أعمال النقل الإستراتيجي بعيد المدى للقوات، باستخدام الطائرات وإسقاط عناصر من قوات المظلات والصاعقة ليلاً، لتأمين الأهداف الحيوية والاستيلاء عليها، تحت ظروف استخدام العدو لوسائل الحرب الإليكترونية، ومع احتمالات استخدام الأسلحة الكيماوية.[44] وفى يوليو 1995م، أجرت البحريتان المصرية

والسعودية – لأول مرة – مناورات مشتركة في البحر الأحمر، للوقوف على مدى كفاءة وقدرة القوات البحرية على تأمين هذا الممر الملاحي المهم، وأطلق عليها اسم "مرجان – 1"، واشتركت فيها سبع وحدات بحرية من الجانبين.[45]

وفي العام 1996م، بدأت في يونيو المرحلة الرئيسية من التدريب البحري المصري – الأمريكي المعروف باسم "تحية النسر – 96"، واستمر يـومين بميـاه البحر الأحمر، وشاركت دولة البحرين بضابطين كمراقبين.[46] وفي ذات الشـهر، رفضت مصر عرضاً إسرائيلياً كان قد قدمه و"أيزمان" خلال زيارته لمصر آنذاك، لإجراء مناورات عسكرية مشتركة، فوق صحراء سيناء.[47] وفي أغسـطس مـن العام ذاته، بدأت عمليات التدريب البحري المشترك "مرجـان – 2" بـين القـوات البحرية المصرية ونظيرتها السعودية، في مياه البحر الأحمر، بهدف تأكيد التعاون في تخطيط العمل المشترك بين قوات البلـدين علـى مسـرح عمليـات البحـر الأحمر.[48] وفي نوفمبر من العام ذاته، جرى التـدريب المصـري – الأمريكـي المشترك "الأفعى الحديديـة"، بمشـاركة وحـدات المظـلات والقـوات الجويـة من البلدين.[49]

وفي العام 1997م، جرت أعمال التدريب البحري المشترك "مرجان – 3" بين القوات المصرية والسعودية، والذي استمر أسبوعاً في مياه البحر الأحمر. وقد تم هذا التدريب ضمن خطة التدريب السنوي المشترك، التي تجريها القوات المسلحة المصرية مع الدول الصديقة.[50]

وفي عام 1998م، أجرت القوات المصرية والأمريكية تدريباتها المشتركة "تحية النسر – 98" بالذخيرة الحية. وفي مارس من العام ذاته، استضـاف مينـاء الإسكندرية المجموعة التكتيكية الفرنسية التي تتكون مـن ثـلاث قطـع بحريـة. وأجريت في نهاية العام، تدريبات بحرية مشتركة بين مصـر وفرنسـا، شـملت عمليات الإمداد والإخلاء، وكيفية الاستعانة بالطائرات الهليكـوبتر فـي العمليـات البحرية. وفي أكتوبر من ذات العام، جرى التدريب العسكري المشترك بين القوات

المسلحة المصرية والأمريكية، والمعروف باسم "الأفعى الحديدية – 98"، بمشاركة وحدات المظلات المدعمة بالمشاة الميكانيكي، وطائرات النقل والهليكوبتر من الجانب المصري، بينما شاركت من الجانب الأمريكي طائرات النقل من طراز "C-14"، إلى جانب عدد من المظليين.[51] وفي ذات التوقيت، كان يجرى التدريب البحري المشترك بين مصر والسعودية "مرجان – 4" في البحر الأحمر.

وفي العام 1999م، أجرت عناصر من القوات البحرية المصرية والسعودية التدريب البحري المشترك "مرجان – 5"، من خلال تنفيذ تشكيلات دفاعية، ورماية على أهداف بحرية وجوية، فى إطار التدريبات المخطط لها في مياه البحر الأحمر، والتي يشارك فيها عدد من الفرقاطات، وسفن الإمداد، ولنشات الصواريخ، والضفادع البشرية.[52]

وفي مايو من العام 2000م، جرت التدريبات البحرية المصرية – الأمريكية المشتركة "تحية النسر – 2000" التي تمت في البحر الأحمر، واشتركت فيها فرقاطتان مصريتان مع الفرقاطة الأمريكية "صامويل روبرتس"، وطائرات مقاتلة، وطائرات إنذار مبكر. وفى مايو من العام ذاته، جرت التدريبات البحرية المشتركة المصرية – اليونانية، وتضمنت تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة، والمعاونة اللازمة للوحدات البحرية، وتمت هذه التدريبات داخل المياه الإقليمية لكل من البلدين، وفى ظل مختلف الظروف. وفي يونيو من ذات العام، جرت التدريبات البحرية المصرية – الفرنسية، واشتركت فيها القوات البحرية المصرية بفرقاطة، والفرنسية بسفينة من طراز " VAR "، وقام الجانبان بتنفيذ بيانات عملية للإمداد بالوقود في البحر خلال الإبحار لمسافات طويلة، وعمليات نقل المصابين من وحدة إلى أخرى. وفي يونيو من ذات العام، تمت التدريبات الجوية المصرية – السعودية "فيصل – 1"، واشتركت فيها القوات الجوية المصرية والسعودية لأول مرة، واستهدفت تبادل الخبرات في المجال العسكري. وفي نوفمبر من العام ذاته، جرت المناورة البحرية المصرية – السعودية "مرجان – 6"، وهدفت

إلى اكتساب وتبادل الخبرات بين البحريتين المصرية والسعودية، وتوحيد المفاهيم، والتدريب على قيادة تشكيل من وحدات متعددة.[53]

وتركز مغزى التدريبات البحرية بين مصر والسعودية، على:[54]

1- تطل الدولتان على نحو ثمانين بالمائة من السواحل الشرقية والغربية للبحر الأحمر.

2- ضرورة إيجاد لغة بحرية واحدة بين البلدين، للدفاع عن المصالح المشتركة.

3- ضرورة النظر إلى البحر الأحمر، كشريانٍ مائي ذي أهمية اقتصادية عالمية.

4- تُجري التدريبات المشتركة بين الدول العربية، خاصة المشاركة في البحر الأحمر والبحار المشابهة، لتقوية الروابط بين الدول، وبين وحدات القوات المشاركة.

5- العمل على توحيد المفاهيم الخاصة بتنفيذ المهام المختلفة، أثناء السلم والحرب.

6- تحقيق جزء من أهداف الأمن القومي الإقليمي، من خلال المحافظة على حماية الأهداف الحيوية، وتوطيد العلاقات بين البلدين، وتبادل الخبرات والمعلومات.

وقد بدأ في أبريل من العام 2001م، التدريب الجوى المشترك "فيصل - 2" بين القوات الجوية المصرية والقوات الجوية السعودية، ويأتي هذا التدريب - الذي تم للعام الثاني على التوالي - بغرض تبادل الخبرات بين القوات الجوية لكلا البلدين, وذلك في إطار خطة التدريبات المشتركة بين القوات المسلحة المصرية والعربية. وفي هذا الصدد يقول الأمير "خالد بن سلطان"، مساعد وزير الدفاع والطيران السعودي: "إن التدريبات المشتركة، تسهم في توحيد المفاهيم بين الجانبين، وتسهم كذلك في تكوين فرق عمل متجانسة".[55]

وفي مايو من العام نفسه، وفي إطار التدريبات المشتركة للقوات، قامت القوات المسلحة المصرية بإجراء تدريبات بحرية مشتركة مع القوات المسلحة اليونانية، عرفت باسم "إسكندرية - 2". وشارك في التدريبات عناصر من القوات البحرية والجوية من البلدين، وهدفت إلى تبادل الخبرات، ونقل المهارات،

والاستفادة من أساليب التدريب البحري المختلفة لكلا البلدين. وشملت التدريبات: عمليات الاستطلاع، والبحث، والإنقاذ التي تقدم للسفن الجانحة أو التي تضل طريقها، وقد تم إشراك الطائرات، لتنفيذ التدريب على حق الاعتراض والتفتيش للسفن المخالفة والهاربة، والإنزال السريع للقوات الخاصة على سفن معادية.[56]

وفي إطار التدريبات البحرية المشتركة بين القوات البحرية المصرية - الأمريكية، جرت في يونيو 2001م، التدريبات الثنائية المشتركة المعروفة باسم "صياد النسر - 2001"، في المياه الإقليمية المصرية, وقد شاركت فيها عناصر من القوات البحرية والجوية لكلا البلدين، وهدفت إلى تبادل الخبرات، ونقل المهارات، والاستفادة من خبرات التدريب في البحر لكلا البلدين.[57]

وفي إطار التعاون الثنائي بين مصر وإيطاليا، بدأت في فبراير من العام 2002، وللمرة الأولى، تدريبات جوية مشتركة، استمرت لعدة أيام، وشاركت فيه الطائرات المقاتلة والقاذفة، والهليكوبتر، والنقل, وذلك لتبادل الخبرات، ونقل المهارات بين الجانبين. وفي أبريل من ذات العام، أجرت القوات المسلحة المصرية تدريباً مشتركاً مع نظيرتها الإيطالية، حمل اسم "أهرامات - 2002"، واستمر نحو ثلاثة أسابيع، وشاركت فيه عناصر رمزية من: المشاة الميكانيكي، والمدرعات، والأسلحة المعاونة والتخصصية، وعناصر من القوات الجوية والدفاع الجوى، بالإضافة إلى العناصر الفنية والإدارية.[58]

ثالثاً: المناورات المتعددة

كانت بداية اشتراك دول عربية وأجنبية في المناورات المصرية الأمريكية المشتركة، المعروفة باسم "النجم الساطع"، في عام 1987م، حيث شاركت بعض القوات العمانية في المناورات. وفى عام 1989م، جرت تدريبات مشتركة بين القوات البحرية: المصرية، والأمريكية، والفرنسية، والإيطالية.[59] ومع بداية مناورات "النجم الساطع - 95" شاركت إلى جانب القوات المصرية والأمريكية، دولة الإمارات العربية المتحدة، كما حضرت بعض الدول كمراقبين، وشملت

المناورات عمليات إنزال بحري وجوي، شارك فيها أكثر من ستة وخمسين ألـف مقاتل، وحوالي ستمائة طائرة حربية مقاتلة، واستهدفت المناورة التنسيق والتعـاون بين جميع الأسلحة القتالية الميدانية، وكذلك التنسيق بين جميع الوحدات في تنفيـذ عمليات عسكرية موحدة.(60)

وفي مايو من العام 1996م، جرت المناورة "كليوباترا – 96"، بمشـاركة قوات بحرية: مصرية، وفرنسية، وإيطالية في المياه الإقليمية المصرية، وباشتراك احدث القطع البحرية المصرية.(61)

وفي العام 1997م، وضمن مناورة "الـنجم السـاطع – 97"، وبمشـاركة القوات: المصرية، والأمريكية، والفرنسية، والبريطانية، والإيطالية، جرت المناورة على شاطئ العميد بالساحل الشمالي غربي الإسكندرية، وشـاركت فيهـا حاملـة الطائرات الـنووية "جورج واشنطن"، كما حضرت كل مـن: ألمانيـا، وتركيـا، واليونان، والصين، وبولندا، وسوريا، والسعودية، والبحرين، وقطـر، ورومانيـا، وجنوب أفريقيا، والجزائر، وباكستان، كمراقبين.(62)

وفي عام 1998م، جرت المناورة البحرية "كليوباترا – 98" بين القـوات: المصرية، والفرنسية، والإيطالية، وتضمنت عمليات إبـرار بحـري، وتـدريبات لمكافحة الغواصات، والدفاع الجوى، والتموين في البحر، ونقل الأفـراد بواسـطة طائرة هليكوبتر محملة على سطح القطع البحرية. وتكمن أهمية هذه التدريبات في عدد الدول المشاركة فيها، ومدى الاستفادة من خبرات بحريات الدول الصديقة في أعمال الإمداد بالبحر، وعدد القطع البحرية، والمعاونة الجوية.(63)

وفي سبتمبر من العام 2000م، بدأت أعمال المرحلة الرئيسـية للمنـاورة "كليوباترا – 2000"، بمشاركة قوات بحريـة: مصـرية، وفرنسـية، وإيطاليـة، وألمانية، وقد أجريت المناورة في البحـر المتوسـط، بمشـاركة اثنتـي عشـرة قطعة بحرية، وعدد من طائرات الـ"أف – 16"، والميراج 2000، والهليـكوبتر (SM 2 G).(64)

وفي النهاية، يمكن القول بأن مصر قد قبلت التدريبات المشتركة، كجــزء متمم لقضية التسليح، وذلك لرفضها قضية التسهيلات وإنشاء القواعد العسكرية. هذا بالإضافة إلى أن القيادة المصرية قد أوضحت في أكثر من مناسبة أن المناورات لا ترتبط بأي توترات عالمية أو نزاعات إقليمية، بل ببرنامج زمني محدد، ومن أجل وضع صياغة لأهداف التعاون الدولي في إطار خدمة السلام العــالمي، ومواجهــة التهديدات المحتملة أو الفعلية التي يمكن أن تتعرض لها مصر مستقبلاً.(65)

وكانت مناورات "النجم الساطع" التي أجريت في أكتوبر من العام 2001م، قد قوبلت ببعض التساؤلات حول علاقة هذه المناورات بالأحــداث الدوليــة التــي تجرى في أفغانستان، وقد نفى اللواء أركان حرب "أمين حسين"، رئيس هيئة تدريب القوات المسلحة – آنذاك – أية علاقة بين تدريبات "النجم الساطع" وهذه الأحداث، وأكد أن التدريبات مخطط لها منذ عامين، ضمن خطة خمسية لا علاقة لهــا بمــا يجرى على المسرح الدولي، مشيراً إلى أن هذه التدريبات بدأت منذ عــام 1981م، في خطط خمسية متتابعة.(66)

فالتدريبات والمناورات المشتركة التي تجريها القوات المسلحة المصرية لا تهدف في الأساس إلا تبادل الخبرات والتعارف بين مختلف المدارس العســكرية، بجانب زيادة فرص مصر من توطيد أواصــر التعــاون والصــداقة مــع الــدول المشاركة، فقد شاركت في هذه المناورات قوات أكثر من عشر دول، مــن بينهــا: الولايات المتحدة الأمريكية, والأردن, والكويت, والمملكة المتحدة, وألمانيا, وفرنسا, وأسبانيا, واليونان، وإيطاليا. وحضرها بصفة مراقب حوالي خمسة وثلاثين دولــة، لمتابعة فعالياتها وأحداثها.(67)

تطور المناورة المشتركة "النجم الساطع"

م	التاريخ	الدول المشاركة	ملاحظات
1	صيف 1980	الولايات المتحدة، مصر.	قوات برية.
2	صيف 1981	الولايات المتحدة ، مصر.	قوات برية.
3	صيف 1982	الولايات المتحدة ، مصر.	قوات برية.
4	صيف 1983	الولايات المتحدة، مصر.	قوات برية – إنشاء القيادة المركزية في الشرق الأوسط
5	صيف 1985	الولايات المتحدة، مصر.	قوات: برية، وجوية.
6	صيف 1987	الولايات المتحدة، مصر.	قوات: برية، وجوية، وبحرية، وخاصة.
7	خريف 1987	الولايات المتحدة، مصر.	قوات: برية، وجوية، وبحرية، وخاصة.
8	خريف 1993	الولايات المتحدة، مصر.	قوات: برية، وجوية، وبحرية، وخاصة.
9	خريف 1995	الولايات المتحدة، مصر، بريطانيا، فرنسا، الإمارات.	قوات: برية، وجوية، وبحرية، وخاصة.
10	خريف 1997	الولايات المتحدة، مصر، بريطانيا، فرنسا، الإمارات، إيطاليا، الكويت.	قوات: برية، وجوية، وبحرية، وخاصة.
11	خريف 1999	الولايات المتحدة، مصر، بريطانيا، فرنسا، الإمارات، الكويت، هولندا، إيطاليا، اليونان، الأردن.	قوات: برية، وجوية، وبحرية، وخاصة.

الهوامش

1. كمال شديد, التدريب العسكري المشترك والاستخدام السياسي للقوة, كراسات استراتيجية, رقم 41, الأهرام، القاهرة, 1996.
2. جهاد عودة، نظام السياسات الخارجية المصرية, ص 278 - 313, القاهرة، دار ميريت, ط1, 2000.
3. الأهرام، 2000/12/25.
4. الأهرام، 2000/9/21.
5. محمد مجدي مرجان, مصر اليوم هي النجم الساطع, الأهرام 1999/11/3.
6. العربي، 1999/10/9.
7. الأهرام، 1997/10/3.
8. الأهرام، 1996/10/4.
9. الأهرام، أكتوبر 1996.
10. الأهرام، 1996/11/28.
11. الأهرام، 1997/3/4.
12. الأهرام، 1997/4/23.
13. الأهرام، 1997/10/1.
14. الأهرام، 1998/4/22.
15. الأهرام، 2000/3/13.
16. الأهرام، 1997/10/1.
17. الأهرام، 1997/3/4.
18. الأهرام، 2002/4/23.
19. الأهرام، 1997/10/3.
20. د. محمد قدري سعيد, مناورات النجم الساطع والأمن الإقليمي, الأهرام الدولي، 1999/11/8.
21. صحيفة الوطن الكويتية، 1987/8/20.
22. الأهرام، 1983/10/9.
23. الأهالي، 1984/8/8.

24. الشعب، 1984/11/6.
25. الأهرام، 1985/6/29.
26. الأهالي، 1985/7/10.
27. الاتحاد، 1985/10/18.
28. الوطن، 1987/8/2.
29. الأهرام، 1986/8/25.
30. الشعب، 1987/6/9.
31. الوفد، 1987/6/24.
32. الأنوار، 1987/8/15.
33. الرأي،1987/8/15.
34. الأهرام، 1998/1/31.
35. الأهرام، 1989/5/15.
36. الأهرام، 1989/6/5.
37. الأنباء، 1993/11/15.
38. الأهرام، 1995/6/10.
39. الأهرام، 1995/8/2.
40. الأهرام، 1996/6/10.
41. الحياة،1996/6/1.
42. الأهرام، 1996/8/26.
43. الأهرام، 1996/10/31.
44. الأهرام، 1997/12/16.
45. الأهرام، 1998/4/25.
46. الأهرام، 1999/3/12.
47. الأهرام، 1998/12/4.
48. الأهرام، 1998/11/18.
49. الأهرام، 1999/12/1.
50. الأهرام، 2000/5/11.
51. الأهرام، 2000/5/15.
52. الأهرام، 2000/6/11.
53. الأهرام، 2000/6/19.

54. الأهرام، 2000/11/21.
55. الأهرام، 1998/11/1.
56. الشعب، 1987/8/18.
57. الأهرام، 1989/3/1.
58. الأهرام، 1995/7/5.
59. الأهرام المسائي، 1995/11/10.
60. الأهرام، 1996/5/12.
61. الأهرام، 1997/10/25.
62. الأهرام، 1997/10/19.
63. الأهرام، 1998/9/21.
64. الأهرام، 2000/9/30.
65. الأهرام، 1987/8/15.
66. الأهرام، 1999/10/19.
67. الأهرام، 2001/4/22.

الفصل السابع

لوكيربي
وسياسة مصر الخارجية

برزت قضية لوكيربي على الساحة العالميــة، في ظل أوضاع دولية شديدة التعقيد، ومنــاخ إقليمــي ينحو صوب التبدل، متــأثراً بالعديــد مــن التغيــرات المتلاحقة، كحرب الخليج الثانية، ومؤتمر مدريد للسلام، مما أدى إلى أن تشكل تلك القضية إطاراً غير مألوف لدور جديد تماماً من أدوار الصراع بين ليبيا والولايات المتحدة، الأمر الذى وصل إلى حد التهديد باستخدام القوة العسكرية، إذا لم تمتنــع ليبيا عن مساندة الإرهاب، وتبادر بتسليم المتهمين، فى أعقاب قرارات مجلس الأمن.

وقد كان من الطبيعي أن تلقي هذه التحولات الجذرية فى البيئــة الإقليميــة بظلالها الكثيفة على السياسة الخارجية المصرية، إذ اتصفت تحولات البيئة الإقليمية المحيطة - فى هذا الوقت - بالميل إلى السلبية، بسب اختلال مقومــات التــوازن الدولي، وتضاؤل هامش التحرك السياسي المستقل، عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، وتزايد حدة التدخل الأمريكي في الشأن الدولي.

وفى حقيقة الأمر، فإن مصر ترتبط مع الولايات المتحدة بعلاقات وثيقــة، ترجع إلى ما قبل نهاية الحرب الباردة بعقد كامل. وقد تأكدت أهمية تلك العلاقــات من خلال مسيرة التعاون التي استمرت قرابة خمسة وعشرين عاماً، حيث تم توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل برعاية أمريكية، واستمر برنامج المعونــة الاقتصــادية طوال تلك الفترة فى حالة استقرار نسبي، يشي بإصرار الطرفان على دعم وتطوير تلك العلاقات التي صارت تشكل محدداً رئيسياً، يجب على صــانع القــرار فــي منظومة الخارجية المصرية، وضعه في الحسبان عند التفاعل مع الأزمة الليبية.

فقد حاولت مصر مع بداية الأزمة العمل على تهدئة الأوضاع، والدعوة إلى دراسة كافة جوانب القضية، على طريق التوصل إلى حل سلمي. وبعد تقــدم كــل من: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا إلى مجلس الأمن، ومحــاولتهم تــدويل القضية، ووضعها فى إطار سياسي، عملت الدبلوماسية المصرية في اتجاه تطويق الأزمة، ودعت إلى إجراء تحقيق دولي لحل النزاع في الإطار القــانوني الملائــم. ومع إحكام الحصار على ليبيا، حرصت مصر على إبقاء "شعرة معاوية" بينها وبين النظام الليبي، فعلى الرغم من التزامها بقرارات مجلس الأمن، ظلت الحدود البرية مفتوحة، بل وصل الأمر إلى توقيع اتفاقية تعاون مشترك مع الجماهيرية الليبية.

ومن هذا المنطلق، وفي إطار مفهوم الصراع الدولي، فإن دراســتنا هــذه ستنطلق من فرضية مفادها: أن قضية لوكيربي شكلت عامل ضغط علــى صــانع القرار المصري الذي سنحاول - عبر الصفحات التالية - دراســة موقفــه تجــاه القضية - الأزمة، وكذا ردود أفعاله إزاء قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مــن خلال محاولة تقديم الإجابات على مجموعة الأسئلة الآتية:

1- ما هي ملامح الموقف الليبي فى التعامل مع قضية لوكيربي؟
2- ما هي حدود الدور المصري في حل الأزمة، وما هي الاعتبارات التي حكمت هذا الدور؟
3- ما هي مؤسسات صنع السياسة الخارجية المصرية؟

4- ما هو الموقف المصري من قرارات مجلس الأمن؟
5- ما هى الآليات التي تم اعتمادها في التحرك المصري تجاه قضية لوكيربي؟

وقبل أن نعرج على محاولة الإجابة، لابد من الوقوف على:

أ- تعريفات السياسة الخارجية

لا يوجد سمة اتفاق واضح حول تعريف السياسة الخارجية، إذ يعرفها بعض الدارسين تعريفاً شديد العمومية، لا يكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات، مثل: د: حامد ربيع الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها:

"جميع صور النشاط الخارجي، حتى إن لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية. فنشاط الجماعة، كوجود حضاري، وكذا التغيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية، تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية".[1]

بينما يميل البعض الآخر إلى تعريف السياسة الخارجية لدولة ما على أنها: "نوع من السياسة العامة الموجهة إلى ما هو خارج الحدود السياسية، والمتعلقة بتحقيق أهداف الدولة أو المحيط الخارجي". ويتشابه ذلك التعريف إلى حد بعيد مع التعريف الذي يصف السياسة الخارجية بأنها: "مجموعة من الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، ومن خلال السلطات المحددة دستورياً أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية، باستعمال النفوذ، بل والعنف في بعض الأحيان.[2]

وهكذا يتضح لنا عدم وجود توافق تام حول تعريف السياسة الخارجية، غير أنه يمكننا الخروج مما سبق بأن مضمون السياسة الخارجية لأية دولة يتحدد من خلال مجموعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ومجموعة الوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق هذه الأهداف.

ب- الفرق بين المنازعات القانونية والسياسية

عرفت محكمة العدل الدولية الدائمة "الخلاف" بأنه: عدم الاتفاق حول مسألة فى الواقع أو القانون. وبمعنى أدق هو: تعارض فى الدعاوي القانونية أو المصالح

بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي. ولما كانت المنازعـات التـي تنشب بين الدول تنقسم في مجملها إلى: منازعات سياسية، وأخرى قانونية، فإننـا نستطيع القول بأن المنازعات القانونية هي التي يدور الخلاف فيها حول حق مـن الحقوق، كالنزاع على تفسير معاهدة مبرمة بين دولتين، أو تفسير قاعدة قانونية، أو النزاع حول وجود أو عدم وجود هذه القاعدة. أما المنازعات السياسية، فهي تلك التـي تستند إلى اعتبارات غير قانونية، وتنطلق أساساً من تنازع المصالح السياسية.[3]

وتعد قضية لوكيربي قضية قانونية فى المقـام الأول، إذ أنهـا لابـد وأن تخضع عند تفسيرها لاتفاقية مونتريال 1971م، والخاصة بالأعمال العدائية المتعلقة بالطيران المدني، غير أن تحرك بعض القوى الغربية باتجاه مجلس الأمن، خلـق حول القضية سياجاً سياسياً يصعب كسره، والإفلات منه إلـى الجـوهر القـانوني للأزمة، حيث صدر النظام الليبي للمجتمع الدولي كنظام مارق يرعـى الإرهـاب، ومن ثم يجب إخضاعه، وضمان التزامه بمبادئ الشرعية الدولية.

بروز أزمة لوكيربي على الساحة الدولية

تعتبر قضية – أزمة لوكيربي من أطول القضايا الدولية، إذ امتدت من عام 1988م، وحتى عام 2003م. كما تعتبر من بين أكثر القضايا أطرافاً، حيث شملت إلى جانب ليبيا كل من: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا. ويرجع طول الفترة الزمنية إلى الاختلاف حول طبيعة النزاع، فبينما ترى الولايات المتحدة وبريطانيـا وفرنسا أن النزاع ما هو إلا نزاعاً سياسياً فى المقام الأول، ترى ليبيا أنـه مجـرد نزاع قانوني، يجب أن يفسر طبقاً لاتفاقية مونتريال.[4]

وقد بدأت محاكمة المتهمين فى الخامس من مايو عام 2000م، أمام محكمة اسكتلندية، بعد أن توصلت ليبيا والأطراف الغربية إلى صيغة لتسـليم المتهمـين، الأمر الذي تم في إبريل من العام 1999م.[5]

وتعود حادثة لوكيربي – وهى التسمية الإعلامية لهـذه القضـية – إلـى الحادي والعشرين من ديسمبر عام 1988م، عندما انفجرت طائرة "بان أمريكـان"،

من طراز "الجامبو" فوق أجواء بلدة لوكيربي الواقعة جنوب غرب اسكتلندا بينما كانت فى طريقها من لندن إلى نيويورك.[6] واتجهت أصابع الاتهام – حينئذٍ – إلى العديد من الجهات، مثل: منظمة التحرير الفلسطينية، وسوريا، وإيران، وليبيا، حيث نفت السفارة الليبية فى إيطاليا تورط أي ليبي فى الحادث، وذلك بعد أن نقلت "وكالة الأنباء الإيطالية" نبأً، يفيد بأن شخصاً مجهولاً زعم فى بيان صادر من ليبيا، قيام مجموعة مناهضة لياسر عرفات بوضع قنبلة على الطائرة.[7]

وتعهدت الولايات المتحدة ببذل قصارى جهدها، من أجل العثور على الذين تمكنوا من وضع القنبلة على متن الطائرة. وكانت الحكومة البريطانية قد أعلنت يوم الثامن والعشرين من ديسمبر عام 1988م، أن حادث الطائرة جاء بسبب انفجار قنبلة على متنها، حيث عثر المحققون البريطانيون على شظايا معدنية فى أجساد عدد من الضحايا، وإن كانوا لم يتوصلوا إلى تحديد المكان الذى وضعت فيه القنبلة. وقد اتفق الجانبان: الأمريكي والبريطاني على صحة النتائج التي تؤكد أن الحادث وقع نتيجة لزرع قنبلة على متن الطائرة، وليس نتيجة لخلل فيها.[8] وبعد مرور ثلاثة أعوام، أصدرت السلطات القضائية البريطانية – الأمريكية، متمثلة فى كبير محلفي محكمة ولاية كولومبيا، أمراً بالقبض على شخصين ليبيين بتهمة القتل والتآمر فى حادث الطائرة "بان أمريكان". وطالبت بريطانيا على لسان وزير خارجيتها "دوجلاس هيرو" ليبيا بتسليم كل من: "عبد الباسط المقراحي، و"الأمين فهيمه"، الضابطين فى المخابرات الليبية، لقيامهما بتفجير الطائرة، بواسطة قنبلة وضعت داخل جهاز راديو كاسيت بحقيبة ملابس، تم شحنها على الطائرة.[9]

والسؤال الذى يثار هنا، هو: ما هي الأدلة التى ارتكزت إليها الولايات المتحدة وبريطانيا في توجيه ذلك الاتهام؟

كان هناك ثمة دليلين، الأول مادي ملموس، تمثل في العثور على قطعة خضراء من دائرة إليكترونية، أمكن العثور عليها داخل قطعة ملابس كانت ضمن محتويات الحقيبة التى خبئت القنبلة بداخلها. وأشار المدعى العام الأمريكي بالإنابة

إلى أن هذه الدائرة الالكترونية من إنتاج شركة سويسرية، وقد تم بيعها إلى مسئول فى المخابرات الليبية. هذا بالإضافة إلى العثور على قطعة من جهاز راديــو تــم وضع القنبلة بداخله.

أما السبب الآخر، فغير مادي، يرجع إلى التطورات التي لحقت بالعلاقات الليبية - الأمريكية، وأدت إلى دفع ليبيا إلى ارتكاب الحادث، وهو ما سوف نتناوله لاحقاً.

في أعقاب توجيه الاتهام، نفت ليبيا رسمياً تورطها فى الحادث، ودعت إلى إجراء تحقيق دولي. وأصدرت وزارة الخارجية الليبية بياناً، ذكرت فيه قبولها لأن تتولى محكمة العدل الدولية التحقيق فى هذا الاتهام، وأشارت إلى أن ليبيــا تــدين الإرهاب بكافة صوره، غير أن الإدارة الأمريكية رفضت أن تتولى محكمة العــدل الدولية حل النزاع، كما أعلن "برنت سلوكروفت" مستشار الأمن القومي الأمريكــي أن الولايات المتحدة تطالب ليبيا بتسليم المتهمين، لكي تتم محاكمتهم.[10] وقد تقدمت الحكومة البريطانية بطلب إلى الحكومة الليبية لتسليمها الشخصين المتهمين بتفجير الطائرة عن طريق السفارة الإيطالية، باعتبار أنها ترعى المصالح البريطانية فــي ليبيا، منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، عام 1984م. كما تســلم الســفير الليبي في الأمم المتحدة طلباً مماثلاً.[11]

وطالبت حكومة الرئيس بوش الحكومة الليبيــة بــإعلان نبــذها المطلــق للإرهاب، وإبداء التعاون التام بشأن التحقيقات المتعلقة بحادث الطائرة، بالإضــافة إلى إنهاء تأييدها للعديد من الجماعات الإرهابية، وإغلاق مراكز التدريب الموجودة فى الأراضي الليبية، وتسليم المتهمين.[12] وفى هذه الأثناء، تشــاورت كــل مــن: فرنسا، والولايات المتحدة، وبريطانيا حول الإجراءات التى يمكن اتخاذها ضد ليبيا. وكان القاضي الفرنسي المكلف بالتحقيقات فى حادث تفجير الطائرة الفرنسية فــوق صحراء النيجر، والمتهمة فيها ليبيا أيضاً، قد أمر بالقبض على متهمــين ليبيــين، بينهما أحد أقارب العقيد القذافي.[13]

واحتجت ليبيا لدى الأمم المتحدة على ما وصفته بالتهديدات التى تستخدمها

كل من: فرنسا، وبريطانيا، وأمريكا ضدها، وتقدمت ببيان إلى السكرتير العام للأمم المتحدة "بيريز دى كويار" توضح فيه نفيها القاطع لأية علاقة لها بهذا الحادث. وقد رفضت الخارجية الليبية رسمياً طلباً بريطانياً بتسـليم المتهمـين لتقـديمها إلـى المحاكمة، الأمر الذي دعى بريطانيا والولايات المتحدة إلى توجيه إنذار إلى ليبيـا، يطالب بتسليم المتهمين، ودفع التعويضات لأسر الضحايا، بالإضافة إلى الكشف عن أسماء جميع المتورطين في الحادث، وتقديم كافة التفاصيل عـن ملابسـاته، مـع ضرورة إصدارها لبيان تعلن فيه نبذها للإرهاب.[14]

وقد أعلن السفير الليبي في فرنسا، احتجاز السلطات الليبية للمشتبه فيهمـا، وقيامها بالتحقيق معهما، على الرغم من عدم وجود أدلة كافية يمكن أن تستند إليها الاتهامات الأمريكية – البريطانية، الأمر الذي دعـى وزيـر بريطانيـا للشـئون الخارجية إلى التصريح بأنه يمكن للأمين العام لجامعة الدول العربية الإطلاع على الأدلة الخاصة بالاتهام.[15] وعادت ليبيا، فتقدمت بالعديد مـن المقترحـات لحـل القضية بالطرق السلمية، إذ رحب العقيد "معمر القذافي" باستقبال لجنة تحقيق دولية محايدة، مصرحاً بأن ليبيا على استعداد لقبول ما تنتهى إليه هذه اللجنة من نتـائج، بالإضافة إلى موافقتها على حضور قضاة من اسكتلندا والولايات المتحدة التحقيقات، كمراقبين.[16] ورفضت الخارجية الأمريكية وكذا البريطانية ذلك، وطالبـت ليبيـا، على لسان المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية بالاستجابة للمطالب التي سبق ذكرها، وتسليم المتهمين دون أية مهلة أو أي اقتراح آخر. وفى الوقت ذاته، صرح "رولان دوما" وزير الخارجية الفرنسي بأن الحكومة الليبية قد خططت لتنفيذ هذين الاعتـدائين، مما يوجب تحملها كافة العواقب المترتبة على ارتكاب مثل هذه الجريمة الدولية.[17]

أصرت ليبيا على رفض تسليم المتهمين إلى كل من: الولايـات المتحـدة، وبريطانيا، من منطلق أن القانون الليبي للإجراءات الجنائية لا يسـمح بتسـليم أى مواطن لمحاكمته فى دولة أجنبية، أياً كانت الاتهامات الموجهة إليه.[18] وقد رفضت الولايات المتحدة الرفض الليبى، واصفة إياه بأنه فقدان للمصداقية، وتحويل لأنظار

العالم عن القضية الحقيقية، وهى أن ليبيا تستخدم الإرهاب كوسـيلة مـن وسـائل سياسة الدولة.[19]

عرض النزاع على مجلس الأمن

لجأت كل من: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا إلى مجلس الأمن، في محاولة للضغط على ليبيا. وقد صدر قرار مجلس الأمن رقم (731) في الحـادي والعشرين من يناير عام 1991م. وبعد ديباجة طويلة، أشار إلى المخـاطر التـي يتعرض لها الطيران المدني الدولي، وضرورة الاتجاه إلى مكافحة الإرهـاب فـي ذلك المجال. وبعد استعراض كافة قرارات المجلس المتصـلة بالموضـوع، أدان القرار حادث لوكيربي، بالإضافة إلى حادث الطائرة الفرنسية (772) الساقطة فوق النيجر، وألمح إلى فداحة الخسائر البشرية المترتبة على الحادثين، كما أشار إلـى الأسف البالغ الذى يشعر به مجلس الأمن، بسبب رد الفعل الغير الإيجابى – مـن جانب الحكومة الليبية – على طلبات الدول الثلاث، من أجل التعاون الكامل لتأسيس المسئولية عن الأعمال الإرهابية فى هذين الحادثين.

وهكذا جاء القرار الصادر من مجلس الأمن، ليربط بين الحادثين، ويوجـه الاتهام للنظام الليبي بالإرهاب الدولي، وهو ما ظهر في إشارة القرار إلى أنه يجب – على الفور – أن تتعاون ليبيا فى تحديد المسئولية عن الأعمال الإرهابية التـي تعرضت لها الطائرتان. وقد وضح جلياً أن جوهر القضية الأساسي تحـول إلـى مكافحة الإرهاب الذى تعد حوادث الطيران المشار إليها جزءً منه.

أكدت الحكومة الليبية أنها على استعداد للتعاون مع الأمـين العـام للأمـم المتحدة، وإنها تدين الإرهاب بكافة صوره وأشكاله،[20] بالإضافة إلـى اسـتعدادها لإنجاح الجهود الدولية الرامية إلى إظهار حقيقة تحطـم الطـائرتين: الأمريكيـة، والفرنسية.[21] وتقدمت ليبيا بمقترح يقضي بتسليم المتهمين في حادثي الطـائرتين إلى لجنة تحقيق دولية، يشكلها الأمين العام للأمم المتحدة، في الوقت الذي طالبـت فيه الولايات المتحدة ليبيا – من خلال "لورانس يوبيس" وكيـل وزارة الخارجيـة

الأمريكية المساعد لشئون مكافحة الإرهاب الدولي - الالتزام الكامل بتسليم المتهمين، مؤكدة أن عدم الامتثال لقرار مجلس الأمن سوف يعرضها لعدة إجراءات، من بينها اللجوء إلى القيام بعمل عسكرى،[22] الأمر الذي دعى الأمين العام للأمم المتحدة إلى مطالبة ليبيا بالامتثال لقرار مجلس الأمن.

وأعلن مستشار الأمن القومي الأمريكي أن الولايات المتحدة لديها الأدلة القاطعة على ارتكاب ليبيا لعملية تفجير الطائرة "بان أمريكا"، وأن على الحكومة الليبية تسليم المتهمين، غير أنه استبعد اللجوء إلى العمل العسكري المباشر.[23] وقد أوضحت ليبيا موقفها - آنذاك - من خلال رسالتين بعثت بهما إلى الأمين العام للأمم المتحدة "بطرس غالى"، حيث أكدت أن ليبيا يمكنها من الناحية السياسية تسليم المتهمين لمحاكمتهم، ولكنها لا تستطيع فعل ذلك من الناحية القانونية، لأن القانون الليبي لا يسمح بمحاكمة رعاياها خارج حدود الدولة.[24]

عرض النزاع على محكمة العدل الدولية

تقدمت ليبيا إلى محكمة العدل الدولية بشكوى، تفيد بأن النزاع القائم نزاع قانوني، وليس سياسياً، مع اتهام كل من: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا بالضغط من أجل تسليم اثنين من مواطنيها، كما طالبت ليبيا في شكواها بضرورة امتناع الدول سالفة الذكر عن استخدام أي شكل من أشكال القوة أو التهديد ضدها، وكذا الامتناع عن كل ما من شأنه انتهاك سيادتها ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي، كما طالبت بنظر القضية على أساس معاهدة مونتريال، الخاصة بمكافحة الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الطيران المدني.[25]

وتقدمت ليبيا بمبادرة إلى الأمم المتحدة، جاء فيها:

1- استعداد ليبيا لتسليم المتهمين إلى مكتب الأمم المتحدة فى طرابلس لسؤالهما.
2- تشكيل لجنة بمعرفة الأمين العام من قضاه مشهود لهم بالكفاءة، للتحقيق فى الاتهامات المنسوبة للرعايا الليبيين.
3- إذا رأى السكرتير العام أن الاتهامات جادة، فإن ليبيا لا تعارض تسليم

المتهمان إلى جهات محددة، تحت إشراف طرف ثالث، شريطة عدم تسليمهما للجهات التي تطالب بذلك.

4- فيما يتعلق بالإرهاب، فإن ليبيا تنبذ الإرهاب وتدينه بكل صوره.[26]

وقد قابلت كل من: الولايات المتحدة، وبريطانيا المقترحات السابقة، والتي أوردها الأمين العام " بطرس غالي" فى تقريره، بالرفض، بل وتقدمتا إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار جديد – نتيجة لعدم التزام ليبيا بالقرار رقم (731)، وعدم قيامها بتسليم المتهمين – يقضى بتطبيق عقوبات اقتصادية، وحظر جوي ودبلوماسي عليها.

مجلس الأمن يصدر القرار رقم 748

تمكنت كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا من استصدار القرار رقم (748)، بأغلبية عشرة أصوات وامتناع خمسة عن التصويت، هي: المغرب، والصين، والهند، وزيمبابوى، وجزر الرأس الأخضر. ومن الجدير بالذكر هنا أن اعتماد القرار كان يقضي موافقة تسعة دول أعضاء فى المجلس، مع عدم استخدام أى دولة من الدول دائمة العضوية لحق الفيتو.[27]

وأعلنت ليبيا أنها لن تسلم المتهمين، إلا بعد صدور حكم محكمة العدل الدولية. وقد جاء حكم محكمة العدل مخيباً للآمال الليبية، إذ قررت المحكمة – قبل بدء سريان العقوبات – أن ظروف القضية لا تستحق أن تمارس فى إطار المحكمة، غير أنها ذكرت فى حيثيات الحكم، أنها وإن كانت تتفق مع وجهة النظر الليبية، لا ترى ما يمنع تسليم المتهمين إلى الدول التي توجه إليهما الاتهام. وأشار نائب محكمة العدل الدولية الياباني "شيجيروا ودا" إلى أن الحقوق التى تدعيها ليبيا، لا تبرر تدخل المحكمة لحمايتها، باستصدار أمر قضائي لوقف إجراءات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، مؤكداً على ضرورة الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.[28] وأشار وزير الخارجية الأمريكى – آنذ اك – "جيمس بيكر" إلى أن القرار جاء مؤيداً لموقف الولايات المتحدة من قضية لوكيربي، كما أشاد بعدم قيام

المحكمة الدولية بعرقلة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن.[29]

وطالبت ليبيا - مرة أخرى - بنظر الموضوع في إطار اتفاقية مونتريال، مع ضرورة إلزام الولايات المتحدة وبريطانيا بالتوقف الفوري عن مخالفة أحكام الاتفاقية، والامتناع عن أيّ تهديد للسيادة الليبية.[30]

مجلس الأمن يصدر القرار رقم 883

إزاء رفض الولايات المتحدة وبريطانيا لكل محاولات تقريب وجهات النظر، للتوصل إلى أرضية مشتركة قادرة على حل تلك الأزمة، وعدم موافقتهما على جميع المبادرات التي تقدمت بها ليبيا وجامعة الدول العربية، وإصرارهما على تسلم المتهمين لمحاكمتهما. وفي ظل الإصرار الليبي على عدم تسليم المتهمين، تمكنت الولايات المتحدة وبريطانيا من استصدار قرار آخر من مجلس الأمن، وهو القرار رقم (883) الذي منحت ليبيا بموجبه مهلة لتسليم المتهمين. وبعدما انقضت المهلة دون تسليم، بدأت الدول في تنفيذ ما جاء به من عقوبات. ويختلف هذا القرار عما سبقه من قرارات، في أنه جاء مستنداً إلى "الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة"، مع تضمينه العديد من النقاط التي تشدد على فرض الحظر الجوي والاقتصادي والدبلوماسي.[31]

وعقب البدء في تنفيذ القرار رقم (883)، أصيبت القضية بشيء من "التجميد"، على الرغم من الجهود المبذولة لتحريكها، وهو الأمر الذي يرجع إلى:

1- فقدان الأزمة المتعلقة بطائرة لوكيربي كثير من زخمها وأهميتها، بالمقارنة بقضايا أخرى، مثل: البوسنة، والعراق، بالإضافة إلى تفاعلات عملية التسوية العربية- الإسرائيلية.

2- طبيعة التوازنات الدولية، وإخفاق جميع المجهودات المبذولة من جانب أطراف متعددة، مثل: جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية في الوصول إلى حل للأزمة.[32]

وعلاوة على ما سبق، فإن الاتجاه نحو تشديد العقوبات الاقتصادية من

جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لم يستكمل، بسـبب تبـاين المصـالح الدولية، والخوف من اتساع دائرة التوتر فى منطقة الشرق الأوسط، وجنوب حوض المتوسط، خاصة مع ما يمكن أن يمثله فرض حظر نفطي شامل على ليبيـا مـن خسائر للعديد من الأقطاب الدولية.(33) وقد استمر هذا الوضع حتى عـام 1998م، حيث تمت إعادة القضية الليبية إلى دائرة الاهتمام العالمي من جديد.

ففي عام 1988م، صدر قرار محكمة العدل الدولية القاضي باختصاصـها في النظر بموضوع شكوى الحكومة الليبية ضد كـل مـن: الولايـات المتحـدة، وبريطانيا، حيث توصلت المحكمة إلى أن مطالب ليبيا ضد بريطانيا مقبولة، علـى الرغم من قرارات مجلس الأمن الصادرة فى هذا الشأن. وقد أشار رئيس محكمـة العدل الدولية إلى أن قضاة المحكمة رفضوا بأغلبية ثلاثة عشر صوتاً، مقابل ثلاثة أصوات الدفع البريطاني بأن نظر هذه القضية يعـد مخالفـة لقـرارات مجلـس الأمن.(34) وأكدت المحكمة استحالة تصفية مثل هذا النزاع عن طريـق التحكـيم، نتيجة رفض كل من: الولايات المتحدة، وبريطانيا لكل المحاولات الليبية المبذولـة من أجل تسوية هذا النزاع بالطرق السلمية. ومن ثم أكدت المحكمة على أن النزاع القائم بين ليبيا والدول الغربية الثلاث، لا يمكن حسمه إلا من خلال تفسير وتطبيق اتفاقية مونتريال.(35) وبصفة عامة، فقد كان لقرار محكمة العدل الدولية أثر بـالغ على كل من الإدارتين: الأمريكية، والبريطانية، مما أدى إلى تراجعهما فيما بعـد، حيث وصفت الولايات المتحدة القرار بأنه إجرائي، ولن يكون له تأثير على العقوبـات المفروضة على ليبيا، وأن الموقف الأمريكى لم يتغير، ولكنها ستتعاون مع المحكمـة. وهذا أيضاً ما تبلور فى الإعلان المشترك من جانب الولايـات المتحـدة وبريطانيـا، والذي تضمن موافقتهما على محاكمة المتهمين فى لاهاى بهولندا، وتصريحهما بـأن هذا العرض لا يقبل التفاوض أو التعديل، وأن على ليبيا أن تقبله أو ترفضه.(36)

عوامل التحول في الموقف الغربي

جاء التحول في مواقف كل من: الولايات المتحدة، وبريطانيا نتيجة للعديـد

من الأسباب، على رأسها:

1- بروز شرخ واضح فى جدار العقوبات المفروضة على ليبيا، واحتمال تآكلها تدريجياً.[37]

2- عدم القدرة على مواصلة إقناع أسر الضحايا، في ظل رفض الكثير من المبادرات التى كانت من الممكن أن توجد حلاً يقلل من الضغط الواقع على الحكومتين البريطانية والأمريكية، من جانب تلك الأسر.

3- نجاح القضاء الفرنسى فى حل مشكلة الطائرة الفرنسية التى سقطت فوق النيجر، إذ تمت تسوية الأمر بدفع ليبيا تعويضات ضخمة إلى فرنسا.

4- نجاح ليبيا فى توطيد علاقاتها مع عدد كبير من الدول الأوروبية، وخاصة إيطاليا التى وقعت معها إعلاناً مشتركاً حول صياغة العلاقات بين البلدين، بالإضافة إلى توطيد علاقاتها مع الدول الأفريقية التى وجدت فيها البديل عن الدول العربية، الأمر الذى رتب ضغوطاً كبيرةً على الجانب الأمريكي - البريطاني.[38]

قبلت ليبيا رسمياً الاقتراح الأمريكي، لكنها ربطته بشرط أن يتم إنهاء العقوبة عليها عقب تسليم المتهمين، وألا يكون للحكومتين: الأمريكية، والبريطانية أى شروط أخرى. وقد أوضح العقيد "معمر القذافي" أن ليبيا لا تضع شروطاً لمحاكمة الليبيين، غير أنه يجب توافر ضمانات عادلة قبل مثولهما للمحاكمة.[39]

قرار مجلس الأمن رقم 1192

في أعقاب الاتفاق على تنفيذ الاقتراح الأمريكي، أصدر مجلس الأمن القرار رقم (1192)، وهو القرار الذى تقدمت به كل من: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وتم اعتماده بإجماع مجلس الأمن، في السابع والعشرين من أغسطس عام 1998م، ويقضي بتعليق العقوبات المفروضة بناءً على القرارات: (731- 748- 883)، فور تسليم ليبيا مواطنيها المشتبه فيهما إلى هولندا، لمحاكمتهما أمام محكمة اسكتلندية فى لاهاي.[40] وقد حصلت ليبيا على ضمانات لتسليم المشتبه

فيهما، تتمثل فى عدم التطرق إلى محاكمة النظام السياسي الليبي، والشخصيات المسئولة فيه، وكذا عدم تسليم المتهمان إلى الولايات المتحدة أو بريطانيا.[41] وقد غادر المتهمان الليبيان إلى هولندا فى الخامس من أبريل عام 1999م، على متن طائرة تابعة للأمم المتحدة، وبرفقة ممثل أمينها العام.

محاكمة المتهمين فى هولندا

تم تسليم المتهمين إلى السلطة الهولندية، بحضور ممثلي كل من: الأمم المتحدة، والسعودية، وجنوب أفريقيا، ومصر. وأعقب ذلك، تعليق العديد من الدول للعقوبات، إلا أن الولايات المتحدة لم تقم بتعليق العقوبات الاقتصادية والعسكرية المفروضة على ليبيا منذ 1986م، واتهمت طرابلس مجدداً بالإرهاب، وبتصنيع أسلحة كيماوية.[42] وقد اتبعها الاتحاد الأوروبي ببيان أعلن فيه استمرار العقوبات، مما أدى إلى إصدار رئيس مجلس الأمن لبيان أوضح فيه أنه تلقى رسالة من الأمين العام، في الخامس من إبريل عام 1999م، تفيد وصول المشتبه فيهما إلى هولندا، بما يعني وفاء ليبيا بمتطلبات قرار المجلس رقم (1192)، ولذلك فقد تقرر تجميد جميع العقوبات المفروضة على ليبيا.[43]

هيئة المحكمة تصدر حكمها فى القضية

وبعد مداولات استمرت نحو عام ونصف العام، أصدرت هيئة المحكمة حكمها بإجماع الآراء، ويقضي بـ:

1- معاقبة المتهم الأول "عبد الباسط المقراحي" بالسجن مدى الحياة.

2- تبرئة المتهم الثانى "الأمين فهيمه" لعدم كفاية الأدلة.

3- مسئولية ليبيا الكاملة عن الهجوم على الطائرة.

4- دفع تعويضات لأسر الضحايا، يصل مجملها إلى سبعمائة مليون دولار.[44]

وبدأت فى أعقاب هذا الحكم، سلسلة طويلة من المفاوضات بين ليبيا والولايات المتحدة، تعلقت بشقين:

1- تحديد قيمة التعويضات الملائمة لحادث الطائرة.

2- تخلى ليبيا عن جميع أسلحة الدمار الشامل.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، فقد أسفرت المحادثات في الحادي والثلاثين من أكتوبر عام 2002م، عن صيغة محددة، تلزم ليبيا بدفع 2.7 مليار دولار لأقارب الضحايا، بواقع عشرة ملايين دولار لكل ضحية، يتم سدادها على ثلاث دفعات. كما أعلنت ليبيا في التاسع والعشرين من إبريل عام 2003م، تحملها المسئولية المدنية الناجمة عن أعمال موظفيها فى قضية لوكيربي، وفقاً للاتفاق الذى تم إقراره في مارس عام 2003م، بين مسئولين ليبيين، وأمريكيين وبريطانيين، وهو الاتفاق الذى كان أساساً للرسالة الليبية المبعوثة إلى مجلس الأمن في أغسطس عام 2003م. وعلى الفور أعلنت الولايات المتحدة عدم ممانعتها في رفع مجلس الأمن الدولي للعقوبات المفروضة على ليبيا، حيث أصدر مجلس الأمن قراره رقم (1506)، بتاريخ الثاني عشر من سبتمبر عام 2003م، والقاضي برفع العقوبات التي كانت مفروضة على ليبيا منذ عام 1992م.[45]

أما النقطة الثانية، والمتعلقة بتخلي ليبيا عن جميع أسلحة الدمار الشامل، فسوف نعرج عليها بعدما نقوم بالتعليق على تطور علاقات كل من الولايات المتحدة، وبريطانية مع الجانب الليبي، والتي شكلت عاملاً مؤثراً في سير هذه القضية، وأدت إلى احتلالها – فى بعض الأحيان – قمة جدول العلاقات الدولية.

العلاقات الأمريكية الليبية

فرضت قضية لوكيربي نفسها على الساحة العالمية، في ظل العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية، ومنها:

1- انهيار نظام القطبية الثنائية، بتفكك جمهوريات الاتحاد السوفيتي، وبدء تبلور نظام جديد، تأخذ الولايات المتحدة فيه دور الفاعل الرئيسي.

2- بدء انعقاد جلسات مؤتمر مدريد للسلام بين الجانبين: الفلسطيني، والإسرائيلي.

3- الغزو العراقي للكويت، وقيادة الولايات المتحدة لتحالف تحريرها، في تدشين واضح للنظام الأحادي القطبية.

4- ظهور قضايا لم تكن مطروحة على الساحة العالمية من قبل، مثل: حقوق الإنسان، والإرهاب.

وكان لكل هذه المتغيرات تأثيرها على قضية لوكيربي بالسلب تارة وبالإيجاب تارة أخرى. بالسلب من خلال دخول أزمة لوكيربي فترة من الجمود، من عام 1993م، وحتى عام 1998م، بسبب ظهور العديد من القضايا التي أفقدت لوكيربي الكثير من زخمها، وبالإيجاب حينما تم إصدار قرارات مجلس الأمن المتعددة، من منطلق مكافحة الإرهاب الذي تُعد حوادث الطيران جزء منه.

ومن خلال الفهم الدقيق لهذه القضية - في السياق العام للعلاقات الليبية الغربية، خاصة مع الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا - نستطيع فهم دواعي توجيه الاتهام إلى ليبيا، وأسباب الإصرار الغربي على أن مواطنين ليبيين هم من قاموا بارتكاب الحادث، فطبيعة العلاقات السائدة بين ليبيا من جانب، وأقطاب الطرف الغربي الثلاث من جانب آخر، تمثل متغيراً حاكماً لأدوار لوكيربي.

ولوضع الأزمة في نطاقها الصحيح، يجب أن نستعرض - ودون الدخول في تفصيلات لا تخدم صلب الموضوع - تاريخ العلاقات الأمريكية الليبية الذي يمكن تقسيمه إلى عدة مراحل رئيسية:

مرحلة ما قبل الثورة: وتتميز بالتعاون بين الجانبين في الشق الاقتصادي، إذ استطاعت الولايات المتحدة تطوير توسعها الاقتصادي في ليبيا، عن طريق برنامج النقطة الرابعة من "مشروع ترومان". فانطلاقاً من هذا البرنامج، عقدت الولايات المتحدة اتفاقية عامة مع الحكومة الليبية المؤقتة، في الحادي والعشرين من يناير عام 1952م.[46] وعلى أساس هذه الاتفاقية، قدمت الولايات المتحدة مليون دولار لليبيا من أجل تطوير الزراعة، واستغلال الموارد المائية، وتطوير التعليم والخدمات الصحية. ولتنفيذ هذه الاتفاقية شُكلت "الدائرة الليبية- الأمريكية للمساعدات التقنية"، مع منح القوات الأمريكية حقوقاً غير محدودة في استخدام الأراضي الليبية في الأهداف العسكرية. ونتيجة للاتفاقية حددت الولايات المتحدة

إقامة جيوشها في قاعدة "ويلس- فيلد"، كما حصلت على حق إقامة مطار لها في منطقة "الوطية".[47]

وقد وصف الملك "إدريس السنوسي" الاتفاقية مع الأمريكيين، في نوفمبر عام 1945م، بأنها انتصار عظيم لليبيين![48] إلا أنه خلال عامي 1959م- 1960م، بادرت الحكومة الليبية بالتوجه إلى الحكومة الأمريكية، لإعادة النظر في بعض مواد الاتفاقية، وبخاصة تلك المتعلقة بالعلاقات المالية بين الجانبين، حيث أصر الجانب الليبي على زيادة أجر قاعدة "ويلس- فيلد" من أربعة إلى أربعين مليون دولار.[49] وكانت ذلك مقدمة لبداية توتر العلاقات بين الجانبين، خاصة بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر.

مرحلة ما بعد الثورة: بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969م، وبعد أن دشنت مبادئ الثورة لإلغاء القواعد العسكرية البيريطانية والأمريكية، ودعم حركات التحرر الوطني في جميع بلدان العالم الثالث، طالبت حكومة الثوار بقيادة "معمر القذافي" أمريكا بالانسحاب، خاصة بعد توقيع اتفاقية الجلاء مع بريطانيا في الخامس عشر من ديسمبر عام 1969م.[50]

وفي البداية، تم التفكير من جانب أمريكا في ردع هؤلاء الثوار بالطرق العسكرية، لكن الخوف من الخسائر التي سوف تعود عليها، واحتمال تخريب القاعدة العسكرية في طرابلس، أحبط ذلك التفكير.[51] وبعد مفاوضات طويلة، تم جلاء القوات الأمريكية عن ليبيا، في الثلاثين من يونيو عام 1970م. وفي مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، ومع تولي الرئيس "رونالد ريجان" مقاليد الحكم في الولايات المتحدة، دخلت العلاقات الأمريكية الليبية مرحلة التصعيد، بسبب الدور المعاكس الذي كانت تقوم به ليبيا ضد السياسة الأمريكية. ففي يوليو 1984م، وضع مكتب الدراسات والبحوث التابع للخارجية الأمريكية تقريراً يوضح الدور المناهض الذي تقوم به ليبيا ضد السياسة الأمريكية في العالم العربي وأفريقيا، بالإضافة إلى دعم القوى المعادية للولايات المتحدة في أمريكا الوسطى واللاتينية، بما يمثل تهديداً

للأمن الإستراتيجي للولايات المتحدة، الأمر الذي تطور إلى حد الصدام العسكري، ففي عام 1986م، وبدعوى مسئولية ليبيا عن عملية إرهابية استهدفت ملهىً ليلي في مدينة برلين، وأدت إلى مقتل جندي أمريكي واحد وإصابة آخرين بجراح، قامت الولايات المتحدة بشن هجوم على مدينتي: طرابلس وبنغازي، حيث كان مقر العقيد "معمر القذافي" من بين أهداف القوات المهاجمة.[52]

ومع تولي الرئيس "جورج بوش" مقاليد الحكم، أرادت ليبيا فتح صفحة جديدة مع النظام الأمريكي الجديد، حيث تم امتداح الرئيس "جورج بوش" ووصفه بأنه سياسي محنك، لا يبادر بالقيام بأي عمل إلا بعد دراسة دقيقة.[53] غير أنه مع ظهور قضية أسلحة الدمار الشامل في ليبيا، سارع "جورج بوش" معلناً إصراره على ضرورة منع النظام الليبي من إنشاء "مصنع أدوية الرابطة" المخصص لإنتاج الأسلحة الكيماوية، مؤكداً على أنه من غير المستبعد اللجوء إلى توجيه ضربة عسكرية إلى هذا المصنع الذي نفت ليبيا أن يكون له صلة بإنتاج أي نوع من أسلحة الدمار الشامل.[54]

مرحلة التقارب في العلاقات: بعد أن التزمت ليبيا بدفع التعويضات لضحايا كل من: طائرة "بان أمريكا" التي تحطمت فوق قرية لوكيربي بأسكتلندا، والطائرة الفرنسية "يوتا 772" التي تحطمت فوق صحراء النيجر، وبعد رفع العقوبات الدولية عنها بموجب قرار مجلس الأمن رقم (1506)، وفي إطار تخليها الصريح عن دعم الإرهاب، أعلنت ليبيا رسمياً مبادرتها بالتخلص تماماً من جميع ما تملكه من أسلحة الدمار الشامل.

تخلي ليبيا عن برامج أسلحة الدمار الشامل: أعلنت ليبيا بإرادتها الحرة، ودون ثمة ضغوط من أي جهة، التخلص تماماً من كل أسلحة الدمار الشامل المحظورة دولياً، والتخلص كذلك من كل المواد والمعدات والبرامج الخاصة بإنتاج تلك الأسلحة، مع قبول الخضوع لمراقبة دولية عاجلة للتحقيق من الوفاء بالتزامها بذلك كله،[55] بالإضافة إلى تأكيدها الالتزام بمعاهدة حظر الانتشار النووي، واتفاقية

الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومعاهدة الحد من التسلح، وتوقيعها على البروتوكول الإضافي لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية الذي يسمح لمفتشي الأمم المتحدة بالقيام بعمليات التفتيش للمنشآت النووية. وقد أوضح وزير الخارجية الليبي "عبد الرحمن شلقم" أن ليبيا سوف تتعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشفافية تامة.[56] وأوضح العقيد "معمر القذافي" أن هذه المبادرة تهدف إلى إنهاء عزلة ليبيا التي استمرت نحو ثمانية أعوام، مشيراً إلى أن ليبيا لن تبقى متمسكة بمواقف أضرت بها على المستوى العالمي، وخربت علاقاتها مع العالم.[57]

ومن ناحيته، أشاد "كولين باول" وزير الخارجية الأمريكي بالتعاون الذي تبديه ليبيا فيما يتعلق بجهود التخلص من أسلحة الدمار الشامل، وأعلن أن الولايات المتحدة ستسمح لمواطنيها بزيارة ليبيا، واستخدام جوازات سفرهم لدخولها، مما يعتبر رفع جزئي للعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها. وقد زار وفد من الكونجرس الأمريكي ليبيا في الرابع عشر من فبراير عام 2004م، وهي الزيارة الأولى من نوعها منذ أكثر من ثلاثين عاماً، مما يدل على تحول الموقف الأمريكي تجاه الجماهيرية الليبية، وبدء مرحلة جديدة من العلاقات بين الطرفين.[58]

العلاقات الليبية البريطانية

لعبت العلاقات الأمريكية – الليبية دور المتغير المستقل، بينما لعبت علاقة ليبيا بكل من: بريطانية، وفرنسا دور المتغير التابع، فكلما تحسنت العلاقات الأمريكية – الليبية، كلما شهدت العلاقات على الصعيد الآخر تحسناً، والعكس.

وقد ظهر الخلاف الليبي – البريطاني جلياً في مرحلة ما بعد الثورة، بسبب مساندة الجانب الليبي للجيش الجمهوري في ايرلندا الشمالية، ودعم عملياته الإرهابية ضد المصالح البريطانية. وعلى إثر الحادث الذي وقع أمام السفارة الليبية في لندن، في إبريل عام 1984م، والذي تمثل في إصابة أحد عناصر الأمن البريطاني بطلق ناري من داخل السفارة، أثناء قيام البعض بمظاهرة احتجاج على السياسات الليبية، قامت بريطانيا بقطع علاقاتها مع ليبيا.[59]

وقد أدان العقيد "معمر القذافي" - لاحقاً - عمليـات الجـيش الجمهـوري الايرلندي، مشيراً إلى أن إقامة صلات معه كانت بمثابة الخطأ. وقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يعترف فيها "القذافي" بدعم حركات الجيش الايرلندي.(60) ومـع تطور وتحسن العلاقات الأمريكية - الليبية، وتخلي ليبيا عن دعمها لكافة الحركات الإرهابية، وتخليها كذلك عن كافة أسلحة الدمار الشامل، فإن من المتوقع أن تسـير العلاقات الليبية - البريطانية في طريق التحسن باطراد وتسارع.

العلاقات الليبية الفرنسية

كان التحرك الليبي باتجاه أفريقيا السبب الرئيسي وراء تعثر العلاقات الليبية - الفرنسية، إذ رأت فرنسا أن ليبيا تهدف بتحركها هذا دعم السياسات الإرهابية في غرب أفريقيا، مما يعد تهديداً للمصالح الفرنسية في القارة السوداء. بينما تري ليبيا أن سياساتها في المنطقة تعبر عن توجه قومي تحرري، مضاد لكل أشكال المصالح الاستعمارية. وشكلت حادثة الطائرة "يوتا 772" في عام 1989م، والاتهـام الـذي وجهته فرنسا إلى ستة ليبيين، من بينهم أحد أقارب العقيد "معمر القـذافي" مرحلـة جديدة من مراحل توتر العلاقات بين البلدين.(61)

وقد عملت ليبيا - لاحقاً - على تحسين علاقاتها بفرنسا، وقامت بـالتوقيع على اتفاق يقضي بتسديدها تعويضات مالية قدرها مائة وسـبعون مليـون دولار لعائلات ضحايا الطائرة "يوتا 772"، بحيث يبلغ نصيب العائلـة الواحـدة حـوالي مليون دولار.(62)

أسباب توجيه الاتهام إلى ليبيا

يمكن إجمال الأسباب التي أدت إلى توجيه الاتهام إلى ليبيا بتفجير طـائرة "بان أمريكا" فوق لوكيربي، فيما يلي:

الأسباب التاريخية: وتتمثل في رغبة الولايات المتحدة بالرد على سياسات ليبيا التي اتصفت منذ قيام ثورة الفاتح بمعاداة التوجهات الأمريكية.(63)

الأسباب الصراعية: وتتمثل في معارضة ليبيا لعملية السلام فـي الشـرق

الأوسط، والتي بدأت في مدريد، حيث أعلن "عبد الحميد عمار" أمين شئون مؤتمر الشعب الليبي العام رفض ليبيا لمؤتمر مدريد، وأشار إلى أن ليبيا ليست ضد السلام، ولكنها مع السلام القائم على الحق والعدل الذي يتمثل في عودة كل يهودي إلى بلده الأصلي.[64] كما تتمثل أيضاً في الاتهامات العديدة التي وجهت إلى ليبيا، والخاصة بدعم الحركات الإرهابية على مستوى العالم.[65]

الأسباب العسكرية: وتتمثل في الموقع المحوري الذي تشغله ليبيا في الاستراتيجية الأمريكية من ناحية، والرغبة في تجريدها من إمكانيات تطوير قدراتها غير التقليدية في مجال أسلحة الدمار الشامل من ناحية أخرى.[66]

الأسباب الداخلية:

الولايات المتحدة الأمريكية: واجهت إدارة "جورج بوش" عام 1991م، انخفاضاً ملحوظاً في شعبيتها، يرجع إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية داخل المجتمع الأمريكي، مما أدى إلى ازدياد رصيد الحزب الديمقراطي المنافس، وتعاظم الإحساس بالحاجة إلى القيام بعملية خارجية يستعيد بها "جورج بوش" شعبيته المتراجعة، ويغطي بأحداثها على مظاهر تفاقم الأوضاع الداخلية.

بريطانيا: كان حزب المحافظين البريطاني – آنذاك – بزعامة "جون ميجور" يعاني هو الآخر من تدهور شعبيته السياسية، بسبب الفشل الواضح لفلسفة الحكم والإدارة التي يعتمدها، والتي أقرتها رئيسة الوزراء السابقة "مارجريت تاتشر".[67]

فرنسا: كان الحزب الاشتراكي الفرنسي بزعامة الرئيس "فرانسوا ميتران" يعيش – في نفس التوقيت – حالة من حالات التراجع السياسي، خاصة بعد الموقف الذي اتخذه حيال حرب الخليج الثانية، مما جعله يسعى بشتى الطرق إلى استعادة شعبيته، لضمان استمراره في الحكم.[68]

ليبيا: النظام السياسي الليبي في جوهره نظام ثوري، مما جعله يتبنى على طول الخط رؤية تصادمية مع أغلب عناصر النظام العالمي، وبخاصة الدول الكبرى.[69]

السياسة الخارجية الليبية تجاه قضية لوكيربي

الموقف الليبي من إدارة الأزمة:

تعامل النظام السياسي الليبي – في البداية – مع هذه الأزمة بـالكثير مـن التشدد وعدم المرونة، إذ نفت الخارجية الليبية في بيان لها تورطهـا فـي حـادث تفجير الطائرة الأمريكية، ودعت إلى إجراء تحقيق دولي في الحـادث، علـى أن تتولاه محكمة العدل الدولية. وقد أدان البيان الإرهاب بكل صوره وأشكاله.(70) كما أصدر الوفد الليبي في الأمم المتحدة بياناً آخر نفى فيه بصورة قاطعة تورط ليبيـا في الحادث، مؤكداً على إدانتها لمرتكبي الحادث وكل من شارك فيه.(71) واطلعـت وزارة الخارجية الليبية (المكتب الشعبي الليبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي) سفراء الدول العربية والأجنبية بطرابلس على وجهة نظر ليبيـا إزاء الاتهامـات الموجهة إليها، وأصدرت بيان تم تسليمه للسفراء يتضمن نفيها القاطع لوجود أيّ علاقة لليبيا بالحادث المتعلق بتفجير الطائرة، بالإضافة إلى إدانتها الواضحة للإرهاب.(72)

وقد جاء ذلك التشدد الذي أبدته ليبيا في بداية الأزمة، والذي تمثل في نفيها ارتكاب الحادث، ورفضها تسليم مواطنيها إلى دولة أخرى، من منطلق الخوف من أن تكون وراء هذه القضية نوايا لإسقاط النظام الليبي، وهو الأمر الذي أوضـحه العقيد "معمر القذافي" في حديثه لصحيفة "الأهرام" القاهرية، حيث أكد أنه لا يعلـم شيئاً عن سقوط الطائرتين: الأمريكية، والفرنسية، وأن السلطات الليبية لم تخطـط لأي أعمال إرهابية. وأنه فوجئ بالاتهامات التي تشي بأنها صادرة عن نية مبيتـه للنيل من ليبيا، خاصة وأن رفع الستار عن القضية جاء بعد انقضاء نحـو أربعـة أعوام على وقوعها.(73)

وجه رفض ليبيا الاعتراف بمسئوليتها عن الحادث، برفض غربي مماثـل، إذ طالب مستشار الأمن القومي الأمريكي "برنت سكوكروفت" النظام الليبي بتسـليم المتهمين لمحاكمتهم، مشيراً إلى أن هذا الطلب بمثابة خطوة داخل إطـار التحـرك الأمريكي الواسع النطاق، والهادف إلى تأكيد الاتهام. وفي أعقاب ذلك قامت الإدارة

الأمريكية باستدعاء السفراء العرب المعتمدين في واشنطن، وسلمتهم قرار الاتهـام الذي أرفقت به كتيباً عن العمليات الإرهابية السابقة والمنسوبة إلى ليبيا.(74)

وسلمت بريطانيا – عن طريق السـفارة الإيطاليـة – للحكومـة الليبيـة الطلبات الخاصة بتسليم المتهمين بتفجير الطائرة، وهو ما قوبل بالرفض من الجانب الليبي، حيث ردت وزارة الخارجية الليبية رسمياً بالرفض عـن طريـق السـفارة الإيطالية بطرابلس.(75)

وإزاء التشدد من الجانب الغربي المطالب بـ:

- تسليم المتهمين الليبيين.
- نبذ ليبيا لكافة أشكال الإرهاب.

تحركت الدبلوماسية الليبية على مستويين:

1- مستوى مباشر، تمثل في طرح العديد من المبادرات التي من شأنها حل النزاع سلمياً، عن طريق محكمة العدل الدولية.
2- مستوى غير مباشر، تمثل في حث جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية على التدخل لصالح وجهة النظر الليبية، من منطلق عدم قدرة القيادة الليبية على التأثير الإيجابي على مجريات الأوضاع، وإخفاقها لاعتبارات إقليمية ودولية.

وقد ارتكن الموقف الليبي – حينئذٍ – إلى مجموعة من المحددات، هي:

- عدم تسليم مواطنيها لمحاكمتهم خارج حدودها، باعتبار ذلك مظهراً من مظاهر السيادة التي تحرص أغلب دول العالم على التمسك بها.
- عدم وجود اتفاقية لتسليم المجرمين بينها، وكل من: أمريكا وبريطانيا، تفـرض عليها هذا التسليم.
- نصوص الاتفاقيات الدولية ليس فيها ما يلزم ليبيا بتسـليم المتهمـين بارتكـاب الحادث فوق مدينة لوكيربي باسكتلندا.(76)

المبادرات الليبية للتسوية

تقدم الجانب الليبي بالعديد من المبادرات التي من شانها حل النزاع بطريقة

سلمية، وقد تبلور ذلك من خلال تشكيل هيئة قضائية ليبية برئاسة المستشار "أحمد طاهر الزاوي" عضو المحكمة الليبية العليا، لتتولى التحقيق في الاتهامات الموجهة لبعض الليبيين، حيث طالب رئيس الهيئة ما يلي:

أ- الإطلاع على كافة الأدلة المادية الخاصة بالحادث، والموجودة في اسكتلندا.

ب- إجراء التحقيق في نطاقه القانوني بعيداً عن أي تأثيرات سياسية.(77)

وصرح بأن تشكيل هذه اللجنة قد جاء من منطلــق أن القــانون لا يســمح بتسليم المتهمين الليبيين لأي دولة في العالم، فالمادة السادسة من قانون العقوبــات الليبي الصادر سنة 1953م، تقضي بأن كل ليبي يرتكب جناية خارج ليبيا، ثم يعود إليها، يعاقب من القضاء الليبي فقط.(78) مما يعني أن المشكلة هنا مشكلة دســتورية وليست قانونية.

وجاءت المبادرة الثانية في شكل اقتراح، تقدم به العقيد "معمــر القــذافي"، ويقضي بقبول قدوم قضاة غربيين مستقلين إلى طرابلس، لحضور محاكمة الليبيين المتهمين بالتورط في حادث الطائرة، أو تشكيل لجنة تحقيق مكونـــة مـــن: قــاضٍ أمريكي، وآخر بريطاني، وثالث ليبي، ويمكن للثلاثة اللجوء إلى طلــب مســاعدة قضاة ينتمون إلى دول أخرى، على أن يجري كل ذلك بمشاركة محاميين عن أسر ضحايا الطائرة والليبيين المتهمين، فضلاً عن تشكيل لجنة مماثلة للتحقيق في تفجير الطائرة الفرنسية فوق النيجر.(79)

وقد قابل الجانب الغربي تلك المبادرات بالرفض، من منطلق أن الحادث ما هو إلا حادث إرهابي في المقام الأول، ومن ثم يجب على ليبيا تســليم المتهمــين. وترتب على ذلك الرفض الغربي:

- تمديد العقوبات الاقتصادية التي سبق أن فرضها الرئيس "رونالد ريجان" علــى ليبيا عام 1989م، لمدة عام آخر، مع استمرار الإجراءات المرافقة له إلى ما بعد السابع من يناير عام 1992م.(80)
- وصف الولايات المتحدة لمقترحات ليبيا ومبادراتها بعدم المصداقية، إذ أشــارت

"مارجريت تايلور" المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية إلى أنه على ليبيا الاستجابة للمطالب الأمريكية – البريطانية – الفرنسية، حيث يجب تسليم المتهمين إلى الدول الثلاث، دون أي مهلة أخرى، وأي اقتراحات لإجراء تحقيق ليبي مع المتهمين.[81]

عرض النزاع على مجلس الأمن

أمام رفض ليبيا تسليم المتهمين، تم عرض النزاع على مجلس الأمن الذي أصدر مجموعة من القرارات، هي على الترتيب "731، 847، 883". وقد دعا القرار رقم (731)، والصادر في الحادي والثلاثين من يناير عام 1992م ليبيا إلى:

- إظهار التعاون الكامل في تحديد المسئولية عن الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها الطائرتان: "بان أمريكا"، و"يوتا 772".
- الاستجابة الكاملة والفعالة لضرورة نبذ الإرهاب.

وقد تعاملت ليبيا مع القرار بالإيجاب من خلال:

- إدانة الإرهاب بكل أشكاله وصوره، بما فيه إرهاب الدول، والأعمال التي أدت إلى تحطيم الطائرتين.[82]
- التعاون الكامل مع الأمين العام، من أجل إنجاح الجهود الدولية الرامية إلى إظهار جميع الحقائق المتعلقة بتحطم الطائرتين.[83]
- قطع أي علاقة لليبيا بالمنظمات الإرهابية، مثل: الجيش الجمهوري الايرلندي، وحركة مورو الإسلامية في الفلبين، بما في ذلك إغلاق مراكز تدريبها في ليبيا.[84]

وبالرغم من كل ما سبق، أشارت وزارة الخارجية الأمريكية في إعلان لها إلى أن ليبيا مازالت ترعى الإرهاب الدولي، وأن القرار بإغلاق نحو خمسة مراكز لتدريب العناصر الإرهابية بها ما هو إلا محاولة لكسب تعاطف الرأي العام العالمي، في حين أن هناك العديد من المراكز التي لم تغلق بعد، والعلاقات التي لم تقطع مع بعض المنظمات الإرهابية، مثل جماعة أبو نضال.[85]

تقدمت ليبيا بمبادرة من خلال رسالة بعث بها وزير خارجيتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، مفادها أن العقيد "معمر القذافي" يواجه عقبات دستورية تمنعه من تسليم المتهمين، في ظل غياب معاهدات تبادل تسليم المجرمين، وأنه من الصعب إرغام المتهمين على الوقوف أمام القضاء في دولة أجنبية. ولكنه وعلى الرغم من كل ذلك، فإن ليبيا لا تعارض في تسليم المتهمين لمحاكمتهم في مالطة، أو أي دولة عربية، كما أنها على استعداد لـ:

- التعاون في إنهاء كافة أشكال النشاط الإرهابي، وكل ما من شأنه تعريض المواطنين للخطر.
- بحث موضوع التعويضات، إذا ما أقرته المحاكمة.

وقد قابلت الولايات المتحدة هذه المقترحات بالرفض، متذرعة بعدم التزام ليبيا بقرار مجلس الأمن.[86]

عرض النزاع على محكمة العدل الدولية

وتحركت ليبيا في اتجاه عرض النزاع على محكمة العدل الدولية، من منطلق كونه نزاعاً قانونياً، وليس سياسياً. وقد اتهمت ليبيا في شكواها إلى محكمة العدل الدولية كل من: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا بممارسة ضغوطاً عليها من أجل تسليم اثنين من مواطنيها، وطالبت بامتناعهم عن استخدام أي شكل من أشكال القوة أو التهديد ضدها، كما طالبت بنظر القضية على أساس معاهدة مونتريال لعام 1971م، والخاصة بمكافحة الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الطيران المدني.[87]

وقبل صدور حكم محكمة العدل الدولية، حرصت الدول الثلاث على دراسة اتخاذ المزيد من الإجراءات ضد ليبيا، بعدما توصل تقرير الأمم المتحدة إلى أنها فشلت في الاستجابة لقرار مجلس الأمن رقم (731)،[88] مما أدى إلى صدور قرار مجلس الأمن رقم (748) الذي شكل نوعاً من الحظر على النظام الليبي، حيث فرض القرار بعض التدابير غير العسكرية، تمثلت في وقف المواصلات الجوية مع ليبيا، بالإضافة إلى بعض العقوبات الاقتصادية والتجارية، وكذا وقف التعاون الفني

والعسكري، وفرض قيود على العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا وغيرها من الدول.[89]

وقد وصفت الخارجية الليبية هذا القرار بأنه جائر، وأنه تسبب في وقوع العديد من المآسي للشعب الليبى، حيث حولت العقوبات ليبيا إلى سجن كبير يعيش داخله الشعب الليبي.

صدور حكم محكمة العدل الدولية

صدر حكم محكمة العدل الدولية في الخامس عشر من أبريل عام 1992م، وهو الحكم الذي جاء في غير صالح ليبيا، إذ تم رفض الطلبات الليبية المتعلقة بضمان عدم تعرضها للضغوط من أجل إرغامها على تسليم المتهمين، غير أن المحكمة ذكرت في حيثيات حكمها أنها تتفق مع وجهة النظر الليبية فيما يخص الاستناد إلى معاهدة مونتريال.[90]

وقد استمر الجانب الليبي مصراً على اختصاص المحكمة دون غيرها بالفصل في النزاع، وعلى عدم تسليم المتهمين الليبيين إلى الولايات المتحدة أو بريطانيا، الأمر الذي أدى إلى استصدار الأمم المتحدة لقرارها الثالث.

قرار مجلس الأمن رقم 883

أحكم هذا القرار الحصار الجوي والاقتصادي المفروض على ليبيا، ومن ثم عمل على دخول الأزمة في مرحلة ثبات مؤقت، إذ نص القرار على:

1- منع تصدير بعض المعدات المتعلقة بالنفط إلى ليبيا.

2- تجميد الأرصدة الليبية.

3- نقل مكاتب الخطوط الجوية الليبية في الخارج، وقطع أي علاقة بها.

وبالإضافة إلى ما تمخض عن ذلك القرار، أدت مجموعة من المتغيرات الدولية إلى دخول الأزمة في مرحلة تجميد، ومن أهم تلك المتغيرات:

- تغير طبيعة التوازنات الدولية، وهيمنة الدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة، مما أدى إلى وصول كل الجهود المبذولة للتوصل إلى حل سلمي إلى طريق مسدود.

- ظهور العديد من القضايا التي أفقدت قضية لوكيربي الكثير من زخمهـا علـى الساحة الدولية، مثل قضية: العراق، والشيشان، والبوسنة، والصـراع العربـي الإسرائيلي، وعملية السلام في الشرق الأوسط.[91]
- الإدانة المسبقة من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا، بما يرسخ الاعتقاد بـأن المقصود من التحقيقات والمحاكمة، ليس إلا إدانة النظام الليبي للإطاحة بـه، أو إضفاء الشرعية على عمل عسكري يسهل استبداله.[92]
- فشل التوصل إلى حل سلمي، سواء عن طريق المبادرات التي تقدمت بها ليبيا، أو تلك التي جاءت في إطار اللجنة السباعية.[93]

السياسة الخارجية الليبية في فترة الجمود

حاولت الخارجية الليبية إيجاد وسيلة لكسر الحصـار الـدولي المفـروض حولها، فأثارت أزمة "الحجاج الليبيين"، وصرحت بأن الطائرات الليبية سوف تتوجه خلال موسم الحج إلى المملكة العربية السعودية، لنقل الحجاج، متحديه بذلك قـرار الحظر الجوى. وقد عارضت الإدارة الأمريكية أي مسعى تمارسه ليبيـا لخـرق قـرارات الحظر.[94] مما أدى إلى تحرك الدبلوماسـية المصـرية – وهـو مـا سنتعرض له لاحقاً – ونقل الحجاج على طائرات مصر للطيران.[95]

وعلى صعيد التحرك الدبلوماسي، حاولت ليبيا استقطاب الصين أو روسيا صاحبا العضوية الدائمة بالمجلس، وحق الفيتو، بتنمية علاقاتها الاقتصادية معهما. ففي أواخر يوليو عام 1995م، اختتمت موسكو ثالث جولة من المحادثات الروسية – الليبية بتوقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي التجاري، تراوحت قيمتها الإجمالية مـا بين 1.5، و2 مليار دولار، غير أنها أكدت على أن تنفيذ تلـك الاتفاقيـة مـرتبط بالالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي، الأمر الذي أوضح ضعف العون الذي يمكن أن تقدمه روسيا لليبيين.[96]

وقد حاولت ليبيا أيضاً أن تزيد من عمق علاقاتها الاقتصادية مع بريطانيا، خاصة وأن هناك العديد من البريطانيين يعملون في مجال النفط الليبي، بالإضـافة

إلى قيام ليبيا بتقديم الكثير من المعلومات عن الجيش الجمهوري الايرلندي السري للحكومة البريطانية، لكن سرعان ما تدهورت العلاقات بين الجانبين، بسبب طـرد رئيس قسم رعاية المصالح الليبية في لندن، بعدما وجهت له تهمة التجسس. وقـد ردت ليبيا بالمثل، وقامت بطرد رئيس قسم رعاية المصالح البريطانية في طرابلس.[97]

حكم محكمة العدل

في السابع والعشرين من فبراير عام 1998م، أعلنت محكمة العدل الدولية اختصاصها بالنظر في شكوى الحكومة الليبية ضد بريطانيا والولايـات المتحـدة، وتوصلت المحكمة التابعة للأمم المتحدة إلى أن مطالب ليبيا ضد بريطانيا مقبولـة، على الرغم من قرارات مجلس الأمن الدولي في هذا الشأن.[98] وفي أعقاب صدور ذلك القرار، تقدمت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بمبـادرة لحـل قضية لوكيربي.

ففي الرابع والعشرين من أغسطس عام 1988م، أعلنت كل من: الولايات المتحدة، وبريطانيا قبولهما فكرة محاكمة المتهمين الليبيين في قضية لوكيربي أمام محكمة اسكتلندية، تعقد في لاهاي بهولندا. وقد وصف الإعلان ذلك العرض بأنـه نهائي وغير قابل للتفاوض، حيث أكدت "مـادلين اولبرايـت" وزيـرة الخارجيـة الأمريكية – حينئذ – أن العرض كشف لحقيقة موقف الحكومة الليبية، من منطلـق أن مضمون المبادرة قد جاء استجابة لمطلب ليبي سبق أن رفضته واشنطن ولندن من قبل، ومن ثم يجب على الحكومة الليبية قبوله دون مساومة، أو رفضه كلياً.[99] وربطت كل من: الولايات المتحدة، وبريطانيا عرضهما بالعمل على فرض حظـر شامل على ليبيا، إذا رفضت العرض، ورفع العقوبات إذا تم تسليم المتهمين.[100]

وقد أعلنت ليبيا رسمياً في بيان لها قبول الاقتراح الأمريكي – البريطـاني حول محاكمة المشتبه فيهما، على أن يتم العمل على إنهاء العقوبـات المفروضـة عليها.[101] وأوضح العقيد "معمر القذافي" أن ليبيا لا تضع أيـة شـروط لتسـليم المتهمين، غير أنه يجب توافر كافـة ضـمانات تحقـق العدالـة قبـل مثولهمـا

للمحاكمة.[102] ومن ناحية أخرى تقدمت كل من: بريطانيا، وأمريكا بمشروع قرار يقضي بتعليق العقوبات المفروضة على ليبيا، في حالــة تســليمها للمتهمين.[103]

وبعد حصول ليبيا على الضمانات الخاصة بمحاكمة المشتبه فيهما، قامــت بتسليمهما، حيث مثلا أمام القضاء الاسكتلندي، وبعد مداولات استمرت نحو عــام ونصف، أصدرت هيئة المحكمة حكمها بإجماع آراء قضاتها الثلاث. وقــد نــص الحكم على ما يلي:

أولاً: معاقبة المتهم الأول "عبد الباسط المقراحي" بالسجن مدى الحياة.

ثانياً: تبرئة المتهم الثاني "الأمين فهيمه"، لعدم كفاية الأدلة.

ثالثاً: تأكيد مسئولية ليبيا الكاملة عن الهجوم على الطائرة.

رابعاً: وجوب دفع تعويضات لأسر الضحايا.[104]

التحرك الليبي الغير مباشر

بعد أن تناولنا التحرك الليبي في مستواه المباشر، بالتطرق إلى المبــادرات التي قدمتها ليبيا لحل النزاع سلمياً، وكذا أدوار عرض النزاع على محكمة العــدل الدولية، في ظل مجموعة المحددات الحاكمة للتحرك الليبي، سوف نستعرض فيمــا يلي التحرك الليبي غير المباشر، والمنبثق عن عدم قدرة ليبيا على التصدي بمفردها للضغوط التي مارستها كل من: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا.

جامعة الدول العربية

في أعقاب توجيه الاتهام من جانب الولايات المتحدة وبريطانيــا، عمــدت الدبلوماسية الليبية إلى الاستعانة بجامعة الدول العربية، حيث أرسل العقيد " معمــر القذافي" مبعوثيه إلى العديد من العواصم العربية، لشرح أبعاد الموقف الليبي. كمــا قام بنفسه بأداء تلك المهمة في بعض العواصم، خاصة القاهرة التي كان لهــا دور بارز في حل القضية. وقد دعت ليبيا إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الجامعة العربية الذي أصدر قراراً أكد فيه تضامنه مع الموقف الليبي،[105] وهو القرار الذي انتقــد من جانب بريطانيا، إذ أشار وزير خارجيتها "دوجلاس هيود" إلى أن قرار المجلس

يتجاهل ما وصفه بالدلائل الواضحة على تورط ليبيا في تفجير الطائرة.[106]

وانطلاقاً من أهمية إيجاد آلية تحقيق دولي محايد لحل النزاع، طالب مجلس الجامعة العربية في الخامس عشر من ديسمبر عام 1991م، بتشكيل لجنة مشتركة من الأمم المتحدة والجامعة، لدراسة كافة الوثائق المتعلقة بهذه القضية، مع إمكانية القبول بمشاركة أطراف أخرى بصفة مراقبين، إلا أن بريطانيا ردت على ذلك المطلب برسالة إلى الأمين العام للجامعة، تنتقد فيها توجهات الجامعة، الأمر الذي وصف بأنه غلق لجميع الأبواب أمام الحلول الوسط.[107]

وتوالى بعد ذلك عقد الجلسات الطارئة لمجلس الجامعة العربية، من أجل دراسة تطورات الأزمة، حيث دعت الجامعة مجلس الأمن إلى حل النزاع عن طريق المفاوضات، أو الوساطة، أو التسوية القضائية، وحثته على تجنب إصدار أي قرار يقضي بفرض عقوبات اقتصادية، أوعسكرية، أو دبلوماسية، من شأنها زيادة تدهور الأوضاع السلبية في المنطقة. وكذلك قررت الجامعة تشكيل لجنة وزارية سباعية، تضم كل من: مصر، وسوريا، والمغرب، والجزائر، وليبيا، وموريتانيا، بالإضافة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، لمتابعة الأزمة، وإجراء الاتصالات اللازمة بالأطراف المعنية، مثل: رئيس مجلس الأمن، والدول الأعضاء، والأمين العام للأمم المتحدة، وذلك بهدف:[108]

- احتواء الأزمة.
- التوصل إلى حل عادل، يراعي صيانة السيادة الليبية.

إلا أن هذه اللجنة أخفقت في مهامها، نظراً لما يلي:

1- صعوبة الحوار مع الدول الغربية المعنية بالأزمة.
2- صعوبة التعامل مع السلطات الليبية ذاتها.
3- التحرك الليبي المباشر والمنفرد في اتجاه البحث عن حل مباشر مع الغرب، خاصة الولايات المتحدة، وبريطانيا.

وقد أعلن المندوب الليبي الدائم لدى الأمم المتحدة، عن استعداد ليبيا لتسليم

المتهمين للأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، والتي تقوم بتسليمهما إلى الأمين العام للأمم المتحدة، لتقديمهما للمحاكمة،[109] غير أن الناطقة بلسان الخارجية الأمريكية، اعتبرت أن دور الجامعة العربية لا يعد بديلاً عن الالتزام التام بتنفيذ القرار مجلس الأمن رقم (731) الذي يدعو إلى تسليم المتهمين للقضاء الأمريكي والبريطاني, وهو الأمر الذي رفضته ليبيا.

مبادرة جامعة الدول العربية

تقدم مجلس الجامعة في السابع والعشرين من مارس عام 1994م، باقتراح يقضي بإجراء محاكمة عادلة للمشتبه فيهما، من قبل قضاة اسكتلنديين، ووفق القانون الاسكتلندي، وفي مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي، من منطلق أن ذلك يعتبر أساساً عملياً لحل سلمي للازمة، يتفق وقرارات الشرعية الدولية، ويراعي مصالح جميع الأطراف. ومع صدور قرار محكمة العدل الدولية في السابع والعشرين من فبراير عام 1998م، والقاضي بتأكيد اختصاصها بنظر النزاع، ورفضها للدفوع التي تقدمت بها الولايات المتحدة وبريطانيا، تقدمت الأخيرتان بمبادرة لحل سلمي للنزاع اعتماداً على مبادرة جامعة الدول العربية، وهو ما قبلته ليبيا، بعد أن توافر لها قدر ملائم من الضمانات. وقد لعبت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية دوراً كبيراً في تقريب وجهات النظر بين الطرفين، مما أدى إلى التمكن من تسليم المتهمين: "عبد الباسط المقراحي" و"الأمين فهيمه"، من خلال الأمين العام لجماعة الدول العربية، في الخامس من إبريل عام 1999م.[110]

ويتضح مما تقدم، أن السعي الليبي باتجاه الجامعة العربية، تم بهدف جعل قضية لوكيربي قضية عربية. وعلى الرغم من سلبيات التعامل العربي مع الأزمة، من منطلق رفض الدخول في مواجهة مع الغرب، والاكتفاء بمطالبة مجلس الأمن بعدم فرض عقوبات ضد ليبيا، والدعوة إلى حل النزاع بالطرق السلمية، وكذا امتثال معظم الدول العربية لقرارات مجلس الأمن القاضية بفرض عقوبات على ليبيا، فإن ذلك كله لا ينفي بعض إيجابيات دور الجامعة، والمتمثل في المبادرة التي

اتخذتها الدول المتنازعة أساساً للحل السلمي.

منظمة الوحدة الإفريقية

جاء التحرك الليبي باتجاه منظمة الوحدة الأفريقية موازياً للتحـرك علـى مستوى الدائرة العربية، بهدف خلق المزيد من التأييد والدعم للموقف الليبي، ولمحاولة تلافي أثر بعض سلبيات موقف الجامعة العربية في التعامل مع هذه الأزمة.

وقد أشار الرئيس "روبرت موجابي" رئيس الدورة المنعقدة لمنظمة الوحدة الأفريقية في عام 1998م، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى أولويـة مسـألة رفع العقوبات عن ليبيا على جدول أعمال منظمة الوحدة الأفريقية، من منطلق رفع المعاناة عن الشعب الليبي.(111) ومن الجدير بالذكر هنا أن منظمة الوحدة الأفريقية، أقرت من خلال مجلس وزراء الخارجية في يناير 1995م، تشكيل لجنة خماسـية تتكون من: الكاميرون، وزيمبابوي، وغانا، وأوغندا، وتونـس لمتابعـة القضـية، بالتعاون مع اللجنة السباعية المشكلة من جانب مجلس الجامعة العربية. وقد أيـدت منظمة الوحدة الأفريقية الاقتراح الذي تقدمت به الجامعـة، والـذي يقضـي بـإجراء محاكمة عادلة للمشتبه فيهما من قبل قضاة في اسكتلندا، ووفق القانون الاسكتلندي.(112)

مبادرة منظمة الوحدة الإفريقية

جاءت مبادرة المنظمة مؤيدة لمبادرة الجامعة العربية، ومن خلال التنسيق فيما بينهما، إذ اعتمدت المنظمتان في نوفمبر عام 1996م، ثلاثة خيـارات يمكـن لمجلس الأمن الأخذ بأحدها، كأساس للحل، وهي:

1- محاكمة المشتبه فيهما في بلد ثالث محايد، يختاره مجلس الأمن.
2- محاكمة المشتبه فيهما في محكمة العدل الدولية في لاهـاي، ووفـق القـانون الاسكتلندي، من قبل قضاة اسكتلنديين.
3- تشكيل محكمة جنائية خاصة لمحاكمة المشتبه فيهما في مقـر محكمـة العـدل الدولية في لاهاي.(113)

وقد تجسد التعاون بين المنظمتين في مجموعة الرسائل المشتركة التي تـم

توجيهها لكل من: الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن، وقد تضمنت المطالبة بأن يأخذ مجلس الأمن بمبادرة الجامعة العربية كأساس لحل الأزمة. وفي العاشر من يونيو عام 1998م، طالب مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمات الوحدة الأفريقية، المنعقد في بوركينافاسو، بضرورة الإسراع في رفع العقوبات عن ليبيا، وقرر عدم الامتثال لقرارات الشرعية الدولية، وكسر نظام العقوبات المفروضة على ليبيا، بموجب قراري مجلس الأمن رقمي (748 و883) بحلول سبتمبر من العام 1998م، ما لم تستجب الولايات المتحدة وبريطانيا لمقترح إجراء محاكمة المشتبه فيهما في بلد محايد.[114]

وقد بادر بالفعل عدد من الزعماء الأفارقة بكسر الحصار المفروض على ليبيا، في مقدمتهم "نيلسون مانديلا" رئيس جنوب أفريقيا، وقام البعض بزيارة طرابلس على متن الطائرات، معلنين التضامن مع الشعب الليبي، الأمر الذي شكل ضغطاً على موقف الولايات المتحدة وبريطانيا، وأدى إلى الدفع باتجاه التوصل إلى الحل السلمي، وإلى توجه ليبيا إلى تقوية ارتباطاتها بالقارة الأفريقية التي وجدت فيها من الإيجابية والفعالية ما لم تجده في جامعة الدول العربية.

تخلي ليبيا عن أسلحة الدمار الشامل

مثلت قضية اتهام ليبيا بحيازة أسلحة الدمار الشامل أحد أهم الملفات الصراعية مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة ما يتعلق باتهام مصنع "الرابطة" بإنتاج الأسلحة الكيماوية. فقد أوضح الرئيس "جورج بوش" بأنه يصر على ضرورة منع ليبيا من إقامة مصنع لإنتاج أسلحة الدمار الشامل. ووجه تحذيراً موجعاً إلى العقيد الليبي "معمر القذافي" بهذا الخصوص، قبل التهديد بتوجيه ضربة عسكرية إلى موقع ذلك المصنع، على الرغم من نفي ليبيا القاطع، وتأكيدها المستمر على أن نشاط المصنع لا يخرج عن إنتاج بعض المنتجات الدوائية.[115]

وأكدت ليبيا في رسالة، بعث بها وزير خارجيتها "جاد الله عزوز" إلى "بيريز دي كويار" السكرتير العام للأمم المتحدة – آنذاك – رفضها القاطع لهذه

الاتهامات، والتزامها بالمواثيق الدولية الخاصة بحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وإنتاج الأسلحة الكيماوية. وطالبت ليبيا بعقد اجتماع طارئ لمجلس جامعة الدول العربية بتونس، في السادس والعشرين من ديسمبر عام 1988م، لبحث الاتهامات الموجهة إليها، وتهديدات المسئولين الأمريكيين بالتدخل العسكري، لمنع إنشاء مصنع "الرابطة".(116)

وبعد وصول قضية لوكيربي إلى نهايتها، لم ترفع الولايات المتحدة العقوبات المفروضة على ليبيا منذ 1986م، ورهنت ذلك الرفع بشرطين: سداد كافة التعويضات المتعلقة بضحايا طائرة لوكيربي، والتخلي عن جميع أسلحة الدمار الشامل. وقد تم الاتفاق بالنسبة للنقطة الأولى على سداد التعويضات على دفعات متتالية. أما بالنسبة للشق الثاني، والمتعلق بأسلحة الدمار الشامل، فقد أعلنت ليبيا أنها قررت - وبإرادتها الحرة - التخلص تماماً من كافة أسلحة الدمار الشامل المحظورة دولياً، والتخلص من كل المواد والمعدات والبرامج الخاصة بإنتاجها، وقبول الخضوع لمراقبة دولية عاجلة، للتحقق من الوفاء بهذه التعهدات. وتضمن الإعلان أيضاً التأكيد على التزام ليبيا بمعاهدة حظر الانتشار النووي، واتفاقية الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومعاهدة الحد من التسلح، كما تضمن تعهدها بقبول أي التزامات أخرى بما في ذلك البروتوكول الإضافي لاتفاقية الحد من الانتشار النووي، ومعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.(117)

والسؤال الذي يثار هنا هو: ما هي الأسباب الرئيسية التي جعلت ليبيا تتخلى - طواعية - عن جميع برامج أسلحة الدمار الشامل؟

ويمكننا أن نسوق للإجابة عن ذلك السؤال العديد من الأسباب، على رأسها:

- الرغبة في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة: أرادت ليبيا - عقب إنهاء أزمة لوكيربي - إرساء علاقات جديدة مع الولايات المتحدة، واستثمار انفراج الأزمة الأمريكية - الليبية، وهو ما تبلور في استثناء ليبيا من دول محور الشر التي ضمت كل من: إيران، وكوريا، والعراق، في مرحلة ما بعد الحادي عشر

من سبتمبر، وكذا في رفع حظر السفر لليبيا عن المواطنين الأمـريكيين.[118] فقـد أدركت ليبيا تماماً أهمية ثقل النفوذ الأمريكي في التعامـل مـع قضـايا السياسـة والصراع الدوليين، الأمر الذي ظهر جلياً في حديث "معمر القذافي" أثنـاء الجلسـة الافتتاحية لمؤتمر الشعب الليبي، والذي صرح فيه بأن ليبيا أبعدت نفسها عن العالم، عندما عادت دول مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، من أجل الدفاع عن قضايا وشعوب أضرت بليبيا على المستوى الدولي، وخربت علاقاتها مع العالم.[119]

- إدراك أهمية العامل الاقتصادي: أصبح البعد الاقتصادي محدداً رئيسياً للسياسـة الخارجية، من منطلق ضرورة التنمية الاقتصادية، ورفـع مسـتوى المعيشـة للمواطنين، وقد بررت ليبيا تخليها عن البرامج والمعدات المستخدمة في صناعة أسلحة الدمار الشامل، بحاجتها إلى التنمية الاقتصادية، ورفع مسـتوى معيشـة المواطن الليبي، وهو ما أكده العقيد "معمر القذافي" حينما صرح بأن ليبيا لم تعد بحاجة إلى هذه الأسلحة، وأن البرامج التي قررت ليبيا التخلص منهـا كانـت تستخدم للأغراض السلمية.[120]
- الرغبة في تحسين صورة ليبيا أمام المجتمع الدولي: بعد سياسات استمرت نحو عقدين من الزمان، وأظهرت ليبيا في صورة الدولة الراعيـة للإرهـاب، رأى نظام الحكم الليبي ضرورة العمل على تغيير تلك الصورة، وبادر العقيد "معمـر القذافي" بالتصريح بأن قرار ليبيا بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل، يعد قـراراً حكيماً، يجب أن تحتذي به كل دول العالم، وأن ليبيا ستؤدي دورها الدولي نحو بناء عالم جديد خالٍ من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل.[121]

ومما تجدر الإشارة له هنا، أن قرار ليبيا بالتخلي عن جميع برامج أسـلحة الدمار الشامل، جاء بعد تسعة أشهر من المفاوضات السرية بين: خبـراء ليبيـين، وبريطانيين وأمريكيين، حيث ختمت تلك المفاوضات بزيارة سرية، قام بها وفد من الاستخبارات البريطانية والأمريكية إلى ليبيا في أكتوبر من العام 2003م، أعقبهـا إعلان التخلي الليبي.[122]

كيفية الحصول على برامج أسلحة الدمار الشامل

أكد مسئولون وخبراء عسكريون أمريكيون وأوروبيون أن المصدر الأصلي لتصميمات القنبلة النووية التي حصلت عليها ليبيا هو الصين، وأن باكستان مثلت حلقة الوصل التي تمكن طرابلس من حيازة التكنولوجيا الضرورية لصنع القنبلة، إذا ما اتخذت القرار السياسي بتحويل برنامجها النووي للأغراض العسكرية. وذكرت صحيفة و"اشنطن بوست" أن الخبراء الأمريكيين تأكدوا، بعد فحص دقيق للوثائق التي وضعتها ليبيا تحت تصرف واشنطن، من أن الوثائق تمثل تعليمات باللغة الصينية، حول كيفية صنع قنبلة نووية بدائية، بالمقارنة بما تملكه القوى الكبرى الرئيسية في العالم.[123] وفي أعقاب هذا التصريح، أعلنت وزارة الخارجية الصينية أن السلطات في بكين سوف تجري تحقيقاً حول هذا الأمر، مشددة على موقف الصين المعارض لانتشار أسلحة الدمار الشامل.[124]

وقد جاء الموقف الأمريكي في أعقاب إعلان التخلي الليبي عن برامج أسلحة الدمار الشامل متوافقاً مع ما طمحت إليه ليبيا، غير أن الولايات المتحدة ربطت رفع العقوبات عن ليبيا بسرعة تفكيك تلك البرامج، حيث لا يوجد جدول زمني، أو موعد نهائي تعمل بموجبه الإدارة الأمريكية، وهو الأمر الذي أشار إليه "جون بولتون" وكيل وزارة الخارجية الأمريكة.[125]

تحسن العلاقات الأمريكية الليبية

كان الهدف الرئيسي من تخلي ليبيا عن برامج أسلحة الدمار الشامل - كما أسلفنا - هو محاولة إرساء علاقات جيدة مع الولايات المتحدة. وقد ظهر هذا بزيارة الكونجرس الأمريكي لليبيا، وهي الزيارة الأولى منذ نحو ثلاثين عاماً، الأمر الذي يدل على المواقف الإيجابية للجماهيرية الليبية، بالإضافة إلى محاولة بدء علاقات يسودها الاحترام المتبادل بين الطرفين.[126] وتبع ذلك، إعلان واشنطن رفع القيود التي تفرضها على السفر إلى ليبيا، ووجود درجة من درجات التمثيل الدبلوماسي الأمريكي في طرابلس، بالإضافة إلى تخصيص هيئة المعونة الأمريكية

لمبلغ خمسمائة وسبعة وخمسين مليون دولار، من ميزانية عام 2004م، منها مائتي مليون دولار تحويلات نقدية، كمعونات لليبيا للمساعدة في توفير العملة الصـعبة، وتطوير قطاع البترول.[127] مما يشير إلى تشكل ملامح مرحلة جديـدة للعلاقـات الأمريكية – الليبية، أطلق عليها العقيد "معمر القذافي" (العلاقات الدافئة)، مع فـتح الأبواب أمام التطبيع الكامل، خاصة في مجالات الصحة والتعليم.[128]

لوكربي، وسياسة مصرية الخارجية

آليات صنع السياسة الخارجية المصرية

يتطلب فهم صنع السياسة الخارجية المصرية، التفرقة بين هيكـل صـنع السياسة الخارجية، وعملية صنع السياسة الخارجية. ويقصد بهيكل صنع السياسـة الخارجية: ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلـك السياسة. وبصورة أدق تحديد الوزن النسبي لكل من تلك الأجهزة والمؤسسات في صياغة السياسة الخارجية، بما يشمل تحديـد نمـط التفـاعلات بـين الأجهـزة والمؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية، في إطار عملية تحديد الأهـداف الرئيسية في المجال الخارجي، وأدوات تحقيق تلك الأهداف.

وتلعب السلطة التنفيذية دوراً رئيسياً في ميدان صنع السياسـة الخارجيـة، وينبع ذلك الدور من منطلق طبيعة السياسة الخارجية التي تتسم بحالة من التغيـر السريع، بالإضافة إلى تفرغ السلطة التنفيذية، وامتلاكها للمعلومات عن المشـكلات الدولية، الأمر الذي يمكنها من سرعة التعامل مع القضايا، على حساب الدور الذي يمكن أن تمارسه المؤسسات الأخرى، بيد أن مركزية دور السلطة التنفيذية لا يعني انفرادها بصنع السياسة الخارجية، فالواقع أن العديد من مؤسسـات الدولـة تهـتم بالمشاركة في صنع السياسة الخارجية، بدرجات متفاوتة تعود إلى طبيعـة النظـام السياسي ذاته.[129]

من هذا المنطلق، فإن تحديد دور كل من المؤسسات التي تعمل في صـنع السياسة الخارجية يشكل إطاراً مناسباً لفهم حركة صنع السياسة الخارجية.

صنع قرار السياسة الخارجية

تقترب عملية نصع القرار في مصر من نمط "القائد – النخبة Reader-Staff"، ويتضمن هذا النمط وجود صانع السياسة المسيطر، الذي يمكنه أن يتخذ القرارات بمفرده، ودون الحاجة إلى مشورة شخصيات أو مؤسسات بعينها، باستثناء مجموعة من المستشارين المقربين، يعينهم القائد بمحض إرادته. ويفرز هذا النمط نوعاً من الدبلوماسية الشخصية، ويتسم بالقدرة على الاستجابة الفورية، وإصدار قرارات غير تقليدية. ولهذا، فإنه من المفيد في التحليل – في تلك الحالة – أن نضع في الاعتبار الخصائص النفسية لصناع القرار.[130]

السمات الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس مبارك

بالنظر إلى السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس مبارك، وباستعراض منجزات وأهم مخرجات تلك السياسة، كاستعادة مصر لمكانتها في الدائرة العربية بعودة مقر الجماعة العربية إلى القاهرة، وقيامها بإعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، وتدخلها العسكري لإنقاذ الطائرة المختطفة في مالطة، وتدخلها في أزمة الخليج الثانية، وقضية لوكيربي الليبية، يمكننا أن نحدد السمات الأساسية لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية، في عهد الرئيس مبارك، في النقاط التالية:

- التأني الشديد الذي يصل إلى حد البطء في صنع القرار السياسي.
- اتساع درجة استشارة الخبراء في المسائل الفنية.
- توسيع درجة المشورة في عملية صنع القرار السياسي.
- عدم الميل إلى أسلوب المفاجأة، أو ما يسمي بأسلوب الصدمات الكهربائية.
- التوسع النسبي في حرية الحركة لأجهزة صنع القرار التنفيذي، في مجال السياسة الخارجية، كوزارة الخارجية، وبعض الوزارات الأخرى، كوزارة الاقتصاد.
- الاقتصاد النسبي في المشورة إزاء المسائل والقضايا السياسية.
- عدم الاستجابة لضغوط قوى المعارضة.[131]

هذا علاوة على أن دور الرئيس مبارك لا يزال واسعاً في عملية صنع القرار، اتساقاً مع البناء الدستوري الذي يسمح بذلك، ومن ثم فإن النظام السياسي الحالي يمتاز بالاستقرار السياسي، ويتجه إلى الاندماج مع دول العالم، وتطوير العلاقات الدولية بناءً على مفهوم الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة. وتضطلع السلطة التنفيذية المتمثلة في رئيس الجمهورية بعملية صنع قرار السياسة الخارجية، بينما السلطات الأخرى، والأجهزة السياسية المختلفة في الدولة، ما هي إلا أدوات لتجميع المعلومات، وتقديم الرأي والمشورة، وإضفاء الشرعية على قرارات السياسة الخارجية.[132]

وهو ما يدفعنا إلى تحديد أجهزة الدولة التي تضطلع بدور في صنع السياسة الخارجية، على النحو التالي:

المجموعة الرئاسية PRESIDENTIAL

1- رئاسة الجمهورية: حددت مواد الدستور المصري لعام 1971م، أرقام (137، 138، 141، 151، 153- 163) دور رئيس الجمهورية في صنع القرارات، وخاصة في مجال السياسة الخارجية، إذ له سلطة إبرام المعاهدات قبل الرجوع إلى مجلس الشعب لاعتمادها. وتقوم رئاسة الجمهورية بدور حلقة الوصل بين كل الأجهزة التي تقدم المشورة والمعلومات، والأجهزة المسئولة عن صنع قرارات السياسة الخارجية (رئيس الجمهورية)، بالإضافة إلى وجود نخبة معينة تساهم بقوة في عملية صنع قرار السياسة الخارجية، مثل: المستشارين، والمساعدين، ثم وزير الخارجية، ورئيس مجلس الدفاع الوطني.[133]

2- مجلس الأمن القومي: تم تأسيسه في عام 1969م، كجهاز للتخطيط الاستراتيجي، وقضايا الأمن القومي. ويشكل المجلس بمعرفة رئيس الجمهورية، ودوره استشاري فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، ونادراً ما تم الإعلان عن اجتماعات للمجلس في فترة حكم الرئيس مبارك الذي استبدله ضمنياً بالمجموعة السياسية التي لازالت تجتمع بين آن وآخر.[134]

3- وزارة الخارجية: تنص المادة الأولى من القانون رقم (166) لسنة 1954م، على أن تتولى وزارة الخارجية تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، ودراسة كافة الشئون المتعلقة بها، ويقوم وزير الخارجية برسم سياسة وزارته في حدود السياسة العامة للدولة، ولا يستقل عنها.

4- وزارة الدفاع: يقوم القائد العام للقوات المسلحة – وقت الحرب – بتمثيل دولته في كثير من الأمور المتعلقة بالحرب، مثل: توقيع الهدنة، واتفاقات وقف إطلاق النار، وعمليات الانسحاب أو الانتشار في أرض المعركة، وذلك في إطار القرارات السياسية.(135) ويلاحظ أن هذا الدور يقل في الوقت الراهن، بسبب احتفاظ رئيس الجمهورية بلقب القائد الأعلى للقوات المسلحة، مما يجعل له دوراً بارزاً في الأمور المتعلقة بالحرب. وقد تستخدم القوات المسلحة كأداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية، وذلك لتحقيق المصالح المصرية الدولية، وخير مثال على ذلك القرار السياسي الخارجي بالاشتراك مع قوات التحالف في حرب تحرير الكويت عام 1991م.

5- مجلس الدفاع الوطني: ودوره الرئيس هو جمع وتوفير المعلومات، والتأكد من صحة المعلومات المجمعة من الجهات المختلفة، ومن ثم إجراء عمليات التقدير الخاصة بالموضوعات المعروضة على الرياسة، بالإضافة إلى محاولة التأثير على سياسات الدول الأخرى بالتأثير على صانعي قرارها.(136)

6- الرأي العام والقوى السياسية: إن الرأي العام والقوى السياسية المتواجدة على الساحة، والمتمثلة في التنظيمات الرسمية: البرلمان، والأحزاب، والصحافة لا تشترك في صنع السياسة الخارجية، غير أنها تُستخدم في إحداث التأثير الذي يخدم قرارات السياسة الخارجية. ومن الملاحظ محدودية دورها في الشئون العربية، إذ لا يتم السماح لأية قوى أن تلعب دوراً ملحوظاً في السياسة العربية، سواء كان اتحاد العمال، أو الغرف التجارية. ومن الممكن أن تكون هناك ضغوطاً على أحزاب المعارضة فيما يخص اتصالاتها مع دول على خلاف

شديد مع مصر، كما يمكن أن يكون هناك تشجيع للأحزاب لنقد سياسات نظم بعينها، بما يخدم السياسة الخارجية.[137]

7- جماعات رجال الأعمال: في ظل المتغيرات العالمية الراهنة، تزايد دور العامل الاقتصادي بصفة عامة، وتزايد دوره في السياسة الخارجية المصرية بصفة خاصة، وذلك فيما يتعلق بخدمة أهداف التنمية والنهوض الوطني، حتى أصبحت الأولوية للاعتبار الاقتصادي عند إعداد مكونات القرار السياسي الخارجي. ومن الطبيعي أن يبرز دور جماعات رجال الأعمال، بما لها من نفوذ سياسي واقتصادي. ويأتي الدور الأساسي لرجال الأعمال في إطار دعم توجهات القيادة السياسة في مجال السياسة الخارجية، وهو ما يفسر تراجع التعاون الاقتصادي بين رجال الأعمال المصريين والإسرائيليين في ظل توتر الأجواء السياسية.

التوجهات الرئيسية لسياسة مصر الخارجية

كان لموقع مصر الجغرافي دور هام في تحديد المنطلقات العامة لسياساتها الخارجية، حيث أدى كونها نقطة الالتقاء بين القارتين الأفريقية والآسيوية، وهمزة وصل بين دول المشرق والمغرب العربي، إلى بروز الدعوة إلى تبني سياسة خارجية نشطة على المستويين الإقليمي والدولي، مما يجعلها طرفاً شبه دائم في دوائر الصراع الدولي. وسنتطرق - فيما يلي - إلى استعراض مختصر لتوجهات السياسة الخارجية المصرية، خلال عهود آخر ثلاثة رؤساء:

جمال عبد الناصر: خلال الخمسينيات والستينيات، تبنى الرئيس "جمال عبد الناصر" سياسة خارجية نشطة تجاه المنطقة العربية، رافعاً شعار القومية العربية، من منطلق أن العالم العربي هو المجال الطبيعي لدور مصر القيادي، وهو الساحة الرئيسية لسياستها الخارجية. وقد انتهج عبد الناصر سياسة خارجية معادية للغرب والولايات المتحدة الأمريكية، من منطلق معاداة الإمبريالية والاستعمار.

محمد أنور السادات: خلال الفترة (1971م- 1973)م، انتهجت مصر سياسة خارجية تجاه المنطقة العربية، تهدف إلى تشكيل جبهة عربية قوية في

مواجهة إسرائيل. وقد تبنى الرئيس "السادات" استراتيجية تقوم علـى مبـدأ عـدم التدخل المباشر في الشئون الداخلية للدول الأخرى. وما إن تحقق نصـر أكتـوبر، حتى تبلورت رؤية السادات لسياسة خارجية مصرية، مفادهـا أن وضـع مصـر القيادي في المنطقة ينبع من طبيعة هيكلية وليست سلوكية، وأن هذه الطبيعة الهيكلية تجعل من الصعب على أي دولة عربية أن تتعداها. ومن هنا لم يشـعر الـرئيس "السادات" بالحاجة الملحة إلى انتهاج سياسة عربية نشطة، لضمان احتفاظ مصـر بدور قيادي في المنطقة. وفي أعقاب توقيع معاهد السلام المصرية الإسرائيلية عام 1973م، قوبلت الاتفاقية برفض عربي عام، وقررت الحكومات العربية في مؤتمر بغداد قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، وتجميد عضويتها في الجامعة العربيـة التي تم نقل مقرها إلى تونس.

محمد حسني مبارك: في أعقاب تولي الرئيس "مبارك" مقاليد الحكم، فـي أكتوبر من العام 1981م، كان عليه استعادة دور مصر النشـط علـى المسـتوى العربي والدولي، في وقت حاولت مصر فيه احترام التزاماتها مع كل من: الولايات المتحدة، وإسرائيل. ومع حلول عام 1989م، كانت مصر قد استأنفت علاقاتها مـع الدول العربية، وعادت إلى الجامعة العربية.[138]

ونجد من خلال الاستعراض السابق أن المتغيرات الدولية والإقليمية تلعـب دوراً بالغ الأهمية في تخطيط وتنفيذ السياسات الخارجية، حيث تتبلور في ضـوء هذه المتغيرات الأهداف والتوجهات التي تحكم عملية صنع السياسـة الخارجيـة، والتي تستهدف بقدر الإمكان تقليل الآثار السلبية الناتجة عن المتغيرات، وتعظـيم المكاسب الاقتصادية والسياسة التي يمكن الحصول عليها.[139]

وقد أحدثت التحولات الجذرية في البيئة الدولية والإقليمية تـأثيراً مباشـراً على السياسة الخارجية المصرية، إذ أثرت انعكاسات التحولات في العالم العربي – بصفة عامة – بالسلب أكثر من الإيجاب، كما أن اختلال التـوازن الـدولي بفعـل انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة قلل من هامش التحرك المستقل، في

إطار الدور المتزايد والمتميز الذي تقوم به الولايات المتحدة على الصعيد الدولي.[140]

وفي حقيقة الأمر، فإن مصر ارتبطت بالولايات المتحدة بعلاقات وثيقة، قبل نهاية الحرب الباردة بعقد كامل من الزمان، وقد أولت السياسة الخارجية المصرية لتطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبرى ومستمرة، لضمان الحصول على المساعدات العسكرية والاقتصادية منها.[141] ومن ثم فإن العلاقات المصرية - الأمريكية شكلت محدداً رئيسياً أثناء تحرك السياسة الخارجية المصرية تجاه قضية لوكيربي، من خلال العمل على تقريب وجهات النظر بين الطرفين، ومحاولة حل الأزمة سليماً، ودون حدوث أي أزمات مع النظام الأمريكي.

بروز قضية لوكيربي وموقف مصر منها

برزت القضية على الساحة الدولية عام 1991م، على إثر توجيه الإنذار الأمريكي - البريطاني القاضي بتسليم اثنين من المتهمين الليبيين الضالعين في تفجير طائرة "بان أمريكا"، وكذلك تقديم كافة ما لدى ليبيا من معلومات حول الموضوع، وقد شاركت فرنسا في هذا الإنذار، نتيجة اتهام ليبيا أيضاً بتفجير الطائرة "يوتا 772" فوق صحراء النيجر. وجاء بروز القضية - كما أوضحنا- في ظل العديد من تغيرات وتحولات البيئة الدولية، حيث انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، واضطلاع الولايات المتحدة بالسلطة العالمية، واحتلال العراق للكويت، بالإضافة إلى عقد مؤتمر مدريد للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد كان لكل تلك المتغيرات تأثير مباشر على القضية، وعلى موقف السياسة الخارجية المصرية منها.

شكلت أزمة لوكيربي ضغوطاً تأثيرية على صانع القرار المصري، من منطلق أن طرفي الصراع هما الولايات المتحدة الأمريكية التي ترتبط معها بعلاقات استراتيجية، وليبيا التي تمثل لها عمقاً استراتيجياً، باعتبارها دولة جوار جغرافي. كما أن علاقة الولايات المتحدة بكل من مصر من ناحية، وليبيا من ناحية أخرى، تشكل طرفي نقيض، سواء من حيث المعونة الأمريكية، أو التوجهات السياسة،[142]

مما أدى إلى أن تحرص الدبلوماسية المصرية في تحركها لمواجهة الأزمة على الموازنة بين علاقاتها الاقتصادية مع ليبيا، وعلاقاتها ومصالحها مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، مع الالتزام بالشرعية الدولية.[143]

وتستند السياسية الخارجية المصرية في عهد الرئيس مبارك إلى ما يمكن تسميته "الاختيار العقلاني Rational Choice" الذي يذهب إلى عدم الالتزام بفكر أيديولوجي معين، وعدم الاعتداد بالقيود الفكرية، بما يتيح إمكانية فهم كل حدث في سياق الظروف الموضوعية المحيطة به، ونهج سلوك سياسي يحفظ المصالح الوطنية، طبقاً لتقدير صانع القرار السياسي في مصر.[144] وقد أشار الرئيس "حسني مبارك" إلى ذلك قائلاً: "إن اتخاذ القرار الصحيح، يعني أن يتم وضع مصلحة الوطن التي هي مرتبطة بالمصالح العربية في الاعتبار، خاصة في ظل المتغيرات المتلاحقة على الصعيد الدولي، والتي تفرض إتباع أسلوب جديد، يرتكز إلى فهم عميق لكافة الأبعاد، إذ يجب أن نحكم العقل والمنطق عند التعامل مع الأزمات الدولية.[145]

وكان تحرك الدبلوماسية المصرية – على طريق المساهمة في التوصل إلى حل سلمي للأزمة – على مستويين، حيث تمثل المستوى الأول في الاتصالات واللقاءات المكثفة بين القاهرة وطرابلس، بينما تمثل المستوى الثاني في التحرك لدى الدول الثلاث: أمريكا، وبريطانيا، وفرنسا، بهدف:

- تطويق الأزمة من خلال حصرها في النطاق القانوني لها، بحيث لا تصل إلى مستوى الأزمة السياسية بين ليبيا والغرب.
- الحد من تصعيد الأزمة، والتركيز على تجنب استخدام القوة ضد ليبيا.[146]

ومع بروز الأزمة، تميز التحرك المصري بالهدوء، حيث أشارت المصادر المصرية إلى أنها مازالت تدرس الموقف، في ضوء التقارير التي طلبتها، لإجراء تقييم عام وشامل، من خلال المبادئ والالتزامات التي تحكم توجهاتها.[147] وأشار وزير الخارجية المصري "عمرو موسى" إلى أن مصر طالبت بالتروي، وإجراء

الاتصالات والمشاورات الهادئة، مع إعطاء هيئات التحقيق الدولية الفرصة لبحث الاتهامات الأمريكية - البريطانية، مؤكداً أن مصر تدين الإرهاب بكافة صوره وأشكاله.[148] وقد تم وضع موضوع أزمة لوكيربي ضمن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الرئيس "حسني مبارك" في زياراته للعديد من العواصم الأوروبية آنذاك، إذ تم تناول الموضوع من زاويتين رئيسيتين:

1- رفض جميع أشكال وممارسات الإرهاب.

2- العمل على ضمان عدم ارتكاب عدوان من جانب الأطراف المدعية ضد ليبيا، يكون من شأنه إضاعة فرص السلام في الشرق الأوسط.[149]

وهو الأمر الذي ظهر جلياً أثناء زيارة الرئيس "حسني مبارك" لكل من: إيطاليا، والمغرب، وفرنسا، حيث أعرب للرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" عن قلقه إزاء ما يتردد حول إمكانية اللجوء إلى القوة العسكرية ضد ليبيا.[150] وخلال زيارته لإيطاليا، اتفق الرئيس مبارك، ورئيس الوزراء الإيطالي - آنذاك - على معاقبة الإرهابيين المتسببين في حادث الطائرة، إلا أنهما اتفقا أيضاً على أن أي هجوم مسلح على ليبيا يشكل عاملاً خطيراً للغاية لزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط.[151] وقد جاءت زيارة الرئيس لإيطاليا، من منطلق أنها ذات ثقل دولي داخل المجموعة الأوروبية. كما تباحث الرئيس مع الملك "الحسن الخامس" ملك المغرب السابق، حول السبل الكفيلة بعدم تعرض ليبيا لضربة عسكرية، إذ كانت المغرب - في ذلك الوقت - عضواً دائماً بمجلس الأمن، بالإضافة إلى أن القاهرة كانت قد تبنت استضافة مسئولين ليبيين وبريطانيين، في إطار التباحث حول المطالب البريطانية لدي ليبيا، والمتمثلة في وقف الدعم الليبي للجيش الجمهوري الايرلندي، وإعلانها التخلي عن الإرهاب وإيواء العناصر الإرهابية، والإفصاح عن نوعية الأسلحة إلتي قدمتها للجيش الجمهوري وأعدادها.[152]

وهكذا، نجد أن السياسة الخارجية المصرية عملت - في بداية الأزمة - على تطويقها، من أجل عدم التصعيد العسكري ضد ليبيا. وقد تبلور ذلك في



تصريحات الرئيس "حسني مبارك" المتعلقة بإدانة مصر للإرهاب، والإشارة إلـى صعوبة الأوضاع بالمنطقة بعد الاتهام الغربي لليبيـا،[153] غيـر أن الدبلوماسـية المصرية لم تنجح في وقف التصعيد من جانـب كـل مـن: الولايـات المتحـدة، وبريطانيا، وفرنسا، حيث تقدمت تلك الدول إلى مجلس الأمن، للضغط على ليبيـا من أجل تسليم المتهمين.

التحركات المصرية إزاء التصعيد الغربي ضد ليبيا

تعاملت الدبلوماسية المصرية إزاء التصعيد الغربي ضد ليبيـا، وصـدور قرارات مجلس الأمن المتتالية، من خلال محاولة تأجيل صـدور قـرار فـرض العقوبات، حتى تتاح فرصة كافية للحوار مع القيادة الليبية، من أجل التوصل إلـى حل. وفي نفس الوقت بذل المزيد من الجهد، من أجل تخفيف حدة العقوبـات فـي حالة صدور القرار الذي يقضي بفرضها.[154] وقد أشار السيد "أسامة الباز" إلى أن هدف مصر هو استنفاد كافة الوسائل المتاحة لحل المشكلة سلمياً، ولـيس مجـرد تأجيل إصدار قرار مجلس الأمن بمعاقبة ليبيا التي عليها أن تقطع علاقاتها مع كل أشكال الإرهاب ومنظماته.[155]

ويتضح هنا أن السياسة الخارجية المصرية، عملت على تقليل المواجهة بين أطراف الأزمة، وزيادة فرص التسوية السلمية لها، كي يتم تجنب مواجهات جديدة تؤدي إلى نتائج سلبية في المنطقة. وقد نجح الجهد المصري في تأجيل قرار مجلس الأمن رقم (748) لبعض الوقت، حيث أعلن رئيس مجلس الأمن أن المجلس قـرر تأجيل إجراء فرض العقوبات على ليبيا، بناءً على طلب الرئيس "حسني مبـارك"، وحتى لا يتواكب فرض العقوبات مع ليلة القدر.[156] وقد صرح السيد "نبيل العربي" مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة – آنذاك – بأن مصر ستصـيبها أضـرار اقتصادية ضخمة، نتيجة لأي قرار يتضمن فرض عقوبات على ليبيا.[157]

الدبلوماسية المصرية واحترام قرارات الشرعية الدولية

حاولت كافة الجهود السابقة تأجيل اتخاذ أيـة قـرارات جديـدة بفـرض

عقوبات، وتجنب حدوث مواجهة ليبية – غربية قدر الإمكان، إلا أنه وبعد صدور القرار رقم (748)، أعلنت مصر التزامها بقرارات الشرعية الدولية،[158] حيث أوضح الرئيس "حسني مبارك" أن قرار مجلس الأمن ملزم لمختلف أعضاء الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن مصر بذلت أقصى جهد لتفادي ليبيا توجيه ضربة عسكرية، كما أنها مازالت تعمل على تقريب وجهات النظر. وقد نفذت مصر التزامها بقرار مجلس الأمن، إذ أبلغت سلطات الطيران المصري ليبيا بأن المجال الجوي المصري مغلق من ناحية الغرب، مما أدى إلى توقف جميع رحلات الطيران الدولية لشركة الخطوط الجوية الليبية، عقب بدء سريان قرار العقوبات التي فرضها المجلس.[159]

وفي أعقاب القرار، اتجهت الدبلوماسية المصرية إلى محاولة تهدئة الأجواء المحيطة بالأزمة، من أجل تجنب فرض عقوبات جديدة على ليبيا، مع مواصلة الجهود الرامية إلى التوصل لحل سلمي، حيث أكد الرئيس "حسني مبارك" على أن مصر ستواصل جهودها للتوصل إلى حل سياسي للازمة الليبية، في إطار قرار مجلس الأمن، ومن منطلق احترامها للشرعية الدولية. وفي الوقت نفسه، فإن هناك علاقات وثيقة بين الشعبين المصري والليبي، كما أن الحدود بين البلدين سوف تظل مفتوحة.[160]

وعقب فرض العقوبات، شهدت العلاقات المصرية – الليبية تكثيفاً متنامياً على جميع الأصعدة، حيث تقرر التعاون بين البلدين في إجراء العديد من المشروعات البحثية المشتركة، في مجالات التنمية الزراعية واستصلاح الأراضي، بالإضافة إلى أنه تم الاتفاق على تأسيس شركتين لتسويق منتجات البترول الليبي عن طرق مصر.[161]

اتجاه السياسة الخارجية المصرية لحل أزمة لوكيربي في إطار جامعة الدول العربية

أثارت الصحافة الأمريكية حملة قوية للتنديد بالتعاون المصري – الليبي، وتم توجيه انتقادات لمصر بسبب موقفها من القضية، متهمة إياها بخرق قرارات

مجلس الأمن، وعدم احترام الشرعية الدولية. وقد أكد الرئيس المصري أن مصر لا تخالف القرارات الصادرة عن مجلس الأمن شأنها في ذلك شأن باقي دول الأمم المتحدة، غير أنها لا تستطيع الضغط على ليبيا لتسليم مواطنيها إلى بلد آخر. كما أوضح أنه يجب على المنتقدين أن يقدروا أن ليبيا جار لمصر، كما أنه يوجد لمصر أكثر من نصف مليون مواطن يعملون هناك، وأن العدد بعد إضافة العائلات يصل إلى نحو ثلاثة ملايين مواطن.

وفي أعقاب تلك الانتقادات، عمدت مصر إلى معالجة الأزمة في إطار جامعة الدول العربية، حيث تم تشكيل اللجنة السباعية في مارس من العام 1992م، غير أن جهود تلك اللجنة لم تأت بثمارها، وذلك لسببين رئيسيين:

1- صعوبة الحوار مع الدول الغربية المعنية بالأزمة، وكذا صعوبة التعامل مع السلطات الليبية ذاتها.

2- التحرك الليبي في اتجاه البحث عن حل مباشر مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.[162]

وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على عمل اللجنة السباعية بالسلب، بل إن الأمر وصل إلى حد انتقاد اللجنة من جانب ليبيا التي اعتبرت ما تقوم به من جهد مجرد استسلام وانصياع للضغط الغربي.[163]

الدبلوماسية المصرية وحل مشكلة الحجاج الليبيين

في إطار محاولة ليبيا خلق وقائع جديدة لكسر حالة الحصار، أعلن العقيد "معمر القذافي" أن طائرات الخطوط الجوية الليبية ستتوجه إلى المملكة العربية السعودية خلال موسم الحج، لنقل الحجاج الليبيين، متحدٍّ بذلك قرار الحظر الجوي، وهو ما وجه بمعارضة أمريكية.[164] وإزاء هذا الموقف، كانت محددات التحرك المصري:

1- التزام مصر بأي قرار يتخذه مجلس الأمن.

2- التقدير بأن السفر بالطائرات يعمل على تسهيل عملية الحج للمواطنين.

3- طلب جامعة الدول العربية من مجلس الأمن، استثناء طائرات الحج من قـرار الحظر الجوي.

من هذا المنطلق، أجرت مصر حوارات مكثفة مع القيادة الليبية لاحتـواء الأزمة، عقب إقلاع أول طائرة تابعة للخطوط الجوية الليبية في اتجاه السعودية، في الحادي عشر من إبريل، وعلى متنها مائـة وخمسـون حـاج. وقـد اسـتطاعت الدبلوماسية المصرية التوصل إلى حل وسط، تمثل في حصول الـرئيس "حسـني مبارك" على تأكيد من العقيد "معمر القذافي" بوقف الـرحلات الجويـة المباشـرة، والموافقة على نقل الحجاج على متن طائرات شركة "مصر للطيران"، وهو الأمـر الذي حال دون حدوث أزمات جديدة من شانها تعقيد الأمور.[165]

بوادر انفراج أزمة لوكيربي

في أعقاب إعلان محكمة العدل الدولية اختصاصها بـالنظر فـي شـكوى الحكومة الليبية ضد الولايات المتحدة وبريطانيا، تقدمت كل من: الولايات المتحدة، وبريطانيا بمبادرة مفادها محاكمة المتهمين في لاهـاي بهولنـدا، أمـام محكمـة اسكتلندية، واعتبار هذا العرض غير قابل للتفاوض من الجانب الليبي الـذي قـام بتسليم المتهمين في الخامس من إبريل عام 1999م.[166]

وقد أعرب الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" عن شكره للجهود التي بـذلها الرئيس "حسني مبارك" من أجل تسوية الأزمة.[167] وكان الرئيس قد كلف الدكتور "محمد زكي أبو عامر" وزير التنمية الإدارية بالتوجه إلى ليبيا، لحضـور عمليـة تسليم المتهمين، في حضور ممثلي الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، وبريطانيـا، بالإضافة إلى وزراء خارجية مجموعة الدول السبع.[168] وحول الدور الذي لعبتـه مصر في تسليم المتهمين، قال السيد "عمرو موسى" وزيـر الخارجيـة المصـري السابق: "إن مصر ليس لها أي دور في تسليم المتهمين"، وهذا أيضـاً مـا أكـده الدكتور "أسامة الباز" حين قال: "إن هذا أمر داخلي، وليبيا وحدها صـاحبة قـرار التسليم.. ونحن لا نستطيع أن نملي شروطاً على أحد".[169]

ومما سبق يتضح أن الدبلوماسية المصرية قد تحركت على هذا المستوى، وبتجاه الدول الثلاث: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا من أجل تقريب وجهات النظر بين الطرفين، والعمل على تطويق الأزمة، والحد من تصعيدها، إلى أن تم انفراجها بعد تسليم المتهمان إلى محكمة لاهاي. وكما أسلفنا، فإن العلاقات الأمريكية – المصرية شكلت محدداً هاماً أمام تحرك السياسة الخارجية المصرية، فكان من الصعوبة بمكان التوفيق بين الحفاظ على هذه العلاقات دون تأثير، مع ضمان صيانة وتنمية العلاقات المصرية – الليبية. وبالمقارنة بقضايا أخرى، كالقضية الفلسطينية، نجد أن قضية لوكيربي لم تحظ باهتمام شديد من جانب الخارجية المصرية، نتيجة السبب السالف الذكر، بالإضافة إلى الضغوط الهائلة التي مورست على الخارجية المصرية بتجاه قضايا بالغة الحساسة، مثل: عملية السلام، وقضية العلاقات السودانية.

التحرك المصري على المستوى الليبي

على الرغم من اختلاف وجهات النظر بين مصر وليبيا حول بعض المسائل السياسية، كتلك المتعلقة بحرب الخليج الثانية، واحتلال العراق للكويت، وقضية السلام، ومؤتمر مدريد، أدرك الطرفان أن هذا إنما ينبع من أن هناك دولتان، وسياستان خارجيتان، وأن من حق كل من: القاهرة، وطرابلس أن تحدد مواقفها بناء على مجمل توجهاتها السياسية، ومصالحها وارتباطاتها الخارجية، دون أن يعني ذلك تعريض العلاقات بين البلدين للتوتر.(170)

وقد جاءت قضية لوكيربي، لتشكل مجرىً جديد للعلاقات المصرية – الليبية، ففي أعقاب توجيه الاتهام، توجه الرئيس "معمر القذافي" إلى القاهرة، للتباحث حول الأزمة مع الرئيس "حسني مبارك". وقد صدر في أعقاب ذلك اللقاء بيان عن وزارة الخارجية الليبية، تعلن فيه أن كل المطالب التي تقدمت بها الولايات المتحدة وبريطانيا ستلقى كل عناية، وأن السلطات الليبية سوف تقوم بفحصها والتعامل معها بجدية. وقد تضمن البيان أيضاً التأكيد على مناهضة ليبيا لكافة

أشكال الإرهاب، وكافة العمليات التي تستهدف المدنيين.[171] ومن الجدير بالـذكر هنا أن البعثة الليبية كانت قد أعلنت قبل وصول العقيد "معمر القذافي" إلى مصر أن هذه المطالب تبدو وكأنها محاكمة لليبيا، وهي غير مقبولة على الإطلاق.[172]

استمرت الاتصالات واللقاءات المكثفة بين القاهرة وطرابلس علـى أعلـى مستوى، للتباحث حول مستجدات الأزمة، وقد كان الهـدف الأساسـي مـن تلـك الاتصالات والمشاورات، الوصول إلى حل سلمي للازمة، ولكن في إطار احتـرام مصر لقرارات الشرعية الدولية.[173]

وقبل تنفيذ القرار رقم (748)، زار الرئيس "حسـني مبـارك" طـرابلس، وناقش مع العقيد "معمر القذافي" مختلف التحفظات الليبية، من منطلق أن ليبيا قادرة على اتخاذ القرار المناسب الذي يتطابق مع مصالحها، في إطار الشرعية الدوليـة، الأمر الذي وضح جلياً في تأكيد الرئيس المصري على أن مصر لا تقـوم بـدور الوساطة، ولكنها تتدخل لدى جميع الأطراف، استناداً إلى علاقاتها القويـة بـدول الجوار. ومن هذا المنطلق، فإن مصر لم تقم بمطالبة ليبيا بتسليم المتهمـين، بـل تركت اتخاذ هذا القرار للحكومة الليبية، في ضوء مصالحها وتقديرها للموقف.[174]

واصلت مصر مشاوراتها مع الجانب الليبي لاحتواء الأزمة، وإيجاد حـل سلمي لها، قبل انعقاد لجنة العقوبات، إذ زار السيد "صفوت الشريف" وزير الإعلام المصري ليبيا خلال تلك الفترة، بهدف تقريب وجهات النظر بين الطرفين، وإتاحة بعض الوقت للتوصل إلى أسلوب ملائم لتطبيق القرار بما يحقق الشرعية الدوليـة، ويخفف من حدة العقوبات.[175]

وكما ذكرنا، فإنه بصدور قرار مجلس الأمن رقم (883)، دخلـت قضـية لوكيربي مرحلة من الجمود، نتيجة ظهور العديد من القضايا ذات الأهميـة علـى مسرح السياسة الدولية، فلم تستحوذ القضية في تلك الفترة على اهتمام الدبلوماسـية المصرية، بسبب انشغال صناع تلك الدبلوماسية بقضايا على درجـة عاليـة مـن الخطورة، كقضية العلاقات مع السودان، ومشكلة العراق.

السياسة الخارجية المصرية وتخلي ليبيا عن أسلحة الدمار الشامل

بعدما وصلت قضية لوكيربي إلى نهايتها، ربطت الولايات المتحدة الأمريكية بين رفع العقوبات المفروضة على ليبيا، وبين تخليها عن جميع برامج أسلحة الدمار الشامل. وقد أعلنت ليبيا رسمياً أنها قررت - وبإرادتها الحرة - التخلص من أسلحة الدمار الشمل المحظورة دولياً، ومن كل المواد والمعدات والبرامج الخاصة بإنتاج هذه الأسلحة، مع قبول الخضوع لمراقبة دولية عاجلة للتحقيق من الوفاء بهذه التعهدات.(176)

وقد تمثل رد الفعل الرسمي المصري في تصريح الرئيس "حسني مبارك" الذي أوضح أنه لم يكن لدى مصر علم بالبرنامج النووي الليبي، مشيراً إلى أن إنهاء ذلك البرنامج خطوة جيدة للغاية. في حين حاول وزير الخارجية المصري "أحمد ماهر" استثمار تخلي ليبيا عن أسلحة الدمار الشامل في الدعوة إلى أن تبادر الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وخارجها بالتخلي عما تملكه من أسلحة دمار شامل.

أما رد الفعل غير الرسمي، فقد جاء منذراً ببوادر أزمة بين النظامين: المصري، والليبي، إذ هاجمت بعض الصحف العقيد "معمر القذافي" بضراوة أدت إلى تقدم السفارة الليبية بشكوى لنقابة الصحفيين ضد أربعة عشر صحفياً، متهمة إياهم بقذف العقيد وسبه، في مقالات تناولوا فيها قرار ليبيا بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل، من منطلق أن أي تناول للقرار الليبي بالنقد يعد إهانة للعقيد والجماهيرية الليبية.

وعقب هجوم وانتقاض الصحافة المصرية، بادرت ليبيا بتطبيق نظام جديد لدخول المواطنين المصريين إلى أراضيها، حيث قضى ذلك النظام بأن يكون لدى المصري الراغب في دخول ليبيا عقد عمل موثق، وأن يكون بحوزته مبلغ محدد من المال، الأمر الذي استوجب المعاملة بالمثل من جانب السلطات المصرية التي ردت بقرار مماثل، يفرض الحصول على تأشيرات دخول لليبيين القادمين إلى مصر.

وتداركاً لهذه الأزمة، عقد وفد مصري برئاسة السيد "صــفوت الشــريف" وزير الإعلام – حينئذ – جلسة مباحثات، مع العقيد معمر القذافي. وفي أعقاب تلك الزيارة، قامت السلطات المصرية والليبية بإلغاء القرارات السابقة. واستقبل الرئيس المصري وفد المؤتمر الشعبي الليبي برئاسة السيد "أحمد إبراهيم" الذي أبدى خلال اللقاء بعض التحفظات حيال المقالات التي انتقدت القرار الليبي، غير أن الــرئيس أوضح للوفد الليبي أن في مصر حرية للصحافة، وأن أي انتقــادات مــن جانــب الصحافة لا تمثل السياسة العامة للدولة.(177)

وبشكل عام، وبعد استعراضنا لقضية لوكيربي، ومحاولتنا بنــاء نمــوذج للسياسة الخارجية المصرية تجاه هذه القضية، نستطيع القول بإن قضية لــوكيربي شكلت أزمة لصانع القرار المصرى، وهو الأمر الذي أدى به إلى التحــرك علــى الصعيد الدولي لمحاولة تطويق الأزمة. وبعد صــدور قــرارات مجلــس الأمــن المتتالية، انتهجت الدبلوماسية المصرية أسلوب كسب الوقت لإعطاء مساحة للتشاور والتوصل إلى حل سلمي للازمة، دون أن يكون هناك تصعيد تجاه الشعب الليبي.

وقد شكلت العلاقات الأمريكية – المصرية محدداً رئيسياً في توجه مصــر لوضع حل لهذه الأزمة يوازن بين مصالحها مع الولايات المتحدة وهــي مصــالح استراتيجية في المقام الأول، وبين علاقاتها بليبيا، وبخاصة العلاقات الاقتصــادية، حيث أن هناك أكثر من ثلاثة مليون مصري يمكن أن يضاروا بشكل مباشــر فــي حالة تعرض ليبيا لعقوبات اقتصادية، وهو الأمر الذي ظهر واضحاً في:

- الالتزام بقرارات الشرعية الدولية.
- استمرار المعاملات الاقتصادية مع ليبيا على الطريــق البــري الــرابط بــين القاهرة وطرابلس.

الهوامش

1. د. حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ص7.
2. د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ص12.
3. د. محمد مصطفي يونس، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 773- 776.
4. المرجع سابق، ص 776.
5. عبد الله العقالي، لوكيربي قضية القرن العشرين، سلسلة كراسات استراتيجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2000، ص 4.
6. الأهرام، القاهرة، 1988/12/22.
7. الأهرام، القاهرة، 1988/12/25.
8. الأهرام، القاهرة، 1988/12/29.
9. الأهرام، القاهرة، 1991/11/15.
10. الأهرام، القاهرة، 1991/11/16.
11. الأهرام، القاهرة، 1991/11/18.
12. الحياة اللندنية، 1991/11/18.
13. الحياة اللندنية، 1991/11/17.
14. الأهرام، القاهرة 1991/11/28.
15. الأهرام، القاهرة، 1991/12/5.
16. عصمت عبد المجيد، مواقف وتحديات في العالم العربي، القاهرة، يناير 2003، ص 117- 118.
17. الأهرام، القاهرة، 1991/12/7.
18. الأهرام، القاهرة، 1991/12/9.
19. د. عبد الله الأشعل، الجوانب القانونية للازمة الليبية الغربية، السياسة الدولية 1992، العدد 109، ص 50.

20. الأهرام، القاهرة 1992/1/28.
21. الأهرام، القاهرة، 1992/1/24.
22. الأهرام، القاهرة، 1992/1/27.
23. الأهرام، القاهرة، 1993/2/28.
24. اغتيال ليبيا، مجموعة من الخبراء، القاهرة، 1992، ص 30.
25. د. عصمت عبد المجيد، مصدر سابق، ص 119، أنظر أيضاً الأهرام 1992/3/5.
26. الأهرام، القاهرة، 1992/4/1.
27. الأهرام، القاهرة، 1992/3/25.
28. قضية لوكيربي ومستقبل النظام العربي، فريق من الخبراء، مالطا، 1992، ص 32- 34.
29. الأهرام، 1992/4/15.
30. عبد الله صالح، قضية لوكيربي وتحول المواقف الغربية، السياسة الدولية، أكتوبر 1998، العدد 134، ص 199.
31. د. عصمت عبد المجيد، مواقف وتحديات في العالم الغربي، مصدر سابق ص 119.
32. التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بـالأهرام، 1995، ص 160.
33. المصدر السابق، ص 164.
34. الأهرام 1998/2/25.
35. عبد الله صالح، مصدر سابق، ص 199.
36. الحياة اللندنية، 1998/4/25.
37. د. عبد الله الأشعل، مصدر سابق ص 198.
38. عبد الله العقالي، مصدر سابق، ص 35- 38.
39. الأهرام، 1998/8/27.
40. الشرق الأوسط، 1998/12/28.
41. د. عصمت عبد المجيد، مصدر سابق، ص 138.
42. الأهرام، 1999/4/4.
43. الأهرام، 1999/5/7.
44. د. عبد الله الأشعل، مصدر سابق، ص 198.
45. د. محمد شوقي عبد العال "قرار مجلس الأمن برفع العقوبات عن ليبيا، قـراءة تحليليـة،

السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر 2003، ص 182- 183.

46. http//www.bbcarabic.com
47. http//www.algazera.com
48. رفعت سيد أحمـــد، الطريق إلى طرابلس، مصدر سبق ذكره، ص 15 - 20.
49. مجموعة من الخبراء، قضية لوكيربي، مستقبل النظام العربى، مالطـــا، 1992، ص 14- 15.
50. د. رفعت سيد أحمد، الطريق إلى طرابلس، مصدر سابق ص 16- 19.
51. محمد أبو عزة، لماذا ليبيا.. أزمة لوكيربي، دمشق 1993، ص 131- 132.
52. قضية لوكيربي ومستقبل النظام العربي، أعداد مجموعة من الخبراء، مصدر ســـابق، ص 9- 15.
53. محمد أبو عزة، مصدر سابق، ص 131.
54. عبد اللطيف محمود، تطور العلاقات الليبية- الأمريكية، مجموعة من الخبراء والبـــاحثين، مركـــــز دراسات العالــم الإســـلامي، 1992، ص 90- 95.
55. الأهرام، 1991/12/7.
56. الأهرام، 1988/12/26.
57. الأهرام، 2003/12/29.
58. الأهرام، 2004/1/3.
59. الأهرام، 2003/9/16.
60. الحياة، 2004/2/8، الأهرام 2004/2/8، الأخبار، 2004/2/7.
61. د. عبد الله الأشعل "الجوانب القانونية للأزمة الليبية الغربية"، السياسة الدولية 1992، العدد 109، ص 49.
62. الأهرام، 1991/12/7. أنظر حديث القذافي للأهرام.
63. د. محمد شوقي عبد العال، قرار مجلس الأمن برفع العقوبات عن ليبيا السياسة الدوليـــة، العدد 154 أكتوبر 2003، ص 182- 183.
64. الأهرام، 2004/1/10.
65. مجموعة من الخبراء والباحثين: قضية لوكيربي ومستقبل النظام العربـــي، مرجـــع ســـبق ذكره، ص 10- 18.
66. الأهرام، 1991/10/28.

67. د. أحمد ثابت: نقد المفهوم الأمريكي الجديد، مجموعة من الخبراء والباحثين، ص 133.
68. الحياة اللندنية، 1992/12/9.
69. الأهرام، 1991/11/25.
70. الأهرام، 1991/11/28.
71. الأهرام، 1991/11/17.
72. الأهرام، 1991/11/16.
73. الأهرام، 1991/11/18.
74. الأهرام، 1991/11/20.
75. الأهرام، 1991/11/16.
76. الأهرام، 1991/11/23.
77. الأهرام، 1998/9/7.
78. د. محمد سعد أبو عامود، الدبلوماسية المصرية والأزمة الليبية، السياسة الدولية، العدد 10، 1992، ص 66.
79. الحياة اللندنية، 1991/12/27.
80. فريق من الخبراء، اغتيال ليبيا، مكتبة مدبولي، القاهرة 1992، ص 118- 119.
81. الأهرام، 1991/12/28.
82. الأهرام، 1992/1/24. ص 1
83. الأهرام 1992/1/24. ص 6
84. أنظر حديث القذافي للأهرام، 1991/12/7.
85. الأهرام، 1992/2/28.
86. الأهرام، 1992/3/5.
87. المصدر السابق ص 8.
88. د. عصمت عبد المجيد، مصدر سابق ص 120.
89. الحياة اللندنية، 1992/4/16.
90. الأهرام، 1992/4/17.
91. د. عصمت عبد المجيد مرجع سبق ذكره، ص 120.
92. التقرير الاستراتيجي العربي. مركز الدراسات السياسية والاسـتراتيجية الأهـرام 1992، ص 207.

93. التقرير الاستراتيجي العربي. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام 1992، ص 208.
94. المصدر السابق، ص 209.
95. التقرير الاستراتيجي العربي. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام 1995، ص 161.
96. المصدر السابق، 162.
97. المصدر السابق، ص 162.
98. المصدر السابق، ص 163.
99. الأهرام، 1998/2/28.
100. الحياة اللندنية، 1998/2/28.
101. ملف الأهرام الاستراتيجي، المجلد الرابع 1998، ص 87.
102. الأهرام، 1998/9/18.
103. الأهرام، 1998/8/26.
104. الأهرام، 1998/4/25.
105. محمد شوقي عبد العال، قرارات مجلس الأمن برفع العقوبات عن ليبيا، مصدر سابق، ص 192- 193.
106. د. محمد سعد أبو عامود، مصدر سابق، ص 66.
107. الأهرام، 1991/12/8.
108. نص قرار مجلس الجامعة العربية، شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 69، مارس 1992. ص 314.
109. د. رفعت سيد أحمد، مصدر سابق، ص 108.
110. التقرير الاستراتيجي العربي. 1992، مصدر سابق ذكره، ص 207.
111. اغتيال ليبيا، مصدر سابق، ص 147.
112. د. سعد أبو عامود، مصدر سابق، ص 66.
113. د. عصمت عبد المجيد، مصدر سابق، ص 120- 138.
114. الأهرام، 1998/3/23.
115. سامح غالي، المبادرة الليبية الجديدة. السياسة الدولية، عدد 131 يناير 1998، ص 254.
116. د. عصمت عبد المجيد. مصدر سابق، 122- 123.

117. د. عبد الله الأشعل. أزمة لوكيربي من الشرعية الدولية إلى العدالة البريطانيـــة، مصـــدر سابق، ص 198.
118. الأهرام، 1988/12/24.
119. الأهرام، 1988/12/25.
120. الأهرام، المصدر السابق، ص 5.
121. الأهرام، 1988/12/26.
122. أنظر ملف الأهرام الاستراتيجي، المجلد الثـــامن 2002، ص 45-46. أيضـــاً الأهـــرام 2004/1/3.
123. الأهرام، 2004/3/4.
124. الحياة اللندنية، 2003/12/22.
125. الأهرام، 2003/12/24.
126. الأهرام، 2004/1/5.
127. الشرق الأوسط، 2003/12/26.
128. الأهرام، 2003/2/15.
129. الحياة اللندنية، 2003/2/17.
130. الأهرام، 2003/2/14.
131. الحياة اللندنية، 2004/2/22.
132. الأهرام، 2004/2/19.
133. الأهرام، 2004/2/27.
134. جمال زهران، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية فـــي نصـــف قـــرن، السياسة الدولية، يوليو 2002 العدد 149، ص 27- 28.
135. د. جهاد عوده، نظام السياسات الخارجيـــة المصـــرية، القـــاهرة، دار ميريـــت، 2000، ص 339- 342.
136. أنظر الدستور المصري، المصدر السابق، ص 343.
137. جمال زهران، مصدر سابق، ص 28.
138. أحمد تهامي، مصدر سابق، ص 72.
139. د. جهاد عوده، مصدر سابق، ص 344.
140. أنظر المصدرين السابقين.

141. علي الدين هلال(محرر) موسوعة مصر الحديثة، المجلد الأول، الناشر World Book 1996. ص 112- 133.
142. التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1991، مؤسسة الأهرام، 458.
143. المصدر السابق، ص 459.
144. التقرير الاستراتيجي العربي، 1991. مصدر سابق، ص 513.
145. التقرير الاستراتيجي العربي، مصدر سابق. 1991، ص 507.
146. الأهرام، 1992/4/16، خطاب الرئيس مبارك.
147. د. محمد سعد أبو عامود، الدبلوماسية المصرية والأزمة الليبية الغربية. السياسة الدولية، العدد 109، 1992، ص 71.
148. الأهرام، 1991/11/16.
149. التقرير الاستراتيجي العربي، مصدر سابق، 1991. ص 508.
150. المصدر السابق، ص 482.
151. الأهرام، 1991/11/21.
152. الأهرام، 1991/11/20.
153. التقرير الاستراتيجي العربي، مصدر سابق، 1991، ص 502.
154. د. محمد سعد أبو عامود. مصدر سابق، ص 72.
155. الأهرام، 1991/3/31.
156. الأهرام، 1991/4/1.
157. الأهرام، 1992/3/7.
158. الأهرام، 1992/4/2.
159. الأهرام، 1992/4/18.
160. د. محمد سعد مصدر سابق، ص 73.
161. التقرير الاستراتيجي العربي. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ص 404.
162. التقرير الاستراتيجي العربى. 1994. مصدر سابق. ص 467- 468.
163. الأهرام، 1992/3/26.

164. التقرير الاستراتيجي العربي، 1995، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاســتراتيجية، ص 161.
165. الأهرام، 1999/4/6.
166. الأهرام، 1999/4/6.
167. الأهرام، 1999/4/4.
168. الأهرام، 1999/4/5.
169. الأهرام، 1999//4/6.
170. محمد عبد الهادي علام، الدبلوماسية المصرية في التسعينيات، الانتقال إلى نظــام دولــي جديد، القاهرة، 2000. ص 44- 45.
171. الأهرام، 2003/12/26.
172. المصدر السابق.
173. الحياة اللندنية، 2004/1/11.
174. الأهرام، 2004/1/1.
175. الأهرام، 2004/1/22.
176. الحياة اللندنية، 2004/2/9.
177. الأهرام، 2004/2/11.



المنيا ـ 5 ميدان الساعة

ت 0127899112 - 086/2377034

فاكس 086/2377034

E-mail: heshamgebaly@yahoo.com